

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
الملف الصحفي الأسبوعي عدد رقم (371)





الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	46
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	81
حقوق الانسان في العالم	158



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان



نادي الحقوق بجامعة المؤسس في زيارة لحقوق الإنسان

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 23 محرم 1434 هـ - 7 ديسمبر 2012م

<http://www.al-madina.com/node/418599>

حسين الرابعي - جدة

قام نادي القانون بكلية الحقوق بجامعة الملك عبدالعزيز مؤخراً بزيارة الى الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان للاطلاع على الدور القانوني الذي تقوم به الجمعية والاطلاع على آلية عملها تجاه القضايا التي تعرض عليها وانجازتها التي قامت بها. وكان في استقبالهم الدكتور حسين الشريف مدير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة وبعد الاستقبال تم التوجه الى قاعة الاجتماعات حيث بدأ الدكتور بعد ذلك بشرح وتوضيح عدة موضوعات تتحدث عن نشأة الجمعية والدراسات التي تقوم بها ومدى جدواها الى جانب إنجازات الجمعية ورؤيتها المستقبلية.



حقوق الإنسان توصي بزيادة رواتب عمال النظافة واستثنائهم من

رسوم الـ 2400 ريال

انتقد تدنيها إلى 250 ريالاً شهرياً وعدم توفير ظروف إعاشة

مناسبة لهم

المصدر: جريدة المدينة السبت 24 محرم 1434 هـ - 8 ديسمبر 2012م

<http://www.al-madina.com/node/418876>

محمد رابع سليمان تصوير: عبدالغني بشير

طالبت "الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان" وزارة "العمل" بإعادة النظر في قرار فرض رسوم (2400) ريال سنوياً على كل عامل للمؤسسات والشركات التي لم تحقق السعودة واستثناء المؤسسات العاملة في مجال النظافة والإنشاء وبناء الطرق والتشييد باعتبار أن هناك مهناً لا يقبل على العمل فيها مواطنون، كما دعت الى تحسين رواتب عمال النظافة وتوفير الحد المعقول من الحياة الكريمة لهم.

وقال سليمان بن عواض الزايدى رئيس مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمكة المكرمة لـ(المدينة) إن قرار وزير العمل بتطبيق نظام «نطاقات» على كل الشركات والمؤسسات في المملكة يصب في خدمة الوطن والمواطن لكنه لا يمكن تطبيقه بشكل عام فتوجد مؤسسات وشركات بالإمكان أن يطبق عليها هذا القرار وأن يتم تحصيل الرسم المحدد بـ (2400) ريال سنوياً عن كل عامل حتى تصل المؤسسة إلى الحد الأدنى من السعودة مثل الشركات التي يمكن أن يقبل فيها السعودي العمل كشركات التقنية شركات الإدارة والتشغيل ومصانع الإنتاج المختلف.

وذكر أن بعض المؤسسات يصعب تطبيق القرار عليها وعلى وجه خاص المؤسسات التي تقوم في نظافة المدن على وجه الخصوص، داعياً وزارة العمل أن تراجع القرار وتحديد المؤسسات التي يمكن أن يقبل المواطن فيها العمل مثل مؤسسات نظافة المدن وبعض شركات ومؤسسات المقاولات والإنشاء والتشييد وبناء الطرق.

واقترح الزايدى على وزير العمل ووزارته أن يعيدوا التفكير في إعادة برمجة تطبيق القرار ووضع قائمتين للمؤسسات والشركات التي يمكن أن تطبق القرار حتى تتحقق العدالة ولا تتضرر المشروعات وتتأثر خزينة الدولة مثل ما حصل مع الشركة القائمة على نظافة مكة المكرمة حيث امتنع العمال عن العمل واضطرت الحكومة أن تتدخل وبالتالي أن تدفع تعويضاً للمقاول وهي المشكلة التي ستتكرر في العام القادم والعام الذي يليه ثم تتكرر في المدن والمناطق الأخرى والعقود الأخرى ما لم يتم وضع حل لأزمة الرسوم الجديدة.

وطالب الزايدى وزارة العمل بوضع آلية جديدة لمعرفة المؤسسات والهيئات التي يمكن أن تطبق قرارها بطريقة عادلة ومحقة للهدف وغير مضرّة بالوطن وبالتنمية.

وحول موقف الجمعية بعد توقف عمال النظافة في مكة المكرمة قال الزايدى إن الجمعية رصدت مشكلة توقف العمالة عن نظافة مكة المكرمة في الفترة الأخيرة ورصدت حجم الضرر الذي وقع على المواطنين وقامت من قبل بزيارة مقر المؤسسة ورصد فريقها على شركة النظافة في مكة المكرمة مجموعة من السلبات وتمت مكاتبة الجهات المعنية لتلافي هذه السلبات حتى يؤدي عمال الشركة المهام المطلوبة ومنها معالجة تدني رواتب العمال والتي تبدأ من (250) وهو أمر غير معقول في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة.

وأشار إلى أن تدني الرواتب قد يؤدي إلى مشكلات أمنية واجتماعية وسلوكية وتنامي تحول عمال النظافة إلى التسول وتجميع النفايات وبيعها مما يترتب على ذلك قصور واضح في مستوى النظافة، وذكر أن تدني الرواتب جعل مهاجع العمال مكتظة وعديمة التهوية وبيئة مناسبة لانتشار الأمراض والجريمة.

وقال الزايدى إن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أوصت برفع رواتب العمال بما يتناسب مع المستوى الاقتصادي للعيش في المنطقة وبما يقضي على ظاهرة هروبهم من مواقع العمل للتسول أو العمل عند الغير.

كما أوصى بإعادة تنظيم مهاجع العمال وتجديد الفرش حفاظاً على الصحة العامة وضرورة صرف رواتب العمال في موعد محدد معروف لهم نهاية كل شهر والمحافظة على الأمن والسلامة داخل السكن ومن ذلك منع الطبخ داخل غرف سكن العمال والإسراع في بناء صيدلية المجمع لحفظ الأدوية حسب الطرق العلمية.



عكاظ تروي قصص نسوة تعرضن للقهر .. معنفة:

زوجي سادي يرغمني على جلده بالخيزران

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 23 محرم 1434 هـ - 7 ديسمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/mobile/20121207/Con20121207553689.htm>

سعاد الشمراني (الرياض)

«زوجي يبدأ العلاقة الحميمة بتجهيز السوط (الخيزران) وفي حال رفضت ينقلب السحر على الساحر فيبدأ في الضرب حتى يغمى علي» بهذه البداية تحدثت (م. و) عن قصة تعنيف زوجها - السادي - والذي يتلذذ بالعنف أثناء العلاقة الزوجية الخاصة وفي حال لم تفعل فإن السحر ينقلب على الساحر ويبدأ هو في توجيه الضرب لها.

وتضيف بعهد زوجها إلى تجهيز عصا (الخيزران) قبل بدء العلاقة الخاصة وفي حال لم تضربه فإنه يبدأ في ضربها حتى تصاب بالإغماء وتفقّد وعيها، وتزيد «ذات مرة نقلت إلى المستشفى بحضور الشرطة إلا أن الطبيب الشرعي بدأ يبتزني بعد أن عرف القصة الحقيقية وراء تعنيف زوجي لي».

وتذكر الأم المكلومة أنها طلبت سحب الولاية من تطبيقها مدمن الكحول عن بنتيها لتبقيها معها في دار الرعاية الاجتماعية خصوصاً بعد أن شكت البنت الصغرى والدها وتصرفاته التي تنامت حتى وصلت إلى التحرش ورغم ذلك إلا أن الأم لم تستطع سحب الوصاية ما دفعها للجوء لحقوق الإنسان.

وفي مشهد آخر يحكي قصة فتاة جامعية تعيش بين نارين وواقعين كلاهما أشد مرارة من الآخر حاولت الفتاة الانتحار بتناول كمية كبيرة من الأدوية في دار الإيواء الذي تقيم فيه عندما أرادوا تسليمها لأخيها والذي له قصة تعنيف معها. وكشفت الفتاة لـ «عكاظ» أن شقيقها الأكبر الوصي عليه والراعي المؤتمن لم يستوص بها خيراً إذ أنها تعرضت لعنف شديد دفعها لمحاولة اللجوء لدار الرعاية الاجتماعية فكان لها ما أرادت.

وأضافت أن الدار حاولت جاهدة حل مشكلتها فسلمتها ليد شقيقها الأصغر والذي ما لبث أن تحول إلى وحش بعد أن تلقى مكالمات هاتفية من معنفها والذي أوصاه بشقيقته شراً ، بل طلب منه أن يوقع بحقها أشد أنواع العقاب دون رحمة ، تلك المعاملة القاسية والضرب المبرح دفعها لمحاولة الانتحار ومن المستشفى سلمت ليد شقيق لها في العاصمة الرياض. وفي قصة أخرى تروي معنفة هجرها زوجها وأبنائها فأضحت مهددة بالعيش على أرصفة الطرقات ولا جريمة سوى أنها لم تدفع له مبلغاً من المال يعينه على دفع إيجار شقة زواجه من أخرى.

وتذكر المعنفة أنها طلبت من جمعية حقوق الإنسان العون إلا أن الجمعية طلبت منها شاهداً من أهلها وآخر من أهله لاستصدار صك الهجران إلا أن ذويها رفضوا خوفاً من شراسة الزوج.

وأضافت أن الجمعية حاولت التواصل مع زوجها إلا أنها لم تفلح المحاولات وبقيت تحت وطأة التعذيب إلى تاريخ رواية القصة.

أما سامية فقد حكّت لعكاظ فصول تعنيفها والتي استمرت زهاء الأربعة عشر عاماً وكان أبطال العنف الممارس ضدها أفراد أسرتها ، تقول «منذ نعومة أظفاري وأنا أتعرض للعنف من أفراد أسرتي، ورغم أنني آخر العنف إلا أنني كنت بمثابة الجدار المائل ومحط تفريغ قدرات أشقائي القتالية بل أن المنزل كان بمثابة حلبة مصارعة ولا سواي ضحية». وما أن لمحت بوادر الأمل وبارقة الفرج حين تقدم لخطبائها رجل وافقت دون تردد ولم يكن يدر في خلدتها أن العدوى ستنتقل إلى عش الزوجية بل أنه كاد أن يقتل أول جنين حملت به وبعد الولادة تحاورت مع زوجها والذي استطاع أن يقيم الحياة الزوجية بعد «تركي» مولودها الأول وتحول جحيم الزوجية إلى عش حالم.

من جهته قال الكاتب والإعلامي الدكتور محسن الشيخ آل حسان «بعيدا عن أساليب الضرب الأكثر رواجاً وشيوعاً واستخداماً ضد النساء في المجتمع مع مزيد من الندم والأسف، هناك عنف من نوع آخر يمارسه طبقة معينة من الرجال ضد نساءهم، هذه الطبقة هي طبقة من يطلقون على أنفسهم طبقة الأدباء والمتقنين، وبتعبير أدق (مدعو الثقافة) الذين لا يعد عددهم ولا يحصى».

وأضاف حين يتزوج هؤلاء المثقفون من امرأة كانوا يرونها رائعة وتليق بمكانتهم الاجتماعية ربما بعد حب دام طويلاً، ولكن بعد هذه المدة، يبدأ هذا المثقف بطرح عدة حجج وهمية منها أنه في حاجة إلى (طفل) وبعد الإنجاب تتحول هذه الزوجة والحبيبة إلى أم أولاد فيبدأ مثقفنا في البحث عن أماكن وأشخاص لمناقشة أموره الثقافية والتي منها (المساواة بين الرجل والمرأة) في حين تكون زوجته غير قادرة على استيعاب أفكاره الثقافية ، فيدب الخلاف ويعود هذا المثقف إلى حقيقته ومصداقية كونه (رجلاً متعجباً) لم تؤثر لا الثقافة ولا علمه ولا حتى مركزه في المحافظة على زوجته والتي أفنت حياتها له.

ومن جهتها أكدت لعكاظ الدكتورة سهيلة زين العابدين عضو جمعية حقوق الإنسان أن المفاهيم المغلوطة للنصوص الدينية ساهمت بشكل أساسي في زيادة معدلات العنف ضد المرأة وممارسة التمييز ضدها، وأضافت أن المرأة قادرة على تحديد مصيرها متى أعطيت الفرصة في وضع قوانينها دون تدخل الرجل الذي يفرض عليها الوصاية المطلقة في تحديد مصيرها وحقوقها والحصول على المناصب القيادية.

لقد شهد العالم الأسبوع الماضي اليوم العالمي ضد تعنيف المرأة وقد أورد تقرير حقوقي أن فرق الحماية من العنف بمستشفيات منطقة الرياض استقبلت 99 حالة عنف تعرضت له 99 امرأة، وذلك خلال العام 1432هـ، منهن 88 مواطنة و 11 مقيمة.

وأوضح التقرير أن إحدى الحالات التي تناولتها فرق الحماية لجأت لإحدى دور الإيواء التابعة للرعاية الاجتماعية لحمايتها من إخوتها الذين تحرشوا بها وهم من متعاطي المخدرات ولم تقف المشكلة عند هذا الحد بل تعدت إلى ابنتيها إحداها في الربع التاسع والأخرى لها من العمر ستة أعوام تعرضتا أيضاً للتحرش من قبل والداهن.

معنفة الحماية:

مشرفات الدار يخبئن النزيلات عن حقوق الإنسان .. وآل طاوي: أنا مشغول

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 23 محرم 1434 هـ - 7 ديسمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121207/Con20121207553690.htm>

منى الشريف (جدة)

تروي سامية عبدالمجيد ذات العشرين عاما أن قصتها مع العنف تعود إلى ما قبل ثلاثة أعوام إذ أنه بعد تعرض والدتها التي ربته للمرض فكرت في الزواج فكان لها ما أرادت.

وتضيف سامية «تزوجت من رجل مقيم وكان دوما يضربني وأصبحت معاملته لي تزداد سوءاً، ومع مرور الوقت اكتشفت أن سبب إقدامه على الزواج كان الدافع وراءه الحصول على الجنسية».

وتشير عبدالمجيد إلى أنه استمر في تعذيبها لمدة عام كامل وفي إحدى الليالي ربط فمها بربطة الستارة ووطأها برجله ولم ينفذها مما كانت فيه إلا الجيران الذين بدورهم أبلغوا الشرطة وتوالى الأحداث حتى حصلت على الطلاق.

وتابعت القول «بقيت في حماية الإشراف الاجتماعي في المدينة المنورة ومن ثم حولوني إلى الجمعية الخيرية في الطائف بعد انقضاء العدة كوني مطلقة والمكان مخصص للأيتام وهناك تقدم لخطبتي رجل وتم الزواج إلا أنه لم يكتب له الاستمرار واكتشفت أنني حامل وتمت إحالتي إلى دار رعاية الفتيات بمكة المكرمة وبعد تسعة أشهر أنجبت طفلاً وتمت إحالتي إلى مركز التأهيل الشامل للمعاقين في العاصمة المقدسة وبقيت هناك قرابة الستة أشهر».

ونوهت أن طريقة التعامل التي قوبلت بها في المركز لا إنسانية من حيث المأكل والمشرب مروراً بالنظافة ما أدى لظهور أمراض جلدية وبعد تفاقم الوضع الصحي تمت إحالتها إلى المستشفى وخاطبت إدارته مركز التأهيل.

وتزيد «قابلتني موظفة من حقوق الإنسان واستجوبتني إلا أن موظفة من مركز التأهيل طلبت مني التكتم على الموضوع مقابل توفير وظيفة لي وسكن لي برفقة ابني ونقلت فأنصعت للإغراء إلا أنني فوجئت بنقلي لدار الحماية بالرياض وكان ابني معي وقد بلغ من العمر خمسة أشهر وبقيت هناك عاماً ونصفاً».

وتستمر «عدت إلى دار الحماية في جدة ومنذ أربعة أشهر ولم التحق بالضمان الاجتماعي ومنعوا عني هاتفي النقال ولم استلم أي مصروف، أكل وشرب ونوم ابني وصل لحالة نفسية سيئة بلغت أنه أصبح يحدث نفسه».

وخلصت إلى القول إنه خلال زيارة وفد حقوق الإنسان للمركز فإن المسؤولية المشرفة تخبئ بعض النزلاء كيلا ينقلوا صورة حقيقية عن الوضع الكائن .

«عكاظ» اتصلت بوكيل وزارة الشؤون الاجتماعية عبدالله آل طاوي ورد منز عجا «أنا مشغول الآن».

تحديد مصيرهم دون الرجوع إليهم يُعد أقسى أنواع الحرمان أوقفوا العنف ضد أطفال الاحتياجات الخاصة..!

المصدر: جريدة الرياض الخميس 22 محرم 1434 هـ - 6 ديسمبر 2012م
<http://www.alriyadh.com/2012/12/06/article790334.print>

إعداد- منى الحيدري

يختبئ بعض من باقي «أنين الألم» وراء أبواب يعيش فيها أطفال قدرهم أن يحملوا هوية دون فيها «من ذوي الاحتياجات الخاصة»، ظل بعضهم ولفترات طويلة من حياته حبيباً وراء تلك الأبواب، التي أوصدت أمام وجوههم أملاً كان يحمل لهم بين يديه زهرة بيضاء، تنفتح فوق أصابعهم الخائفة من مجرد تدوين معاناتهم، لتعطيهم الأمل في المستقبل، حتى وإن ظل بعيداً لكنه يعني أنه موجود!، لو وجدوا بصيصاً منه، في لمسة حانية من الأهل، وعناق صادق من المجتمع. ولا تعترف بعض الأسر بإيذاء ذوي الاحتياجات الخاصة لأسباب عديدة، أهمها السرية التقليدية النابعة عن الشعور بالخطأ الملازم عادةً لمثل هذه التجارب الأليمة، وهناك من الأسباب الأخرى مثل صلة النسب التي قد تربط المعتدي بالضحية، كما أن بعض الأسر اكتفت بالاهتمام في المأكل والمشرب والرعاية المادية فقط، وأغفلت مشاعرهم وأحاسيسهم، الأمر الذي أصابهم بالجفاف الأسري، ولا ننسى أن تحديد مصيرهم دون الرجوع إليهم في التعليم والوظيفة، وعدم تقبلهم ضمن أفراد المجتمع يُعد أقسى أنواع العنف.

قضية ساخنة

وقالت «د. فوزية أخضر» -مدير عام التربية الخاصة للبنات بوزارة التربية والتعليم سابقاً- أنّ العنف ضد المعوقين أو ذوي الاحتياجات الخاصة إحدى القضايا الساخنة التي تتناولها الساحات الإعلامية بالنقاش والجدال، مطالبة المسؤولين بإيجاد الحلول التي تضمن كرامة هؤلاء، التي وهبها الإسلام لهم، مشيرة إلى أن إحدى الدراسات الميدانية التي رصدت حالات الإيذاء والعنف الخاصة في المملكة، التي جاء فيها أن أكثر من (90%) ممن يؤذون أطفالهم من الوالدين كانت مستويات تعليمهم ما بين أمي أو تعليم متوسط، كما أنّ أكثر من نصف العينة يسكنون في أحياء شعبية.

عنف وإيذاء

وأوضحت أنّ الدراسات التي تخص التربية الخاصة أثبتت أن العنف والإيذاء يتخذ أشكالاً عديدة، ومظاهر مختلفة، ومجتمعنا مثله أي مجتمع آخر لا يخلو من المشاكل والعنف ومظاهره، مبيّنة أنّ هذه المشكلة ظلت مستترة بسبب الصعوبة في تقدير عدد الأشخاص الذين تعرضوا لشكل من أشكال العنف خلال حياتهم، فالأطفال والكبار على حد سواء يبدون الكثير من التردد في الإفادة عن تعرضهم أو تعرض أبنائهم للإيذاء، أو للاعتداء الجسدي لأسباب عديدة، قد يكون أهمها السرية التقليدية النابعة عن الشعور بالخطأ الملازم عادةً لمثل هذه التجارب الأليمة، وهناك من الأسباب الأخرى مثل صلة النسب التي قد تربط المعتدي بالضحية، ونسمع ونشاهد حوادث وقصص لا تزال خلف الأسوار، وقد دعت «منظمة الصحة العالمية» المجتمع الدولي إلى حملة دولية لتحسين رعاية الصحة العقلية والنفسية لهذه الفئات، والذين يقدر عددهم بحوالي (400) مليون شخص في العالم، (80%) منهم من الدول النامية.

إيذاء لفظي

وأشارت إلى أنّ السؤال الذي يفرض نفسه الآن هو؛ كيف نحمي هذه الفئات وأسرهم من العنف والإيذاء بأنواعه؟، وهل يكفي أن نهتم بتعليمهم وتدريبهم وتغذيتهم، أم أنّ هناك أموراً أخرى أهم من ذلك؟، وما هو دورنا كمجتمع مسلم في المسؤولية الاجتماعية؟، منوهة بأنّ الأمر لا يقتصر على حمايتهم من العنف، بل يجب حمايتهم من الإيذاء المعنوي والاجتماعي والنفسي والصحي، وكذلك اللفظي الذي يتعرضون له خلال حياتهم اليومية، مبيّنة أنّ تحديد مصيرهم دون الرجوع إليهم في التعليم والوظيفة، وعدم تقبلهم ضمن أفراد المجتمع يُعد أقسى أنواع العنف، وبمجرد إقفال أبواب قبولهم في المدارس أو التعليم العالي هو عنف وإيذاء لهم.

إهتمام ناقص

وأضافت أن بعض الأسر اكتفت في الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة في المأكل والمشرب والرعاية المادية فقط، وأغفلت مشاعرهم وأحاسيسهم وإصابتهم بالجفاف الأسري عن طريق وضعهم في المعاهد والمؤسسات الإيوائية وغيرها، وكذلك نبذهم لهذا الطفل وعدم اصطحابه في المناسبات الأسرية والخلل من الخروج معه، بل وعدم النظر بعين الاعتبار إلى المشاكل الحياتية التي تواجهه مثل الاعتداء الجسدي، والاعتداءات البدنية، مع إغفال مشاعرهم وأحاسيسهم خلال الفترات الحرجة من حياتهم مثل فترة المراهقة، والزواج، والإنجاب وغيرها، إلى جانب عدم تدليلهم وحمايتهم حماية مبالغة، أو القسوة والعنف في المعاملة وكلاهما ضار.

دور الإعلام

وأضافت أن الإعلام ركز في برامجه على الأفلام والمسلسلات التي تسخر وتنتدر من المعاقين وجعلهم مثاراً للضحك والنكت، ولم يهتم بالقضاء الضوء على مشاكلهم وحقوقهم وإيجابياتهم، بل ركز على عجزهم وقصورهم أكثر من قدراتهم ومواهبهم، ولم يهتم بجعل قنوات خاصة بهم أو حتى برامج كافية لمناقشة مشاكلهم، واكتفى فقط بتغطية الحدث في أوقات معينة، فلم يهتم وبصورة كافية وصريحة بالعنف والإيذاء والتحرش التي تتعرض له هذه الفئات، بل ولم يهتم بتوفير التقنية الحديثة التي تساعدهم على الاستفادة من برامجه بالصورة المطلوبة -الكولوز كابشن-.

بيئة عمرانية

وأشارت إلى أن على المجتمع بجميع شرائحه تهيئة البيئة العمرانية لجعلها بيئة بلا حواجز أو صديقة لذوي الإعاقة الحركية، وعدم وضع العراقيل أمامهم بشكل يضيف إعاقة على إعاقته، لافتة إلى أن الواقع يكشف أن المجتمع لم يراعي المعوقات التي تواجه المكفوفين في التنقل، والمواصلات، وطرق المشاة، وإشارات المرور، بل ولم يراعي الكتابة بطريقة «برايل» في المصاعد، والمرافق العامة والخاصة، أو استخدام الطرق الصوتية، إلى جانب عدم الاهتمام بوضع لوحات إرشادية قريبة من مستوى للمس بالخط البارز لمساعدتهم.

وأضافت أنه لم يوفر لهم أبسط الخدمات مثل كمائن الصرف بالطريقة البارزة في الأماكن التي توجد بها، بل ولم يجدوا الاهتمام بأماكن الانتظار في المستشفيات، ومكاتب الخطوط، والمطارات، وعدم استخدام الوسائل البصرية والسمعية لمساعدة الصم على التواصل، إضافة إلى عدم تأهيل أفراد للتواصل مع الصم بالطرق الحديثة، حيث تم الإكتفاء بالطرق التقليدية وهي لغة الإشارة الأبجدية في جميع المناسبات.

الاهتمام بالطفل يمر عبر منظومة متكاملة!

قال «د. إبراهيم العثمان» -رئيس قسم التربية الخاصة بجامعة الملك سعود- أن الاهتمام بالطفل من ذوي الاحتياجات الخاصة يمر عبر منظومة متكاملة، والتي تبدأ من الأسرة التي يعيش بين أفرادها هذا الطفل، وتحتاج لدعم مباشر من الجمعيات المتخصصة، مؤكداً أن المجتمع مسؤول بشكل كامل تجاه هذه الفئة، ففي المطارات، والأماكن العامة، عندما يوجد طفل مختلف عن الأطفال الآخرين الكل ينظر إليه على أنه مخلوق من كوكب آخر، وهذه كارثة؛ لأن اتجاهات الكبار وآرائهم تنعكس على الأطفال الصغار، ولذلك بعض الأطفال ينظرون إلى هؤلاء نظرة خوف، وذلك نابع من نظرة والديهم، وتحذيرهم له أنه قد يضر به أو يلحق به الأذى إذا اقترب منه؛ مما يدل على حاجة المجتمع لتنوعية ناجحة في ظل وجود توعية غير منظمة من الإعلام المرئي والمسموع والمقروء.

وشدد على أهمية أن تخلق الأسرة المناخ المناسب للطفل المعوق، ومتى ما كانت لديها الاتجاهات الإيجابية نحو مستقبل أطفالهم سينعكس تلقائياً عليهم، مع ضرورة أهمية أن يتعامل الوالدين مع ابنهم المعوق لمعرفة رغباته وميوله، وتتجاوب وتتفاعل معها بالشكل المطلوب، وهذا سيساعده على تقبله لنفسه وتقبلهم له، ويجعلهم جهة قوية تدافع عنه أمام الجهات الأخرى، حيث يخلق ذلك في داخله الأمل، والتفاؤل، والحب، والطفل المعوق على قدر عطائك وحبك واهتمامك سيبدلك الشعور نفسه.

وأشار إلى أن الجهات المعنية عليها مسؤولية فيما يخص الأسرة والأطفال من ذوي الإعاقات المتوسطة والشديدة، ولكن للأسف ليس لديهم القدرة الكافية كما وكيفاً في التعامل مع قضايا المعوقين، مبيّناً أن هناك جهوداً في ذات المجال، ولكنها بحاجة لتنظيم أكثر، موضحاً أنه سبق وأن صدر قرار من المقام السامي في العام 1421هـ بإنشاء المجلس الأعلى للإعاقة، من خلال نظام رعاية المعوقين، وقد حدد أن يتم إنشاؤه خلال سنة أشهر من تاريخ القرار، ولكن وحتى هذا التاريخ لم يتم إنشاء هذا المجلس، متمنياً أن يرى النور قريباً لتنسيق الجهود بين الجهات ذات العلاقة لتؤدي دورها في الحماية المباشرة وغير المباشرة لحالات ذوي الاحتياجات الخاصة والمعوقين بشكل عام.

قالت «د. سهيلة زين العابدين» - عضو المجلس التنفيذي لجمعية الوطنية لحقوق الإنسان - إن أعداد الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة يبلغ (750) ألف معوق في المملكة، مشددة على أن حقوق ذوي الاحتياجات تشكل في توفير التأهيل النفسي والاجتماعي والمهني والعلمي حسب قدراتهم، مشددة على ضرورة أن ينشأوا منذ الصغر برعاية تامة حتى لا نجعلهم مستسلمين للإعاقة، مع ضرورة أن نمي فيهم مهاراتهم، وندمجهم مع الأسوياء في التعليم والعمل، ولكن من دون المساس بشعورهم.

وأضافت أن أسوأ ما يمكن أن يتعرض له الطفل المعوق الاعتداء الجسدي من قبل المحارم، مؤكدة أن دور الرعاية لا يوجد فيها اهتمام كاف، وتحدث داخلها كثير من المآسي لبعض المعوقين فيها، مطالبة بتأسيس لجنة خاصة بحقوق المعوقين، وأن يكون العاملون فيها جادين في حفظ حقوقهم، في ظل ميزانيات ضخمة خصصت لدور الإعاقة، ولكنها للأسف تتعرض للسطو من قبل بعض ضعاف النفوس!

وأشارت إلى أن الجمعيات المتخصصة لم تستطع تحويل المعوق إلى طاقة إيجابية منتجة، فالمعوق إذا لم يجد رعاية من أسرته انتهى نهاية مؤسفة، مشيرة إلى أن بعض الأزواج يطلقون زواجهم بسبب إنجابهم أطفالاً معوقين؛ حتى يتخلصوا من مسؤولية العناية بهم، وتحمل الأم وحيدة الاهتمام بهم، مشددة على ضرورة التعاون داخل الأسرة للعناية بأبنائهم، لافتة إلى معاناة المعوقين في القرى النائية واصفة إياها بـ «المأساوية»؛ ما يؤكد أهمية إنشاء هيئة مستقلة لها نظام محدد وتعاون معها مؤسسات المجتمع المدني، والجمعيات الخيرية، والجمعيات الحقوقية، وتكون مرجعيتها الهيئة للعناية بشؤون المعوقين، وتجرّد مناطق المملكة لحصر أعدادهم، مع توفير كافة الوسائل التي تساعدهم على الحياة والإنتاج ولا تجعلهم عالة على المجتمع.

الإعلام خلق مفاهيم خاطئة للإعاقة!

قال «د. محمد عبدالله الخازم» - كاتب وأكاديمي متخصص في التأهيل - أن الإعلام يحرص على إبراز إنجازات واهتمامات ومشاكل ذوي الاحتياجات الخاصة والإعاقات المتنوعة، ولكن ما ينقصه في كثير من الأحيان هو الكيفية في أداء ذلك، حيث تبرز العاطفة تجاه أصحاب الإعاقات على التفهم الحقيقي لمشاعرهم ورغباتهم، مشيراً إلى أن أبرز سلبيات الإعلام في موضوع الإعاقة تتمثل في التعميم، حيث أهدأ الأخطاء المجتمعية والإعلامية تجاه أصحاب الإعاقات تتمثل في تصنيف الجميع وكأنهم في مستوى واحد، سواء في استخدام اللغة السلبية غير المناسبة، كاستخدام مصطلح المعوقين كمصطلح عام يطلق على جميع أصحاب الإعاقات، رغم اختلاف نوعية وشدة الإعاقات، مبيّناً أنه يفترض أن نستخدم مصطلح «صاحب إعاقة» بدلاً من «معوق»؛ لنؤكد أن صاحب الإعاقة مثل غيره، مع وجود إعاقة محددة لديه، قد تكون بسيطة في شدتها ونوعيتها.

وأضاف أن عدم فهم احتياجات أصحاب الإعاقات وقبول أوضاعهم هو أمر غير إيجابي، فعلى سبيل المثال؛ نجد وضع أصحاب الإعاقات بجانب «خط التماس» في الملاعب غير حضاري، ويفترض أن تخصص لهم مقاعد مناسبة مثلهم مثل غيرهم في المدرجات، ولكن إعلامنا يركز في تصوير أصحاب الإعاقات وسلام اللاعبين عليهم بجانب خط الملعب، وكأنه عمل إيجابي لهم، بدلاً من أن يضغط نحو تهيئة أماكن مناسبة لهم، والتعامل معهم بشكل إيجابي مثل غيرهم، إضافة إلى أن تصوير أصحاب الإعاقات في بعض المسلسلات والبرامج بشكل مزعج أحياناً، وكأن صاحب الإعاقة لابد أن يكون معتوهاً عقلياً، وتصدر منه حركات جسدية في التعبير مؤلمة، وأحياناً مخيفة، أو تستدر العطف، أو تصوير صاحب الإعاقة وكأنه دائماً فقير رثّ الملبس والهيئة يخاف منه الأطفال.

وأشار إلى أنه لا يوجد تركيز في بث الصعوبات التي تواجه أصحاب الإعاقات والضغط على أصحاب القرار نحو تسهيلها، فعلى سبيل المثال لا نجد بعض وسائل الإعلام تنتقد المباني والمؤسسات غير المهيأة لأصحاب الإعاقات أو تنتقد الخدمات الصحية أو الاجتماعية المقدمة لهم بشكل غير كاف، وكذلك عدم التواصل الجيد مع أصحاب الإعاقات للتعبير عن ذاتهم وهمومهم، وبدلاً من ذلك يتم التركيز في إبراز متحدثين باسم أصحاب الإعاقات، وبعضهم استغل قضية الإعاقة كوسيلة للبروز والشهرة؛ ما يوجب على الإعلام التواصل بشكل أفضل مع ذوي الإعاقات والمتخصصين في قضايا الإعاقة بمختلف مجالاتهم، لفهم طبيعة الإعاقات وكل ما يتعلق بها، بدلاً من الاجتهادات غير الموضوعية.

أول مجلس لحقوق الإنسان في مدارس مكة المكرمة

المصدر: جريدة البلاد السبت 24 محرم 1434 هـ - 8 ديسمبر 2012م

<http://www.albiladdaily.com/news.php?action=show&id=114938>

مكة المكرمة - حامد القرشي

تفاعل طلاب مدرسة عبدالرحمن الداخل الثانوية بجدة مع أول مجلس لحقوق الطلاب بالمملكة والذي تنبثق رسالته الى اعداد جيل يتبن حقوق الإنسان كاتجاه بحيث يكون قادرا على المساهمة في التطوير ويؤمن بحقه في العيش بسلام و بالعبادات و القيم و الاتجاهات السليمة وكذلك خلق أجيال صالحة قادرة على التكيف والمواجهة والإبداع من خلال توظيف أفضل الاستراتيجيات التربوية في تنفيذ المنهاج واستغلال أمثل الموارد بالإضافة الى توظيف أساليب التواصل اللاعنفى والعفو والتسامح في التعامل مع الآخرين في العلاقات والسلوكيات والأحداث والمشكلات والمواقف داخل المدرسة وخارجها.

وأبان الطالب محمد باززع رئيس المجلس ان المجلس يضم (21) طالبا يمثلون عرفاء الفصول لافتا الى انه تم انشاء فريق صحي لمتابعة الحالات الصحية للطلاب وعقد شراكات مع بعض الجهات الطبية والقيام بعدة زيارات طلابية للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وجهات اخرى من مبدأ حرية الحصول على المعلومات وتلقيها بالإضافة الى الاعتماد على الارشاد الاكاديمي في تفعيل التاخي بين المعلم والطالب و ايجاد نافذة للطلاب للاطلاع على العالم من خلال الفيس بوك واليوتوب وانشاء قناة للتواصل من خلالها مع المعلمين.



الشورى" يضبط حقوق مرضى الإيدز" واستئجار العقار

المصدر: جريدة اليوم السبت 24 محرم 1434 هـ - 8 ديسمبر 2012م

<http://www.alyaum.com/News/art/65050.html>

نايف العدوان - الدمام

يصوت مجلس الشورى خلال جلسته يوم غد الأحد على مشروع نظام الوقاية من متلازمة العوز المناعي المكتسب "الايدز" وحقوق المصابين وواجباتهم. وكانت اللجنة الصحية بمجلس الشورى قد ضمنت النظام مادة تدعو للفحص الطبي لاختبار الإصابة بمرض «الإيدز» شرطاً للالتحاق بالعمل أو الدراسة، وبرت ذلك بصغر سن طلبة التعليم العام وغلبة احتمال إمكانية التغيرير بهم، إضافة إلى المتقدمين للكليات والمعاهد الصحية المدنية والعسكرية، وأيضاً المتقدمين لشغل الوظائف المشمولة بالكادر الصحي والوظائف العسكرية. ويشمل شرط اختبار «الإيدز» فحوصات ما قبل الزواج والمرأة الحامل وأي حالة يرى وزير الصحة شمولها بالفحص بالتنسيق مع مجلس الخدمات الصحية ومن ضمن أبرز مواد النظام فصل المصاب إذا تعمد نقل العدوى وحفظ حقوقه المقررة في الأنظمة وحذر النظام من إجبار المرأة الحامل المصابة بمرض العوز المناعي المكتسب على الإجهاض أو حرمانها من حضانة أطفالها أو رعايتهم بسبب إصابتها بل شدد على تقديم الرعاية الصحية اللازمة لها ولجنينها.

ونبه النظام الجهات الصحية أيا كانت من الامتناع عن تقديم الرعاية الطبية اللازمة لأي مصاب بسبب إصابته. وأسند مشروع النظام المدرج للمناقشة يوم الاثنين المقبل، للبرنامج الوطني بالتنسيق مع الجهات الصحية الأخرى بتفعيل إجراءات الوقاية والرعاية والتأهيل وتحديد المختبرات المرجعية للتشخيص والتثبت من الإصابة وتقديم العلاج للمصابين به وإيضاح طرق الوقاية من الإصابة.

ترحيل المقيمين المصابين بفيروس الإيدز بعد تصفية حقوقهم إلى بلدانهم ومنعت مواد النظام فصل المصاب بالمرض «الإيدز» من عمله بسبب مرضه إلا إذا ثبت تعمدته نقل العدوى إلى غيره أو الإساءة أو إلحاق الأذى بالآخرين، وحذرت المادة الثامنة من منع المصاب من التمتع بالحقوق المقررة له بموجب الأنظمة، ولا يجوز منعه من حق متابعة تعليمه.

وأضافت اللجنة الصحية مادة جديدة على النظام تنص على أن لضحايا الإصابة بالفيروس أو المرض بسبب العدوى العمدة أو الخطأ، التقدم بطلب التعويض عن ضرر الإصابة.

وحسب المادة الثالثة من المشروع المقترح، يتم ترحيل المقيمين المصابين بفيروس الإيدز بعد تصفية حقوقهم إلى بلدانهم أو أي بلد آخر يختارونه.

ونصت المادة الخامسة عشرة على عزل المصاب أو تحديد إقامته في منشأة صحية بناء على توصية الطبيب المختص، إذا كانت حالته توجب ذلك أو كانت تشكل خطراً على غيره، وإذا كان المصاب محكوماً عليه فيجب عزله عن السجناء وتقديم له العناية اللازمة وتحدد اللائحة اشتراطات العزل وإجراءاته.

وحذر النظام من إجبار الحامل المصابة على الإجهاض وحرمانها من حضانة أطفالها ودعا النظام إلى المحافظة على سرية المعلومات الخاصة بالمصابين بمرض الإيدز وشدد على جميع العاملين في الجهات الصحية وغيرها بالمحافظة على السيرة ولا يجوز إفشاء هذه المعلومات إلا في الأحوال المحددة في النظام.

ويحظر كل فعل أو امتناع يشكل تمييزاً ضد المصابين ويؤدي إلى الحط من كرامتهم أو الانتقاص من حقوقهم أو استغلالهم بسبب إصابتهم. ويعاقب كل من يخل بأحكام النظام المقترح لنظام الوقاية من العوز المناعي المكتسب، بغرامة مالية لا تتجاوز 100 ألف ريال أو بالسجن مدة لا تزيد على خمسة أعوام أو بكليهما ولا يخل ذلك بحق المتضرر في المطالبة بالتعويض لدى المحكمة المختصة. ولم تأخذ هيئة الخبراء واللجنة الصحية بعدد من المواد المقترحة في المشروع المقدم من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ومن أبرزها إحالة المصاب بالمرض إلى التقاعد وصرف مالا يقل عن ثلثي راتبه، وإذا كان لا يتقاضى راتباً شهرياً فيدرج اسمه ضمن قائمة الأمراض المزمنة المستحقة للإعانة من وزارة الشؤون الاجتماعية. إلى ذلك يحسم المجلس وجهة نظره تجاه تباين وجهات النظر مع مجلس الوزراء بشأن مشروع نظام النفقات البلدية الصلبة، ويصوت على توصيتي لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن بروتوكول عام 2005 لاتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد الملاحة البحرية وبروتوكول عام 2005 المتعلق بقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنصات الثابتة القائمة في الجرف القاري.

وأدرج المجلس على جدولته موضوعين في الشأن العقاري تتناولان إيجاد مشروع لنظام ممارسة أعمال المكاتب العقارية ووضع ضوابط للبت في قضايا غياب بعض المستأجرين أو هروبهم وفي ذمهم إجراءات متبقية وترك عين العقار مقفلة. وفي جلسة المجلس يوم الاثنين يناقش المجلس مشروع نظام الرفق بالحيوان لدول مجلس التعاون الخليجي، ومشروع نظام مزاوله المهن البيطرية لدول الخليج العربي والعقوبات المقترحة فيما يخصه، يذكر أن اليوم سبق وانفردت بنشر نظامي مكاتب العقار وحقوق مرضى الايدز في عدد سابق.

الزامل: لابد من تقرير طبي رسمي معتمد من اختصاصي نفسي بتقييم حالة المريض اختصاصي نفسي: الأمراض العقلية تخفف أحكام المصابين.. عند ارتكاب مخالفة قانونية

المصدر: جريدة الشرق السبت 24 محرم 1434 هـ - 8 ديسمبر 2012م

<http://www.alsharq.net.sa/2012/12/08/613609>

الدمام - فاطمة آل دببيس

يبين الاختصاصي النفسي، أسعد النمر، أن سلوك المرضى عقلياً، يوجب تخفيف العقوبة عليهم حال ارتكابهم مخالفة قانونية، موضحاً بأن الطب النفسي الشرعي يشهد تقدماً في استقصاء الأمراض العقلية في حال إن ما كان المتهم بقيام فعل ما مخالف للقانون يعاني اضطراباً عقلياً، مؤكداً أنه يصعب التحايل بادعاء المرض العقلي؛ نظراً لوجود فحوصات نفسية مختلفة وكوادر متخصصة تعمل على تمحيص وممارسة المهنة بشكل دقيق.

وفرق النمر بين المرض النفسي والعقلي، مبيناً أن ما يخفف العقوبة ويحدد تبرئة المتهم أو إدانته هو المرض العقلي. وبين المحامي والمستشار القانوني عبدالعزيز الزامل المرض النفسي الذي ينظر به لتخفيف العقوبة عن مخالفة قانون ما، بأنه اضطراب يظهر بشكل أعراض انفعالية ومعرفية وجسدية مختلفة مجتمعة أو متفرقة، ينتج عنها تدهور في جوانب متعددة في حياة الإنسان، سببه ناتج عن تداخل عوامل عضوية، ووراثية، ونفسية، واجتماعية، وأسرية، مع تفاوت تأثير كل عامل منها بين مريض وآخر.

نتائج الأفعال

وبين الزامل أنه من الناحية القانونية فكل ما يصدر عن الإنسان من الأقوال والأفعال مما يترتب عليهما حكم سواء كان مريضاً أو لا، فهو لا يخلو من كونه إما تصرفات مالية أو الإقرار، أو الشهادة، أو اليمين أو الجنايات أو الإتلافات، حيث يشترط في فاعلها العقل والتفهم كي يعتد بها وتترتب عليها آثارها ونتائجها الشرعية والقانونية، لأن لنتائجها ارتباطاً بالمقاصد والإرادات، فالأوصاف المعتدة شرعاً هي البلوغ والعقل والرشد وسلامة المقصد والإرادة.

تقييم الحالة

وقال الزامل: «لابد من صدور تقرير طبي رسمي معتمد صادر من اختصاصي نفسي بتقييم حالة المريض ونوع المرض، حيث تنتفي المسؤولية الجنائية عن المجنون فهو لا يؤاخذ بأفعاله لعدم توافر القصد الجنائي فمن فقد العقل لم يعتد شيء من تصرفاته ويضمن الجنايات والإتلافات ضماناً مالياً فقط كما أن للقاضي أن يخفف العقوبة عن المرضى النفسيين؛ وذلك لتعرضهم لظرف مخفف وهو المرض المسبب لنقص الإدراك وكل ذلك يعود إلى وجود تقارير طبية من جهات معتمدة تثبت ذلك ويقررها القضاء».

اكتشاف المرض

وبين عضو جمعية حقوق الإنسان والمستشار القانوني خالد الفاخري كيفية اكتشاف المرض العقلي أو النفسي ابتداءً، حيث أنه إما أن يكون عن طريق الدفوع التي يقدمها المتهم نفسه أو من يتحامي عنه أو أحد الأقارب أو عن طريق ملاحظة المحقق لبعض تصرفات المتهم والتي يظهر منها معاناته من عاهة وبذلك يطالب بعرضه على الطب النفسي ليرى ما إذا كان المتهم في تمام عقله وإدراكه أم أنه يعاني من مشكلة ما؟ مؤكداً أن الغضب لا يدخل ضمن الأمراض العقلية التي تخفف العقوبة كون الغضب حالة نفسية مصاحبة لموقف محدد ولا تخل بالعقل وإن كانت تفقده الإرادة.

حقوق المعاقين

المصدر: جريدة الرياض الخميس 22 محرم 1434 هـ - 6 ديسمبر 2012م

<http://www.alriyadh.com/2012/12/06/article790175.html>

يوسف القبلان

يحتفل العالم كل عام باليوم العالمي للمعاقين، ومع هذا الاحتفال تسعى المجتمعات الى تطوير الخدمات التي تقدم لهذه الفئة التي لها نفس حقوق الآخرين حيث لم يعد من المقبول النظر الى المعاقين نظرة شفقة وانما المطلوب هو الاهتمام بحقوقهم واحتياجاتهم بما يمكنهم من التغلب على المعوقات والاسهام في تنمية وبناء المجتمع.

وإذا كانت التقنيات الخاصة بخدمة المعاقين قد تطورت فإن البيئة العمرانية لم تتطور، كما أن الاهتمام بهذه الفئة الغالية لا يجب أن يرتبط بمناسبة سنوية يصاحبها وهج اعلامي بل هي قضية تستحق أن تعيش في كل تفاصيل حياتنا اليومية.

القضية هي قضية توظيف وخدمات واحتياجات وفرص متساوية في الحقوق والواجبات.

لو نظرنا الى قضية التوظيف فإن توظيف المعاقين لم يأخذ حقه الكافي من الاهتمام من حيث فتح مجالات توظيف أكثر وفرص تدريب مماثلة لما يتاح للآخرين بما يمكنهم من الاندماج في جميع مناسبات الحياة.

أما الخدمات والاحتياجات فهي لا حصر لها ودعونا في هذا المجال نرجع الى تقرير سابق أعدته جمعية حقوق الانسان عن حقوق المعاقين في المملكة حيث أشارت الى كثير من الحقوق ومنها أهمية الاهتمام ببرامج الكشف المبكر عن الإعاقة لدى الأطفال، وتوفير الرعاية الصحية والتأهيلية للأطفال المعاقين اضافة الى توفير الكوادر البشرية المؤهلة التي تتعامل مع الأطفال المعوقين وتقديم الدعم لاسرة المعوق بالمساواة في كافة الحقوق والخدمات مع اقرانه الأطفال.

أما البيئة العمرانية فهناك حقوق كثيرة ومنها حق المعوق الكفيف بأن تزود الأرصفة بإشارات مرور صوتية، وان تكون الممرات والأرصفة التي يسيرون عليها خالية من العوائق والبروزات وأرضيتها من مواد خشنة مانعة للأنزلاق، وحق الكفيف بتوفير وسائل إيضاح مكتوبة بطريقة برايل، وان تكون للمعوقين أماكن خاصة لمواقف سياراتهم بنسبة لا تقل عن (5%)

إن حقوق المعاق كثيرة ويصعب حصرها في هذا المقال، ومهما تحدثنا عن هذه الحقوق فإن الحديث الأصدق والأدق هو حديث المعاق نفسه عن حقوقه واحتياجاته ومطالبه فهو مشمول بحقوق الإنسان ومن أهم هذه الحقوق تأهيل المعاق وتدريبه ودمجه في المجتمع ليعيش حياة كريمة.

وعلى سبيل المثال كنت استمع الى حديث احد المعاقين وهو (موظف حكومي) وكان يشتكي من أنه لا يحصل على فرص التدريب مثل الآخرين بسبب أن البيئة في معهد التدريب غير مهيأة لتقديم خدمات خاصة بالمعاقين.

ويمكن القياس على المثال السابق في مجالات أخرى فالملاحظ أن البيئة العمرانية حتى الآن لا تتوفر فيها كافة الاحتياجات وغير مؤهلة لخدمة المعاق سواء في المنشآت الحكومية أو الخاصة أو في الاسواق والمحلات التجارية والمجمعات السكنية، أو المعاهد والجامعات والمنتزهات... الخ.

والمشكلة ليست في وجود أنظمة واشتراطات بيئية وانما في التطبيق، وقد سمعنا بشكوى المعاقين من هذه المشكلة أثناء انتخابات المجالس البلدية ويبدو ان المرشحين لم يتطرقوا الى هذه القضية في حين يرى المختصون في تخطيط المدن ان البيئة العمرانية الحالية تعيق دمج المعاقين في المجتمع.

وفي ظني أن هذه البيئة لو تطورت بما يتفق مع احتياجات المعاقين فسوف يكون تأثيرها في التوعية أقوى من تأثير المنتديات والندوات.

حقوق الإنسان“ تستقبل 249 حالة عنف ضد الأطفال «

خلال 3 أعوام

المصدر: جريدة الشرق الأحد 25 محرم 1434 هـ - 9 ديسمبر 2012م
<http://www.alsharq.net.sa/2012/12/09/615338>

الدمام – فاطمة آل دببس
استقبلت جمعية حقوق الإنسان 249 حالة عنف ضد الأطفال خلال الثلاث سنوات الماضية، وصرح عضو جمعية حقوق الإنسان والمستشار القانوني خالد الفاخري أن الحالات التي استقبلتها الجمعية تنوعت بين عنف جسدي ونفسي وحرمان من التعليم وحرمان من رؤية أحد الوالدين في حال الانفصال، وحرمان من الأوراق الثبوتية. وأكد الفاخري أن الأنظمة السعودية كفلت حماية أي طفل من التعرض للإيذاء وذلك بمعاقبة المرتكب للعنف، فإذا قام من يعول الشخص سواء كان والده أو أي شخص يقع الطفل تحت رعايته بإيذاء الطفل نفسياً أو جسدياً يعاقب بمقدار جرمه. وقال الفاخري إن بعض الحالات وصل التعدي فيها إلى إزهاق روح الطفل أو إيذاء جسده، ما يوجب تكثيف الجهود لوضع اليات لتربية الأطفال وخاصة المرحلة الأولى من عمره من العام الأول إلى العام الثامن كونها هي المرحلة التي تنشأ فيها شخصية الإنسان.



زيارات مجدولة واستثنائية“ للنزلاء... وجولات مفاجئة“

للاطلاع على أحوالهم

المصدر: جريدة الحياة الأحد 25 محرم 1434 هـ - 9 ديسمبر 2012م
<http://alhayat.com/Details/460392>

يعبر الزائر لسجن «الحائر» ممراً مكيفاً إلى صالة الاستقبال التي قسمت إلى غرفتين إحداهما مخصصة للرجال والأخرى للنساء، وتتم إجراءات التفتيش، ومن ثم التنسيق مع الحافلات التي تقل الزائرين إلى مبنى قريب مخصص للزيارات، فيما يوفر للزوار المعوقين كراس متحركة أمام البوابة الخارجية، في حين تخصص سيارة لنقل كبار السن إلى داخل السجن. وتشكل الزيارات الاستثنائية 50 في المئة من الزيارات للموقوفين التي تقوم عليها إدارة السجن، بعد النظر في طلبات الطرفين الاستثنائية (الموقوف أو أسرته)، سواء أكان اجتماعياً أم صحياً. فيما يرفض عدد من الموقوفين استقبال أسرته في السجن، لأسباب نفسية عائدة للموقوف، ما يؤثر القلق لدى أسرته، خصوصاً أن هناك من يستغل مثل هذه المعلومة لدى أسرة الموقوف، ويعمل على ترويح إشاعات تهدف إلى تأجيج الفتنة. وعلمت «الحياة» أن أحد الموقوفين يمثل حالياً أمام المحكمة الجزائية المتخصصة بتهمة الارتباط بتنظيم «القاعدة»، وترتيب دخول أعضاء التنظيم إلى المملكة بطرق غير مشروعة، استجاب بعد أكثر من خمسة أعوام لإجراء اتصال هاتفي فقط مع والدته التي تقطن في منطقة الباحة (جنوب غربي المملكة)، بعد أن امتنع عن استقبالها في السجن أكثر من مرة، كونه هو الشخص الوحيد المتبقي لديها بعد وفاة زوجها، لا سيما أن إشاعات روجت لوفاة ابنها الموقوف داخل السجن خلال الشهر الماضي.

وتوفر إدارة السجن (الحائر) عدداً من الغرف الخاصة التي تضم أرائك ووجبات ومشروبات تقدم لذوي الموقوفين، إضافة إلى مصلى و 28 غرفة، يتمتع السجين فيها بـ«الخلوة الشرعية» مع زوجته داخل السجن، إذ يستقبل السجين زوجته في الغرفة التي تعمل إدارة السجن على تنظيفها بشكل يومي واستبدال أغطية السرير، كون هذه الغرف يستخدمها الموقوفون بشكل يومي خلال وقت الزيارة، وعمدت إدارة السجن إدخال بعض الديكورات داخل الغرفة وتشكيل حيطان الغرف بألوان مختلفة.

ويشكل عدد الموقوفين في سجن (الحائر) خلال جولة «الحياة» نحو 789 موقوفاً، منهم متهمون بقضايا المخدرات وصادرة بحقهم أحكام قصاص، وتم إلحاقهم بالسجن، ولكن في عنابر مختلفة. وتحرص إدارة السجن على عدم دمجهم مع بعض، كما أن هناك عنابر جماعية وأخرى شخصية.

وفي سؤال حول مدى القدرة الاستيعابية لمبنى السجن، وما إذا كان من الممكن إقامة 30 ألف سجين داخله، أجاب أحد مسؤولي السجن الذي رافق «الحياة» خلال جولتها: «العدد الإجمالي 789 موقوفاً في سجن الحائر، ومن زاد عن هذا الرقم أو ذكر أنهم بالآلاف يريد استغلال ملف الموقوفين لأهداف أخرى معروفة للجميع، فالعدد الإجمالي للسجناء في جميع سجون المباحث الخمسة هو 2709، منهم 2112 موقوفاً سعودياً و 597 من جنسيات مختلفة، وهناك امرأة واحدة فقط، وأن هذه الأعداد تشمل سجناء المباحث الإدارية».

ولوحظ حرص إدارة السجن على العناية بالنظافة داخل السجن، خصوصاً العنابر الشخصية التي تتكون من قطعة (زل) ومفرش أرضي، ودورة مياه، وبرادة مياه للشرب وتلفزيون ثبت في أعلى الغرفة ونافذتين يسمح من خلالها دخول أشعة الشمس، ويستطيع للنزول التحكم في درجة البرودة للمكيف أو الإنارة داخل العنبر. فيما يخصص رجال الأمن المسؤولين عن أجنحة العنابر يومياً 25 دقيقة للموقوفين، كلٌّ على حده للخروج إلى منطقة التشميس، إذ يتعرض الموقوف إلى أشعة الشمس من دون الاختلاط بزملائه، خصوصاً أن هناك مواقع كثيرة لـ«التشميس» تشمل العنابر الشخصية والجماعية.

وحرصت إدارة السجن على إقامة مكاتب حقوقية وقانونية دائمة داخل السجون الخمسة في المملكة، إذ شاهدت «الحياة» مكاتب كل من هيئة التحقيق والادعاء العام، وهيئة حقوق الإنسان، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، يستقبل العاملون فيها شكاوى الموقوفين، ويعملون على التأكد من صحتها، من خلال مباشرتهم للحالات من دون الحصول على إذن رسمي، كون أن مكاتبهم في المبنى المجاور لأجنحة الموقوفين الجماعية والشخصية، فيما نفذ موظفون في هيئة الرقابة والتحقيق الشهر الماضي جولة ميدانية «مفاجئة» بعد صلاة الفجر مباشرة.

ويستقبل العاملون في هيئة حقوق الإنسان، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، طلبات من الموقوفين في غرفة خاصة خالية من الرقابة، حتى يسمع عضو الهيئة أو الجمعية من الموقوف طلباته.

وتوفر إدارة السجن طلبات الموقوفين التي تشمل غالبيتها مجموعة من الكتب، إذ يتم الاتصال في دار نشر يتم التعاون معها بشكل مستمر من أجل توفير الكتب للموقوفين، إلا أن بعضهم يشتكي من عدم توفيرها، ويظن أن ذلك ليس إلا مجرد عقاب في تأخير أو عدم توفير الكتاب له، والصحيح أن عدداً من الموقوفين لا يوفقون في كتابة عنوان الكتاب بشكل دائم أو اسم مؤلف الكتاب.



«الحياة» تستقصي في سجن الحائر

المصدر: جريدة الحياة الأحد 25 محرم 1434 هـ - 9 ديسمبر 2012م

<http://alhayat.com/Details/460383>

الرياض - ناصر الحقباني

كشف مسؤول في سجن الحائر بالرياض أن عدد الموقوفين في قضايا أمنية داخل المملكة وخارجها في سجون المملكة الخمسة يبلغ 2709 موقوفين، منهم 597 من جنسيات مختلفة. وجاء تصريح المسؤول المشار إليه خلال جولة قامت بها

«الحياة» وراء أسوار سجن الحائر (جنوب الرياض)، الذي يضم 789 موقوفاً، تفقدت «الحياة» أوضاعهم والخدمات المقدمة إليهم.

ورصدت «الحياة» خلال جولتها داخل السجن الذي كثرت حوله الأقاويل وجود «مكاتب دائمة» تابعة لجهات قضائية وحقوقية، سمحت وزارة الداخلية بإنشائها داخل السجن للنظر في حقوق الموقوفين وذويهم، وهي مكاتب لهيئة حقوق الإنسان، وجمعية حقوق الإنسان السعودية، وهيئة الرقابة والتحقيق، التي قامت بزيارة «مفاجئة» الشهر الماضي لتفقد السجن. (للمزيد)

وفقدت جهات مسؤولة في السجن ما يشاع عن منع زيارة نزلاء. وكشفت أن بعضهم يرفض استقبال أسرته لأسباب نفسية، ما يثير القلق في نفوس أفراد أسرته، خصوصاً بوجود من يستغل مثل هذه المعلومة لدى أسرة الموقوف، ويعمل على ترويج إشاعات تهدف إلى تأجيج الفتنة. وكان ملموساً الاهتمام بالحالات الخاصة من الزوار، خصوصاً المسنين والمعوقين، بتوفير وسائل نقل مريحة لهم، في حين بدأ واضحاً ارتفاع سقف الخدمات الطبية والغذائية والمعنوية المقدمة داخل السجن، إذ توجد عيادات متخصصة وأجهزة غسيل كلي، وتوفر أطرافاً اصطناعية لمن يحتاج إليها من الموقوفين. وتوفر إدارة سجن الحائر عدداً من الغرف الخاصة التي تضم أرائك ووجبات ومشروبات تقدم لذوي الموقوفين، إضافة إلى مصلى و 28 غرفة، يتمتع فيها السجين بممارسة الحقوق الزوجية مع زوجته داخل السجن، إذ يستقبل زوجته في الغرفة التي تعمل إدارة السجن على تنظيفها بشكل يومي، واستبدال أغطية السرير، كون هذه الغرف يستخدمها الموقوفون بشكل يومي خلال وقت الزيارة. وعمدت إدارة السجن إدخال بعض «الديكورات» داخل الغرفة وتلوين جدرانها بألوان مختلفة.



مكة المكرمة تصدرت بـ 73.32% والرياض أقل المناطق بـ 2.16%

7132 حالة زواج لسعوديين من أجنبيات.. واليمن تستحوذ

على النسبة الأعلى

المصدر: جريدة الشرق الأحد 25 محرم 1434 هـ - 9 ديسمبر 2012م

<http://www.alsharq.net.sa/2012/12/09/615174>

جدة - عامر الجفالي

كشف تقرير إحصائي لوزارة العدل حصلت «الشرق» على نسخة منه، عن إجمالي عدد الحالات المسجلة لزواج السعوديين من أجانب خلال العام 1433 هـ، وبين التقرير الإحصائي بأن منطقة مكة المكرمة هي الأعلى حيث بلغ إجمالي عدد الحالات المسجلة 5229 حالة زواج بنسبة 73.32% وبلغ عدد الحالات المسجلة في المنطقة الشرقية 1749 حالة بنسبة 24.25% وفيما بلغ عدد الحالات المسجلة في منطقة الرياض 154 حالة بنسبة 2.16% ليصبح عدد إجمالي حالات الزواج التي تم تسجيلها في عام 1433 هـ 7132 حالة، واستحوذ زواج اليمنيين من السعوديات، والسعوديين من اليمنيات، على النسبة الأعلى بين الجنسيات الأخرى. «الشرق» فتحت هذا الملف والمشكلات الناجمة عن هذه الزيجات والتقت عدداً من المشايخ والمختصين في ثنايا الأسطر التالية:

قضايا الطلاق

وأكد عضو لجنة الإفتاء في قضايا الطلاق في وزارة الشؤون الإسلامية علي الحكمي زيادة عدد قضايا الطلاق الواردة إليه في مثل هذا النوع من الزيجات، مرجعاً ذلك إلى اختلاف الطباع والعادات من بلد لآخر، ولدخول دافع الطمع المادي في الحياة الزوجية، مبيناً أنه حتى وإذا تم الطلاق تبدأ مشاكل حضانة الأطفال حيث يتنازع الزوجان الحضانة، وخلص الشيخ الحكمي إلى أن مشكلات زواج السعوديين من أجانب كثيرة وتمنى الحد من هذه الزيجات.

وأوضح إمام وخطيب مسجد النور في جدة أحمد معتوق شلبي إمام أن نسبة هذه الزيجات تزداد بشكل ملفت في المنطقة الغربية، خاصة في الجنسيات السورية والمصرية، وأكد شلبي أن أسباب لجوء السعوديات للزواج من غير السعودي هو عزوف الشباب عن الزواج وزيادة نسبة العنوسة في المجتمع، وبيّن شلبي أن نسبة الرجال السعوديين المتزوجين من غير السعوديات أكثر من نظرائهم من السعوديات المتزوجات من غير السعوديين، مبيّناً أن من أهم الأسباب التي تدعو السعوديين للزواج من الخارج هو البحث عن الجمال وقلة التكلفة.

طمع مادي

وقال شلبي «هذه الزيجات يصعب فيها الاستمرارية، كون زيجات السعوديات من غير السعوديين يغلب عليها جانب الطمع المادي»، وأبدى شلبي إعجابه بإحدى حالات الزواج التي شهدتها وهي لسعودية من غير سعودي حيث وضعت المحكمة شروطاً لحماية المرأة في المستقبل وفعلاً حدث خلاف فيما بعد وعندما رُجع إلى الشروط استطاعت المحكمة أن تحمي المرأة وأولادها. وأضاف «لا بد من وضع شروط من قبل الدولة في العقود حماية للأطفال وسيقبل بها الطرف الآخر في البداية عند العقد ولن يقبل بها لاحقاً بعد العقد».

كما ذكر حالة زواج امرأة سعودية من غير سعودي اشترطت عند العقد أن يظل حق حضانة الأطفال لها في كل الأحوال عند الانفصال سواء تزوجت أم لم تتزوج، وفعلاً انفصلت بعد مرور الأيام وكان اشتراطها سبباً في استقرار الأولاد، لذلك أرى تعميم الدولة لمثل هذه الشروط في كل حالات الزواج من الخارج.

وأشار شلبي إلى أن صعوبة إجراءات مثل هذه العقود تؤدي إلى اضطراب الفتيات السعوديات لإبرام عقود غير موثقة لإتمام الزواج لتعف نفسها، مطالباً بتسهيل الدولة للشروط والإجراءات لتجنب السلبات والعقود غير الرسمية.

سبع نقاط

وأكدت عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتورة سهيلة زين العابدين حق المرأة السعودية والرجل السعودي في الزواج من الخارج مبيّنة أنه لا يوجد ما يمنع ذلك شرعاً، موضحة أن من أبرز الإشكاليات التي تواجه هذه الزيجات تعليق الجنسية لفترة طويلة، وأن هناك قضايا تقدمت بها سعوديات لاستخراج جنسيات سعودية لأولادهن وفق نظام الجنسيات القديم 1426 هـ، وقُبلت الطلبات بشرط التنازل عن جنسية الوالد، وبعد التنازل حفظت القضايا وجمدت لحين صدور التعديلات الجديدة وبعد صدور رفض الطلبات واشترطت توفر سبع نقاط في الطلب منها: الحصول على الثانوية العامة، وأن يكون لمقدم الطلب أخ أو أخت حاصل على الجنسية السعودية، أما الشرط التعجيزي فهو أن يكون جد الأم لأبيها سعودي، وهذه النقاط لا يمكن تحقيقها إلا إذا توفر شرط جد الأم لأبيها سعودي، وهذا يصعب تحقيقه.

معوقات واشترطات

وأثارت د. سهيلة نقطة التمييز بين الرجل والمرأة من أصحاب هذه القضايا حيث تساءلت: كيف لا يحق لأولاد بنت السعودي التي تصبح سعودية بالتجنس أخذ الجنسية بخلاف من يحصل من الرجال على الجنسية بالتجنس يحق لأبنائه الحصول على الجنسية بالتجنس، فليس هنا مساواة بين الرجل والمرأة ولماذا شرط جد الأم لأبيها سعودي؟! وبخصوص قضايا أولاد السعودية المتزوجة من الخارج، أكدت د. سهيلة أن النظام الجديد يمنع سفر أبناء السعودية مع أبيهم غير السعودي خارج المملكة وعدم سفرهم إلا بموافقة أحد أقاربهم السعوديين كالجدة والخال وهذا مطمئن. كما استهجنّت د. سهيلة مفهوم الجنسية وتقييد الزواج وفق هذا المفهوم ومحاولة الدول وضع المعوقات والاشتراطات على أساس اختلاف الجنسية مؤكدة مخالفة ذلك للمنهج الشرعي لقول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم: (إذا خطب إليكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه، إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض، وفساد عريض). وهذه الجنسيات مستحدثة في عالمنا بعد اتفاقيات سايكس بيكو ما أنزل الله بها من سلطان.

توافق زواجي

وبيّن الاختصاصي النفسي د. جبران يحيى، الجوانب النفسية في مثل هذه القضايا، قائلاً: «من الناحية النفسية لانفراق بين الزوج من الأجنبية أو المواطنة، المشكلة من الناحية النفسية أن هناك عوامل تؤدي إلى سوء التوافق الزواجي، ومن هذه العوامل ما يتعلق بالسن والعوامل الثقافية، والاجتماعية والاقتصادية، وإذا ما حللنا الأسباب التي يلجأ فيها الإنسان للزواج من الأجنبية نجد كثيراً منها متعلقاً بعائق يجعله يرتبط بالمواطنة وهذه الأسباب تتحول إلى عوامل مؤثرة على التوافق، مثلاً يلجأ بعض المواطنين للزواج من أجنبية صغيرة في السن ويكون هناك فارق كبير ظناً منه أن الأجنبية نظراً لظروفها سوف ترضى بهذا الفارق ويكتشف فيما بعد أنها إنسانة تطلب كامل احتياجاتها الزوجية، كذلك من العوامل التي تنعكس على التوافق اختلاف الثقافات والعادات والممارسات اليومية، ففي إحدى الحالات التي قدمت لها استشارة أسرية

بأن أحد السعوديين يواجه مشكلة مع زوجته الأجنبية التي ترى في ممارسات لها أنها عادية مثل الاجتماع مع أقاربها من الجنسين وبعض الممارسات التي تعتبر عادية في ثقافتها بينما لا يتقبلها الزوج وتعتبر في ثقافتنا غير مقبولة، كذلك تمتد الاختلافات حتى تصل إلى اختلاف الاتجاهات والأمزجة والتفضيلات والاختلاف على أسلوب التنشئة والتربية لأولادهم بدرجة أكبر مما يولد درجة عالية من سوء التوافق.

فشل العلاقة

وأضاف يحيى «أما القضية الثانية المترتبة على الزواج من الأجانب فهي فشل العلاقة الزوجية وما يترتب عليه من قضايا أصعب مما لو كانت الزوجة مواطنة ومنها مشكلة الأبناء وبعدهم عن والدهم ونحن نؤمن بقاعدة تربوية مفادها أن الأب القاسي المتسلط أفضل من الأب الغائب وغياب الأب عن أولاده وصعوبة رؤيتهم يخلق فجوات تربوية متعلقة بغيابه مثل غياب السلطة والقيم والانضباط نموذج السلطة والقوة والهوية التي تتمثل في الأب. وإذا كان زواج رجل بامرأة يمثل في علم نفس الأسرة تزواج أسرة بأسرة وليس رجلاً بامرأة نظراً للعلاقات المتشابكة التي تترتب على هذا الزواج، فالزواج من الأجنبية يمثل تزواج دولة بدولة وأي مشكلات تعترى هذه العلاقة مثل الخلافات السياسية والظروف المتغيرة سوف تنعكس بشكل مباشر أو غير مباشر على الأسرة. وهناك قضية أخرى فيما إذا كانت الزوجة سعودية والزوج أجنبياً غير سعودي مع إيماننا بالمساواة بين الناس لكن بعض الزيجات تتدخل مع بعض المصالح الشخصية التي ينطلع لها بعض الأزواج الأجانب والمكاسب التي سيحققها من زواجه من السعودية وقد تنتهي العلاقة الزوجية بانتهاج تحقيق أهدافه الزوجية المرحلية.

لائحة زواج السعودي بغير سعودية.. والسعودية بغير سعودي
المادة الأولى:

يمنع زواج السعودي بغير سعودية، والسعودية بغير سعودي إذا كانا من فئات تشغل وظائف حساسة وهي كثيرة كالوزراء وغيرهم.

المادة الثانية:

تكون الموافقة على طلبات الزواج التي تقدم من غير الفئات الواردة في المادة الأولى، بإذن من وزير الداخلية أو من يفوضه، من جنسيات الدول العربية والإسلامية وللضرورة من جنسيات أخرى بالضوابط الشرعية.

المادة الثالثة:

يُسمح بالزواج بين السعوديين ومواطني دول الخليج العربية، بشرط ألا يكون من الفئات المشمولة بالمنع المنصوص عليه في المادة الأولى من هذه اللائحة، وتقوم الممثلات بالتأكد، وتصدر موافقتها إلى الجهة المختصة لإتمام إجراءات العقد.

المادة الرابعة:

المولودات في المملكة من أمهات سعوديات وآباء غير سعوديين تتم إجراءات توثيق زواجهن من السعوديين في المحاكم الشرعية في المملكة، بشرط ألا يكون السعودي راغب الزواج من الفئات المشمولة بالمنع المنصوص عليه في المادة الأولى.

المادة الخامسة:

يُسمح للسعودي بالزواج من غير سعودية مولودة في المملكة من أبوين غير سعوديين، بشرط أن تكون شهادة ميلادها صادرة من سجل المواليد طبقاً لنظام الأحوال المدنية وأن تحمل إقامة سارية المفعول أو تحمل تصريحاً خاصاً.

المادة السادسة:

السعودي الذي يرغب الزواج من غير سعودية أو السعودية التي ترغب الزواج من غير سعودي يشترط ألا يكون غير سعودي أو غير السعودية من غير المرغوب فيهما لأسباب تتعلق بشخصيتها أو جنسيتها أو ديانتها.

المادة السابعة:

الجهة المسؤولة عن إبرام العقود:

تتولى المحاكم الشرعية في المملكة التأكد من توافر الشروط المذكورة في المواد السابقة وتطبيقها قبل توثيق عقد الزواج، وتتولى الممثلات السعودية التحقق مما ورد في المادة السادسة.

المادة الثامنة:

يمنع السعودي المتزوج بغير سعودية أن يشغل إحدى الوظائف المنصوص عليها في المادة الأولى.

– العقوبات المترتبة على هذه الظاهرة :

المادة التاسعة:

أي زواج يتبين لدى الجهة المختصة مخالفته للأحكام السابقة يترتب عليه ما يلي:

(أ) محاكمة المتزوج تأديبياً لدى ديون المظالم.

(ب) عدم توثيق الزواج من قبل الجهات المختصة السعودية.
(ج) عدم السماح بدخول الزوجة أو الزوج الأجنبي إلى المملكة وإنهاء إقامتهما إذا كانا مقيمين داخل المملكة.
المادة العاشرة:

لوزير الداخلية إجازة الزواج الذي يتم بالمخالفة لأحكام المادة الثانية، أما المستثنون بالمادة الأولى فلا تتم إجازة زواجهم إلا بناءً على أمر من المقام السامي.



10 ديسمبر اليوم العالمي لحقوق الإنسان

المصدر: جريدة الوطن الأحد 25 محرم 1434 هـ - 9 ديسمبر 2012م

<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=14687>

علي الشريمي

يحتفل العالم يوم غد الاثنين بالذكرى 64 على صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 ديسمبر/ كانون الأول 1948، وأصبح الإعلان اليوم يمثل الوثيقة الأهم في تحديد منطلقات ومفاهيم حقوق الإنسان في العالم. بل إن الإعلان - وعلى الرغم من كونه إعلاناً للمبادئ يحمل الطابع القيمي وليس اتفاقية ملزمة لأطرافه - ما زال هو المرجعية الأساسية التي يتم الاستناد إليها في تعريف حقوق الإنسان.

أما في الشأن السعودي فالمراتب للمشاهد المحلي في العقد الأخير يدرك وبوضوح ولادة المشروع الحقوقي بقيادة خادم الحرمين الشريفين، من اعتماد إنشاء جمعية حقوق الإنسان الخاصة، وهيئة حقوق الإنسان الحكومية، والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وترشيح المملكة لدورتين متتاليتين لتكون عضواً أساسياً في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة من 2006 وحتى 2012، وانضمام المملكة لكثير من الاتفاقيات الدولية. إن السؤال الذي يفرض نفسه: ما هو سر التراوح والنتقال في الحركة الحقوقيّة في مجتمعنا السعودي، مع أن القيادة الرشيدة تجعل حماية الحقوق هدفاً استراتيجياً كما جاء في الخطة الخمسية التاسعة بالإضافة إلى المواد المنصوص عليها في النظام الأساسي للحكم؟ فالمادة 26 تنص: "تحمي الدولة حقوق الإنسان، وفق الشريعة الإسلامية". والمادة 8 تنص: "يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل والشورى والمساواة وفق الشريعة الإسلامية". لا أريد أن أتحدث هنا عن مشروعية الاحتفال من عدمه، فالخيار الأهم هو ما يرتبط بمصلحة المواطن، وحرّي في هذه المناسبة استذكار بعض القوانين التي أقرت ولم توضع حيز التنفيذ:

- 1- وزارة الصحة تنبّهت لوضع لوحات عن حقوق المرضى وواجباتهم، وهو أمر جيد لكن في ذات الحال على مستوى التطبيق ما زال اللجوء إلى الوساطة في الحصول على سرير يكاد يكون قانوناً عرفياً، بالإضافة إلى عدم وجود مستشفيات تستوعب كافة المرضى، بل الأدهى والأمر هو المراكز الصحية الضيقة والمستأجرة التي لا تتوافر فيها البيئة المناسبة التي نتحدث عنها مدونة الحقوق الأساسية للرعاية الصحية.
- 2- في أنظمة نظام الإجراءات الجزائية، تم إصدار أنظمة للتفتيش والقبض والتحقيق، لكن الذي لم توضع له آليات هو العلاقة بين المواطن وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويظهر ذلك جلياً في التداخل بين عمل الشرطة وعمل الهيئة، في مسائل القبض والتفتيش والمصادرة، خاصة في بعض حالات الاشتباه، الأمر الذي سبب حالة من الشن والتوتر في علاقة المواطن بالهيئة.
- 3- ثلاث سنوات تقريباً مرت على إقرار استراتيجية ثقافة حقوق الإنسان في التعليم وكافة القطاعات الحكومية ولكنها لم تفعل في الواقع، وسمعنا وقرأنا كثيراً تصريحات في وسائل الإعلام من المسؤولين عن إدماج حقوق الإنسان في التعليم العام، لكن المسألة لا تعدو كونها أكثر من تصريحات فقط.

4- بالرغم من مصادقة المملكة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) إلا أنه لا يوجد حتى الآن أي نص نظامي يعاقب على أي عمل من أعمال التمييز ضد المرأة في الداخل المحلي، بل لا يوجد نص يمنع ويحظر التمييز أصلاً بالرغم من الحاجة الملحة لمثل هذه النصوص نظراً لتزايد صور العنف؛ فالحلحلاج يكون بتقنين نصوص تعاقب وتجرم التمييز ضد المرأة، وتقنين مسائل الأحوال الشخصية، والتعجيل بإنشاء محاكم لقضايا الأسرة.

5- في كانون الأول (ديسمبر) 2007 أقر مجلس الشورى "نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية"، خلال ذلك العام حظي المشروع بمناقشة الإعلام المحلي، لكنه تصرم أربع سنوات ونصف حتى أصبح ضيفاً مقيماً في الأرشيف.

أخيراً أقول: نحن في حاجة إلى التعجيل في وضع اللوائح التنفيذية للقوانين التي أقرت، وتحديد موعد نهائي لتنفيذها. ونحن في حاجة إلى وضع وثيقة وطنية لحقوق الإنسان تشكل مرجعية يلجأ إليها الناس إذا شعروا بأن حقوقهم تتعرض للانتهاك.



مختصون: التكاليف الباهظة والهرب من شبح العنوسة وراء تزايد الزيجات

زواج السعوديين من جنسيات أخرى .. قصص وأرقام مفزعة.. ونظام ينتظر الإقرار

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 26 محرم 1434 هـ - 10 ديسمبر 2012م
<http://www.alsharq.net.sa/2012/12/10/616614>

جدة - نعيم تميم الحكيم

تحمل أروقة المحاكم بين جنباتها داخل وخارج المملكة عدداً من القضايا والقصص المأساوية والمثيرة الناتجة عن زواج السعوديين من غير السعوديات أو زواج السعوديات من غير السعوديين. وتشبي كثير من القصص بمدى نجاح مثل هذه الزيجات من عدمها، تقول أم محمد «تزوجت من سعودي أثناء أحد رحلاته لبلدي مصر وكنا نعانى من فقر شديد وبعد فترة من زواجي تركني ورحل للسعودية وكنت حينها حاملاً بابني الوحيد منه حيث وعدني بإرسال تأشيرة لي لمرافقته في المملكة لكنه منذ ذهب انقطعت أخباره، وبعد إنجابي لمحمد ذهبت للسفارة السعودية حيث تم الاهتمام بي وبابني رغم تنكر زوجي لي ولايني.»

وعلى الطرف الآخر تروي السعودية أم عادل قصتها قائلة «تزوجت برجل أجنبي كان يعمل لدينا منذ صغره وكنت أراقب طموحاته وحماسه في العمل وقد أعجبت به كثيراً وبعد وفاة والدي خفت على أمواله من الضياع وكان هذا الرجل يحدثني عن الأمانة وعن حرصه في زيادة رأس المال ولم أجد سواه ليساندني رغم أن هناك من السعوديين من تقدموا لي ولكن رفضتهم لأنني أدركت بأنهم يطمعون في مالي لأنني لا أحمل شيئاً من الجمال، وكذلك كبر سني وقلت في نفسي هؤلاء الأجانب لا ينظرون إلى الجمال بقدر نظرهم إلى جمال الروح بحسب الكلمات التي كنت أسمعها منه وبالفعل عرض علي الزواج وكان بصفة سرية حتى لا يكثر الحديث عنا ثم طلب مني أن أكون في المنزل ويحمل العناء لوحده ولكن لخوفي من الضياع كنت أصرفه وأرفض ومع الأيام والشهور طلب مني السفر معه إلى بلده وهناك كانت الطامة غير المحسوبة حيث رجعت من هناك مسحورة وأصبحت بين أصابع يديه يقلبني كيفما شاء فأعطيته نصف أملاكي ولكن بفضل الله سبحانه ثم تدخل أقاربي لفك لغز السحر وأنقذوني من الإفلاس ولم أستطع الطلاق منه إلا بعدما دفعت له أكثر من مليون ريال في سبيل حريتي.

وفي المقابل فإن كثيراً من الزيجات تنجح وهو ما أشار إليه أبو خالد وهو متزوج منذ خمس عشرة سنة من جنسية عربية ، وقال « ليس كل الزيجات فاشلة فإذا كانت قائمة على الاحترام المتبادل وكانت الفتاة من أسرة محترمة تقدر الحياة الزوجية وكان الزوج جاداً فإن الحياة ستكون سعيدة».

وأضاف « أعيش حياتي والله الحمد بشكل جيد وأنجبت من زوجتي خمسة أطفال وقد حصلت على الجنسية ولم تتغير وبالعكس فإن معاملتها تحسنت أكثر معي ومع أبنائي». وأشار لوجود بعض الزوجات اللواتي يطمعن في السعودي لمال أو من أجل جنسيته فإن حصلن على ما يردن تغيرت معاملتهن تماماً. وتؤكد أم عبدالله أنها تعيش بسعادة مع زوجها غير السعودي وهو من أقاربها، مشيرة إلى أن لغة التعميم على زواج السعوديين من أجناس سواء أكانوا ذكورا أو إناثا يحتاج لدراسة علمية تحدد مدى نجاحه من عدمه. ولفتت إلى أن هناك عناصر تتحكم بمدى نجاح الزواج من عدمه ومنه أن تكون المرأة أو الرجل من مواليد المملكة وبالتالي فإنه لديهم إلمام كامل بالعادات والتقاليد وطبيعة المجتمع السعودي، وتتغرز نسبة نجاح الزيجات في حال كان الزوجان من أقارب بعض وإن اختلفت الجنسيات.

لغة الأرقام

ولئن تفاوتت القصص بين التجارب الإيجابية والسلبية فإن لغة الأرقام هي الفيصل للحكم على مدى نجاح تجارب السعوديين من أجناس والعكس والآثار السلبية التي تتركها على المستوى الإنساني والاجتماعي والاقتصادي حيث كشفت جمعية أوامر في وقت سابق عن تزايد عدد الأسر السعودية التي تعيش خارج الوطن إلى ألف أسرة تتوزع في 14 دولة عربية وأجنبية، دون وجود أوراق رسمية لهم لأن أولياء أمورهم لم يأخذوا موافقات رسمية على زيجاتهم. وكشفت الداخلية في تقرير منشور عن أنه تم قبل ثلاثة أعوام زواج 5800 حالة من غير سعوديات، ممن حصلوا على تراخيص رسمية، ومن تزوج بدون تصريح يشكلون ضعف هذا الرقم إن لم يكن أكثر. ولم يتوقف قطار مضار الزواج من غير سعوديين عند الآثار السلبية النفسية والاجتماعية والأسرية، بل تعداه إلى الجانب الاقتصادي، حيث أنفق السعوديين 500 مليون ريال على الزواج المصرح به من قبل وزارة الداخلية وإمارات المناطق من خارج السعودية، بواقع ثلاثين ألف زيجة، ووصل حجم إنفاق الشخص الواحد على الزيجة إلى عشرين ألف ريال، هذه المآسي والخسائر جعلت وزارة الداخلية تلزم المتقدمين للزواج من الخارج بتوقيع تعهدات خطية بقبول الأنظمة القضائية والقانونية لبلد الزوجة الأجنبية، بما تتضمنه من حق الحضنة بعد الانفصال وقوانين الأحوال الشخصية. وكشفت دراسة أجرتها الجمعية الخيرية لرعاية الأسر السعودية في الخارج «أواصر» أن تكاليف الزواج من الخارج تفوق على المدى الطويل تكاليف الزواج من بنات الوطن بسبب تكفل الزوج السعودي نفقات السفر المتكرر، ومتطلبات الإقامة في بلد الزوجة وكذلك استقدام أقارب الزوجة للزيارة أو أداء العمرة والحج على نفقته. وعرضت الدراسة التي أعدها نخبة من الباحثين تحت إشراف الدكتور توفيق السويلم رئيس مجلس إدارة «أواصر» بعنوان آليات عملية للحد من ظاهرة الزواج العشوائي من الخارج لإبراز السلبات الناجمة عن زواج أبناء المملكة من الخارج.

سلبات الزواج

وتضمنت الدراسة عرض سلبات الزواج العشوائي من الخارج التي رصدتها ومنها: تعرض الأزواج السعوديين لابتزاز مستمر من قبل الزوجة وذويها الذين يرون في هذا الزواج صفقة أو مشروعاً يجب أن يدر عائداً لا يتوقف. وأفادت الدراسة التي شملت أكثر من مائة مواطن ممن تزوجوا من الخارج أن بعضهم تزوج في الأصل من امرأة متزوجة وعلى ذمة زوج آخر من بني جلدتها وأنهم اكتشفوا أن الزواج لم يكن أكثر من وسيلة للحصول على المال أو المجيء للمملكة ومن ثم الحصول على الجنسية السعودية، مشيرين إلى أن كثيراً من الزوجات بعد قدومهن للمملكة والحصول على الجنسية يتغير سلوكهن ومعاملتهن لأزواجهن. ولفتت الدراسة إلى معاناة الأزواج والأبناء نتيجة اختلاف القيم والعادات والتقاليد في بلد الأم عنها في المملكة، إضافة إلى عدم حصول كثير من أبناء المتزوجين من الخارج - بطرق غير نظامية - على الوثائق التي تثبت هويتهم تبعاً لجنسية الآباء السعوديين، مما يصعب من حصولهم على فرص التعليم والرعاية الصحية في بلدان أمهاتهم وخاصة في حال وفاة الأب أو انفصاله عن الأم. وأشارت الدراسة إلى أن عدداً من أبناء المواطنين الذين تزوجوا من الخارج، سقطوا في مستنقع الجريمة - بعد انفصال الوالدين لعدم وجود من يرعاهم أو ينفق عليهم وبعضهم تعرض لتأثير جهات سعت لطمس هويتهم الإسلامية، في بلدان الأم في غياب الأب.

وأرجعت الدراسة أسباب زيادة نسبة العنوسة بين الفتيات السعوديات في جانب منها إلى تنامي ظاهرة الزواج العشوائي من الخارج التي حرمت الآلاف من بنات الوطن من حقهن في الزواج وبناء أسرة وجعلتهن عرضة لأمراض الاكتئاب والاضطراب النفسي والسلوكي.

وحددت الدراسة عدداً من الأسباب التي تغذي ظاهرة الزواج العشوائي من الخارج، وفي مقدمتها المغالاة في المهور ومتطلبات الزواج في المملكة من سكن وأثاث والتي تفوق قدرة كثير من الشباب الراغبين في الزواج، كما شملت قائمة الأسباب التي توصلت إليها الدراسة إصرار كثير من الفتيات على إكمال تعليمها الجامعي وما بعد الجامعي والعمل سعيًا للحصول على «عريس تفصيل» وهو الأمر الذي يتسبب في تقدم سن الفتاة وتجاوزها لسن الزواج، كذلك رفض الفتاة للارتباط بمسن هو أقل منها ثقافة وتعليماً مما يدفع بعضهن للزواج من غير سعوديين .

فحص DNA

وتشير أعداد الأطفال السعوديين من أمهات أجنبيات لحجم المشكلة حيث ينتظر 853 طفلاً من أجنبيات استخدام فحص الحمض النووي لإثبات نسبهم إلى آبائهم السعوديين، بعد الحصول على فتوى من هيئة كبار العلماء حول الحمض النووي مشابهة لتلك التي سبق وصدرت بشأن البصمة الوراثية التي مازالت لدى القضاء السعودي لا تتعدى كونها قرينة لا تبلغ درجة الدليل القطعي.

وشكل عدد من الوزارات والجهات ذات العلاقة لجنة رسمية متخصصة بوصفها بداية لتحرك رسمي لبحث إجراء فحص الحمض النووي بوصفه وسيلة لإثبات النسب .

واعتبر الدكتور توفيق السويلم رئيس جمعية "أواصر"، وهي الجمعية الخاصة لرعاية الأسر السعودية بالخارج، أن إقرار ذلك سيعد "خطوة مشتركة تسهم حتماً في توحيد الجهود، وتناغم الجهات المختصة لتوحيد الأنظمة واللوائح، كما أنها ستبسط وتسرع من تنفيذ الإجراءات".

وسبق لمجلس الشورى أن طالب بالسماح بذلك في جلسة سابقة ضمن دراسة لنظام زواج السعوديين بأجنبيات عبر إحدى فقراته، وبحث السماح بإدخال تحليل الحمض النووي (DNA) في إثبات نسب الأطفال السعوديين المجهولين في الخارج، وذلك في حالة إنكار الأب لهم وإثبات الأم زواجها منه.

تنظيم الشورى

وبحثاً عن الحلول سعى مجلس الشورى لوضع تنظيم لزواج السعوديين من أجنبيات وأوضح عضو لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب في مجلس الشورى الدكتور طلال بكري أن النظام الجديد الذي رفعه المجلس للمقام السامي لاعتماده سيعالج مشكلة أبناء السعوديين في الخارج من خلال مسارين الأول يختص بآباء اعترفوا بأبوتهم لهؤلاء الأطفال، وهؤلاء سيتم الانتهاء من إجراءاتهم القانونية قريباً لتمكين الأبناء من العودة إلى المملكة، والثاني لبعض الآباء الذين رفضوا الاعتراف بأبنائهم، حيث سيطالب النظام الجديد الزوجة في هذه الحالة بإثبات زواجها من هذا المواطن عبر الأجهزة المعنية، سواء عن طريق وزارتي الخارجية أو الداخلية بالإضافة إلى السفارة، وإذا عجزت عن الإثبات يتم إحالة الموضوع للمحكمة لإجراء فحص الحمض النووي وإذا ما ثبتت أبوته تُلزمه المحكمة بالنفقة على أبنائه .

وفيما يتعلق بالإطار العام للقانون أشار البكري إلى أن القانون يتعلق بزواج السعودي الذي يتم في الخارج، وخصوصاً الزيجات غير النظامية التي تتم دون علم السلطات السعودية لأن هذه الزيجات تفرز مشاكل عديدة عكس الزواج النظامي. أما زواج السعوديات من أجانب فقال عنه القانون لم يتطرق إلى هذه المسألة، ولكن هناك بعض الأعضاء في المجلس تطرقوا إليها وطالبوا بإدراجها في القانون، وسوف تنظر اللجنة في هذا الأمر وهو قابل للنقاش.

منع نهائي

ورأى فريق آخر ضرورة منع زواج السعوديين من أجنبيات والعكس نظراً لتنامي المشاكل التي تحدث بسبب هذه الزيجات وطالب القاضي في المحكمة الجزئية في الرياض الدكتور عيسى الغيث في وقت سابق بمنع زواج السعوديين من الأجنبيات بشكل نهائي من وجهة نظر قضائية وقانونية، وعلل ذلك بقوله «بناء على ما عاصرت في السلك القضائي وأعمال المحاكم والحالات الاجتماعية المماثلة، أرى أن يكون المنع هو الأصل والمعتم ولا يستثنى إلا نادراً وبشروط قاسية، لأن الذي يطلب الزواج من الأجنبية وخصوصاً من الخارج يكون تحت ضغط عاطفي مؤقت، ولذا يجب ألا يستجاب لنزواته بسهولة».

بيد أن مدير التوجيه والتوعية في وزارة الداخلية السابق مدير إدارة التنسيق الأمني في الوزارة الدكتور علي شايح النفيسة رأى أنه من الصعوبة إصدار قرار بالمنع التام لزواج السعوديين من أجنبيات والعكس، وقال «لا يمكن أن يحدث ذلك، لأنه لا يوجد مستند يبنى عليه مثل هذه القرار، لذلك لا أتوقع أن يرى النور لأنه لا يوجد له مبرر كاف»، مبيناً أن الأفضل في هذه المسألة هو ضبط مسألة الزواج من الخارج ووضع ضوابط أكثر، وتجاوز السلبات في اللائحة الموجودة لضمان زواج آمن وسعيد وبعيد عن المشاكل. وهو ما حدث في النظام الجديد الذي وضع من قبل مجلس الشورى.

رصد حقوق الإنسان

ورصدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عدداً من التجاوزات والانتهاكات بسبب زواج السعوديين من أجانب وهو ما أوضحه المتحدث الرسمي باسم الجمعية الدكتور صالح الخثالان مؤكداً رصدهم لحالات كثيرة تزوجت دون إذن أو في

دول مجاورة ، واستدرك «لكن النظام والشرع لدينا لا يعترف بهذه العقود من الجانب القانوني والنظامي، وإذا أراد أن يدخلها إلى المملكة فإنه لا يستطيع»، مشيراً إلى أن بعضهم يدخلها إلى المملكة عبر تأشيرة عمرة أو خادمة وعندما تنتهي فترة إقامتها يقبض عليها وتودع في الترحيل وتسفر خارج المملكة وتنشأ الأسرة من جديد.

وأشار الخثلان إلى ضرورة التوعية بخطورة الزواج من الخارج، خصوصاً إذا كان دون إذن، مؤكداً على ضرورة مراعاة الجانب الإنساني والاجتماعي في الزيجات التي حدثت، نظراً لما تتركه هذه القصص من آثار نفسية واجتماعية تؤثر على الزوجين والأولاد.

مضار نفسية واجتماعية

وأوضح استشاري الطب النفسي ومدير مركز الحامد للطب النفسي والعلاج السلوكي الدكتور محمد الحامد أن المضار النفسية والاجتماعية التي يتسبب بها الزواج من غير السعوديين كثيرة وخطيرة على الزوج والزوجة والأولاد، مبيناً أن لها تأثيراً في جانب التصادم بين مجتمعين بسبب اختلاف العادات والتقاليد، خصوصاً أننا مجتمع يتمتع بخصوصية يختلف بها عن غيره، مما يتسبب للزوجة والأولاد باضطرابات التأقلم مع المجتمع.

باعيسى : خطة لدمج أبناء السعوديين من أجنبيات في المجتمع.. والسعوديات يعانين عدم حصول أبنائهن على الجنسية كشف عضو مجلس إدارة الجمعية الخيرية لرعاية الأسر السعودية في الخارج “أواصر” الدكتور سمير باعيسى عن تبني الجمعية برامج دمج اجتماعي لأبناء السعوديين من أمهات أجنبيات والموجودين في الخارج لاستقرارهم بدلاً من المكابدة والمعاناة وظروف الحياة الصعبة التي يعيشونها، مبيناً أن الجمعية وقعت اتفاقيات مع الصحة والتعليم والضمان والجمعيات الحقوقية؛ لإعطاء هؤلاء الأولاد حقوقهم كاملة. مفيداً أن سبب وجودهم في الخارج إما وفاة الأب أو مرضه أو سجنه أو غيابه، أو إهماله وتقاعسه عن متابعة أبنائه، ولفت الدكتور العيسى النظر إلى حقيقة دوافع النساء الأجنبيات في الحصول على الجنسية وليس إقامة أسرة وحياة زوجية.

وشدد باعيسى على أن الزواج من الخارج ليس شراً محضاً، بل دليل وجود زيجات ناجحة، مشيراً إلى أن كثرة مشاكل هذه الزيجات دفعت الدولة لإجراء تعديلات لضمان حقوق جميع الأطراف، واعتبر أن الزواج العشوائي خطير؛ لأن كثيراً من الشباب أو الرجال الأربعين والخمسين يذهبون للخارج ويقعون في فخ السماسرة الموجودين في المطارات والمقاهي والشوارع والفنادق ويضطادونهم وتسوق لهم نساء جميلات ويظهر بعد الزواج أنها إما مريضة أو نصابة أو على ذمة رجل آخر أو عاهرة أو راقصة، وأقر باعيسى بتقديم سيدات سعوديات متزوجات من أجانب بسبب أخذ الآباء أبنائهم لدولهم ومنع الأم من رؤية أبنائها، مشيراً إلى أن الجمعية طالبت بتعديل النظام بحيث يمنح أبناء السعوديات الجنسية وإقامة دائمة حتى لا تتكرر هذه المأساة.



”حقوق الإنسان“ تدعو الوزارات إلى إنصاف ”مظلومي“ التعسف الإداري

عبر إنشاء أقسام حماية يتم ربطها بأعلى سلطة

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 26 محرم 1434 هـ - 10 ديسمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=124196&CategoryID=5

الرياض: الوطن

دعت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان على لسان رئيسها الدكتور مفلح القحطاني الوزارات إلى إنشاء أقسام تعنى بحقوق الموظفين عبر وحدات حماية حقوقية، تتولى مهمة الرقابة، وتنصف المظلومين من أي حالة تعسف إداري أو استغلال للسلطة.

واقترح القحطاني في بيان أصدره بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان، أن تزود تلك الوحدات بصلاحيات وربطها بأعلى سلطة في الوزارة أو الجهة الحكومية.

وأكد القحطاني أن الجمعية تلقت منذ تأسيسها أكثر من 40 ألف شكوى وتظلم تتعلق بمواضيع مختلفة منها قضايا "السجناء، الأحوال الشخصية، العنف الأسري، القضايا الإدارية والعمالية، الأحوال المدنية، شكاوى ذات صلة بالقضاء". وأضاف أن المملكة قامت بجهود مقدرة بانضمامها إلى العديد من الاتفاقيات المعنية بحقوق الإنسان ومنها اتفاقية حقوق الطفل، اتفاقية مناهضة جميع أشكال التمييز ضد المرأة، اتفاقية مكافحة التمييز العنصري، اتفاقية منع التعذيب والعقوبات اللاإنسانية، وبرتوكول مكافحة الاتجار بالبشر وأخيراً اتفاقية حقوق المعاقين، معرباً عن أمله في أن تستمر الجهود بالانضمام لما تبقى من الاتفاقيات، وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية خاصة أن المملكة عضو بمجلس حقوق الإنسان وتقود حالياً الجهود الدولية المتعلقة بنشر ثقافة الحوار والتسامح على المستوى العالمي والتي توجت مؤخراً بافتتاح مركز الملك عبدالله العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات في فيينا.

وأضاف أن وضع حقوق الإنسان في المملكة في تقدم ملحوظ على مستوى الأنظمة والقوانين ورغبة قيادة البلاد في إرساء مفاهيمها ودعم ونشر ثقافتها، لافتاً إلى أن الجمعية تعمل للتذكير بأهمية احترام حقوق الإنسان وتعزيزها، من خلال نشر الوعي بحقوق الإنسان لدى المواطنين والمقيمين والأجهزة الحكومية، وتسعى أيضاً من أجل إدخال مفاهيم حقوق الإنسان في المقررات الدراسية في مختلف مراحل التعليم.

وتابع بالقول "تستند التزامات المملكة بحقوق الإنسان إلى ما اشتملت عليه الشريعة الإسلامية من كفالة شاملة للحقوق الأساسية للإنسان وإلى الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها، وإلى الأنظمة الداخلية، فدستور المملكة هو القرآن والسنة ومبادئها ذات قيمة دستورية، ولا يمكن لأي قاعدة قانونية أخرى أياً كان مصدرها أن تخالف ما ورد في القرآن والسنة من مبادئ". وأوضح أن الجمعية تعمل جنباً إلى جنب مع جميع الأجهزة الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة، من أجل تحقيق العدل ورفع الظلم عن الإنسان، مشيراً إلى أن الحاجة تدعو دائماً إلى ضرورة تقييم واقع حقوق الإنسان في المملكة، ليكون بمثابة رصد للتقدم الحقوقي، ومن ثم العمل على تشجيعه وتحديد وسائل دعم استمراريته، وكشف أوجه القصور والعمل على معالجتها وتلافيها.

وبين الدكتور القحطاني أن هناك مزيداً من التعاون بين الجمعية والأجهزة المعنية الحكومية المختلفة، من أجل حماية وتعزيز تلك الحقوق في ظل توجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وولي عهده الأمير سلمان بن عبدالعزيز اللذين وجهتا الأجهزة الحكومية بالتعاون مع الجمعية، من أجل مساعدتها على تأدية رسالتها وتمكينها من الوصول إلى حالات انتهاكات حقوق الإنسان، سواء تلك التي تصل إلى علم الجمعية من خلال ما يُنشر في وسائل الإعلام وتقارير الهيئات الأجنبية والدولية، أو تلك التي تصل إلى الجمعية عن طريق شكاوى المواطنين والمقيمين، من خلال قنوات الجمعية المختلفة.

وأكد على أنه ينبغي في هذا اليوم تفعيل ورصد التجاوزات والانتهاكات لحقوق الإنسان، والعمل على إزالتها وضمان عدم تكرارها، ودراسة القضايا والمشاكل التي تحدث في مجتمعنا ذات العلاقة بحقوق الإنسان وتقديم التوصيات والحلول اللازمة بشأنها.



وفد من حقوق الإنسان يزور سجن النساء بالملز

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 26 محرم 1434 هـ - 10 ديسمبر 2012م

<http://www.al-madina.com/node/419292>

محمد البخيت - الرياض

ترأس المشرف العام بالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان خالد الفاخري أمس الأول وفداً لزيارة الجمعية سجن النساء بالملز. وكان في استقبال الوفد الزائر مديرة السجن وعدد من المنسوبات.

وبعد قيام الوفد بتبادل وجهات النظر مع إدارة السجن والاستماع لملاحظاتهم ومعرفة الطاقة الاستيعابية للسجن قام الوفد بجولة تفقدية داخل عنابر السجن للالتقاء بالسجنات، وأشار الفاخري إلى أن الجمعية تعد تقريراً بما تم رصدته يتضمن السلبيات والإيجابيات تمهيداً لمخاطبة الجهات ذات العلاقة بشأن ما يلزم اتخاذه إذا لزم الأمر. وقد شارك في هذه الزيارة كل من رئيسة لجنة الرصد والمتابعة بالجمعية ثريا عابد شيخ والباحثة القانونية الأستاذة اعتماد السنيدي وتأتي هذه الزيارة ضمن خطة الجمعية لزيارة السجون والاطلاع على أوضاع السجناء فيها.

اليوم

حقوق الإنسان: قصور في أداء الصحة والتعليم

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 26 محرم 1434 هـ - 10 ديسمبر 2012م
<http://www.alyaum.com/News/art/65196.html>

محمد جراح - الرياض

كشف تقرير للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عن قصور في أداء بعض الأجهزة الحكومية حال دون تقديمها للخدمة المرجوة للمواطن. وشمل التقرير السنوي الذي حمل عنوان «طموح قيادة وضعف أداء أجهزة» وأعدته الجمعية بمجمل القطاعات التي تمس الحياة اليومية للناس، وسلط الضوء على جوانب القصور التي لمستها الجمعية على مدار عام كامل. وحاز قطاعا «الصحة والتعليم» على النصيب الأوفر من السلبيات التي ساهمت في ضعف مؤشرات الأداء لهذين القطاعين الحيويين اللذين يقطعان النصيب الأكبر من ميزانية الدولة السنوية. ورصد التقرير بعض الجوانب السلبية في أداء وزارة الصحة، وأوضح أن الحكومة وفرت ميزانيات ضخمة من أجل الرعاية الصحية للمواطن إلا أن أغلب المواطنين لم يروا تجسيد هذا الاهتمام على أرض الواقع، حيث تعاني كثير من المستشفيات وخاصة في القرى النائية من نقص في الكوادر الطبية، وضعف في الإمكانيات وضعف كفاءة الكادر البشري من الممارسين الصحيين بصفة عامة، وقلة خبرتهم خاصة في المناطق النائية، وهناك نسبة كبيرة من الممارسين الوافدين حديثي التخرج وقليالي الخبرة. وتأخر حصول المرضى على مواعيد قد تصل إلى عام كامل. واستمرار المستشفيات في رفض الحالات الطارئة، رغم وجود تعليمات بأن يحال المريض إلى المستشفيات الخاصة في حالة عدم توافر سرير في المستشفيات الحكومية. وضعف التنسيق بين القطاعات الصحية المختلفة سواء في وزارة الصحة والجامعات والقطاعات العسكرية بما يسهم في رفع كفاءة الأداء. زيادة انتشار أمراض خطيرة في بعض المناطق مثل السرطان دون وجود توضيح دقيق لأسباب هذه الزيادة المقلقة، واستحداث مراكز متخصصة لعلاج هذه الأمراض في المناطق. وقلة الأسرة مما يحول دون تقديم العلاج والرعاية الصحية اللازمة لمن يحتاجها والتسبب في تدهور الحالة الصحية للمرضى. واستمرار المراكز الصحية في مبان مستأجرة معظمها قديم ومتهاك، ولا يصلح لتقديم رعاية صحية، وضعف مستوى العاملين فيها سواء الأطباء أو الفنيين والإداريين. وضعف تأهيل الكوادر الإدارية المساندة للطواقم الطبي في كثير من المستشفيات. وشكوى بعض المستشفيات من قلة التجهيزات الطبية، وقدم الموجود منها وضعف صيانتها رغم ما يخصص لها من ميزانية ضخمة. كذلك ارتفاع نسبة الأخطاء الطبية في مستشفيات المحافظات رغم الاهتمام المعلن من قيادات الوزارة بالعمل على الحد منها. وضعف التعويضات عن الأخطاء الطبية والتي يتسبب بعضها في الوفاة أو العجز الكلي، وقد يساهم زيادة مبلغ الدية المقر شرعا في زيادة التعويض. وافتقار قطاع الصحة إلى إستراتيجية واضحة حيث تتغير الخطط بتغير المسؤولين في الوزارة. إضاعة إلى وجود بعض المراكز الصحية والمستشفيات المجهزة في القرى النائية، التي لم يتم تشغيلها ولا تزويدها بالطواقم الطبية اللازمة مما حرم السكان في تلك المناطق من الاستفادة منها. ولم يكن قطاع التربية والتعليم أحسن حالا من الصحة حيث بين التقرير أنه على الرغم من الجهود الكبيرة التي تقوم بها وزارة التربية في تمكين الأفراد بالحصول على تعليم جيد إلا أن الجمعية رصدت عددا من الملاحظات على أداء وزارة التربية والتعليم والأجهزة التابعة لها عن قصور، حيث التكدس الشديد في مدارس بعض المناطق بسبب قلة المدارس وعدم كفاية الفصول الدراسية لاستيعاب المزيد من الطلاب. وسوء المباني المستأجرة، وأنها لا تصلح للعملية التعليمية وتفتقد للصيانة الدورية. وشكوى المدارس في المناطق النائية من عدم توافر الوسائل التعليمية المهمة للعملية التعليمية.

وقلة عدد المعلمين والمعلمات في بعض المدارس. واستمرار وقوع حوادث للمعلمات اللاتي يسافرن يوميا الى مدارسهن في المناطق النائية مع عدم تأمين وسائل نقل مناسبة. عدم وضع قواعد ثابتة واجبة الاتباع بشأن إلحاق الأطفال الذين لا يملكون أوراقا ثبوتية - لأسباب لا علاقة لهم بها- مما قد يتسبب في انتشار الأمية بين الأفراد عديمي الجنسية، وبين أبناء مواطنين لا يحرصون على استخراج أوراق ثبوتية لأبنائهم أو يحرمون أبناءهم منها لأسباب عائلية.

ما زالت هناك شكاوى تصل للجمعية من معلمين ومعلمات بسبب عدم تعيينهم على المستويات التي يستحقونها أو عدم ترقيتهم إليها أو عدم مساواتهم بزملائهم رغم التقدم الكبير في هذا المجال.

كما تم رصد شكاوى تتعلق بالعنف اللفظي والجسدي ضد الطلاب، وخاصة في المرحلة الابتدائية. حرمان بعض المحافظات من فتح مدارس أهلية للبنات دون أسباب وجيهة. الحد من قبول أبناء وبنات غير السعوديين في المدارس بحجة عدم توافر أماكن بالمدارس، وكذلك منعهم من إكمال الدراسة في حالة عدم تجديد الإقامة، والتي تحدث في الغالب لأسباب تتعلق بخلافات بين الأب والكفيل أو رب العمل. ضعف المستوى التربوي والعلمي لبعض المعلمين والمعلمات وقلة الدورات التدريبية والتعليمية لرفع مستواهم العلمي وقدراتهم في التواصل مع الطلاب، ولاحظت الجمعية بتقدير التوجه لاشتراط استخراج رخص للمعلمين لمزاولة مهنة التعليم. والشكاوى من المحاباة لبعض المعلمين والمعلمات من جهة الإدارة على حساب البعض الآخر لاعتبارات شخصية. تعرض المعلمين في بعض المدارس للاعتداء من قبل الطلاب دون البحث عن حلول تخفف من الاحتقان بين الطلاب والمعلمين.

التعديلات في المناهج والمقررات لم تحقق الآمال المرجوة بل ورد للجمعية العديد من الشكاوى من الطلاب وأولياء أمورهم، ومن بعض المعلمين، حول عدم مناسبة المناهج لبعض المقررات.

وأوصت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بإنشاء مجلس أعلى لمراقبة تنفيذ المشروعات ومتابعتها يكون أغلب أعضائه من رؤساء الأجهزة الرقابية في المملكة، وتحديد خط الفقر والتوسع في منح إعانة البطالة للشرائح العمرية فوق سن الخامسة والثلاثين، ودون سن استحقاق المعاش التقاعدي. إضافة إلى منع قبول الدعاوى المرفوعة بالتقريب بين الزوجين بسبب عدم الكفاءة في النسب إذا كانت مرفوعة من غير الزوجين، وكان عقد الزواج قد توافرت فيه أركانه، وخاصة عند وجود أطفال. مع النظر في وضع ضوابط تمنع زواج القصر، من الجنسين ما لم تتوافر المصلحة لهما.

وأوضحت الجمعية أنها تتلقى شكاوى الأفراد والأسر المتعلقة بحقوقهم وفق المفهوم الشامل الذي تنبأه الجمعية منذ إنشائها. وبحسب تأكيدات الجمعية أن عدد القضايا التي عالجتها منذ إنشائها عام (1425) إلى الآن تجاوز (30) ألف قضية.



تتعلق بقضايا السجناء والعنف الأسري والأحوال المدنية

40 ألف شكوى تلقتها جمعية حقوق الإنسان منذ تأسيسها

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 26 محرم 1434 هـ - 10 ديسمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121210/Con2012121054453.htm>

عبدالله المقاطي (ظلم)

كشفت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أنها تلقت أكثر من 40 ألف شكوى منذ تأسيسها، تتعلق بمواضيع مختلفة منها قضايا السجناء، الأحوال الشخصية، العنف الأسري، القضايا الإدارية والعمالية، الأحوال المدنية وشكاوى ذات صلة بالقضاء، لافتة إلى أنها رصدت تقدما ملحوظا في الأنظمة والقوانين التي تدعم حقوق الإنسان بالمملكة.

وأكد رئيس الجمعية الدكتور مفلح ربيعان الفحطاني بمناسبة احتفال العالم باليوم العالمي لحقوق الإنسان، على أهمية التذكير باحترام حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها ونشر ثقافتها في المملكة بين المواطن والمسؤول، مضيفا إذا كانت الجهود الإنسانية قد توالى تباعا منذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومصادقة معظم دول العالم على الاتفاقيات المرتكزة عليه والمتعلقة بحقوق الإنسان، إلا أننا لا زلنا نشاهد العديد من الانتهاكات لحقوق الإنسان على المستوى الدولي مما يؤكد

الحاجة للسعي المستمر من قبل الدول والمنظمات المعنية بحقوق الإنسان لتحقيق الأهداف النبيلة التي حدد هذا اليوم من أجل التذكير بها.

وقال: بذلت المملكة جهوداً مقدرة في هذا الشأن بانضمامها إلى العديد من الاتفاقيات المعنية بحقوق الإنسان ومنها اتفاقية حقوق الطفل، اتفاقية مناهضة جميع أشكال التمييز ضد المرأة، اتفاقية مكافحة التمييز العنصري، اتفاقية منع التعذيب والعقوبات اللا إنسانية، بروتوكول مكافحة الاتجار بالبشر وأخيراً اتفاقية حقوق المعاقين، ونأمل أن تستمر هذه الجهود بالانضمام لما تبقى من هذه الاتفاقيات وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، خصوصاً أن المملكة عضو بمجلس حقوق الإنسان وتقود حالياً الجهود الدولية المتعلقة بنشر ثقافة الحوار والتسامح على المستوى العالمي والتي توجت مؤخراً بافتتاح مركز الملك عبدالله العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات في فيينا والذي كان ثمرة من ثمار جهود خادم الحرمين الشريفين.

وأكد أن وضع حقوق الإنسان في المملكة في تقدم ملحوظ على مستوى الأنظمة والقوانين ورغبة قيادة البلاد في إرساء مفاهيمها ودعم ونشر ثقافتها، مشيراً إلى موافقة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز على برنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان والذي يهدف لنشر ثقافة حقوق الإنسان في المملكة في جو من الأخوة والتسامح ونبذ العنف والظلم وبناء القدرات المؤسسية في القطاع الحكومي والخاص بما يعزز حماية الحقوق.

وقال: تعمل الجمعية للتذكير بأهمية احترام حقوق الإنسان وتعزيزها، من خلال نشر الوعي بحقوق الإنسان لدى المواطنين والمقيمين والأجهزة الحكومية، وتسعى أيضاً من أجل إدخال مفاهيم حقوق الإنسان في المقررات الدراسية في مختلف مراحل التعليم، مضيفاً نصت المادة 26 من النظام الأساسي للحكم في المملكة على أن تحمي الدولة حقوق الإنسان .. وفق الشريعة الإسلامية، ومن هنا فإن أهم مكون لحقوق الإنسان في النظام القانوني للمملكة هو أحكام الشريعة الإسلامية، مشيراً إلى أن الجمعية ومنذ تأسيسها في 18 محرم من عام 1425 هـ، تعمل جنباً إلى جنب مع جميع الأجهزة الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة، من أجل تحقيق العدل ورفع الظلم عن الإنسان، وأضاف لقد نص نظام الجمعية الأساسي على أهدافها وفي مقدمتها حماية وتعزيز حقوق الإنسان من خلال العديد من الأنشطة كرصد التجاوزات والانتهاكات لحقوق الإنسان، وتوعية المواطنين والمقيمين بحقوقهم المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية.



بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان .. د. القحطاني :

المملكة تحرز تقدماً عالمياً لنشر الثقافة الحقوقية والحوار

والتسامح

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 26 محرم 1434 هـ - 10 ديسمبر 2012م

<http://www.alriyadh.com/2012/12/10/article791598.html>

الرياض - فاطمة الغامدي

احتفل العالم في العاشر من ديسمبر باليوم العالمي لحقوق الإنسان، ومن جانب صرح رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان د. مفلح ربيعان القحطاني بضرورة أهمية التذكير باحترام حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها ونشر ثقافتها بين المواطن والمسؤول. وأكد أنه إذا كانت الجهود الإنسانية قد توالفت تباعاً، منذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومصادقة معظم دول العالم على الاتفاقيات المرتكزة عليه والمتعلقة بحقوق الإنسان إلا أننا لا زلنا نشاهد العديد من الانتهاكات لحقوق الإنسان على المستوى الدولي مما يؤكد الحاجة للسعي المستمر من قبل الدول والمنظمات المعنية بحقوق الإنسان لتحقيق الأهداف التوعوية للحقوق التي حدد هذا اليوم من أجل التذكير بها. منوهاً بجهود المملكة في هذا الشأن بانضمامها إلى العديد من الاتفاقيات المعنية بحقوق الإنسان ومنها اتفاقية حقوق الطفل، اتفاقية مناهضة جميع أشكال التمييز ضد

المراة، اتفاقية مكافحة التمييز العنصري، اتفاقية منع التعذيب والعقوبات اللاإنسانية، وبرتوكول مكافحة الاتجار بالبشر وأخيراً اتفاقية حقوق المعوقين. كما أنها في طور الانضمام لما تبقى من هذه الاتفاقيات وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، فالمملكة العربية السعودية عضو بمجلس حقوق الإنسان وتقود حالياً الجهود الدولية المتعلقة بنشر ثقافة الحوار والتسامح على المستوى العالمي والتي توجت مؤخراً بافتتاح مركز الملك عبدالله العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات في فيينا والذي كان ثمرة من ثمار جهود خادم الحرمين الشريفين. وبين القحطاني أن الجمعية تلقت منذ تأسيسها أكثر من 40 ألف شكوى وتظلم تتعلق بمواضيع مختلفة منها قضايا (السجناء، الأحوال الشخصية، العنف الأسري، القضايا الإدارية والعمالية، الأحوال المدنية، شكوى ذات صلة بالقضاء)، ووضع حقوق الإنسان في المملكة في تقدم ملحوظ على مستوى الأنظمة والقوانين ورعاية القيادة. وقال: الجمعية تعمل على التذكير بأهمية احترام حقوق الإنسان وتعزيزها، من خلال نشر الوعي بحقوق الإنسان لدى المواطنين والمقيمين والأجهزة الحكومية، وتسعى لادخال مفاهيم حقوق الإنسان في المقررات الدراسية في مختلف مراحل التعليم، مستنداً على التزامات المملكة بحقوق الإنسان إلى ما اشتملت عليه الشريعة الإسلامية من كفالة شاملة للحقوق الأساسية للإنسان وإلى الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها، وإلى الأنظمة الداخلية، فدستور المملكة هو القرآن والسنة ومبادئها ذات قيمة دستورية.

وأكد على أنه ينبغي في هذا اليوم تفعيل ورصد التجاوزات والانتهاكات لحقوق الإنسان، والعمل على إزالتها وضمان عدم تكرارها، ودراسة القضايا والمشاكل التي تحدث في مجتمعنا ذات العلاقة بحقوق الإنسان وتقديم التوصيات والحلول اللازمة بشأنها، فلا يكفي أن نقول إن لدينا أحكام الشريعة الإسلامية التي تتضمن حماية لحقوق الإنسان بل يجب أن نعمل على وضع هذه الأحكام موضع التنفيذ في الممارسة العملية سواء من قبل السلطات في معاملتها مع الأفراد أو في علاقة الأفراد فيما بينهم البين.

وشدد القحطاني على أهمية دور مؤسسات وأجهزة الدولة في نشر الثقافة الحقوقية وذلك من خلال إنشائها لأقسام تحمي حقوق العاملين فيها عبر وحدات حماية حقوقية داخل أجهزة ووزارات الدولة، بحيث تكون تلك الوحدات جهات رقابية يمكن اللجوء إليها لإنصاف المظلوم حينما يكون هناك تعسف من الإدارة أو من صاحب السلطة في تلك المنشأة ويتم تزويد تلك الوحدات بصلاحيات تربط بأعلى سلطة في الوزارة أو الجهة.



رئيس لجنة الشؤون الصحية في الشورى لـ "الاقتصادية":

إلزام جميع مستشفيات الصحة بفحص الإيدز للمرأة الحامل

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 26 محرم 1434 هـ - 10 ديسمبر 2012م

http://www.aleqt.com/2012/12/10/article_715895.html

طلال البطي من الرياض

أكد لـ «الاقتصادية» الدكتور محسن الحازمي رئيس لجنة الشؤون الصحية في مجلس الشورى، توجه وزارة الصحة إلى إلزام جميع المستشفيات الحكومية بفحص «الإيدز» للمرأة الحامل، على أن تكون ضمن التحاليل في بداية أشهر الحمل، مشيراً إلى أن بعض المستشفيات بدأت تطبيق ذلك الإجراء. وبين أنه تمت الموافقة على مشروع نظام الوقاية من متلازمة العوز المناعي المكتسب (الإيدز) وحقوق المصابين وواجباتهم، وسيتم رفعه للمقام السامي في مدة أقصاها أسبوع.

وحول ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه المشروع، أوضح أنه تم حذف عبارة «كشروط سابق للالتحاق بالعمل أو الدراسة» من مواد المشروع لتصبح المادة شاملة لحالات غير الالتحاق بالعمل، كما تمت إعادة صياغة هذه المادة، للأخذ في الاعتبار النظر في حالات المصابين على وجه الاستعجال، وترحيل غير المطالبين بحقوق خاصة من السجناء المصابين فوراً، تجنباً لاحتمال انتشار الإصابة بين السجناء، وما قد يسببه بقاء المصابين من أضرار، كما تم استبدال جملة (أو كانت تشكل خطراً على) بجملة (والالتزام بعدم نقل العدوى إلى)، بناءً على اقتراح أحد الزملاء وموافقة اللجنة، إضافة إلى جملة (أو ترحيله) بعد جملة (فيجب عزله) بناءً على اقتراحهم أيضاً.

وجاءت أبرز التوصيات من الدكتور عبد الجليل السيف عضو مجلس الشورى، حول العمل على معالجة من تثبت إصابتهم من المقيمين بمرض الإيدز، ومعالجة هذا الأمر باستحداث مادة أو تعديل إحدى مواد هذا النظام، لتنص صراحة وبوضوح على ترحيلهم واستكمال إجراءات محاكماتهم الجنائية والمالية على وجه السرعة، تفادياً للأضرار التي تترتب على طول فترة الانتظار، لأسباب كثيرة أبرزها عدم وجود كادر طبي وفني متخصص ومتفرغ للتعامل مع هذه الحالات، مؤكداً أن "هذا ما لاحظناه يتكرر".

وكانت "لجنة الشؤون الصحية والبيئة" في المجلس قد وضعت تقريرها على مشروع نظام الوقاية من متلازمة العوز المناعي المكتسب (الإيدز) وحقوق المصابين وواجباتهم، من خلال دراسته المقترحة من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وما ورد من ملحوظات من وزارة الصحة، ومشروع الحكومة المرافق لمحضر هيئة الخبراء، وما اشتمل عليه من تعديلات ومقترحات وملحوظات وما اطلعت عليه اللجنة من أنظمة ولوائح ذات صلة بالسعودية، وكذلك الأنظمة والأدلة والمبادرات في دول عربية وأجنبية، وما أبداه المندوبون من ملحوظات واقتراحات على مواد مشروع النظام. وظهر للجنة الحاجة إلى إجراء بعض التعديلات والحذف أو الإضافة إلى بعض مواد مشروع النظام لاستكمال مختلف جوانبه اللازمة لتحقيق أهدافه، وقد جاءت الإضافات التي ارتأتها اللجنة كما يلي: إضافة جملة (تجاه الآخرين) لعجز مسمى النظام ليصبح مشروع (نظام الوقاية من العوز المناعي المكتسب "الإيدز" وحقوق المصابين وواجباتهم تجاه الآخرين)، وتم تقسيم النظام إلى فصول وإعادة ترتيب المواد حسب الفصول لمناسبتها وسهولة الرجوع إليها، وإضافة تعريفاً "للفيروس" في المادة الأولى لعلاقته كمسبب للمرض وتعديل تعريف المصاب ليشمل "للفيروس المسبب" أيضاً، وأضافت كلمة (إمكانية) لتعريف "المخالط"، وذلك للتوضيح، وأضافت تعريفاً "للمتعامل" مع المصاب من خلال العمل معه أو تقديم الخدمة له كأفراد الفريق الصحي في المادة الأولى لأهمية تنظيم هذه الجوانب، وتم تقسيم المادة الثانية إلى فقرات لمناسبتها ودلالاتها على أهداف النظام، وتم إضافة فقرات جديدة لأهميتها لورود عناصرها في النظام كما هو مبين في جدول المقارنة المرفق بتقريرها، وإضافة فقرة جديدة (4) للمادة التاسعة لأهمية الفحص قبل الزواج وشموله على الفحص عن "الإيدز" في ضوء قرار مجلس الوزراء رقم 3 وتاريخ 1424/11/7هـ، وإضافة فقرة جديدة (5) للمادة التاسعة لإضافة المرأة الحامل للفئات التي يجري لها الفحص لأهمية ذلك للتدخل المبكر، وتمشياً مع التوجه العالمي في هذا الجانب، وإضافة مادة جديدة (المادة العاشرة) للدلالة على حقوق المجتمع والتعريف بالمرض وخطورته والوقاية منه لأهمية ذلك، وإضافة مادة جديدة (المادة الحادية عشرة) لحفظ حقوق المصابين بالفيروس أو المرض بسبب العدوى العمد أو الخطأ، وإضافة مادة جديدة (المادة الثانية عشرة) لإبراز الجوانب الشرعية والأخلاقية للحد من انتشار الفيروس، وإضافة جمل توضيحية للمادة الخامسة والثامنة والخامسة عشرة والسادسة عشرة والسابعة عشرة والمادة العشرين، كما تمت إعادة صياغة بعض المواد وإجراء تعديلات على بعضها (المواد الثالثة والثالثة عشرة والثالثة والعشرون والسادسة والعشرون والثامنة والعشرون).

وأوصت اللجنة بالموافقة على "مشروع نظام الوقاية من متلازمة العوز المناعي المكتسب (الإيدز) وحقوق المصابين وواجباتهم تجاه الآخرين" بالصيغة المرافقة، وكذلك ضرورة أن تتخذ وزارة الصحة الإجراءات الكفيلة بتأمين أجهزة الفحوص اللازمة للكشف عن الإصابة "بالإيدز"، وتوفير الكفاءات البشرية للخدمات الوقائية والعلاجية على مستوى مناطق السعودية.

أعضاء ينتقدون نظام المكاتب العقارية وضوابط الهاربين بإيجارات متبقية

الشورى يوافق على نظامي الوقاية من الإيدز والنفايات البلدية الصلبة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 26 محرم 1434 هـ - 10 ديسمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121210/Con20121210554455.htm>

فارس القحطاني (الرياض) وافق مجلس الشورى أمس على مشروع نظام الوقاية من متلازمة العوز المناعي «الإيدز» وحقوق المصابين وواجباتهم، كما اعتمد مشروع نظام النفايات البلدية الصلبة.

وانتقد عدد من أعضاء مجلس الشورى أمس، مشروع نظام ممارسة أعمال المكاتب العقارية، وأكدوا أن اللجنة لم تدرس الموضوع بالشكل المطلوب وأن هناك عددا من الموضوعات والفقرات التي تحتاج لإعادة دراسة.

وقال عضو المجلس حمد القاضي: «إن الفقرة 2 من المادة 3 تنص على أن يمارس النشاط العقاري صاحب المكتب أو مديرا سعوديا، وهذا يحد من قدرة المكتب على العمل، حيث يحتاج أي مكتب عقار لموظفين غير سعوديين للقيام بالتسويق العقاري وإدارة العمل»، مضيفا أن النظام تجاهل دور وزارة الإسكان التي يجب أن يكون لها دور فيه ورأي في مواده، خصوصا أنه لديها دراسة للإيجار في مراحله الأخيرة من الدراسة.

من جهته قال العضو الدكتور عبدالله الفيفي «إن اسم النظام كان يجب أن يكون نظام المكاتب العقارية، كما أن اللجنة حذفت من التعريفات مصطلحات مثل التسويق العقاري، إدارة العقار وتأمين العقار، كما أن المادة الثانية تحيل إلى المادة الأولى وهي مادة تعريفات ومكان الإحالة غير صحيح، كما حذف شرط حسن السيرة والسلوك في المادة 3 وكان من الأفضل أن يبقى».

وأضاف العضو صالح الحصيني، أن المادة 2 من النظام لم تذكر الجهة التي تصدر تراخيص المكاتب العقارية، كما أن تعديلات اللجنة الخاصة بحذف المواد من 10 - 17 شكل تغييرا جذريا في النظام، واقترح أن تترك المساهمات العقارية لوزارة الإسكان أو التجارة ولا تترك لهيئة السوق المالية مما قد يتسبب خلل في النظام.

وكانت قد جاءت في توصية اللجنة الخاصة والتي يرأسها الشيخ محمد السعدان «بناء على ما سبق فإن اللجنة توصي بالموافقة على نظام ممارسة أعمال المكاتب العقارية الصيغة المرافقة».

وحول تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن ضوابط البت في قضايا غياب بعض المستأجرين أو هروبهم وفي ذممهم إيجارات متبقية مع ترك العين مقفلة، ظاهرة غياب المستأجرين وبذمتهم إيجارات متبقية، هاجم الأعضاء ما توصلت إليه اللجنة من دراسة للضوابط، وأكدوا ضرورة إعادة الموضوع للجنة لإعادة دراسته.

ورأى العضو الدكتور زين العابدين بري أن النظام بحاجة لإضافة مصطلح مماثل لفئة العاجزين وغير القادرين على السداد، وقال الدكتور محمد التركي إن نظام التنفيذ صدر وهو القادر على القيام بهذا الأمر، وأن هذا النظام ليس هناك حاجة له.

وتساءل الدكتور عبدالرحمن العناد هل يطلب المؤجر والمستأجر بتوثيق عقودهم لدى كتابة العدل؟، وقال إن النظام يشير إلى أن من حق المؤجر أن يطلب من المستأجر بإخلاء العقار عند انتهاء العقد، أي أن الملاك لهم الحق في إخلاء العقار، وهذا استيلاء على حقوق المستأجرين، وتساءل عن الجهة التي توفر المساكن لغير القادرين والعاجزين عن سداد الإيجار وخلال فترة قصيرة.

وأتفق معه الدكتور طلال بكري بأن النظام صدر عن اللجنة العقارية بالغرفة الصناعية والتجارية بالرياض، ليغلب مصالح المؤجر على المستأجر، مع عدم وجود صيغة موحدة للعقود، مضيفاً أن بعض المستأجرين عند عدم سداد الإيجار يضطر بعض المؤجرين لزيادة الإيجار دون سبب وجيه، مع إدراج اسم المستأجر في قائمة المطلوبين وقطع الماء والكهرباء إلى حين استيفاء الإيجار الذي في ذمته.

وطالب بكري بضرورة سحب المذكرة وتعاد دراستها وإذا كانت الغرفة التجارية في صف الغني القوي فعلياً في المجلس أن نكون في صف الفقير الضعيف.

وأعيد الموضوع للجنة لمزيد من الدراسة، حيث كانت توصية اللجنة الموافقة على ضوابط البت في قضايا غياب بعض المستأجرين أو هروبهم وفي ذمهم إيجارات متبقية مع ترك العين مقللة وفق الصيغة المرفقة.

كما وافق المجلس على مشروع نظام الوقاية من متلازمة العوز المناعي المكتسب «الإيدز» وحقوق المصابين وواجباتهم. كما وافق المجلس على مشروع نظام النفايات البلدية الصلبة، وكانت توصيات لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة الموافقة على تعديل بعض مواد مشروع نظام إدارة النفايات البلدية الصلبة بالصيغة المرافقة، التأكيد على من يمارس أي نشاط من النشاطات التي يحكمها هذا النظام، أن يقوم بتصحيح أوضاعه وفقاً للأحكام الواردة فيه، وذلك خلال سنتين من تاريخ نفاذه.

كما وافق المجلس على بروتوكول عام 2005م لاتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية، وبروتوكول عام 2005م المتعلق ببروتوكول قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنصات الثابتة القائمة في الجرف القاري.

وكانت توصيات لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات هي الموافقة على بروتوكول عام 2005م لاتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة ضد سلامة الملاحة البحرية وبروتوكول عام 2005م المتعلق ببروتوكول قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنصات الثابتة القائمة على الجرف القاري بالصيغة المرفقة، تكون وزارة الداخلية حرس الحدود ووزارة النقل الجهتين المعنيتين بالقيام بالأعمال الواردة في الفقرة 15 من المادة 8 مكرر والتي تنص على أن تعين كل دولة طرفاً عند إيداعها صك التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام، أو بعد قيامها بذلك بالمساعدة والتثبيت من الجنسية والإذن باتخاذ التدابير الملزمة، وتقوم الدولة خلال شهر واحد بعد أن تصبح طرفاً في الاتفاقية بإخطار الأمين العام بهذا التعيين، بما في ذلك معلومات الاتصال، ويقوم الأمين العام بدوره بإبلاغ ذلك إلى جميع الدول الأطراف الأخرى خلال شهر من هذا التعيين، وكل دولة طرف مسؤولة عن تقديم إشعار فوري عن طريق الأمين العام بأي تغييرات في التعيين أو معلومات الاتصال، على أن تقوم هاتان الجهتان - بعد إجراءات الانضمام - بالتنسيق مع وزارة الخارجية لاتخاذ ما يلزم لإبلاغ الأمين العام للمنظمة البحرية الدولية بهذا التعيين ومعلومات الاتصال المتعلقة به.



حقوق الإنسان“ تتلقى 40 ألف شكوى وتظلم... منذ تأسيسها

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 26 محرم 1434 هـ - 10 ديسمبر 2012م

<http://alhayat.com/Details/460626>

الرياض - «الحياة»

أكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح الفحطاني، أن الجمعية تلقت منذ تأسيسها في 18 محرم 1425 هـ حتى الآن 40 ألف شكوى وتظلم، جميعها «تتعلق بقضايا السجناء والأحوال الشخصية والعنف الأسري، والقضايا الإدارية والعمالية، والأحوال المدنية وشكاوى ذات صلة بالقضاء».

وقال القحطاني في بيان أمس بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان: «إن الجمعية تعمل للتذكير بأهمية احترام حقوق الإنسان وتعزيزها، من خلال نشر الوعي لدى المواطنين والمقيمين والجهات الحكومية، وتسعى إلى إدخال مفهوم حقوق الإنسان في المقررات الدراسية في مختلف مراحل التعليم».

وأضاف: «نص نظام الجمعية بالأساس على حماية وتعزيز حقوق الإنسان من خلال رصد التجاوزات والانتهاكات، وتوعية المواطنين والمقيمين بحقوقهم، المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية والأنظمة المحلية، وفي مقدمتها النظام الأساسي للحكم والاتفاقات الدولية، ودرس القضايا والمشكلات ذات العلاقة بحقوق الإنسان». وذكر القحطاني أن وضع حقوق الإنسان في المملكة شهد تقدماً ملحوظاً على مستوى الأنظمة والقوانين، وقال: «نصت المادة الـ 26 من النظام الأساس للحكم، على أن الدولة تحمي حقوق الإنسان وفق الشريعة، ثم صدرت موافقة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز على برنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان في المملكة، في جو من الأخوة والتسامح ونبذ العنف والظلم، وبناء القدرات المؤسسة في القطاع الحكومي والخاص، بما يعزز حماية الحقوق ويحميها». ولفت إلى أن الجمعية تعمل جنباً إلى جنب مع الأجهزة الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة، من أجل تحقيق العدل ورفع الظلم عن الإنسان.

ودعا القحطاني في بيانه أمس مؤسسات وأجهزة الدولة لنشر الثقافة الحقوقية، من خلال إنشاء أقسام تحمي حقوق العاملين فيها، وتكون جهات رقابية يمكن اللجوء إليها لإنصاف المظلوم، حينما يكون هناك تعسف من الإدارة أو من صاحب السلطة في تلك المنشأة، ويتم تزويد تلك الوحدات بصلاحيات واسعة، وترتبط بأعلى سلطة في الوزارة أو الجهة.



سجن الحائر مطلب إنساني لا مؤسسة عقابية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 26 محرم 1434 هـ - 10 ديسمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121210/Con20121210554570.htm>

بدر بن سعود

سجن الحائر في المملكة يعتبر الأشهر محلياً، وربما الأكثر تناولاً في وسائل الإعلام الغربية، وقد قام الإعلاميون من جنسيات مختلفة بزيارة هذا السجن، والكتابة عنه، واهتمت الجهات المختصة بدعوة الحقوقيين، وأصحاب الانطباعات غير الدقيقة لمتابعة برنامج العمل اليومي فيه، ومن ثم تسجيل ملاحظاتهم، أو مشاهداتهم بشكل منصف، وبدون وصاية من أحد، وبما يحدد من فرص اعتمادهم على تقارير دولية تأخذ معلوماتها من أشخاص قد لا يعرفون عن السجن إلا اسمه وموقعه، والصحافة المحلية نشرت أخيراً أخباراً مهمة تناولت طبيعة عمل سجن الحائر، وسجون المباحث وهذه الشفافية مطلوبة، خصوصاً أن السجون في المملكة استخدمت في مناسبات معروفة لخدمة مصالح مشبوهة، واستثمرها بعض المازومين، وأصحاب الأفكار المسمومة لتأكيد مواقفهم المتحاملة والمشحونة. الأهم في الموضوع هو أرقام المساجين والموقوفين، فقد ذكرت المصادر الرسمية طبقاً لما نشر، أن سجناء الحائر عددهم سبعمائة وتسعة وثمانون سجيناً، وليسوا بعشرات الآلاف مثلما يشاع أحياناً في الإعلام الغربي أو العربي المودلج، أو في شبكات التواصل الاجتماعي، وأن الإجمالي في كل سجون المباحث لا يتجاوز ألفين وسبعمائة وتسعة سجناء، بينهم ألفان ومئة واثنا عشر موقوفاً سعودياً، وخمسمائة وسبعة وتسعون من جنسيات غير سعودية، وامرأة واحدة، والاحتمال المنطقي في حالة سجن الحائر هو أن قدرته الاستيعابية لا تستطيع تحمل سجناء فوق الرقم المذكور، وبطبيعة الحال الخطأ وارد، والمعاملة الرديئة أو السيئة تحدث حتى في الدوائر الرسمية، وبين الموظفين في القطاع الخاص والعام، ومن غير المقبول بأي حال تعميم الخطأ والقول إنه سياسة عامة وموافق عليها رسمياً. بمناسبة الكلام عن السجون هناك سجون ومعتقلات حول العالم، أبرزها معتقل جوانتانامو، وأبو غريب، والسجون العراقية الحالية، والسجون السرية في الدول الغربية وغيرها، وكلها تمارس انتهاكات يومية لحقوق الإنسان، ولا تعطي المتهم أبسط حقوقه في الدفاع والمرافعة، وتقرر أحكاماً قاسية جداً، أو تنفذ إعدامات مجانية، وعلى الهوية والطائفة،

وبدون دليل ثابت أو مقنع، و الغريب أن المتباكين على غياب العدالة لا يتحركون لفضح أعمالها وخروقاتها المكشوفة مع أن نسبة كبيرة من ضحاياها سعوديون أو مسلمون، في المقابل نجد أن المتهمين بالإرهاب أو في قضايا تمس أمن الدولة يحاكمون في المملكة علناً، ويسمح للإعلام بحضور محاكماتهم، ونشر مجرياتها، ولا أتصور أن معظم الدول الغربية باستثناء بريطانيا توفر هذه الامتيازات في جرائم من هذا النوع، والسياسة الأمريكية الثابتة ترفض التفاوض مع الإرهابيين، وبالتالي لن تكون رحيمة أو متساهلة في محاكماتهم، أو في التعامل معهم، ومن يتابع الأفلام السينمائية المنتجة في أمريكا نفسها، سيقف على حجم المعاناة، وما يواجهه المسلمون والأمريكيون في سجونها، وتحديدًا من يتورط منهم في قضايا الإرهاب، وأمن الدولة، ولا بد من الإشارة إلى أن الدولة السعودية الحديثة منذ تأسيسها لم تعمل على تصفية من يخالفون خطها رغم أن الآخرين يفعلون ذلك باستمرار، ومن الأمثلة تصفية رسام الكاريكاتير الفلسطيني ناجي العلي في لندن سنة 1987.

في رأيي، سجون المملكة ليست نموذجية دائماً، ولا يوجد سجن نموذجي أو مثالي في العالم كله، ولكنها أيضاً تقوم بدور حيوي - تماماً كبقية السجون الطبيعية في الشرق والغرب - وتحمي المجتمع ممن يحاولون حرف مساره، أو الإضرار بأمنه، وهذه السجون ومنها سجن الحائر، توفر خدمات حقوقية، وتأهيلية، وصحية وتعليمية للسجناء، وتساعدهم في أن يكونوا عوناً لمجتمعهم بعد خروجهم، وفيها مكاتب لهيئة التحقيق والادعاء العام، وهيئة حقوق الإنسان، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان. يستطيع السجن مرآتها بدون إذن رسمي من إدارة السجن، إضافة إلى مستشفيات داخلية، وقاعات دراسية لإقامة دورات دينية وأكاديمية، و المفروض أن لا ننظر إلى نصف الكأس الفارغ، ونحاكم النوايا، فالسجن مطلب إنساني واجتماعي قبل أن يكون مؤسسة عقابية.

الاقتصادية
الاقتصادية
www.aleqt.com

نزاهة " تعقد ندوة " حماية النزاهة ومكافحة الفساد " بمناسبة

اليوم الدولي لمكافحة الفساد

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 27 محرم 1434 هـ - 11 ديسمبر 2012م

http://www.aleqt.com/2012/12/10/article_716082.html

الرياض:واس

عقدت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة" اليوم ندوة بعنوان " حماية النزاهة ومكافحة الفساد " بمناسبة اليوم الدولي لمكافحة الفساد الذي يوافق التاسع من ديسمبر من كل عام ، بحضور رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد محمد بن عبد الله الشريف ، وصاحب السمو الأمير تركي بن عبد الله بن عبد الرحمن رئيس مجلس إدارة سعة ، ومعاللي رئيس هيئة الرقابة والتحقيق الدكتور صالح آل علي ، ورئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العياني ، ورئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني ، ونائبي رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ، وعدد من المسؤولين والمختصين ، وذلك بنادي ضباط قوى الأمن بمدينة الرياض .

وأوضح معالي رئيس هيئة مكافحة الفساد في كلمته الافتتاحية أن هذه الندوة التي تنزامن مع اليوم الدولي لمكافحة الفساد الذي أقرته الأمم المتحدة للتذكير بخطورة الفساد على وضع العالم وحياة الشعوب ، تأتي بهدف زيادة الوعي بأهمية حماية النزاهة ، وإشاعة مفهوم الشفافية، ومكافحة الفساد المالي والإداري، والتحذير منه ومن أضراره على الدولة والافراد والمجتمع .

وبين معاليه أن المملكة أدركت ما للفساد من آثار اقتصادية، واجتماعية، وأمنية سيئة، منذ أن أعلن الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن - رحمه الله- ذلك في البلاغ الرسمي الصادر من الديوان العالي بتاريخ 1347 / 12/ 29 هـ، حول تنظيم الشكايات والبلاغات، وطرق تقديمها، وورد فيه ما نصه (إن صاحب الجلالة الملك يعلن للناس كافة أن من كان له ظلامة على كائن من كان، موظف أو غيره، كبير أو صغير، ثم يخفي ظلامته فإن إثمه على نفسه، وأن من كان له شكاية - فقد

وضع على باب دار الحكومة صندوق للشكايات مفتاحه لدى جلالة الملك، فليضع صاحب الشكاية شكايته في ذلك الصندوق، وليثق الجميع أنه لا يمكن أن يلحق المشتكي أي أذى بسبب شكايته المحقة من أي موظف كان شكايته، وينبغي أن يراعى في الشكايات ما يلي : ينبغي تجنب الكذب في الشكاية ومن ادعى دعوة كاذبة جوزي بكذبه، ولا تقبل الشكاية المغلفة من الإمضاء ومن فعل ذلك عوقب على عمله، وليعلم الناس كافة، أن باب العدل مفتوح للجميع على السواء، والناس كلهم كبيرهم وصغيرهم أمامه واحد حتى يبلغ الحق مستقره والسلام) .

وأفاد معاليه أن ذلك المنهج استمر ظاهراً فيما صدر من أنظمة وقرارات كان خاتمتها إصدار الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، بقرار مجلس الوزراء رقم (43) وتاريخ 1428/2/1 هـ، ثم إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بالأمر الملكي رقم (أ/ 65) وتاريخ 1432/4/13 هـ بدعم مباشر من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود وسمو ولي عهده الأمين - حفظهما الله - وبصورة لم يسبق أن حظيت بها هيئة مماثلة في دولة من دول العالم، مشيراً إلى أن الهيئة باشرت عملها فور إنشائها بالإمكانات المتوفرة التي ما تزال ماضية في بنائها، مستشعرة حجم المسؤولية والتحدي الذي تواجهه مستعينة بالله ثم بشركائها في هذه المهمة من الجهات المشمولة باختصاصاتها، والمواطنين والمقيمين.

وأشار رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد إلى أنه رغم الجهود والتدابير التي تتخذ في مجال مكافحة الفساد في جميع دول العالم، بما في ذلك المملكة، فإن أي مجتمع لن يكون بمنأى عن ممارسات الفساد، ما لم يتكاتف الجميع على محاربته، بدءاً بتحسين المجتمع بالقيم الدينية والأخلاقية، والتعاون في الإبلاغ عن ممارسات الفساد، والإيقاع بمرتكبيه " . وأبان أن التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد له أهمية كبيرة، إذ لا يمكن لأي دولة مهما كانت دقيقة في أنظمتها، وقوية في أجهزة الرقابة أن تكافح جرائم الفساد بمفردها، بخاصة في ظل بروز ظواهر إجرامية منظمة دولياً عبر الحدود، ومن هذا المنطلق سعت المملكة إلى تفعيل شراكاتها الدولية من خلال التعاون مع المنظمات الدولية، العاملة في هذا المجال، والتوقيع على الاتفاقيات الدولية والإقليمية والمشاركة في المؤتمرات والندوات التي تعقد في هذا المجال، والتي من شأنها تبادل المعلومات والخبرات، في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد.

وأكد معاليه أن الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد التي أصدرتها المملكة قد احتوت في مضامينها على رسالة واضحة، ومسؤولية مباشرة للإسهام في مكافحة الفساد من قبل كل مكونات المجتمع من أجهزة حكومية، ومؤسسات وشركات خاصة، وعلماء وخطباء، ومعلمين، وأسر، ومؤسسات تعليمية.

وقال معاليه " إن أشياء كثيرة يجب أن تتغير في أنفسنا، وممارساتنا، وقيمنا، وأسلوب أدائنا لأعمالنا، ومراقبتنا لتابعينا، وتربيتنا لأولادنا، ودورنا في مجتمعنا، وذلك في اتجاه تصحيح المفاهيم، والعودة إلى القيم الفاضلة التي تحت على النزاهة، ونبذ الفساد ومحاربه، وإشاعة روح الشفافية، وأن دعوة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - التي أطلقها من خلال إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وربطها به شخصياً، ووفر لها الدعم والصلاحيات الكاملة، لحماية النزاهة، وتعزيز مبدأ الشفافية، ومكافحة الفساد المالي والإداري، بشتى صورته ومظاهره وأساليبه، لجديرة بالتبني والتفاعل" .

وبين معالي رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد أن اختصاصات الهيئة تشمل مكافحة الفساد المالي والإداري، بشتى صورته ومظاهره وأساليبه، والتحرري عن أوجه الفساد المالي والإداري في عقود المشروعات الإنشائية، وعقود التشغيل والصيانة، وغيرها من العقود والمشروعات المتعلقة بالشأن العام ومصالح المواطنين، ومتابعة تنفيذ الأوامر والتعليمات المتعلقة بالشأن العام، ومصالح المواطنين، بما يضمن الالتزام بها، ومتابعة تنفيذ الخدمات العامة، ووصولها إلى المواطنين بالمستويات المتعاقدة عليها، والعمل على تحقيق الأهداف الواردة في الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، ومتابعة تنفيذها مع الجهات المعنية.

كما تشمل اختصاصات الهيئة تشجيع جهود القطاعين العام والخاص على تبني خطط وبرامج لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، ومتابعة أساليب العمل وإجراءاته في الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة، ومتابعة استرداد الأموال والعائدات الناتجة عن جرائم الفساد، واقتراح السياسات والأنظمة اللازمة لمنع الفساد ومكافحته، ومتابعة تنفيذ الالتزامات الواردة في الاتفاقية الدولية، المتعلقة بحماية النزاهة ومكافحة الفساد، والتي تكون المملكة طرفاً فيها، وتوفير قنوات اتصال مباشرة مع الجمهور لتلقي بلاغاتهم المتعلقة بممارسات الفساد، ونشر الوعي بمفهوم الفساد، وبيان آثاره وأخطاره، وبأهمية تعزيز النزاهة والرقابة الذاتية، وثقافة عدم التسامح مع الفساد، وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام على التعاون والإسهام في ذلك.

وأشار معاليه إلى أن الهيئة تضم نخبة من الموظفين، الذين يتحلون بالحكمة، والأمانة، والنزاهة، والحياد، ووسيلتها في ذلك التحري عنهم، والتأكد من سيرهم الذاتية، وحسن سمعتهم قبل انضمامهم إليها، وحماية لهم وضماناً لاستقلالهم فإنهم يقسمون قبل مباشرة عملهم بالله العظيم، أن يؤديوا عملهم بأمانة وإخلاص وتجرد، وبالمحافظة على سرية المعلومات التي

يطلعون عليها، ويقدمون إقراراً بذمهم المالية، وكل هذه الاشتراطات تمنحهم الحصانة والثقة والاطمئنان فيما يكلفون به من أعمال ، لافتاً النظر إلى أن قبل ذلك وبعده يأتي شركاء الهيئة الأساسيون من الجهات المشمولة باختصاصاتها، والمواطنون، ووسائل الإعلام، الذين يمدونها بما لديهم من معلومات عن الممارسات المتعلقة بالفساد، مذكراً أن الهيئة تمنح مكافآت معنوية ومادية لمن تسفر بلاغاتهم والمعلومات التي يتقدمون بها عن كشف لقضايا الفساد.

وسأل معاليه الله تعالى أن يديم على المملكة نعمة الأمن والاستقرار، وأن يحفظ خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين ويحقق على يديهما ما فيه صلاح البلاد والعباد .

من جهته أكد الأمير تركي بن عبد الله بن عبد الرحمن رئيس مجلس إدارة سعة القدوة الحسنة في بداية الجلسة الأولى للندوة أن الحديث عن الفساد وأبعاده وأضراره ، حديث يتطلب وقتاً أكثر مما هو متاح في هذه الجلسة ، مبيناً أن الفساد ظاهرة اجتماعية موهلة في القدم ، شملت كل مجتمعات الأرض ، وتتفاوت نجاحات مجتمعات الأرض بقدر ما لديها من أنظمة وتشريعات ، وأهم من هذا تفعيل هذه التشريعات والأنظمة .

وقال سموه : " إن الفساد له أبعاد عميقة ومتعددة ، فله أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية ، وبكفي أن نذكر من أضرار الفساد أن الفئة المتضررة بالنسبة الأكبر هم من ذوي الدخل المحدود ، إضافة إلى أن الفساد معيق للتنمية فهو يصرف عن اقتصاد الدول كثيراً من الاستثمارات الخارجية التي تشكل عاملاً مهماً في القضاء على البطالة وهو المرض الآخر الذي يجب أن نكافحه على كل الجبهات ، ومن أضراره كذلك صرف الأموال المتاحة إلى جيوب منتفعين قلائل وصرفها عن مشروعات تهم مصالح المواطن في القطاعات كافة " .

وبين أن المملكة حققت الكثير في السنوات القليلة الماضية ، ومن أهم ما شرع إصدار الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد ، وإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد التي تمثل الإدارة الفاعلة لتفعيل هذه الإستراتيجية ، وكذلك تطوير القضاء في المملكة ورفع هامش نقاش قضايا الفساد في الوسائل الإعلامية .

وأفاد سموه أن هذه القرارات هي التي دعت مؤسسة سعة القدوة الحسنة، في العام الماضي لمنح جائزة الشفافية لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - ، وجعله قدوة للمجتمع لأنه أوجد الأرض الخصبة للعمل في مجال مكافحة هذا الداء .

وأبان أنه من غير العدل أن نحاسب الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد على ما تم إنجازه حتى الآن ، حيث أنها بذلت كل جهودها خلال السنتين الماضيتين لتكوين نفسها ، ولكنها تعلم أن المسؤولية كبيرة ، وأن توقعات المجتمع أكبر من كبيرة . وتضمنت الندوة جلسيتين ، الأولى بعنوان " الجهود المحلية والعربية والدولية في مكافحة الفساد " برئاسة سمو الأمير تركي بن عبد الله بن عبد الرحمن ، تحدث خلالها معالي نائب رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لقطاع حماية النزاهة الدكتور عبد الله العبد القادر عن " جهود المملكة في مكافحة الفساد " ، فيما تحدث عضو هيئة التدريس بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية عن " الجهود العربية والدولية في مكافحة الفساد " ، تخللها أسئلة ومداخلات من الحضور .

بعد ذلك عقدت الجلسة الثانية التي جاءت بعنوان " آليات مكافحة الفساد " برئاسة نائب رئيس جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الدكتور جمعان بن رقوش ، تحدث خلالها نائب رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لقطاع مكافحة الفساد أسامة الربيعة عن " آليات مكافحة الفساد من وجهة نظر الأنظمة " ، فيما تحدث عضو هيئة التدريس بجامعة الملك سعود الدكتور صالح الشنيفي عن " دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد " ، ثم فتح المجال لاستقبال أسئلة ومداخلات الحضور .



”نزاهة” تعقد ندوة حماية النزاهة ومكافحة الفساد

المصدر: جريدة البلاد الثلاثاء 27 محرم 1434 هـ - 11 ديسمبر 2012م

<http://www.albiladdaily.com/news.php?action=show&id=115149>

الرياض - واس

عقدت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة" أمس ندوة بعنوان "حماية النزاهة ومكافحة الفساد" بمناسبة اليوم الدولي لمكافحة الفساد الذي يوافق التاسع من ديسمبر من كل عام، بحضور معالي رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد محمد بن عبدالله الشريف، وصاحب السمو الأمير تركي بن عبدالله بن عبدالرحمن رئيس مجلس إدارة سعة، ومعالي رئيس هيئة الرقابة والتحقيق الدكتور صالح آل علي، ورئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العيبان، ورئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني، ونائبي رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وعدد من المسؤولين والمختصين، وذلك بنادي ضباط قوى الأمن بمدينة الرياض.



نفسيون: مرضى الشوارع يشكلون خطراً كبيراً على أنفسهم ومجتمعاتهم

منسيون "ينامون بين القبور.. ويأكلون مع القطط والكلاب الضالة"

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 27 محرم 1434 هـ - 11 ديسمبر 2012م
<http://www.alsharq.net.sa/2012/12/11/618347>

جازان – أمل مدربا
يعيشون بين المقابر، والأماكن المهجورة، ينامون ويستيقظون، ويتجولون في الشوارع، عراة أو شبه عراة، ينفرون ممن حولهم، ويشاركون القطط والكلاب الضالة قوت يومهم، من بقايا المزابل، أو من أيدي فاعلي الخير، منسيون من كل شيء، يترنحون في عوالم بعيدة عما نعيشه، تكسوهم الوحشة، وتدثرهم الأتربة، هذا هو حال مرضى الشوارع، الذين باتوا يشكلون بحسب المختصين النفسيين خطراً كبيراً على أنفسهم ومجتمعاتهم، قد تصل لجرائم القتل، ما دفعهم للتساؤل عن دور وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية، في حماية هؤلاء المرضى وحماية الأسر منهم، وتوفير بيئة صحية وطبية واجتماعية مناسبة لهم من شأنها احتوائهم وكبح انفعالاتهم، والعمل على علاجهم..

قصص محزنة
وعثرت «الشرق» في شوارع أبي عريش على كثير منهم، ارتبطت بكل مريض منهم قصة محزنة، وتلقت شكاوى الأهالي وخوفهم من وجود هؤلاء بينهم، كونهم لا يعون ما يفعلون، ولا يدركون معنى الخطر..
أحد هؤلاء كان يمشي متأبطاً فأسه، ويستلقي في خنوع، ينفر ممن حوله، بملابس رثة نصف عارية، وشعر أشعث أغبر تملؤه الحشرات، ووجه شاحب، وأكياس يحملها فوق ظهره، يستوحش ممن يمر من أمامه، ويخاف من كل شيء، لا يأنس إلا بين المقابر، ولا يأكل إلا من حاويات القمامة، يقول أحمد حسن «من ينظر إليه يبكي لأجله، حالته السيئة جداً تجعله ينجح كالكلاب، أراه منذ سنوات في الطرقات، ولا ينبغي أن يترك هكذا، وهو لا يعي ما يفعل، ولا يدرك شيئاً من أمره»، ويحكي محمد العمودي قصة عنه فيقول «ربما لوجود فأسه دائماً بيده خافه الجميع، ويقال إنه شج به رأس أحد المارة عند مروره من عنده، دون أن ينتبه له، وهاجم آخر لجلوسه قريباً منه، حتى خافه الجميع، وأصبح يجوب الشوارع، ويعود في الليل إلى المقابر لينام فيها».

ويقول زكي عز الدين «تمتلي أكثر الحوارى بهم حتى أصبحنا نخشاهم على أطفالنا ونسائنا، فأمام منزلنا، يجلس دائما مريض نفسي، يتلفظ بألفاظ نابية، ويضرب كل من يمر أمامه من الأطفال، وينفر من الرجال، ويخلع ملابسه دائما، ويتحشر بالنساء»، متسائلا عن دور الجهات المختصة تجاه هؤلاء المرضى، وكيف يمكن حمايتهم منهم. أخذوا أموالى

وفي جوار أحد الأسواق جلس رجل في العقد الثالث من عمره مفترشا الأرض يلحق تراب أقدام المارة بلسانه، ويقول لكل من يمشی بجواره أعطني من مال الله الذي أعطاك، كنت غنيا وسحروني وأخذوا أموالى، ويستمر في ذلك حتى يعطوه وقد يرمي من لا يعطيه بالحجارة، يقول حسن إبراهيم «هذا الرجل يخرج كل صباح ويعترض سائقي السيارات، ويحكي قصته لكل من يمر به، ولا يبالي بشيء، وقد كادت تصدمه إحدى السيارات أثناء حكايته لقصته بينها دون أن يدرك ما قد يسبب له ذلك، لولا لطف الله».

حقوق الإنسان

وأكد المشرف على جمعية حقوق الإنسان في منطقة جازان أحمد البهكلي «أن الجمعية توصي وتحت الجهات المعنية بالشؤون الصحية، والشؤون الاجتماعية، على متابعة هذه الحالات، وإيوائها وعلاجها، كما تدعو الجمعية أهالي هؤلاء المرضى، أو المصابين بعدم التخلي عنهم، وبمساعدتهم، ونقلهم إلى المستشفيات، ورعايتهم رعاية كاملة، تليق بإنسانيتهم، والجمعية تؤكد دائما في لقاءاتها مع الجهات المعنية على ضرورة خدمة هؤلاء المرضى خدمة حقيقية».

أماكن خاصة

وشدد الاختصاصي النفسي الإكلينيكي الدكتور وليد الزهراني على ضرورة إيواء هؤلاء المرضى، وتوفير دور الإيواء لهم، والملاجئ والأماكن الخاصة بهم، ليعيشوا فيها، وقال «تكمن المشكلة بمأساتهم، بأنه لا يوجد أحد ليحتويهم لا من المجتمع ولا من الأسرة، فالأسر تعبت معهم حتى وصلت لمرحلة الرفض من كثر ما وقفت معهم وتحملت مسؤولياتهم، ومشكلاتهم، حتى وصلت لمرحلة رفضتهم فيها، للأسف، وذلك لأن الأسر ليس لديها خبرة بالطرق والأساليب الواجبة للتعامل مع هؤلاء المرضى فتركوهم للشوارع، والمزابل، وغالبا ما كان أصحاب هذه الحالات مصابين بانفصام في الشخصية، وغير مدركين لوضعهم الحياتي الصحيح، وغير مدركين كذلك لأي وضع للحياة، ولديهم معتقدات، أو ضلالات فكرية خاطئة جدا، وعدم إحساس بأهمية الشيء، وهم يشكلون خطراً على أنفسهم وخطراً على مجتمعاتهم، غير مبالين بها، ولديهم اضطرابات ذهانية شديدة، وهم بحاجة لدور إيواء خاصة بهم، يجدون فيها رعاية خاصة «طبية، وصحية، واجتماعية»، أما تركهم، وإهمالهم، فهو أكبر خطأ يقع عليهم وعلى المجتمع ككل.

هيئة مختصة

وطالب الزهراني وزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة الصحة بالنظر لهم وقال «لا بد أن يكون للوزارتين إحساس بالمشكلة، وعليهم تحملهم كما في الدول المتقدمة؛ ففي أمريكا وبريطانيا وضعوا لهم مراكز مخصصة ومنظمة ومرتبعة فيها جميع أنواع العناية الطبية والصحية والاجتماعية والنفسية حتى التعليمية. وعليه أدعو لوجود هيئة مختصة بهم ولديها استقلالية بدلا من رميهم بالشوارع لما في ذلك من خطر عليهم، وعلى المجتمع، فقد يرتكبون جرائم لا يعون بها كالقتل مثلا، أو قد يذهبون ضحية حوادث لا يعلمون مدى خطرهما، فهم ضحايا يحتاجون لمأوى يحتويهم ويشملهم، والحمد لله كل شيء موجود في مملكتنا لا ينقصه سوى التنفيذ فقط، ولا أتمنى إلا وجود أماكن خاصة بهم تحويهم بدلا من رميهم بالشوارع، ولا أدري ماذا تنتظر الشؤون الاجتماعية والصحية حتى تقوما بواجبهما؟».

انفصام الشخصية

وقال الزهراني «أصبح الأهالي يشعرون بالخجل والحرص من أبنائهم المرضى، فيتخلون عنهم بعد محاولاتهم المتعبة التي بذلوا فيها جميع الجهود وصدمتهم بانعدام النتائج، فوضعهم متعب ومُزِر يحتاجون فيه لرعاية خاصة؛ لأنهم مصابون بأمراض انفصام الشخصية والذهان التي يكون فيها العقل غير موزون، ومضطرب، ولا يستجيب معهم فلا يستطيعون التفكير أو الاستيعاب أو التحكم بتصرفاتهم وأفعالهم، وتشعر أنهم مسيرين لا مخيرين، فلا يستطيع الأهل أن يصنعوا لهم شيئا، والغالبية العظمى من هؤلاء لا أمل من علاجهم فالأمراض الذهانية لا يمكن علاجها، وقد تصيبهم غالبا لإدمان الحشيش أو الكبتاجون فهي تؤثر على العقل، وتؤدي لفقدانه ويمكن في حالاتهم استخدام المهدئات فقط، كأدوية نفسية مهدئة من الغضب والانفعال والتوتر أو العدوانية التي لديهم، ولا علاج آخر لهم، ولهذا يكمن الدور الكبير لدور الإيواء في تعديل شخصياتهم قدر المستطاع، لعدم وجود استيعاب لأمر الحياة عندهم، ويمكن القول إن نسباً ضئيلة جدا أمكن علاجها، كما أن الغالبية العظمى لم يؤثر فيها العلاج سوى في ضبط الانفعال عن طريق المهدئات، ويمكن استغلال خبرات هؤلاء، وإمكانياتهم وطاقاتهم، في الأعمال اليدوية مثلا في الدول الغربية استغلوا ذلك واستفادوا منهم بالأعمال

اليدوية كالخياطة، وغيرها، وأعتقد جازماً أنه حين توجد لهم تهيئة نفسية وصحية وبيئية ومناخية مناسبة، سنجني منهم أشياء كثيرة، لا ندركها، نحن نهملها اليوم، ولا نشعر بأهميتها، وننقاد للاستسلام والتردد الذي نعيشه».

أسباب الذهان
ويوضح الزهراني أن من أهم أسباب المرض الذهاني، هو انفصام الشخصية وكثيراً ما يكون راجعاً لجينات وراثية وقد يكون لحالات الإدمان كالشرب والمسكرات، والكتبتاجون والهيروين وغيرها دور كبير في ذلك، وأغلبية المرضى الذهانيين في الشوارع بالرجوع إلى سجلاتهم الحياتية نجد أن أغلبهم كانوا مدمنين في وقت سابق، كذلك الحوادث الأليمة جداً، أو الكسور القوية جداً وضربات الرأس الشديدة، قد تصيب الإنسان بالفقد الذهاني، وكذلك الصدمات النفسية القوية جداً في بعض الحالات، كخبرة وفاة شخص عزيز، أو الحالات البيئية كالفيضانات والروعة الحاصلة حين التعرض لذلك، بيد أن غالبية المرضى الذهانيين في المملكة نتيجة الإدمان المفرط لأنواع الخمر والمخدرات.



تحرّكنا البطيء

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 27 محرم 1434 هـ - 11 ديسمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121211/Con20121211554857.htm>

عبده خال

لا زالت «مسبة» الكفيل تلاحقنا من غير التحرك باتجاه البدائل.
ولا زلنا نسمع عن تزايد استصدار الفيز والمعروفة ببيع الفيز، وهي أغرب تجارة في العالم وتعد اللبنة الأولى لتتناسل مشاكل الوافدين، فبعد الحصول على كميات من الفيز يتم بيعها وينطلق القادمون في البلد إلى كل الاتجاهات بينما هناك شخص مضطجع يجني الأموال بفرض رسوم على هؤلاء العمال أو العاملات لمجرد أنه حصل على تلك «الفيز» بطرق لا تعرف كيف تحدث.. أو كيف تراخي النظام وأجاز خروج تلك «الفيز».
المخرج الأول لمشاكل عديدة هو محاسبة المفرطين فيها لأنها تمثل فساداً إدارياً ليس مقصوراً على جهة بعينها بل فساداً يعم ويضر بالوطن والمواطنين.
ونظام الكفيل وصل لمرحلة يجب إلغاؤه كما تطالب جهات حقوقية «في البلد وغيرها» لوجود البدائل الممكنة والمعقولة، لا يمكنك أيضاً أن تعرف سبب التمسك به، فهو نظام لم يكن صمام أمان لحدوث الجرائم أو الهروب بدليل ما نعيشه من تفلت حقيقي مع وجود الكفيل، فإن وجد نظام الكفيل من أجل هذا فقد أثبت الواقع فشله.
ولا أعرف لماذا لا يتم تبني الدراسة التي أعدتها جمعية حقوق الإنسان السعودية حيث طالبت بإنشاء هيئة حكومية ذات شخصية اعتبارية تتبع وزارة العمل للإشراف على أوضاع العمالة الوافدة، وتلغي دور الكفيل التقليدي، واقترحت تسمية هذا الجهاز «هيئة شؤون العمالة الوافدة».
وهذه المطالبة ليست وليدة الدراسة بل سبق الكتابة فيها منذ الثمانينات الميلادية من القرن الماضي، فيما عرفت بقضية بيع اللحم الأبيض.
وحماية للبلد ومواطنيها ووافديها يجب الدخول إلى الأنظمة الكفيلة بصيانة كرامة الإنسان، ونظام الكفيل لا يحقق ذلك كون الأفراد ليسوا مؤسسة أو دولة تنتظر بمنظار المصلحة العامة.. أربحوا البلاد والعباد من نظام الكفيل ما دام هناك بديل مضمون ممثلاً في الدولة نفسها من خلال وزارة العمل، خاصة بعد إقرار معالي وزيرها بأحقية الناس بحمل وثائقهم الرسمية.

سجن الحائر مطلب إنساني لا مؤسسة عقابية

المصدر: جريدة العربية الثلاثاء 27 محرم 1434 هـ - 11 ديسمبر 2012م

<http://www.alarabiya.net/views/2012/12/10/254273.html>

بدر بن سعود

سجن الحائر في المملكة يعتبر الأشهر محليا، وربما الأكثر تناولا في وسائل الإعلام الغربية، وقد قام الإعلاميون من جنسيات مختلفة بزيارة هذا السجن، والكتابة عنه، واهتمت الجهات المختصة بدعوة الحقوقيين، وأصحاب الانطباعات غير الدقيقة لمتابعة برنامج العمل اليومي فيه، ومن ثم تسجيل ملاحظاتهم، أو مشاهداتهم بشكل منصف، وبدون وصاية من أحد، وبما يحدد من فرص اعتمادهم على تقارير دولية تأخذ معلوماتها من أشخاص قد لا يعرفون عن السجن إلا اسمه وموقعه، والصحافة المحلية نشرت أخيرا أخبارا مهمة تناولت طبيعة عمل سجن الحائر، وسجون المباحث وهذه الشفافية مطلوبة، خصوصا أن السجون في المملكة استخدمت في مناسبات معروفة لخدمة مصالح مشبوهة، واستثمرها بعض المازومين، وأصحاب الأفكار المسمومة لتأكيد مواقفهم المتحاملة والمشحونة.

الأهم في الموضوع هو أرقام المساجين والموقوفين، فقد ذكرت المصادر الرسمية طبقا لما نشر، أن سجناء الحائر عددهم سبعمائة وتسعة وثمانون سجينا، وليسوا بعشرات الآلاف مثلما يشاع أحيانا في الإعلام الغربي أو العربي المؤدلج، أو في شبكات التواصل الاجتماعي، وأن الإجمالي في كل سجون المباحث لا يتجاوز ألفين وسبعمائة وتسعة سجناء، بينهم ألفان ومئة واثنان عشر موقوفا سعوديا، وخمسمائة وسبعة وتسعون من جنسيات غير سعودية، وامرأة واحدة، والاحتمال المنطقي في حالة سجن الحائر هو أن قدرته الاستيعابية لا تستطيع تحمل سجناء فوق الرقم المذكور، وبطبيعة الحال الخطأ وارد، والمعاملة الرديئة أو السيئة تحدث حتى في الدوائر الرسمية، وبين الموظفين في القطاع الخاص والعام، ومن غير المقبول بأي حال تعميم الخطأ والقول إنه سياسة عامة وموافق عليها رسميا.

بمناسبة الكلام عن السجون هناك سجون ومعتقلات حول العالم، أبرزها معتقل جوانتانامو، وأبو غريب، والسجون العراقية الحالية، والسجون السرية في الدول الغربية وغيرها، وكلها تمارس انتهاكات يومية لحقوق الإنسان، ولا تعطي المتهم أبسط حقوقه في الدفاع والمرافعة، وتقرر أحكاما قاسية جدا، أو تنفذ إعدامات مجانية، وعلى الهوية والطائفة، وبدون دليل ثابت أو مقنع، والغريب أن المتباكين على غياب العدالة لا يتحركون لفضح أعمالها وخروقاتها المكشوفة مع أن نسبة كبيرة من ضحاياها سعوديون أو مسلمون، في المقابل نجد أن المتهمين بالإرهاب أو في قضايا تمس أمن الدولة يحاكمون في المملكة علنا، ويسمح للإعلام بحضور محاكماتهم، ونشر مجرياتها، ولا أتصور أن معظم الدول الغربية باستثناء بريطانيا توفر هذه الامتيازات في جرائم من هذا النوع، والسياسة الأمريكية الثابتة ترفض التفاوض مع الإرهابيين، وبالتالي لن تكون رحمة أو متساهلة في محاكمتهم، أو في التعامل معهم، ومن يتابع الأفلام السينمائية

المنتجة في أمريكا نفسها، سيقف على حجم المعاناة، وما يواجهه المسلمون والأمريكيون في سجونها، وتحديدًا من يتورط منهم في قضايا الإرهاب، وأمن الدولة، ولا بد من الإشارة إلى أن الدولة السعودية الحديثة منذ تأسيسها لم تعمل على تصفية من يخالفون خطها رغم أن الآخرين يفعلون ذلك باستمرار، ومن الأمثلة تصفية رسام الكاريكاتير الفلسطيني ناجي العلي في لندن سنة 1987.

في رأيي، سجون المملكة ليست نموذجية دائماً، ولا يوجد سجن نموذجي أو مثالي في العالم كله، ولكنها أيضاً تقوم بدور حيوي - تماماً كبقية السجون الطبيعية في الشرق والغرب - وتحمي المجتمع ممن يحاولون حرف مساره، أو الإضرار بأمنه، وهذه السجون ومنها سجن الحائر، توفر خدمات حقوقية، وتأهيلية، وصحية وتعليمية للسجناء، وتساعدهم في أن يكونوا عوناً لمجتمعهم بعد خروجهم، وفيها مكاتب لهيئة التحقيق والادعاء العام، وهيئة حقوق الإنسان، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان. يستطيع السجنين مراجعتها بدون إذن رسمي من إدارة السجن، إضافة إلى مستشفيات داخلية، وقاعات دراسية لإقامة دورات دينية وأكاديمية، والمفروض أن لا تنتظر إلى نصف الكأس الفارغ، ونحاكم النوايا، فالسجن مطلب إنساني واجتماعي قبل أن يكون مؤسسة عقابية.



طالب بترسيخ القيم الإسلامية .. الشريف في 'أدبي' حائل: من لا يلتزم بالتوجيهات المعززة لحقوق الإنسان عليه الرحيل

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 28 محرم 1434 هـ - 12 ديسمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121212/Con20121212555128.htm>

سطام الجمعية (حائل)

دعا الباحث في مجال حقوق الإنسان معتوق الشريف دول العالم إلى تخليص الإنسان في يومه العالمي من العبودية والتبعية إلى فضاء الحرية. وقال في محاضرته التي ألقاها، البارحة الأولى، بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان في نادي حائل الأدبي: «هناك صنفان من البشر يريدان تقويض ثقافة حقوق الإنسان، صنف يريد الناس عبيدا متمسكا بالعقلية التي ترى بأن الناس صنفان إما سيد أو عبد، وصنف جاهل لا يقرأ ولا يعمل بالتوجيه الرباني المتمثل في الدعوة للقراءة، فهو معادٍ لكل ما هو جديد حتى وإن جهله». وأضاف، في محاضرته (حقوق الإنسان وتغيب المفهوم)، أن هذين الصنفين يعملان ضد كل توجه تقوم به الدولة لتعزيز كرامة الإنسان، وقال «على من يتولى إدارة ولا يعمل بتوجيهات الدولة لتعزيز حقوق الإنسان أن يرحل، وإلا كيف يدير البشر وهو لا يهتم بحقوقهم». وأضاف «نحن نرى أن هناك من يعمل ضد توجهات الدولة، مثلاً في احتجاز جوال غير السعوديين، أو تصنيف المجتمع إلى فئات فكرية؛ بغية تشييت العقل وترسيخ التبعية».

وطالب الشريف عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بأن يسعى الناس إلى إعلاء الأصوات لترسيخ القيم الإسلامية للحد من الانتهاكات، وقال «اليوم العالمي لحقوق الإنسان لهذا العام يحمل شعار (لصوتي قيمته)، فعلت الأصوات لتعزيز القيم وترسيخها في المجتمعات للحد من التبعية الفكرية لتحقيق التنمية»، وقال «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ولد عندما علت أصوات نفر من الناس بعد ويلات الحروب، فكان لهم ما تحقق من موافقة الدول على هذا الإعلان الذي يمثل الحد الأدنى من حقوق الإنسان». وأضاف أن «هذه الأمسية التي انفرد بها نادي حائل الأدبي هي رسالة إلى إعمال العقل من أرض برزت عبر التاريخ بأنها محامية ومدافعة عن حقوق الإنسان، وهي تجدد بهذه المحاضرة الدعوة إلى الكرامة الإنسانية وتفصيلها ونشر كل ما يحقق الكرامة التي أرادها الله للبشر». وقال «من يعارض هذه الثقافة جاهل؛ لأنه يخلط بين الثقافة الحقوقية والمؤسسات الحقوقية ويتهمها جميعاً بأنها مسيسة وعلمنة غربية»، متناسياً أن الإسلام هو أول من صان كرامة الإنسان، وأن هذه الثقافة متأصلة في الإنسان العربي الأصيل.

حقوق الإنسان تبحث مبررات إطلاق جاني الغسالة من الصحة النفسية

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 28 محرم 1434 هـ - 12 ديسمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121212/Con20121212555277.htm>

حاتم المسعودي (مكة المكرمة)
تحركت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في العاصمة المقدسة، لبحث المسؤولية الجنائية عن حادثة إقدام مواطن على قتل وافدين في حي الغسالة، وستبحث مع الشؤون الصحية في العاصمة المقدسة، مبررات السماح للمريض بالخروج من مستشفى الصحة النفسية، رغم معاناته من اضطرابات نفسية، إذ لم يمكث في المستشفى سواء 10 أيام، حيث تم السماح له بعد ذلك بالخروج. وكان الجاني ادخل لمستشفى الصحة النفسية التابع لمستشفى الملك عبدالعزيز في الزاهر مطلع شهر محرم الحالي، إلا أنه تم إطلاقه من المستشفى بعد 10 أيام رغم معاناته مع المرض، حيث حدد له موعد آخر للمراجعة. من جهته، كشف مدير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في العاصمة المقدسة سليمان الزايدي لـ«عكاظ» أن الجمعية ستبحث مبررات المستشفيات، كونه من أخل سبيل الجاني رغم معاناته مع المرض، مشيراً إلى أنه إذا لم تجد الجمعية مبرراً من المستشفى سيتم تحميله جزءاً من المسؤولية، حيث كان حرياً به إخضاع الجاني للمزيد من الرعاية الصحية، كونه يمثل خطراً للعلاج على نفسه والمحيطين به، لافتاً أنه سيتم الإطلاع على الملف الطبي للمريض الجاني. ودعا سليمان الزايدي الشؤون الصحية إلى إعادة النظر في المضطربين نفسياً، والتعامل معهم بتأن أكبر، ومتابعه علاجهم مع أسرهم، وإبلاغهم عن وضعهم وطرق التعامل معهم، كونهم غير مدركين لأفعالهم، وقد يشكلون خطراً على أنفسهم والمجتمع.



حقوق الإنسان لـ«الاجتماعية»: كوادركم تنقصها «الإنسانية»

تنتظر تقريراً مفصلاً عن أوضاع «أيتام» جازان

الرياض: عبدالله فلاح

أعلنت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان متابعتها بشكل جدي لملف "الأيتام" في منطقة جازان، الذي أثارته "الوطن" خلال الأيام الماضية، وكشف سوء الرعاية التي يتلقاها أبناء الدار. وقال مصدر مطلع في الجمعية لـ "الوطن" أمس، إنهم سيرفعون برفقة عاجلة لوزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين مطلع الأسبوع المقبل، لمطالبته بإجراء تعديلات في بعض الكوادر الإدارية، لافتاً إلى أنهم ينتظرون وصول تقرير مفصل عن أوضاع أيتام دار جازان خلال الـ 48 ساعة المقبلة.

وكشف المصدر أن مطالبة جمعية حقوق الإنسان استدعو فيها إلى إعادة النظر في الكوادر الإدارية في دور الوزارة بشكل عام، وفي دار أيتام جازان على وجه الخصوص، وضرورة حسن اختيار القائمين عليها وأن تجتمع فيهم الكفاءة والتعامل الإنساني الذي تفتقده بعض الكوادر الحالية.

اتخذت قضية دار الأيتام في جازان منعطفاً جديداً بعد دخول الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان على الخط، وتأكيداً على وزارة الشؤون الاجتماعية بأهمية إجراء تعديلات لبعض الكوادر الإدارية. وأكدت مصادر مطلعة من داخل الجمعية في اتصال مع "الوطن" أمس، أنها تتجه لرفع برفقة لوزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين مطلع الأسبوع المقبل، تدعو خلالها إلى أهمية إجراء وزارته تعديلات في كوادرها الإدارية، وتؤكد على أهمية إعادة النظر في الكوادر الإدارية بدور الوزارة بشكل عام، وفي دار أيتام جازان على وجه الخصوص، نظراً لأهمية حسن اختيار القائمين على هذه الدور بحيث يجمعون بين الكفاءة والتعامل الإنساني، مشيراً إلى أن الجمعية تنتظر تقريراً عن أوضاع "أيتام" جازان خلال الـ 48 ساعة المقبلة.

وكانت الجمعية انتقدت وزارة الشؤون الاجتماعية في تقريرها الثالث عن أحوال حقوق الإنسان بالمملكة (طموح قيادة وضعف أداء أجهزة) الذي أصدرته قبل عدة أشهر، ورصدت 9 ملاحظات تتعلق بما رصدته الجمعية على دور الوزارة بدءاً بقلة الكوادر المؤهلة القادرة على التعامل الإنساني في تلك الدور، والعنف المبالغ فيه من بعض المشرفين تجاه نزلاء الدور، بحجة ضبط السلوك والالتزام بالنظام وتحسين سلوكهم العدواني.

كما رصدت الجمعية في تقريرها قلة الخدمات الصحية وانعدامها أحياناً في بعض دور الرعاية وسوء التغذية في بعض هذه الدور.

وشددت الجمعية على ضرورة إعادة النظر في اختلاط النزلاء بدور الملاحظة، فيما أكدت في تقريرها أن بعض الدور لا تزال تعاني من بعض التجاوزات التي تحدث فيها، مطالبة وزارة الشؤون الاجتماعية بأن تحسن اختيار القائمين على دور الرعاية التابعة لها بما يضمن التعامل الإنساني مع من يسكنها، مبرزة الحاجة لقيام مسؤولي الوزارة بزيارات دورية ومفاجئة لهذه الدور لضمان تلقي نزلائها الرعاية اللازمة.



نقل المصاب على ظهر "وانيت" يزيد من الألم والمضاعفات ..

دخلاء طب الطوارئ.. فزعة ونكبة!

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 28 محرم 1434 هـ - 12 ديسمبر 2012م

<http://www.alriyadh.com/2012/12/12/article792050.html>

الدمام، تحقيق- منير النمر

يعاني "طب الطوارئ" في المملكة من نقص حاد وواضح؛ بسبب قلة الكوادر، وما حدث في انفجار "شاحنة الغاز" في مدينة الرياض، وكذلك حادث "دار عين" في المنطقة الشرقية، إلا دليل واضح على ذلك، حيث تعرض الكثير من المصابين إلى إصابات خطيرة ومضاعفات؛ بسبب تصرف دخلاء طب الطوارئ، الذين حملوا المصابين بسياراتهم

الخاصة إلى أقسام المستشفيات من باب الفزعة والأجر والثواب،، وهو ما يُعتبر تصرفاً غير سليم، ولا يُنبئ بمعرفة طبية!

ولا تُعد المملكة البلد الوحيد الذي يعاني من نقص "طب الطوارئ"، إذ تشير الإحصاءات العالمية أن النقص يطال كل دول العالم في هذا المجال، الذي يزداد الطلب عليه دولياً، وهو ما يُحتم التوسع في هذا الطب، مع ابتكار وزارة الصحة رؤية جديدة قائمة على خدمة أكثر للمصاب، كما أنه من المُهم زيادة الوعي لدى المُجتمع، خاصة المُتجهرين حول الحوادث، فليس من المعقول أن يتم نقل مصاب على ظهر "دسن"، أو سيارات غير إسعافية، وهو ما يتسبب في زيادة الإصابات أكثر فأكثر.

تدخل المتجهرين

وقال "د. صالح الهتيلة" -استشاري طب الطوارئ-: إن النقص العالمي في هذا التخصص الحيوي موجود، وأن المنظمات الصحية تحاول إيجاد الحلول للمشاكل الناجمة عنه، عبر التنسيق المستمر مع الحكومات، مضيفاً أن الإشكالية ليست في المسعفين الميدانيين، فهم مدربون على كيفية إسعاف المريض، إلا أنها تنحصر في تدخل غير المسعفين من المتجهرين، مشيراً إلى أنه حينما كان يعمل في قسم الطوارئ بالعاصمة الرياض كان يأتيهم مصابون نُقلوا في سيارات من طراز "دسن"، أو سيارات غير إسعافية، مع وضع أربعة مصابين في سيارة واحدة، إضافة إلى ملاحظته تدخل الناس في شؤون طب الطوارئ من باب الفزعة والثواب، وهذا خطأ كبير، مضيفاً أنه أحياناً يتأخر لنحو خمس دقائق حتى يصل الإسعاف يُعد أنسب وأفضل من التدخل غير المختص.

رؤية جديدة

وأوضحت "د. سهيلة زين العابدين" -عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان- أن هناك نقصاً كبيراً في المجال الإسعافي المقدم للمصابين، سواء على الطرق أو في المناطق النائية، مُشددة على أهمية زيادة طب الطوارئ، مع ابتكار وزارة الصحة رؤية جديدة قائمة على خدمة أكثر للمصاب، منها تواجد الطائرات المروحية عند الوزارة، إضافة إلى الحد من الروتين القاتل الذي يؤخر نقل المريض من موقع الحادث إلى موقع آخر، مشيرة إلى أن هناك تجربة في إحدى دول الخليج، حيث كانت مصابة تعاني من خطر الاختناق، وبعد أن عجزت عنه تم الاتصال بالإسعاف وعرف حالتها، فقَدَر أن الوصول لها بالطائرة أفضل من السيارة، خاصة أن المدينة تعاني الازدحام المروري في منطقتها. وأضافت أن هذه القصة تفتح أملاً في طب الطوارئ، ونحن في المملكة لدينا مساحات شاسعة تستغرق الوقت الكبير حتى تصل الخدمة إلى المصاب أو الذي يطلبها.

إسعافات أولية

وعن طب الطوارئ أوضح "د. الهتيلة" أن أي مسعف في طب الطوارئ تدرب خلال عامين يستطيع أن يباشر عمله في أصعب الظروف، مضيفاً أن المدن الكبيرة يُعد التوزيع فيها لسيارات الإسعاف جيداً، مبيناً أن المصاب إن كان على طريق ناء يجب أن يبادر بالاتصال على الهلال الأحمر، والاستفسار منه عن مدة الوصول، مُشدداً على أهمية أن لا يفترض المصاب أو المتجهمرون أن الإسعاف لن يأتي، وعلى الجميع معرفة أن بقاء المريض أفضل من نقله، مبيناً أنه حتى ندعم طب الطوارئ بشكل حقيقي على الناس الدخول في دورات تقديمها للمستشفيات مجاناً في الإسعافات الأولية، مثل إيقاف النزيف وإجراء التنفس الاصطناعي، وهذه الدورات البسيطة يمكن أن تنقذ إنساناً من دون أن تتسبب في وفاته.

خطط استراتيجية

ورأى "د. الهتيلة" أن وزارة الصحة وضعت خططاً إستراتيجية تُسهم في تحسين الوضع ضمن خطط مدروسة، مضيفاً أنه أصبح طب الطوارئ تخصصاً في عالم اليوم، إلا أنه -مع الأسف- ليس لدينا العدد الكافي ليغطي كل المستشفيات، حيث لا تزال مستشفيات تعمل بالنظام القديم عبر مجموعة أطباء غير مختصين، مؤكداً على أن لدى المملكة برنامجاً لطب الطوارئ، تمكن من تخريج نحو ثمانين دفعات، في كل دفعة نحو (20) طبيباً مختصاً، ذاكراً أن الحاجة في المملكة لا تزال بالآلاف، في حين أننا خرجنا المئات.

وأضاف أن المشكلة عالمية، وهذا التخصص يُعد جديداً، وليس متوفراً فيه التدريب، إذ ليس كل الدول توفر التدريب لأطباء الطوارئ، مبيناً أنه تدرب في المملكة حتى أصبح طبيب طوارئ.

طائرات إسعاف

وذكر أن الحوادث الكبيرة التي وقعت كان طب الطوارئ حاضراً فيها، فمثلاً انفجار شاحنة الغاز في الرياض كان مستشفى الحرس الوطني قريباً من موقع الحادث، وهذا أسهم في السيطرة على الإصابات، حيث يُعد المستشفى من أوائل المهتمين بتخصص طب الطوارئ، كما أن لديهم العدد الكافي من أطباء الطوارئ، ما أسهم في تقديم خدمات ناجحة في

الوقت المناسب، مؤكداً على أن المشكلة الأكبر في بعض الحوادث الكبرى مثل الغاز لا تكون من أصل الحادث، بل من تداعياته، فالتناس تتجهز ثم قد تكون ضحية للحادث.

وشددت "د.سهيلة زين العابدين" على أهمية تطبيق فكرة طائرات الإسعاف، مضيفة أنه من المهم توفير المراكز الإسعافية التي يعمل فيها أطباء مختصون في الطوارئ، وحديثنا هنا يأتي ليضمن حق الحياة للمصاب. نقص أجهزة

وأكدت "د.سهيلة زين العابدين" على أن حل النقص الحالي في أطباء الطوارئ يكون عبر الطائرات الإسعافية التي ستقل المصاب إلى المستشفيات الكبرى بوقت قياسي، لنتمكن الأطباء الموجودون فيها من معالجته، مضيفة أن النقل البري قد يكون متعذراً بحكم المسافة، ما يجعل الآخرين ينقلون المصاب إلى أقرب مستشفى، مشيرة إلى أن بعض المستشفيات تعاني من نقص الأجهزة الخاصة بالطوارئ، مما ينعكس سلباً على المريض وحالته، مقترحة وضع نقاط إسعافية على الطرق الطويلة، فمن الشرقية إلى الرياض لدينا نحو (450كم) ويجب وضع نقاط إسعافية تتوفر فيها المعدات للتعامل مع الحالات الطارئة المختلفة.

وشددت على أهمية أن تتوفر الخدمات الطارئة في مراكز الأحياء الصحية، مبينة أنه مع الأسف تغلق الخدمات الطارئة مع نهاية الدوام الصحي في المراكز الأولية، لافتاً إلى أن الخدمات الطبية لا تتوفر بالشكل المطلوب في المستوصفات، كما أن قسم الطوارئ يندم خارج الدوام، ذاكرة أنها كانت في حالة طارئة ولم تحصل على المساعدة الطبية؛ بسبب أن الدوام انتهى في المستوصف القريب من منزلها!.

تقييم الحالة

واتفق "د.حسام الحبيب" -استشاري جراحة العمود الفقري والمخ والأعصاب- مع "د.الهتيلة" قائلاً: إن النقص عام في مجال طب الطوارئ، كما أن أكثر الموجودين في الطوارئ يكونون من تخصصات عامة أو أخرى، مضيفاً أنه في بعض المستشفيات يكون هناك متخصصون بيد أن الغالبية غير ذلك؛ نظراً للنقص الحاد الذي نعاني منه كبقية الدول، مشيراً إلى أننا نحتاج إلى أعوام قادمة لتحقيق إنجازاً في سد النقص، موضحاً أن النقص حالياً ظاهر في المجال الطبي في المملكة، ويعود ذلك لأن بلادنا مترامية الأطراف.

وأضاف أنه ينشأ عن حالة النقص ضغط على الأطباء المختصين، ففي التقييم يطلب أطباء الإسعاف من الطبيب المختص الحضور والتقييم، وذلك لعدم قدرة طبيب الإسعاف تقييم الحالة، ومن هنا يحصل الضغط، مبيناً أنه لو وُجد طبيب طوارئ سيتمكن من معرفة كل حالة وتحويلها للوجهة المطلوبة سريعاً.

اليوم

لجنة السيول تستبق المظالم وتفرج عن العزيزية

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 28 محرم 1434 هـ - 12 ديسمبر 2012م

<http://www.alyaum.com/News/art/65396.html>

عمر المطيري - جدة

استبقت لجنة السيول بجدة ديوان المظالم في تلقي شكاوى عدد من المواطنين الذين منعوا من التصرف في أراضيهم في مخطط العزيزية «أ» «شمال جدة»، ولجوء المتضررين إلى الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة لرفع قضايا على لجنة السيول وإمارة المنطقة وأمانة جدة للمطالبة بالإفراج والتعويض المادي عن منع أصحاب القطع من الاستفادة منها لمدة 3 أعوام كاملة، بذريعة دراسة المواقع ومعرفة إذا كانت تقع في مجاري السيول. وكشفت مصادر مسؤولة في لجنة السيول إنه تم الرفع عن المخطط كاملاً بعد أن امتنعت الأمانة عن إعطاء تصاريح بناء لمن تم إبلاغه عن طريق لجنة السيول ببعد موقعه عن مجاري السيول، وأضافت المصادر لـ «اليوم» أن الإفراج عن المخطط كاملاً ليس له علاقة بالقضايا التي تم رفعها أو يعتزم عدد من المواطنين رفعها ضد الجهات المسؤولة وإنما لإنهاء شكاوى المواطنين التي تصل يومياً تطالب بالإفراج أو التعويض، وتوقعت المصادر أن تعلن الأمانة خلال الأسبوع المقبل جميع القطع المفرج عنها في مخطط العزيزية.

ومن جانبهم ذكر عدد من ملاك الاراضي أن الإعلان عن الإفراج الكامل عن المخطط هو شهادة لصالحهم ضد الجهات التي تسببت في منعهم من الاستفادة من اراضيهم خاصة أن المخطط فيه مبان مسكونة قبل كارثة السيول والقطع التي أوقف أصحابها تقع وسط المباني المسكونة، معتبرين أن ما نتج من إضرار عن التأخير في مخطط نظامي كل هذه المدة وعدم التجاوب مع المتضررين سيمنع سكان الأحياء العشوائية من تسليم منازلهم الشعبية للتنظيم لعدم وجود مصداقية في سرعة إنهاء الإجراءات المتعلقة بالتنظيم.

كيف نحافظ على وطن الحرمين من عبث الأعداء .. أعداء يتربصون بالمملكة ودور المواطن في حماية بلاده

المصدر: جريدة البلاد السبت 24 محرم 1434 هـ - 8 ديسمبر 2012م

<http://www.albiladdaily.com/news.php?action=show&id=114845>

مكة المكرمة خالد محمد الحسيني ..
أفرزت "المواقف" اصطياد الادعياء والشامتين وغير الاسوياء وظهور "اصوات تدعي الاصلاح وان المواطن وسلامته هم ابعد ما يكونون عنه وعن مصالحه هدفهم اثارة "القلق" وفرع الناس وزعزعة "الأمن" كيف تم كل هذا؟.
قضية المواطن
مواطن هذا البلد "المملكة العربية السعودية" لم يسبق له ان كان طرفاً في قضية ضد وطنه او مشاركاً في "مؤامرة" وهو فضل من الله حياه اهل هذا الوطن الذين تعاطوا مع قيادتهم وتبادلوا الحفاظ على الوطن ومقدراته.
وعكة الملك
العارض الصحي الذي اصاب خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز حفظه الله اظهر حب المواطن لـ "القيادة" وكشف عن مشاعر جميلة صادقة تبادلها الناس مع "الملك" ظهرت عبر الرسائل الاعلامية المختلفة حتى الخاص منها واقصد به رسائل الجوال والواتساب وعبر "التغريدات" الكل كان قلقاً على الملك بعد الاعلان لدخوله المستشفى .. الكل كان يسأل ويبحث ليطمئن .. والكل كان فرحاً مسروراً بعد ان "شاهد" الملك عبر التلفزيون الاسبوع الماضي وحمدوا الله على ان اكمل فضله بشفاء الملك هذه . المشاعر هذه الكلمات هذه الاماني قدمها المواطن للملك لايمكن ان تصدر إلا من مواطن يقدر هذا "الرمز" ومن مواطن اعتبر الملك عاملاً مطمئناً له ولبلده ولاسرته فقد ارتبط الناس به وحبوه بل وتقنوا في حبه .. لماذا؟
أمن الوطن
شعر كل الناس في هذه البلد ان هناك امراً مهماً جداً تتفرد به بلادنا .. امر مطلوب يبحث عنه الناس والشعوب ليل نهار امر اعطاه الله لهذه البلاد التي اختارها لبيته ولرسوله صلى الله عليه وسلم .. انه " الامن " الذي هو مصدر قلق الناس في كل بلد والذي يبحثون عنه لأنه اساس الحياة .. هذا الامن الذي نعيشه هنا بفضل الله ثم باهتمام هذه الدولة . اكد ذلك الايام والليالي والاحداث والمواقف خاصة في السنوات الاخيرة التي بقيت المملكة بفضل الله بعيدة كل البعد عن القلق والفرع والخوف.
حقيقة وليست مجاملة
ما تقدم حقيقة واقعة ومن قال غير ذلك فقد ابتعد عن الحقيقة بل تعمد ان لا يعلن صدق الواقع وهذا شأنه وليست هذه البلاد بحاجة لشهادة من "الذين لا هم لهم الا النيل ممّا تفضل به الله علينا في ظل زوابع نشهدها ليل نهار حولنا وبالقرب منا .
يتربصون بنا
لاشك في ان هناك من يتربص بنا ويعمل على ان يسيء لهذه البلاد وعلينا نحن الدور الأكبر في الالتزام قبل كل شيء بما اوصت عليه شريعتنا السمحاء وعدم الانجراف وراء هذه الاصوات "التي تعمل في الخفاء" واكثرها لايكشف عن نفسه.
وطن الجميع
الوطن يحتاج للجميع في هذه الظروف والوطن يحتاج للثقة في قدراته والمحافظة على ثورته وعدم السير خلف "الناعقون".
مجتهد ومدعي الإصلاح

منذ سنوات ظهر مدعي الإصلاح في لندن وقبل فترة ظهر "مجتهد" وظهرت "فضائيات" العالم وغيرها وبدأت "تغريدات" النت ورسائل وإيميلات .. تحذر وتخوف وتدعو لأن ينتبه الناس للمستقبل "المظلم" حسب أقوالهم .. والمشكلة ان كل هؤلاء لا ترددهم "الحقائق" عن الاستمرار في "النزق" و"الكذب" والادعاء الباطل .. ولأن الناس "محصنون" بقوة الله فلا تؤثر فيهم كل هذه الدعاوي وان وجدوا ممن يتحدث معهم ويجاريهم ويشجعهم ولكن "قلة" رضيت لنفسها السير خلف "المجهول" اعجب لمن قال انه قائد الاصلاح والتغيير واعجب لمجتهد وامثاله واعجب لرسائل الجوال التي تنتقل من الداخل والخارج اخباراً لا اساس لها من الصحة ينفيها الواقع بكل سهولة .. ان المتشبهين بكل هؤلاء سوف يجدون انفسهم يسبرون خلف "احاديث" ارادت ألا يستقر هذا البلد لأنهم "حاقدون" و"حاسدون". وممثلون ومتورمون بالدسائس .. هؤلاء الذين لا يظهرون إلا اماماً بشخصياتهم الحقيقية اما احاديثهم فهي خلف "ستار" ومن يظهر منهم لا يحقق اية نتيجة.

هذه الاوضاع

لا يمكن لأي عامل ان يقول ان بلادنا خالية من "الاطغاة" خالية من "الفساد" خالية من الكثير مما يجب ان يكون لكن في المقابل لا نقبل ان نصحح هذا الخطأ بأقوال تسعى للفرقة والتأويل والشك .. هذه بلادنا كما ارادها الله مهبطاً للوحي ومهوى الافئدة وستظل بقوة الله آمنة مطمئنة ما دامت الحياة .. وللحسدة والحاقدين الندم والخذلان.

ابن حميد ونشر الخوف والإرهاب

معالي د. صالح بن عبد الله بن حميد المستشار في الديوان الملكي وامام وخطيب المسجد الحرام تحدث في خطبة الجمعة الماضية 16 محرم في المسجد الحرام عن اثر الكلمة والصورة ومفعولها قال .. معاشر المسلمين للكلمة اثرها وللصورة مفعولها في اي وسيلة في خطبة او مقالة او محاضرة او تغريدة من خطيب او متحدث او كاتب او داعية او معلق او متابع وفي اي وسيلة من وسائل الاعلام والتواصل وقال ابن حميد وفي هذا الزمن تقنيات واتصالات وتديونات وتغريدات ومواقع وشبكات وسيلتها كلها الكلمة والصورة فويل للمتهاونين من المغردين والمتابعين كم هي العواقب التي تكلف الكثير من الانفس والأموال والجهود .. وقال ابن حميد متحدثاً عن خطر هذه الاحاديث التي تنتقل عبر الوسائل ان لهذا خطره في ما يؤول اليه من نتائج خطيرة على الدين والعقيدة وعلى البلاد واهلها وعلى الامن والاستقرار مما ينشر الارباك والاضطراب بل الخوف والارهاب ويزداد الخطر والخوف وسوء العواقب حين لا تعرف مصادر هذه الاخبار والاشاعات ولا أغراض نشرها واهدافهم . وقال ابن حميد ثمة قضية اخرى مرتبطة بالسابقة وهي اكبر واطغر اثراً ومن اثارها امن المعلومات بل الامن على الدين وثوابته واصوله والامن على الأوطان ووحدتها وتماسكها وهذه التقنيات جعلت المسؤولية اعظم وجعلت مفهوم الحرية أدق فالحر هو المسيطر على نفسه الضابط لها بضوابط العقل والدين والعلم والحرية هي التخلص من قيود الشهوات وسجون الرغبات والحر هو المسؤول الذي يفكر بانضباط لا بانفلات.

عيون الرقيب

وقال الشيخ بن حميد إن هذه التقنيات فضحت بعض الذين يودون التغفلت من عيون الرقيب ناهيك برقيب الدين والضمير والاخلاق والمبادئ، وقال ان المراقب لبعض القوى الاقليمية والدولية الذين يحاولون ان يذكوا الصراعات الطائفية والقبلية والمذهبية والمناطقية في منطقنا يحاولون أن يذكوا الصراع ثم يوظفونه ليقطعوا الدول ويغزوا الشعوب ويشردوا الناس ليتوزعوا الغنائم ولا يهتمهم البتة ولا يكثرثون لمصالح شعوب المنطقة وأهلها أماتوا جوعاً أو تفرقوا شيعا أو تنافورا طوائف أو تقطعوا احزابا والسعيد الحكيم من وعظ بغيره. وختم بن حميد نحن في هذه البلاد الطاهرة ترك لنا الالباء والاجداد وطناً موحداً وأمناً، بلداً كريماً عريضاً واسعا مترامي الاطراف عليه ولاة أمر جادون حازمون في المحافظة على الوحدة وعلى هذه الامة تحت راية لا اله الا الله محمد رسول الله وخدمة الحرمين ورعايتهما.

د. راشد وكثرة الهرج

معالي أ.د. راشد راجح الشريف نائب الحوار الوطني

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده معروف عن الوجهة الاسلامية ان الله تبارك وتعالى يقول "يا ايها الذين امنوا ان جاءكم فاسق نبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين" . واخبر الحديث الشريف ان اكذب الحديث "سوء الظن" فعلى الانسان ان يحمل الجميع على المحل الحسن ما لم يتبين له خلاف ذلك ويقول النبي صلى الله عليه وسلم كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه بحسب امرئ من الشر أن يحقر اخاه المسلم، ويقول صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع ان دماءكم واموالكم واعراضكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا ألا هل بلغت اللهم فاشهد، ولذا على المسلم ان يتحقق من كل خبر يبلغه خاصة انه في اخر الزمان، كما اخبر المصطفى صلى الله عليه وسلم انها تكثر الفتن وتكون كقطع الليل المظلم يمسي فيها الرجل مؤمناً ويصبح كافراً ويصبح مؤمناً ويمسي كافراً يبيع دينه بغرض من الدنيا قليل كما اخبر المصطفى صلى الله عليه وسلم انه في اخر الزمان يكثر "الهرج" وتكثر "الفتن" وبلاشك ان على المسلم ان يوطن لنفسه فلا يستعجل في اصدار الاحكام بل عليه ان يتقي الله وان الله سوف يسأله عن كل

ما عمل من فعل او قول وقد ذكر العلماء انه في اخر الزمان تكثر الفتن ويكثر الكذابون والدجالون، ويقول المصطفى صلى الله عليه وسلم ان الكذب يهدي الى الفجور وان الفجور يهدي الى النار ولا يزال الرجل يكذب ويتحرى الكذب حتى يكتب عند الله كذابا وان الصدق يهدي الى البر وان البر يهدي الى الجنة ولا يزال الرجل يصدق ويتحرى الصدق حتى يكتب عند الله صديقاً.

فنصحتي لآخواني وأخواتي من الشباب والشابات الذين لهم علاقة ببعض الاجهزة التي تنشر الكذب وتثير الفتن ان يتقوا الله وان يتحروا الحقيقة وان لا تجتاحهم الاراجيف والاقوال الكاذبة المضللة وقد جاء في الاثر "وطنوا لانفسكم" او كما جاء، وفي هذا الزمان كثرت الفتن التي اخبر عنها المصطفى صلى الله عليه وسلم ودل على ان النجاة منها كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم والاعتصام بحبل الله وباتباع هدى المصطفى صلى الله عليه وسلم.

أمين العاصمة وأهمية التوثيق

معالي د. السيد أسامة فضل البار أمين العاصمة المقدسة

الوسائل الجديدة للتقنية تويتر وغيرها جعلت انتشار المعلومة ايا كانت تنتشر بشكل كبير سواء صادقة او كاذبة ونحن المسلمين لدينا "امانة" والرسول صلى الله عليه وسلم يقول " كفى بالمرء كذبا أن يحدث بكل ماسمع" ويجب ان نتوثق لمواجهة الاعداء والمغرضين .. وليس كل من تحدث نصدقه ونقوم بنشر ما يصلنا دون تثبت.

القرآن يقول "يا أيها الذين امنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا" خاصة ونحن نواجه حاسدين ومغرضين وفي هذه الحالة يجب ان يكون التوثق أكثر وأكبر.

إن علينا مسؤولية كبيرة في الصد عن هذه الوسائل التي لا فائدة ترجى منها بل هي تهدف للسوء تشكيك الناس والعمل على اثارة ما لا فائدة فيه .. أن المسلم يجب أن يكون حريص في تعامله مع هذه الوسائل ويحكم العقل ويترك هذه الامور وتركها نهاية لها..

د. ابن دهييش ومصدر الضعف

أ.د. عبد اللطيف بن عبدالله بن دهييش الأستاذ بجامعة أم القرى والباحث المعروف: الاشاعة تخلق قلقاً كبيراً في المجتمع وهي تصدر من اشخاص "ضعاف" في نفوسهم ويحاولون بهذه الاشاعات تحقيق هدف معين يحاولون الوصول اليه، ولكن يجب التصدي لهذه الاشاعات بالهدوء وتكذيبها بأمر واقعية وحقائق والواقع هو الذي يكذب الاشاعة والمشكلة يتم حلها من مواقعها وليس بـ "الدس" والاعلام مفتوح ويجب ان يكون نقياً من الشائعات وما شابهها والرد بالحقائق لنضع المتشككين امام الحقيقة .. وعدم مجارة اصحاب الاشاعات والفتن حتى لا نعمل على سرعة انتشارها ويجب أن نتقبل كل ذلك بصدر رحب والبحث عن الحقيقة ويجب أن يكون هناك إعلام معاكس للحقائق.

عميد التربية .. والتحصين والتوعية

أ.د. زايد عجير الحارثي عميد كلية التربية بجامعة أم القرى..

. أولاً : هناك اهداف لتنفيذ الاشاعة سواء من اشخاص او مجموعات وفي الغالب "اخبار كاذبة" وقد تكون صادقة لكن يغلب عليها انها مجرد تعبيرات عن امنيات وفي هذا عدم القدرة على مواجهة بحقائق، والاشاعة تثير الاخبار التي تؤثر في شخصيات وغير ذلك وتفكيك روابط أو علاقات والاشاعات انواع ومن يبتها هم اشخاص "مندسين" لهم سمات نفسية واجتماعية لا يستطيعون نشر الحقائق وقبولها.

دراسة

يقول د. الحارثي إن هناك دراسات في جامعة أم القرى رسائل ماجستير للاشاعات وكيف يتم التعامل معها والنتائج ان مثيري الاشاعات شخصيات مريضة يتم بثها بين الفئات غير المتعلمة واغراضها غير اخلاقية والهدف الاساءة واثارة البلبلة، واصحاب الوعي لا يصدقون هذه الاشاعات ويخضعونها للتفكير وتحول الى "فقاعات" لعدم وجود قبول لها.. والوقاية من ذلك اما تجاهل الاشاعات وتوضيح الحقائق من أفراد أو دول وإما تجاهلها تماماً دون التفكير فيها ..

والتحصين والتوعية أفضل علاج.

د. الخولي وأهمية الأخلاق

المستشار د. عمر فتحي الخولي استاذ القانون ومستشار هيئة حقوق الإنسان: الإشاعة عبارة عن خبر والخبر بطبيعته يحتمل الصدق والكذب، والإشاعة خبر كاذب يبثه البعض ويتناوله البعض الآخر لتحقيق البلبلة واثارة البلبلة والتشفي والواقع أن لا يمكن التعامل مع "الإشاعات" بعقوبات تفرض على أصحابها وذلك لتعذر إثبات مصدر الإشاعة لأن هناك فرقاً بين من يبث الإشاعة وبين من ينقلها للغير ويساعد على ترويجها، لذلك ارتباط الإشاعات بالأخلاق أكثر من ارتباطها بالأنظمة والتعليمات.

متحدث الداخلية وتعزيز القيم
اللواء مهندس منصور سلطان التركي المتحدث الرسمي لوزارة الداخلية: يلجأ البعض الى اساءة استخدام الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي لاشاعة المزاعم المنافية للحقائق بهدف تأليب الرأي العام واثارة الفتن ويسعى اخرون لاستخدام تقنية المعلومات للنيل من الثوابت والمبادئ والقيم والحقوق العامة والخاصة او التعريض بمن يختلفون معهم او يخالفونهم في الرأي ظناً منهم أن الفضاء الافتراضي يجعلهم في منأى عن المساءلة النظامية مما يستدعي التذكير بأن استخدام تقنية المعلومات يخضع لأنظمة وضوابط تحمل المستفيدين فيها مسؤولية ما يقومون بنشره وكل ما يترتب عليه من تبعات ونتائج.

النظام

وقد نص نظام الجرائم المعلوماتية على تجريم إساءة استخدام تقنية المعلومات بإنتاج مامن شأنه المساس بالنظام العام أو القيم الدينية أو الآداب العامة أو حرمة الحياة الخاصة أو التشهير بالآخرين، وحدد عقوبات ذلك بالسجن والغرامة المالية. إن ماتوفره التقنيات الحديثة للمعلومات من وسائل سريعة للتواصل التفاعلي الآني وتبادل المعلومات بين الجميع تقتضي منا تعزيز الاستفادة منها بالالتزام بالثوابت والمبادئ والقيم والآداب الإسلامية ومراعاة حقوق الغير وان نسعى لجعل مجتمعاتنا الافتراضية منسجمة مع واقعنا الإسلامي والوطني والاجتماعي وألا نعرض أنفسنا للمساءلة النظامية بالإقدام على أي فعل مخالف للأنظمة والتعليمات.



الأحساء: تفاعل كبير مع معرض المعوقين عالم بلا حواجز

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 23 محرم 1434 هـ - 7 ديسمبر 2012م

<http://alhayat.com/Details/459653>

الأحساء - حسن البقشي

تداعى المئات من ذوي الاحتياجات الخاصة، إلى «معرض اليوم العالمي للمعوقين للعام 2012»، الذي أقيم أول من أمس، تحت شعار «عالم متاح للجميع بلا حواجز»، ونظمته جمعية المعوقين في محافظة الأحساء في مجمع العثيم التجاري، لمدة يومين، كان آخرهما أمس. وتضمن فقرات ومسابقات خفيفة ومشاركات جماهيرية. كما تضمن المعرض أركاناً لجهات حكومية وجمعيات ومراكز متعاونة مع الجمعية، منها معهد الأمل، وموهوبو ذوي الاحتياجات الخاصة، ومركز «حياة للرعاية النهارية» التابع لجمعية فتاة الأحساء، وبرنامج المدن الصحية، وروضة «شباب المستقبل الأهلية» ومركز الجدارة، والجامعة العربية المفتوحة، ومعهد التربية الفكرية، وجمعية المتقاعدين، ومستشفى الصحة النفسية، ومستشفى الملك فهد، ومعهد النور، وأسرتي الحويل والحمدان، وهيئة حقوق الإنسان. وأشار وكيل محافظة الأحساء خالد البراك، الذي دشّن المعرض، إلى زيادة حجم المشاركة في المعرض، معتبراً ذلك «دليل اهتمام وتفاعل المجتمع مع ذوي الاحتياجات الخاصة»، مؤكداً أن هذا هو «واجبنا، من أجل أن نوصل هذه الرسالة التي يتضمنها شعار اليوم العالمي لهذا العام، إلى كل مواطن ومسؤول، كي يسهم في كسر الحواجز التي تحول دون وصول ذوي الإعاقة نحو ما يريدون». وقال البراك: «إن لهذا التواجد الكبير من قبل المسؤولين والمواطنين في هذه الفعالية، دور كبير يشكرون عليه، وهو مساندة إخوانهم في جمعية المعوقين، وتفاعلهم مع الحدث لتحقيق هذه الرسالة». فيما قدمت مسؤولية العلاقات والإعلام في القسم النسائي من جمعية المعوقين نورة النعيم، استعراضاً لأركان المعرض. وذكرت الإحصاءات الأخيرة لعدد المستفيدين من الجمعية هذا العام، وددت الأهداف والتطلعات التي تسعى الجمعية لتحقيقها في الأيام المقبلة.

بدوره، اعتبر رئيس مجلس إدارة الجمعية عضو مجلس الشورى الدكتور سعدون السعدون، إقامة هذه الفعالية، «مشاركة جميلة من أبناء المجتمع، تعكس مدى وعيهم بقضية الإعاقة». وقال: «إن ما رأيناه من تكاتف وتضامن وتفاعل مع الحدث، يجعل الجمعية تهتم بإقامة مثل هذه الفعاليات سنوياً، والتي تعتبره يوماً بهيجاً يُحتفل به العالم أجمع، للتضامن مع هذه الفئة». وأشاد مدير عام هيئة الري والصرف في الأحساء المهندس أحمد الجغيمان، بجهود جمعية المعوقين، «لما تقدمه من جهد ملموس، يخدم شريحة غالية من شرائح المجتمع»، مؤكداً أن «دور الهيئة سيكون متواصلاً لإذكاء روح

الشراكة بين الجمعية والهيئة، ودعم تحقيق أهداف الجمعية، وبخاصة في تبني الهيئة، واحتضانها برنامج التدريب الزراعي لذوي الإعاقة العقلية البسيطة، والذي تم تنفيذه في العام السابق».



العيبان بعد زيارة ريم في المستشفى: نتابع القضية... اجتماعياً وقضائياً

المصدر: جريدة الحياة الخميس 22 محرم 1434 هـ - 6 ديسمبر 2012م

<http://alhayat.com/Details/459351>

الدمام - عبدالله الدحيلان

تعهد رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العيبان، بمتابعة قضية الطفلة ريم، التي تعرضت إلى «عنف أسري»، «اجتماعياً وقضائياً». وزار العيبان أمس، الطفلة، التي ترقد في مجمع الملك سعود الطبي في الرياض، منذ 3 أيام. والتقى أم الطفلة وجدها. وطمان أسرتها بأن هناك «سعيًا لتوفير حماية عاجلة لبقية الأطفال، الذين لا يزالون في عهدة قريب الأب»، وذلك بعد أن طالبت أم ريم، المنفصلة عن زوجها، بنقل حضانة الأولاد إليها، «خوفًا من أن يلحق بهم الضرر». على غرار ما تعرضت له ابنتها. وريم واحدة من أربعة أخوة من أم وأب واحد، كما أن لها ثلاثة أخوة آخرين، من أبيها فقط.

وجه العيبان، الذي استمع إلى بقية طلبات الأسرة، شكره إلى الطاقم الطبي، مؤكداً في تصريح إلى «الحياة»، أن «مركز حماية الطفل من الإيذاء، والقائمين عليه في مجمع الملك سعود الطبي، قاموا بدورهم، في تقديم الخدمة الصحية لريم من جهة، وكذلك البيئة النفسية عبر زيارة مجموعة من الاختصاصيات الاجتماعيات، لتهيئتها، حتى تخرج من أزمتها، التي لحقت بها بعد حادثة تعنيفها الأخيرة»، موجهًا «تحية عرفان وشكر» إلى معلمات ريم جميعهن، اللاتي «كان لهن دور في حفظ حقوق الطفلة، وحمايتها، وكف الأذى عنها، وهذا هو الدور المنشود الذي يحقق التكامل التوعوي بين أفراد المجتمع ومؤسساته» بحسب قوله.

وطالب رئيس هيئة حقوق الإنسان، بضرورة «تكاتف الجهات كافة، للتوعية بقضايا التعنيف، وخطورتها الاجتماعية والنفسية»، مشددًا على أهمية «الدور الكبير للمساجد، في التحذير من ممارسة العنف الأسري، وأثاره السلبية، وحرمة دينياً وقانونياً»، مطالباً الإعلام بتنفيذ دوره في «نقل هذه القضايا إلى الجهات المسؤولة، للتعامل معها، وحلها، وهذا جزء من واجبه الاجتماعي».

وألقي العيبان، بالمسؤولية على كاهل المستشفيات والمدارس، لافتاً إلى «تهاون» بعضها في رصد هذه الحالات ونقلها إلى هيئة حقوق الإنسان، مشيراً إلى أن ذلك يساهم في «تهاون بعض مرتكبي تلك الأفعال المشينة، من باب «من أمن العقوبة أساء الأدب».

وذكر محامي الطفلة فهد الشلوي، في تصريح سابق إلى «الحياة»، أنه صدر أمر «عاجل» من قبل قاضي المحكمة الكبرى في الخبر، لنقل حضانة الطفلة لأمها؛ بسبب دعوى التعنيف المنظورة في هيئة التحقيق والادعاء العام، على والدها وزوجته المغربية، موضحاً توليه لقضيتين تخص الفتاة، «قضية تعنيفها، وهي لازالت رهن التحقيق، وقضية أخرى هي نقل حضانة الطفلة من الأب إلى الأم».

ومكثت الطفلة ريم، قبل تسليمها لوالدتها، في مستشفى الملك فهد الجامعي في الخبر، 5 أيام، للعلاج. وأصدر المستشفى تقريراً طبياً، انفردت بنشره «الحياة». كشف أنها «تعاني من رضوض وكدمات في اليدين والذراعين، وكدمات متفرقة في جسدها، إضافة إلى حروق سطحية في الذراعين والصدر». وكان جد البنت لأمها أبو سعد، قال في معرض حديث سابق أن الطفلة ريم «مرت بحالة مأساوية ومحنة للغاية»، موضحاً أن علاقتهم مع والد الطفلة «سيئة». وذكر أنهم مروا بتجربة «عسيرة» معه، كي يطلق أمها، والخروج من «نفق العلاقة المضطربة التي كانت بينهما».

قصة اليوم العالمي لحقوق الإنسان

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 23 محرم 1434 هـ - 7 ديسمبر 2012م
<http://www.alriyadh.com/2012/12/07/article790520.html>

د. ممدوح بن محمد الشمري *

اليوم العالمي لحقوق الإنسان هو مناسبة مهمة تحتفل فيها معظم الدول سنوياً.. وقد تم اختيار هذا اليوم من أجل تكريماً للإنسان أياً كان.. ثم تخليداً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر يوم ١٠ ديسمبر ١٩٤٨م حول الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يعد أول إعلان عالمي إنساني.

وتنظم الأمم المتحدة UN في هذا اليوم العديد من الاجتماعات الحقوقية الهامة والأحداث والمعارض الثقافية المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان.. كما يتم في هذا اليوم أيضاً توزيع جائزة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان وتقوم العديد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية NGOS الناشطة في مجال حقوق الإنسان بإقامة نشاطات وفعاليات خاصة بذلك اليوم العالمي.

قصة هذا الإعلان الإنساني بدأت بفكرة إنسانية جميلة ثم بجهود حثيثة وعلى مدى سنوات عديدة منذ تأسيس الأمم المتحدة عام 1945م من أجل التوافق على هذا الإعلان الذي صدر بالعبارة التالية:

(نقف اليوم أمام حدث عظيم في تاريخ العالم وتاريخ الجنس البشري.. الا وهو موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان).

تلك ديباجة كلمة سيدة أمريكا الأولى.. رئيسة لجنة حقوق الإنسان السيدة (الانور روزفلت) وذلك في العاشر من شهر ديسمبر عام 1948م.

في ذلك اليوم المشرق من التاريخ البشري الإنساني.. صوتت 48 دولة صالح هذا الإعلان العالمي في الأمم المتحدة ولم تصوت ضده أي دولة.. وامتنعت ثماني دول عن التصويت أما اليوم وفي الذكرى 64 لذلك الإعلان العالمي الإنساني فإن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة يعترفون بتلك الوثيقة الإنسانية التي تتضمن 30 مادة أساسية تتضمن الحقوق الإنسانية والحريات الأساسية بدءاً بالاعتراف بالكرامة المتأصلة في الإنسان.. بدون تفرقة أو تمييز وبالمبادئ والقيم الإنسانية في العدل والمساواة والحرية والكرامة.. وتتناول المواد من 3-21 الحقوق المدنية والسياسية كما تتناول المواد من 22-27 الحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.. وتتص المادة 29 من الإعلان العالمي على واجبات الفرد تجاه المجتمع الإنساني.

في ذلك اليوم العاشر من ديسمبر وعند إعلان الوثيقة حدثت حكاية طريفة من خلال خطاب السيدة (روزفلت) حيث ذكرت أنها كانت تعتقد بأن تربية عائلتها الصغيرة قد وضعت صبرها على المحك.. لكنها واصلت الحديث مشيرة إلى أن الإشراف على عمل لجنة حقوق الإنسان يتطلب صبراً وجهداً أكثر.. من هنا كتب أحد المراسلين الصحفيين في ذلك الوقت ان طريقة تعامل السيدة روزفلت مع أعضاء اللجنة ذكرته بالألم الحكيمة التي تشرف على عائلة كبيرة مؤلفة من صبية هم في الغالب مشاغبون أحياناً لكنهم طيبو القلب أو يحتاجون إلى التوجيه من وقت لآخر إلا أنها كانت تتميز بصفتين جميلتين هما اللباقة والحزم.. مما مكنها من اقناع معارضيها من دون اقصائهم.

ونتيجة لذلك وبعد سنتين من العمل الجاد والاجتماعات ومئات التعديلات ومع 1400 جلسة عمل.. والتصويت على كل كلمة أو عبارة حقوقية فقد تمكنت اللجنة من وضع وثيقة تتضمن مجمل الحقوق الإنسانية حيث اعتقدت اللجنة، بأن كل رجل وامرأة في كل مكان من العالم له الحق فيها.. وبذلك أصبح للإعلان العالمي قيمة أدبية وسياسية كبرى باعتباره المثل الأعلى المشترك الذي ينبغي ان تبلغه كافة الأمم والشعوب حول العالم.

والمتابع والمهتم بقضايا حقوق الإنسان يعرف بأن هذه الوثيقة قد تراجعت لأكثر من 220 لغة عالمية.. وصارت جزءاً من دساتير بعض دول العالم.. كما ساهم هذا الإعلان بالحد من انتهاكات حقوق الإنسان حول العالم.

هذا وقد توالى الجهود الإنسانية تباعاً منذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وذلك بمصادقة معظم دول العالم على الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان.. ومن أهمها العهدين الدوليين.. كذلك العشرات من الاتفاقات الأخرى ذات العلاقة..

وقد انضمت المملكة إلى ست من تلك الاتفاقيات الإنسانية وهي: اتفاقية حقوق الطفل، اتفاقية مناهضة لجميع أشكال التمييز ضد المرأة، اتفاقية مكافحة التمييز العنصري، اتفاقية منع التعذيب والعقوبات اللا إنسانية، وبروتوكول مكافحة الاتجار بالبشر وأخيراً اتفاقية حقوق المعاقين.

وتحرص المملكة على حماية وتعزيز حقوق الإنسان وذلك حسب نص المادة 26 من النظام الأساسي للحكم التي تنص على ما يلي: (تحمي الدولة حقوق الإنسان وفقاً للشريعة الإسلامية) وكذلك من خلال جهود هيئة وجمعية حقوق الإنسان.. وذلك بالعمل على تفعيل تلك الاتفاقيات الإنسانية المشار إليها.. وقد حصلت المملكة على عضوية مجلس حقوق الإنسان العالمي في جنيف عام 2006م حيث شارك وفد سعودي برئاسة معالي الشيخ تركي السديري وذلك في الدورة التأسيسية للمجلس العالمي لحقوق الإنسان في الزعم المتحدة.. حيث تجسد عضوية المملكة في هذا المجلس الدولي احترام وتقدير دول العالم لتلك الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية في هذا المجال الإنساني النبيل.. وفي خدمة القضايا الإنسانية حول العالم.

* مستشار للتنمية الإنسانية وحقوق الإنسان



القاضي يواجه متهم إثارة "الفوضى" بـ"تغريدات تويتر" ألغى وكالة محام لم يلتزم بأداب المحكمة.. وواجه صحفية بسؤال: لماذا لم تغطي الجلسة؟

المصدر: جريدة الوطن الاحد 25 محرم 1434 هـ - 9 ديسمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=123989&CategoryID=5

الرياض: عبدالله فلاح

رفع قاضي المحكمة الجزئية بالرياض أمس، جلسة النظر في قضية المتهمين بنشر الفوضى وتأسيس جمعية حقوقية غير مرخصة إلى السبت المقبل، بعد أن ناقش القاضي إجابات أحد المتهمين التي قدمها في جلسة سابقة، على أن تناقش الجلسة المقبلة ردود المتهم الثاني في القضية.

وشهدت جلسة أمس- التي تعد الثامنة من عمر المحاكمة- نقاشاً ساخناً وجدلاً واسعاً بين القاضي والمتهم والمدعي العام استمرت لأكثر من 3 ساعات متواصلة، تركزت حول مناقشته فيما قدمه المتهم في مذكرته الدفاعية على لائحة التهم التي وجهها لها المدعي العام، وخاصة ما يتعلق برأيه في هيئة كبار العلماء، وأمدت المناقشة لبعض التغريدات التي دونها المتهم في تويتر في حين أكد المتهم الآخر أن هذه المواقع قد تخترق ولا يستند عليها كدليل.

وبدأت الجلسة بأحداث ساخنة وذلك عند حضور سيدة "صحفية" في حين سألها القاضي عن كونها حاضرة تمثل الصحيفة التي أكدت في الجلسة السابقة أنها تعمل بها، مبينة أنها قدمت معلومات كاذبة للمحكمة حينما أدعت أنها صحفية وهي لم تغط الحدث، وأمر القاضي بتوقيفها 24 ساعة إلى حين التأكد من عملها في الصحيفة، وهو القرار الذي عدل عنه في نهاية الجلسة وطلب منها إفادة رسمية من الصحيفة التي تعمل بها.

وألغى القاضي أيضاً وكالة لأحد المحامين لعدم التزامه بأداب المحاكمة، وتراجع لاحقاً عن قرار إيقافه، فيما أتاح القاضي أمس للمتهم الأول الفرصة والوقت الكافيين لبيان بعض النقاط التي ذكرها في مذكرته الدفاعية، إلا أن المدعي العام أكد اكتفائه بما قدمه خلال الجلسة السابقة التي عقدت "الأسبوع الفائت".

وشهدت حضوراً لافتاً لبعض المهتمين في متابعة مجريات المحاكمة من بينهم عدد من النساء، إضافة إلى بعض المراسلين الصحافيين ومندوب هيئة حقوق الإنسان.

يذكر أن المدعي العام وجه في جلسة سابقة نحو 20 تهمة تركزت حول غرس بذور الفتنة والانشقاق، وإنشاء مؤسسة حقوقية دون ترخيص من الجهة المختصة ونزع الولاية والخروج على ولي الأمر وولي عهده والتشكيك في الذمم والإساءة للمسؤولين والدعوة للمظاهرات إثارة للشغب وخروجاً على ولي الأمر ودعوة لتفريق الأمة ومخالفة للأسلوب الشرعي في النصيحة، والتشكيك بمؤسسات الدولة، وتقديم وقائع ومعلومات كاذبة على أنها صحيحة والتمسك والاحتجاج بها إلى أجهزة دولية.



محامي أسرة "فتاة الخبر": موظف جوازات يتهرب من "الجلسات" "حقوق الإنسان" تتدخل و"المحكمة الجزئية" تؤجل نظر القضية للسبت المقبل

المصدر: جريدة الوطن الأحد 25 محرم 1434 هـ - 9 ديسمبر 2012م

http://alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=124027&CategoryID=3

الدمام: مسفر العصيمي

تغيب موظف جوازات جسر الملك فهد المتهم في قضية تهريب "فتاة الخبر" عن جلسة أمس، رغم توجيه خطاب رسمي لإدارته يطلبه فيها للحضور كونه طرفاً متهماً في القضية، لتسهيله حصول الفتاة على تصريح مزور مكنها من مغادرة الأراضي السعودية إلى مملكة البحرين ثم إلى لبنان ومنها إلى مملكة السويد، ولم تتلق المحكمة أي إيضاح أو إجابة من جميع الجهات التي خاطبتها رسمياً حتى الآن منذ ما يقرب من شهرين.

وأوضح محامي أسرة الفتاة حمود فرحان الخالدي في تصريح إلى "الوطن"، أن هيئة حقوق الإنسان حضرت الجلسة للوقوف على سير القضية والتأكد من أن المرأة لا تخضع لأية ضغوطات خارجية في مملكة السويد بطلب من المحامي نظراً لعدم ردها على الاتصالات، إضافة إلى التأكد من سير القضية بالشكل الصحيح وعدم تجاوزات، مشيراً إلى أنها ستتم مخاطبة مرجع موظف جوازات جسر الملك فهد لعدم حضوره الجلسة الماضية وطلب إحضاره للجلسة المقبلة بتدخل حقوق الإنسان التي تتابع سير القضية.

وأكد الخالدي أن المحكمة الجزئية بمدينة الخبر عقدت الجلسة في موعدها أمس حيث حضر محامي المتهم اللبناني وحضر المتهم السعودي، وهما زميلاهما في العمل كما حضر الجلسة والد الفتاة وممثل هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية إبراهيم عسيري، حيث تم في جلسة المناداة من جهة ناظر الدعوى على موظف جوازات جسر الملك فهد المتهم بتسهيل خروج الفتاة من المنفذ بتصريح مزور، فيما تقرر عقد جلسة جديدة في القضية السبت المقبل.

وأشار المحامي الخالدي إلى أن المحكمة وجهت خطاباً رسمياً لمثول موظف الجوازات لديها وقد اتصلت أيضاً على هاتفه الذي كان مغلقاً، وتمت كل تلك الإجراءات بمشاهدة وإطلاع ممثل هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية وأطراف القضية.

وبين أنه مازال ينتظر ما تم من إجراءات خاصة من هيئة الرقابة والتحقيق وكذلك الإدارة العامة للجوازات بالمنطقة الشرقية فيما يخص مثول موظف جوازات جسر الملك فهد للتحقيق في القضية وكذلك موظف جوازات الخرج، لاستبيان أبعاد علاقتهما بالتصريح الذي حصلت عليه الفتاة وسهل خروجها من المملكة، وللتأكد من صحة التهم الموجهة لهما أمام هيئة الرقابة والتحقيق، والذي تنتظر دورها وفق اختصاصها كجهة تحقيق وادعاء عام في مثل هذه الحالات. ولفت

الخالدي إلى مرور فترة قاربت الشهرين دون إيضاح أو إجابة من جميع الجهات المخاطبة رسمياً من جهة المحكمة.

وأكد أنه قدم خطاباً رسمياً منه لهيئة حقوق الإنسان في المنطقة الشرقية، وذلك لما لمسه منهم من تجاوب وذلك بحضور الأستاذ إبراهيم عسيري طرفهم في الجلسة السابقة، حيث طلب منهم المساعدة في الوقوف على ما تم من طلبات للجهات المعنية في الداخل والخارج.

21 و 22 و 23 للطعون .. و 50+1 من الأصوات لفوز الرئيس

حقوق الإنسان تراقب انتخابات اتحاد القدم

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 26 محرم 1434 هـ - 10 ديسمبر 2012م

http://www.aleqt.com/2012/12/10/article_715956.html

فهد الذيابي من الرياض
حددت اللجنة العامة للانتخابات في الاتحاد السعودي لكرة القدم، الـ 20 من كانون الأول (ديسمبر) الجاري موعداً لإجراء عملية الاقتراع والإعلان عن اسم الفائز بمنصب الرئيس الذي لا بد أن يحصل على ثلثي الأصوات وإلا تعاد عملية الاقتراع مرة أخرى.

وأوضحت اللجنة خلال المؤتمر الصحافي الذي عقده عصر أمس في مقر اللجنة الأولمبية في الرياض، بحضور رئيس اللجنة الدكتور هادي اليامي ونائبه الدكتور صالح خضر إضافة إلى المتحدث الإعلامي باسم اللجنة محمد القادسي أنه تم تحديد أيام 21 و 22 و 23 للطعون، على أن يتم النظر في الطعون المقدمة بدءاً من 24 من كانون الأول (ديسمبر) حتى الـ 29 منه، في الوقت الذي فتحت فيه اللجنة المجال لبدء حملاتهم الانتخابية بدءاً من اليوم حتى منتصف ليل الأربعاء 19 من الشهر نفسه.

من جهته، كشف الدكتور هادي اليامي، أن الاتحاد الدولي لكرة القدم "فيفا" سيرسل مراقبين لعملية الاقتراع، والأمر نفسه سينطبق على الاتحاد الآسيوي، فيما قامت اللجنة بمخاطبة عدد من الهيئات المدنية من ضمنها هيئة حقوق الإنسان، وهيئة الصحفيين إلى جانب الغرفة التجارية الصناعية، وذلك بناء على مطالب الاتحاد الدولي للفيفا، كما تم توجيه الدعوات للاتحاد العربي لكرة القدم والاتحاد العربي للألعاب المختلفة، كاشفاً أنهم يعملون على توفير موقع مناسب لوسائل الإعلام ليتم نقل عملية الاقتراع دون أي عوائق على العملية أو على المهمة الإعلامية، حيث سيتم توفير موقع مرتفع لهم ليتسنى لهم الاطلاع على جميع الإجراءات بشكل كامل.

وأشار إلى أن المرحلة الأولى من الانتخابات المتعلقة بانتخاب أعضاء الجمعية العمومية للاتحاد قد انتهت، فيما تبقت المرحلة المهمة المتمثلة في انتخاب رئيس مجلس الإدارة ونائبه وأعضاء المجلس، وقال "سيتم الإعلان عن اسم الفائز بمنصب رئاسة الاتحاد في نفس يوم الانتخابات، إضافة إلى أعضاء مجلس الإدارة".
وأكد أنه لن يتم الاقتراع على منصب نائب الرئيس لوجود مرشح واحد وهو محمد النوبصر، مضيفاً أن مركز الملك فهد الثقافي سيحتضن عملية الاقتراع بحضور المرشحين وأعضاء الجمعية العمومية والإعلاميين، وقال "فترة الحملات الانتخابية والمقررة بعشرة أيام تعد كافية للمرشحين، كونهم يستهدفون أعضاء الجمعية العمومية فقط، ما يعني أن الشريحة المستهدفة لا تتعدى 63 شخصاً، وهو ما يعد كافياً لعمل الحملات الانتخابية خلال هذه الفترة"، منوهاً على ضرورة ابتعاد المترشحين عن التكتلات، سواء كانت بشكل رسمي أو دون ذلك، مؤكداً أن اللجنة لن تبحث عن كواليس تلك الحملات، وإنما ستحكم على ما سيكون ظاهراً لها فقط.

من جانبه، أشاد صالح الخضر نائب رئيس لجنة الانتخابات بما حققته اللجنة في السابق، مؤكداً أن اللجنة عملت أثناء الانتخابات الفرعية، التي تم من خلالها اختيار أعضاء الجمعية العمومية بشكل جيد.
في الوقت الذي أشار المتحدث الرسمي باسم لجنة انتخابات الاتحاد السعودي لكرة القدم إلى أن آلية الاقتراع ستبدأ في اختيار رئيس مجلس الإدارة، مشدداً على أنه لا بد من حصول الفائز بمنصب رئيس مجلس الإدارة على ثلثي الأصوات، وقال "في حال عدم حدوث ذلك، فسيتم إعادة عملية الاقتراع مرة أخرى، على أن يعد فائزاً من المرشحين من يحصل على 50+1 من الأصوات، وبعد ذلك يتم الاقتراع لاختيار 17 عضواً لمجلس الإدارة"، مؤكداً أنه من حق المرشحين استخدام كل وسائل الاتصال ومواقع التواصل الاجتماعية لطرح برامجهم الانتخابية، ووصفاً الانتخابات بأنها الأولى من

نوعها في السعودية، والتي ستكون الأولى التي لا يوجد بها (تعيين)، وهذا إنجاز يسجل لجميع الرياضيين في مقدمتهم الأمير نواف بن فيصل الرئيس العام لرعاية الشباب.



المتهم 14 في خلية الـ 29 يرفض الرد على التهم للمرة

الثالثة.. والقاضي يرفع الجلسة للنطق بالحكم

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 26 محرم 1434 هـ - 10 ديسمبر 2012م

<http://www.al-madina.com/node/419269>

مصعب العمري - الرياض

رفض المتهم الرابع عشر في خلية الـ 29 الرد على التهم التي وجهت له من قبل المدعي العام، وذلك خلال جلسة الاستجواب في المحكمة الجزائية المتخصصة صباح أمس (الأحد) بعد أن طلب منه ناظر القضية الرد على لوائح تهم الإدعاء العام، إلا أن المتهم لم ينطق بكلمة واحدة مما اضطر ناظر القضية رصد الأدلة ورفع الجلسة للنظر في الحكم شرعاً على القضية. وكانت المحكمة الجزائية المتخصصة بالرياض قد طلبت صباح أمس الأحد من المتهم رقم 14 بخلية (29) الإجابة على لوائح التهم التي سبق للإدعاء العام توجيهها للمتهم إلا أنه التزم الصمت ولم يتحدث بكلمة واحدة للقاضي وكرر ناظر القضية السؤال للمتهم مؤكداً أن المادة 63 بعد المائة والمادة 64 من نظام المرافعات الشرعية تقضي بتكرار السؤال 3 مرات وفي حالة عدم الرد أو امتناع المتهم يتم الحكم بالقضية وفق التهم الموجهة ضده وحاول القاضي إيضاح أنه يمكن له أن يستعين بمحام أو وكيل شرعي على حساب أو حساب وزارة العدل وبعد عدة محاولات من القاضي للمتهم والتزامه الصمت طلب ناظر القضية من الإدعاء العام برصد الأدلة ورفع الجلسة لجلسة قادمة يصدر بها الحكم شرعياً على القضية. من جانب ثان، نظرت المحكمة الجزائية المتخصصة أمس في لوائح تهم المتهم رقم 8 في خلية الـ 29، حيث وجه الادعاء العام (21) تهمة من أبرزها استغلاله عمله كمدرس بسحبه صور بطاقات أولياء أمور الطلاب من ملفاتهم بالمدرسة وتسليمها لأعضاء تنظيم القاعدة وكذلك قيامه بالسفر لمنطقة القصيم وخروجه مع أشخاص في رحلة برية والتدرب على الأسلحة النارية، كما استغل بطاقة الندوة العالمية للشباب الإسلامي في جمع الأموال ودعم التنظيم الإرهابي. كما وجه له المدعي العام، تهمة دعم التنظيم بـ (100) ألف ريال استلمها من الهالك يوسف العييري، وشراء (16) كاميرا وفلاشات، واعتناقه للمنهج التكفيري والتحاقه بشقيقة الموقف حالياً على ذمة قضايا إرهابية، كما خطط لاستهداف سكن الأجانب في مدينة الجبيل ودعمه للتنظيم عسكرياً وشراء سيارة للهروب عليها في حالة تعرض التنظيم لملاحقة من قبل رجال الأمن. وطلب الادعاء العام من القضاة، اثبات ما اسند إلى المتهم (8) في خلية الـ (29)، والحكم عليه بالقتل تعزيراً وإثبات الادانة في جرائم الأسلحة والذخائر. وحضر الجلسة ثلاثة قضاة والادعاء العام وممثل هيئة حقوق الإنسان ومندوبو وسائل الاعلام المحلية.

حقوق الإنسان في يومه العالمي

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 26 محرم 1434 هـ - 10 ديسمبر 2012م

<http://www.alriyadh.com/2012/12/10/article791388.html>

د. عبدالعزيز بن عثمان الفالح

الحق مصلحة تثبت لإنسان، أو لشخص طبيعي أو اعتباري أو لجهة على أخرى ولا يعتبر الحق حقاً إلا إذا قرره الشرع أو القانون والنظام والتشريع، وبالتالي يكون الحق مصلحة ومنفعة فُرت شرعاً، ينتفع بها صاحبها ويتمتع بمزاياها ومن ثم تكون واجباً والتزاماً على جهة أو آخر يؤديها، وقد يكون الحق مقررأ أو ثابتاً بنظام أو قانون معين أو تشريع خاص أو إعلان دولي أو اتفاقية ثنائية دولية، فحقوق الإنسان إذاً جميع المصالح المادية والمعنوية التي يستحقها الإنسان شرعاً وعقلاً، وتسعى لحفظ مصالحه الكبرى، دينه، ونفسه، وعقله، ونسله، وماله، وهي مجموعة الاحتياجات أو المطالب التي يلزم توافرها في مجتمع ما، دون أي تمييز سواء لاعتبارات الجنس أو اللون، وقد غنيت الأمم بوضع ثوابت ونواميس وقوانين وأطر تحكم تصرفات وأفعال وأقوال أفرادها لتصبح تلك الثوابت والقوانين حقوقاً للإنسان لاحتياجه لها بفطرته وطبيعته فلا يمكنه التعايش مع غيره مالم يكن هناك ثوابت يسير وفقها وعلى نهجها كثابت العدل والمساواة والشورى، ومن هنا برزت أهمية الدولة ووجبت إقامتها لتنهض بالمجتمع الإنساني أولاً ولتقيم العدل والمساواة وإنفاذ الشورى ثانياً حيث إن للدولة سلطاناً مطلقاً، فهي التي تصدر الحقوق والواجبات حسب دستورها والمصلحة التي تراها وتراعي الحقوق للأفراد وتلزمهم بالواجبات. وسوف اتناول ثابت العدل في هذه المساحة على أن آتي على بقية الثوابت في مقالات لاحقة إن شاء الله تعالى، لكون ثابت العدل من أهم مبادئ حقوق الإنسان تقوم عليه أركان الدولة وبه يصلح شأنها وتقوى شوكتها ويعلو عزاها وتحترم كلمتها ويزدهر اقتصادها ويسود قضاؤها ويأمن مجتمعها وتقوى لحمتها، ولتحقيق العدل الذي هو الأصل الجامع للحقوق والتي تواطأت على حسنه الشرائع الإلهية والعقول الحكيمة فلا بد من إعطاء الحق لصاحبه بحيث يُمكن من اخذه بيده أو يد نائبه وتعيينه له قولاً وفعلًا وهذا ما يرنو اليه الإسلام في قوله تعالى (وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ) لكونه أساس حقوق الإنسان وركنه الركين. وحين قيض الله الملك عبدالعزيز بن عبد الرحمن رحمه الله لتوحيد البلاد والقلوب على كلمة سواء تحت راية لا إله إلا الله محمد رسول الله اتخذ من القرآن دستوراً ومن سنة محمد صلى الله عليه وسلم منهجاً وطريقاً اذ حثاً على احقاق الحق والعدل والمساواة والتشاور في الامر فاتخذ من ذلك منهج حكم واسلوب حياة وقال كلمته ذات الاثر والتأثير في مجلس الشورى عام 1343 هـ (لا كبير عندي الا الضعيف، حتى اخذ الحق له، ولا ضعيف عندي الا الظالم، حتى أخذ الحق منه، وليس عندي في إقامة حقوق الله هودة ولا يقبل فيها شفاعة) من هنا اصبح العدل ثابتاً واساساً ومبدأً راسخاً يقوم عليه الحكم في المملكة العربية السعودية، وتوج ذلك بصدور النظام الاساسي للحكم حيث اكدت المادة الاولى منه (ان دستور المملكة العربية السعودية كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم) وجاء في مادته الثامنة (يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية على اساس العدل - الشورى - المساواة وفق الشريعة الاسلامية) ويستلزم ذلك استقلال القضاء فانفردت المملكة العربية السعودية بنظام قضائي مستقل ومنبثق ومستمد من دستورها كتاب الله وسنة محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم - واعدت وسائل معينة لتحقيق هذا الثابت ومنها النظام الاساسي للحكم، المحاكم الشرعية، ديوان المظالم، وزارة العدل، هيئة مكافحة الفساد وهيئة التحقيق والادعاء العام وهيئة الرقابة وهيئة حقوق الانسان. وذلك لتحقيق خطاب الملك المؤسس المغفور له ان شاء الله الملك عبدالعزيز في اول اعلان لمجلس الشورى في مكة المكرمة (ان مصدر التشريع والاحكام لا يكون الا من كتاب الله وما جاء عن رسوله عليه الصلاة والسلام أو ما أقره علماء الاسلام الاعلام بطريق القياس او اجمعوا عليه مما ليس في كتاب ولا سنة فلا يحل في هذه الديار الا ما احله الله ولا يحرم منها غير ما حرمه)، فاكد النظام الاساسي للحكم تحقيق العدالة للإنسان اذ جاء فيه (تحمي الدولة حقوق الانسان وفق الشريعة الاسلامية) ولذا صدر تنظيم هيئة حقوق الانسان بموجب القرار ذي الرقم 207 وتاريخ 1426/8/8 هـ والذي جاء بالمادة الاولى منه تُنشأ بموجب هذا التنظيم هيئة

تسمى هيئة حقوق الإنسان ترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء تهدف الى حماية حقوق الانسان وتعزيزها وفقا لمعايير حقوق الانسان الدولية في جميع المجالات ونشر الوعي بها والاسهام في تطبيق ذلك في ضوء احكام الشريعة الاسلامية ومن هنا حملت هيئة حقوق الانسان في المملكة العربية السعودية على عاتقها هذا الهم اذ تسعى الى ترسيخه وتفعيله وتعمل مع شقيقاتها الهيئات والمؤسسات والوزارات ذات العلاقة لبناء الانسان فكرا وروحا، من اجل ذلك تسعى الهيئة ممثلة برئاستها ومجلسها الى كل ما من شأنه تنفيذ الجهات الحكومية والأنظمة واللوائح فيما يتعلق بحقوق الانسان والكشف عن التجاوزات ومتابعة تلك الجهات لتطبيق ما يخصها من الصكوك الدولية لحقوق الانسان وزيارة السجون ودور التوقيف ورفع تقارير عنها بشكل دوري وتلقي الشكاوى المتعلقة بحقوق الانسان مع الاهتمام بوضع سياسة واستراتيجية لتنمية الوعي بحقوق الانسان واقتراح سبل العمل على نشر ثقافة حقوقه والتوعية بها، وبناءً عليه عقدت الهيئة جلسات وندوات وورش عمل مع الجهات ذات العلاقة للتوعية بالحق الانساني والتعريف بها لتحقيق رسالة الهيئة الرامية الى حماية حقوق الانسان ونشر الوعي بها من خلال رؤيتها ذات التميز في نشر ثقافة حقوقية. ووضعت خطط استراتيجية لنشرها تنفيذا لتوجيه خادم الحرمين ذي الرقم 8628/م ب وتاريخ 1430/10/24 هـ المتعلق بنشر ثقافة حقوق الانسان والرامية الى تنمية الوعي بحقوق الانسان في ضوء احكام الشريعة الاسلامية، التعريف بالأساليب والوسائل التي تساعد على حماية حقوق الانسان، التعريف بالأنظمة والتعليمات والاجراءات المطبقة في الجهات الحكومية لحماية حقوق الانسان، التنبيه الى خطورة انتهاكات حقوق الانسان والتحذير منها.

إضاءة:

(أعاهد الله ثم أعاهدكم أن يكون شغلي الشاغل: إحقاق الحق، وإرساء العدل، وخدمة المواطنين).
خادم الحرمين الشريفين عبدالله بن عبدالعزيز



حقوق الإنسان تكلف وفدا نسائيا بمتابعة حالة طفل جازان معنفة الحفاير“ ترفض الخروج من دار الحماية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 27 محرم 1434 هـ - 11 ديسمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121211/Con20121211554730.htm>

يحيى الفيفي (أبها)

كلفت هيئة حقوق الإنسان وفدا نسائيا بزيارة طفل جازان الذي تعرض للعنف من والدته ورفع تقرير عنه لإمارة جازان والجهات الأمنية، بعدما أكدت التقارير أن العنف الذي تعرض له تمثل في كدمات بمواقع مختلفة من جسده وحروق إثر سكب ماء ساخن عليه وضربه بعنف حد الإغماء ما اضطر الأطباء لبتر أحد أصابع يده لإصابته بالغرغرينا. وقال لـ«عكاظ» عضو هيئة حقوق الإنسان والمشرّف العام على فرع الهيئة في عسير الدكتور هادي اليامي إن زيارة الوفد تأتي للاطمئنان على صحة الطفل والخدمات المقدمة له بعدما أُلزمت الإصابات التي تعرض لها العناية المركزة عدة أيام والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتوفير الحماية له ودراسة وضع الأسرة والأسباب التي أوصلته إلى هذا النوع من التعذيب كون جهاز الهيئة معني بحماية الإنسان وحقوقه المنتهكة بأي صورة كانت مع الجهات الأمنية والاجتماعية والقضائية بما يخدم الصالح العام والحفاظ على الأسرة وكيانها. وفي سياق متصل بين اليامي أن معنفة الحفاير ما تزال حبيسة دار رعاية الفتيات في أبها، مشيراً إلى أن والدها تقدم بطلب استلامها لكنها رفضت الخروج برفقته بحجة تعرضها وشقيقتها للعنف من قبله، مطالبة بحضانة طفلتها التي تعيش مع والدها الهارب والذي ما زالت الجهات الأمنية تبحث عنه، فيما وردت معلومات غير مؤكدة تفيد بالقبض عليه في منطقة الرياض. وأضاف اليامي أنه تم توكيل محام من قبل الهيئة للمرافعة عن المعنفة وتمكينها من حضانة طفلتها واستعادتها.

وفي سياق ذلك أكد الناطق الإعلامي للشؤون الاجتماعية في عسير علي الأسمرى أنه تم استقبال وإيواء الحالة بناء على توجيهات هيئة التحقيق والادعاء العام وحقوق الإنسان فيما تم تجهيز المكان بكافة ما تحتاجه من رعاية صحية ونفسية ومعيشية حتى صدور توجيهات بنقلها أو مغادرة الدار، لافتاً إلى أنه لن يسمح بزيارة المعنفة حتى من قبل ذويها إلا بخطاب وإذن من الجهات الأمنية وجهات الاختصاص التي حولتها إلى الدار مؤكداً أنها في مأمن. يذكر أن معنفة الحفاير كانت قد تعرضت لأنواع مختلفة من التعذيب من زوجها خلال الست سنوات الماضية، تمثلت في كي أجزاء من جسدها وحبسها والاعتداء عليها بالضرب وحرمانها من الطعام والشراب، وتخلي والدها عنها وتسليمها لزوجها بعد هروبها منه ما أزعجها على الاستنجد بالجهات الأمنية لحمايتها.



أكد أن مواقف المملكة واضحة لدعم التصدي لانتهاك حقوق الشعب السوري

د. العيبان: حكومة خادم الحرمين حريصة على تعزيز التعاون الدولي لحماية حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 27 محرم 1434 هـ - 11 ديسمبر 2012م

<http://www.alriyadh.com/2012/12/11/article791722.html>

الرياض - نايف ال زاحم
أكد معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان حرص حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز على تعزيز الجهود الوطنية والإقليمية والدولية في مجال حماية حقوق الإنسان، وتفعيل الاتفاقيات الدولية لضمان احترام هذه الحقوق والتصدي لأي انتهاك لها.
وعبر د. العيبان، في بيان أصدرته هيئة حقوق الإنسان بمناسبة الاحتفال بالذكرى الـ 64 لصدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 ديسمبر 1948، عن امتنانه وتقديره لما توليه حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز من اهتمام ودعم لحماية حقوق الإنسان في المملكة انطلاقاً من الالتزام الأصل والراسخ بتعاليم الشريعة الإسلامية الغراء، والتي كانت سباقة في حماية حقوق الإنسان وتوفير كل الضمانات التي تحول دون الاعتداء عليها أو المساس بها.
وبين د. العيبان، ان هيئة حقوق الإنسان تقوم باختصاصاتها التي تهدف لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها في جميع المجالات، بما في ذلك تعزيز الوعي بحقوق الإنسان وتلقي الشكاوى، وزيارة السجون ودور التوقيف. وتتطلع دوماً لتعزيز التعاون مع الجهات الحكومية وغير الحكومية من أجل ضمان تحقيق أهدافها.
وأشار رئيس هيئة حقوق الإنسان إلى نماذج من الإنجازات الكبيرة التي تحققت في مجال الحفاظ على حقوق الإنسان في المملكة، ومنها الحقوق الأساسية في التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية والعمل والسكن والتي تستحوذ على الجزء الأكبر من ميزانية الدولة في إطار خطة متكاملة لتحقيق النماء والرخاء، بالإضافة إلى تبني منظومة من السياسات لتوسيع الخدمات المقدمة وتطويرها، وتوفير فرص العمل وتشجيع إسهامات مؤسسات العمل التطوعي والخيري في دعم برامج رعاية الطفولة وتقديم العون والمساعدة للفئات المستحقة للرعاية من الفقراء والأرامل والأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة.

ولفت معالي الدكتور العيبان إلى جهود حكومة خادم الحرمين الشريفين في تطوير مرفق القضاء بما يحقق العدالة والمساواة، وإصدار عدد من الأنظمة والقرارات التي تحمي حقوق الإنسان، ومنها نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص والذي يجرم كافة صور الاتجار بالبشر بغض النظر عن وسائل وأشكال هذا الاستغلال. وتحسين إجراءات العمل بما يضمن حقوق العامل وصاحب العمل على حد سواء، وإنشاء شركات وطنية لاستقدام العمالة لتكون وسيطاً ضامناً لحقوق العامل وصاحب العمل وتلافي أي تجاوزات فردية قد تمثل انتهاكاً لحقوق العمال.

وأشار رئيس هيئة حقوق الإنسان إلى دعم حكومة خادم الحرمين الشريفين لفرص مشاركة المرأة في صنع القرار من خلال عضويتها في مجلس الشورى ومجالس البلديات والغرف التجارية وإتاحة الفرصة أمامها لتقلد أعلى المناصب في مجالات عدة.

وفي إطار حماية حقوق الطفل والوقاية من العنف الأسري، قطعت المملكة خطوات واسعة في توفير مظلة الحماية من العنف والإيذاء ضد الطفل والمرأة وتوفير كل سبل الرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية لضحايا العنف وتبني مشروع قانون لتجريم هذه السلوكيات.

وعلى المستوى الدولي، حرصت المملكة على الانضمام للعديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لحماية حقوق الإنسان، ومنها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرها من المعاهدات الدولية.

وأشار معالي الدكتور العيبان، لمواقف المملكة الثابتة حيال تكثيف الجهود الدولية للتصدي لكل أشكال انتهاك حقوق الإنسان حول العالم، بما في ذلك توحيد الجهود الدولية لحماية الشعب السوري وتحقيق طموحاته المشروعة وحمايته مما يتعرض له من قتل وتهجير وانتهاكات صارخة لحقوق الإنسان. مشيراً لجهود المملكة في دعم اعتماد فلسطين دولة مراقب في الأمم المتحدة بما يجسد إدراك العالم لعدالة القضية الفلسطينية، وحماية حقوقهم المشروعة.

كما أن مبادرة خادم الحرمين الشريفين – يحفظه الله – للحوار بين أتباع الأديان والثقافات والتي توجت بافتتاح مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات وتدشينه مؤخراً في فيينا، تعد من ركائز حماية وتعزيز حقوق الإنسان باعتبارها إحدى آليات تحقيق التقارب والتعايش السلمي بين الدول والشعوب وحل النزاعات بالطرق السلمية وتجنب ما قد يترتب على هذه النزاعات من انتهاك لحقوق الإنسان.

وأكد الدكتور العيبان في ختام تصريحه، على أن جهود الدولة في حماية حقوق الإنسان تأتي في إطار مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز الحضاري غير المسبوق والذي يعتمد بالأساس على الإنسان هدف التنمية والمستفيد منها، ودعا المولى عز وجل أن يحفظ لهذه البلاد أمنها ورخاءها وازدهارها بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين.



د.السيف: الإرادة السياسية تدعم كل جهد لترسيخ حقوق ذوي الإعاقة بالمملكة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 27 محرم 1434 هـ - 11 ديسمبر 2012م

<http://www.alriyadh.com/2012/12/11/article791725.html>

الرياض- نايف ال زاحم
أثنى الدكتور أحمد بن صالح السيف عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان والمشرّف على وحدة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بالهيئة على جهود حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في رعاية المعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة وحرصها على حصولهم على كافة حقوقهم الإنسانية التي كفلها لهم الإسلام ، ونصت عليها الاتفاقيات الدولية، مشيراً إلى أن المملكة كانت من أوائل الدول التي وقعت على الاتفاقية الدولية لحقوق ذوي الإعاقة والتي أقرتها الأمم المتحدة.

وأشار الدكتور السيف في تصريحات، بمناسبة اليوم العالمي لذوي الإعاقة والذي يوافق الثالث من ديسمبر من كل عام واليوم العالمي لحقوق الإنسان والذي يوافق العاشر من ديسمبر، إلى حرص هيئة حقوق الإنسان في المملكة على نشر ثقافة حقوق الأشخاص من ذوي الإعاقة والتعريف بالأطر القانونية الدولية التي تحمي هذه الحقوق وتدعو إلى تغيير النمطية التقليدية التي ترى الشخص المعوق إنساناً عاجزاً توهب له الحقوق شفقة وليس لكونها حقوقاً إنسانية يجب تأديتها له.

وأضاف د. السيف أن اليوم العالمي لذوي الإعاقة هذا العام يرفع شعار "إزالة العراقل لخلق مجتمع شامل ومتاح للجميع" وهو ما يعني العمل على رفع وتنحية كل ما يحول دون حصول المعوق على حقوقه الإنسانية من عراقل تتعلق بالبيئة المادية والعمرانية المحيطة وحتى التشريعات والسياسات والمواقف الاجتماعية بما يجعل من حقوق ذوي الإعاقة حقوقاً أساسية وثابتة ومستحقة وفق ميزان العدل الاجتماعي والذي يشمل كل فئات المجتمع دون تمييز. ولفت عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان أن الاتفاقية الدولية لحقوق ذوي الإعاقة تتبنى النموذج الاجتماعي والذي ترى فيه أن الإعاقة تشكل مفهوماً لا يزال قيد التطور وأن الإعاقة تحدث بسبب التفاعل بين الأشخاص المعوقين والبيئة المحيطة بهم، والتي تحول دون مشاركتهم مشاركة كاملة على قدم المساواة مع الآخرين، حيث يحقق هذا المفهوم التعامل مع الشخص ذي الإعاقة بكونه إنساناً له كرامة محترمة تفرض له حقوقاً وليس عطايا أو منحا اجتماعية وهو ما يعرف بالمفهوم الحقوقي للإعاقة. وأكد د. السيف أن نظام شؤون المعوقين في المملكة يوفر مظلة متكاملة لتنفيذ وتطبيق هذه المبادئ والالتزامات من حيث ما نص عليه من إنشاء مجلس أعلى لشؤون المعوقين تكون من صلاحياته إصدار اللوائح التفسيرية والتنفيذية للنظام على أن يشارك ذوو الإعاقة في إدارة شؤونهم، أما فيما يتعلق بأعمال الرصد لأي اعتداء على حقوق ذوي الإعاقة فإن أفضل نموذج على ذلك هو إنشاء وحدة خاصة لحقوقهم بهيئة حقوق الإنسان.

وختم الدكتور السيف بالتأكيد على أن الواقع في المملكة يؤكد بجلاء توفر الإرادة السياسية الراغبة في الحفاظ على حقوق ذوي الإعاقة وحمايتهم من أي اعتداء وتوفير كل الإمكانيات والدعم لرعاية هذه الفئة وتعزيز مشاركتها في برامج التنمية.



المحكمة الجزائية تفرج عن 3 متهمين في خلية الـ 16

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 27 محرم 1434 هـ - 11 ديسمبر 2012م

<http://www.al-madina.com/node/419640>

مصعب العمري - الرياض
أطلق ناظر قضية «الخلية 16» في المحكمة الجزائية المتخصصة، يوم أمس (الاثنين) سراح ثلاثة متهمين من الخلية بعد أن قدم خمسة متهمون دفوعاتهم على لوائح تهم الإدعاء العام، حيث طلب رئيس الجلسة من المتهمين المفرج عنهم، مواصلة حضور جلساتهم من خارج أسوار السجن.

وكان محامي المتهمين الخمسة من الخلية الـ 16 الذين حضروا صباح أمس جلسة تقديم الدفوعات، قد غاب عن الجلسة، فيما طالب المتهمون من خلال دفوعاتهم الإفراج عنهم، حيث أفرج عن ثلاثة، فيما تريت رئيس الجلسة في الإفراج عن الاثنين اللذين لم يطلق سراحهما من المتهمين إلى جلسات مرفعات مقبلة يذكر أن قضاة المحكمة الجزائية المتخصصة، أفرجوا عن أكثر من 20 متهمًا بالانضمام لخلايا إرهابية من عدة خلايا متنوعة من أبرزها إطلاق سراح 16 متهمًا في خلية الـ 71. وشهدت الجلسة، حضور ثلاثة قضاة، ومنذوب هيئة حقوق الإنسان، ومندوبي وسائل الإعلام، وعدد من ذوي المتهمين.

هيئة حقوق الإنسان بمكة تطلق حملة توعوية واسعة

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 28 محرم 1434 هـ - 12 ديسمبر 2012م

<http://www.alsharq.net.sa/2012/12/12/620612>

جدة - تهاني البقي
أطلقت هيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة ابتداء من أمس الأول عددا من الفعاليات التوعوية تزامنا مع اليوم العالمي لحقوق الإنسان. وقالت مديرة القسم بالفرع الدكتور جواهر النهاري لـ «الشرق» إنهم زودوا بعض الإدارات الحكومية والخاصة بالكتيبات التي تصدرها الهيئة، فيما قام فريق من المختصين بتسليط الضوء على دور الهيئة في منطقة مكة المكرمة على وجه الخصوص، كما نظمت بعض الزيارات للمدارس في جدة ولقاء طلاب وطالبات المدارس وإيضاح الدور الذي تضطلع به الهيئة في المنطقة. وبينت أن الزيارات الميدانية شملت مجموعة من أربطة خيرية، ومستشفى الصحة النفسية بجدة والطائف ودار التربية الاجتماعية، وجميع السجون بالمحافظات التابعة للمنطقة، وداري رعاية الفتيات والحضانة الاجتماعية، والتأهيل الشامل بجدة ومكة والطائف وإدارات الجوازات والوافدين ومكافحة المخدرات ومكتب مكافحة التسول، ومركز إيواء الأطفال المتسولين، ومركز النقاهاة الطبي.
ولفت النهاري إلى أن أعداد القضايا التي تعامل معها الفرع النسوي لعام 1433 بلغت 208 حالات، منها 45 حالة عنف أسري. فيما بلغت أعداد القضايا التي تعامل معها الفرع خلال العام نفسه 560 قضية.



أقامت دعوى ضدهم لتعرضها وأبنائها للإيذاء النفسي والجسدي "حقوق الإنسان" بمكة تنجح في الصلح بين أرملة وأبناء زوجها المتوفى

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 28 محرم 1434 هـ - 12 ديسمبر 2012م

<http://sabq.org/cqsfde>

عبدالله الراجحي - سبق - الليث:
نجح فريق من هيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة في الصلح بين أرملة وأبناء زوجها المتوفى؛ حيث كانت قد أقامت دعوى ضدهم لتعرضها وأبنائها للعنف النفسي والجسدي.
وفي التفاصيل أن فريق هيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة توجه، بناء على شكوى من المواطنة "م.ز"، إلى مركز الجائزة بمحافظة الليث؛ لمقابلتها والأطراف ذات الصلة، والتحقق من صحة الشكوى، واتخاذ ما يلزم.
وأوضح المشرف العام على الهيئة، مازن بترجي، أن فريق العمل وجد تعاوناً من أبناء زوج الشاكية، رغم إقامتها دعوى ضدهم.
وأضاف بأن الشرطة تعاونت مع فريق العمل بشكل ملموس؛ حيث رافقته دورية من الأمن إلى مقر إقامة الشاكية، وراقبت أمن المنطقة وأمن فريق العمل حتى انتهاء مهمته.

وأشار إلى أنه سيتم اليوم الأربعاء عقد صلح بين الشاكية وأبناء زوجها عن طريق مجلس القبيلة، حسب إفادة نائب المجلس.



ورشة نسائية لمكافحة المخدرات وهيئة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 28 محرم 1434 هـ - 12 ديسمبر 2012م
<http://www.alriyadh.com/2012/12/12/article792041.html>

الرياض - فاطمة الغامدي

عقدت " نسوية " المديرية العامة لمكافحة المخدرات برنامجاً توعوياً ضمن ورشة عمل للقسم النسائي في هيئة حقوق الإنسان في مقر الإدارة ولمدة يومين متتاليين ألقته نوال منصور الزامل، تحت مسمى (مهارات وقائية في التوعية والتنقيف بأضرار المخدرات)، هذا واقامت الورشة بمتابعة من مدير عام مكافحة المخدرات اللواء عثمان المحرج. تضمن البرنامج تعريف المتدربات بأهداف المديرية وتوجهاتها في مجال الوقاية والمكافحة وإكسابهن مهارات التعرف على أنواع المخدرات وأضرارها وطرق اكتشاف المدمن أو المتعاطي، بالإضافة إلى تزويدهن بأحدث الأساليب في الوقاية من المخدرات، وآلية التعامل مع المدمن في حال اكتشافه والتعرف على المستجندات في مجال الوقاية والعلاج. في ختام الورشة شكرت مديرة إدارة الشؤون النسوية المتدربات لقاء التزامهن والفاعلية في الأداء وتم تسليمهن شهادات حضور الورشة، توجه المتدربات للمعرض الدائم في المديرية. وخرجت الورشة التدريبية بعدد من التوصيات منها إجراء دراسة بحثية عن أضرار مشروبات الطاقة وخاصة بعد إضافة البنادول نظرا لانتشار استخدامها بين الشباب وخطر تداولها وسهولة الحصول عليها، وتشديد الرقابة على الصيدليات التجارية بخصوص صرف العقاقير بدون وصفة طبية موثقة. المناداة بضرورة مضاعفة أعداد المستشفيات لعلاج المدمنين، مع تسهيل إجراءات الدخول والعلاج، ونشر ثقافة مهارات مقاومة المخدرات وخاصة فيما يتعلق بتعزيز الكفايات الشخصية.

هيئة حقوق الإنسان تختتم مشاركتها في المنتدى الأسري الخامس أسرة ناجحة

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 28 محرم 1434 هـ - 12 ديسمبر 2012م
<http://www.alsharq.net.sa/2012/12/12/620523>

الدمام - الشرق

اختتم فرع هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية مشاركته في المنتدى الأسري الخامس (أسرة ناجحة) الذي ينظمه مركز التنمية الأسرية بالهفوف والذي استمر ستة أيام متتالية، وكانت الهيئة قد شاركت بركن للتعريف بأدوار الهيئة ورسالتها وأهدافها وآليات العمل فيها، بالإضافة لشرح آلية استقبال الشكاوى بشأن أي اعتداءات أو انتهاكات لحقوق الإنسان، وشهد ركن الهيئة تفاعلاً كبيراً من الزوار، وتلقى الكثير من الأسئلة والاستفسارات حول عمل الهيئة. وأوضح المشرف العام على فرع هيئة حقوق الإنسان، عبدالله بن صالح السهيل أن الهيئة من خلال مشاركتها للعام الثاني على التوالي في المنتدى الأسري حرصت على نشر ثقافة حقوق الإنسان بين جميع فئات المجتمع بما في ذلك النساء والأطفال عبر توزيع أكثر من 15 إصداراً توعوياً وتنقيفياً من إصدارات الهيئة تتناول مكانة حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية بما في ذلك حقوق المرأة والطفل وحقوق العمال وغيرها، وأضاف السهيل أن الهيئة حرصت على استثمار المنتدى في تقديم الاستشارات القانونية والاجتماعية في مجال حقوق الإنسان وذلك عبر وجود عدد من منسوبيها المتخصصين للإجابة عن كافة استفسارات وتساؤلات زوار المنتدى.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية



ديوان المظالم يتظلم من نقص الكوادر ويطالب بمزايا

وحوافز مشجعة

المصدر: جريدة الشرق الاربعة 28 محرم 1434 هـ - 12 ديسمبر 2012م

<http://www.alsharq.net.sa/2012/12/12/620340>

الرياض - أحمد الحمد

فتحت لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية في مجلس الشورى ملف تأخر البت في القضايا التي ينظر فيها ديوان المظالم. وألمحت مصادر مطلعة لـ «الشرق» إلى أن عدداً من أعضاء المجلس بلجنة الشؤون الإسلامية، وجهوا تساؤلات حول أسباب تأخر القضايا المنظورة في الديوان وبطء إنجازها. وكان ديوان المظالم قد «تظلم» في كثير من تقاريره من الكوادر الوظيفية وتسرب الكفاءات ما اعدّ أنه يمثل نوعاً من الضغط على مستوى أدائه في إنجاز أعماله، مطالباً في تلك التقارير بمنحه المزايا ورفع الحوافز المشجعة لجلب الكفاءات المؤهلة للعمل فيه.

وخصصت اللجنة اجتماعاً بحضور نائب رئيس ديوان المظالم وعدد من قضاة الديوان، لمناقشة التقرير السنوي لديوان المظالم للعام 1432/1433 هـ. وأبلغت المصادر «الشرق» أن مناقشات اللجنة مع مسؤولي وقضاة الديوان تركزت حول ميزانية ديوان المظالم، ووضع القوى البشرية فيه والوظائف الشاغرة، وطُرح في الاجتماع وضع المقر الرئيسي للديوان والأرض المخصصة لذلك في العاصمة الرياض، ومقار فروعها في بقية مدن المملكة، ووضع الهيكل التنظيمي. وناقش أطراف الاجتماع إمكانية الاستفادة من إمكانات أعوان القضاة.



مشروع القيم "ينقل" الأخلاقيات من التنظير إلى التطبيق في أوساط الطالبات

المصدر: جريدة الرياض الاربعة 28 محرم 1434 هـ - 12 ديسمبر 2012م

<http://www.alriyadh.com/2012/12/12/article/792043.html>

الرياض - هيام المفلق

ذكرت مديرة الإدارة العامة للتوعية الإسلامية بمنطقة الرياض مريم الجوفي أن تبني مشروع القيم بدأ في وزارة التربية والتعليم منذ عام 1432 هـ وتم التهيئة له ميدانياً بورش عمل لطالبات المرحلة الثانوية لمعرفة اهم القيم التي تحتاجها الطالبة والبرامج المقترحة، ثم بدأ العمل به في عام 1431/1432 هـ. وتضمن الافتتاح بقيمة المسؤولية ثم تلاها قيم البر والعمل والشكر والإحسان، وقد تم لذلك تفعيل دورات حول (المسؤولية - حقوق الإنسان الحوار البناء)، كما اعتمدت برامج تحول القيم من مستوى التنظير والتجريد إلى مستوى التطبيق والواقع عبر تفاعل الطالبات والموظفات من خلال الورش والمشاريع التي أبدعت من خلالها الطالبات واخرجن ما لديهن حيث مارسن المهارات القيمة في تعاملهن اليومي مع المحيطين بهن وظهرت مهارات شخصية لدى الطالبات في إدارة الذات وضبطها والثقة بالنفس والقدرة على الحوار الهادف كما ظهرت مهارات اجتماعية مثل العمل بروح الفريق والاتصال والتفاعل مع الآخرين بشكل ايجابي وممارسة الأدوار القيادية، وكل ذلك بالاستفادة من حصص الاحتياط التي ساهمت في غرس قيم تقدير الوقت والتخطيط له لدى الطالبة كما تسعى الآن لغرس قيمة الإحسان في المدارس. جاء ذلك ضمن لقاء تربوي نظمته إدارة التوعية الإسلامية بمنطقة الرياض تحت عنوان " ابد الله كأنك تراه"، وحضرته 170 من مسؤولات ومديرات ومشرفات وإداريات

الإدارات النسائية والمنظمات في مركز الملك عبد العزيز التاريخي، تضمن عدة محاضرات عن الإحسان منها محاضرة للمشرفة التربوية جواهر الغريب حول مفهوم الإحسان ومكانة الإحسان، ومحاضرة للتربوية الجوهرة اللعيد حول وسائل تنمية الإحسان في النفوس.



المتضررون يتظلمون.. والوزارة: تحملوا نتيجة البيانات الخاطئة التربية“ تلغي تعيين إداريين بعد 10 أشهر من توظيفهم

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 28 محرم 1434 هـ - 12 ديسمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121212/Con20121212555032.htm>

حسين هزاري (جدة)
ألغت وزارة التربية والتعليم أمس، قرارها بتعيين 83 موظفا إداريا يحملون شهادة الكلية المتوسطة، كانوا قد عينوا على المرتبة السادسة قبل حوالي عشرة أشهر.
وفيما تردد أن الملغى تعيينهم يمثلون الدفعة الأولى من حوالي 400 موظف لم يتم تدقيق بياناتهم أثناء تقديمهم على موقع الوزارة قبل عام، اعتذر المتحدث باسم وزارة التربية والتعليم محمد الدخيني عن تأكيد هذا الرقم أو نفيه، غير أنه قال لـ«عكاظ»: إن الدفعة التي تم تعيينها في هذا التاريخ تضم نحو 2500 موظف، وعمليات التدقيق تحتاج إلى وقت طويل حسب لوائح وأنظمة الوزارة، مشيرا إلى أنه تم اكتشاف أخطاء بسبب إدخال بيانات خاطئة من قبل المتقدمين، محملا إياهم مسؤولية ذلك. وأضاف أنه يجري معالجة هذه الأخطاء واستكمال الإجراءات بين وزارتي الخدمة المدنية والتربية والتعليم وفقا للنظام.
وتضمن القرار الذي حصلت «عكاظ» على نسخة منه، إلغاء تعيينهم، حيث ذكر القرار الموجه إلى شؤون الموظفين من المدير العام للشؤون الإدارية والمالية صالح الحميدي، أنه إلحاقا لقرار سابق يقضي بتعيينهم، على الوظائف الإدارية المشمولة بسلم رواتب الموظفين العام بالمرتبة السادسة، والمحدثة بموجب الأمر الملكي، وبناء على خطاب وكيل وزارة الخدمة المدنية، المتضمن إلغاء تعيين من لا تتوفر لديه الدرجة الجامعية لاعتماد هذه الوظائف بالمرتبة السادسة وهي موجهة للخريجين الجامعيين المعدين للتعليم، وبناء على خطاب مديري إدارات التربية والتعليم بالمناطق والمحافظات. قررت إلغاء تعيين الموظفين الموضحة أسماؤهم ومعلوماتهم والمرفقة وعددهم 83 موظفا «وكان تعيينهم لم يكن»، كما تعتبر الوظائف المعينين عليها بالمرتبة السادسة الشاغرة، وعلى الجهات المختصة إنفاذه.
وحصلت «عكاظ» على تعميم عاجل من وزارة التربية والتعليم ومن المدير العام للشؤون الإدارية والمالية صالح الحميدي موجه لشؤون الموظفين، والذي تضمن برقية عاجلة لوكيل وزارة الخدمة المدنية، بشأن ملاحظة وزارة الخدمة المدنية على الأسماء المرسله لشغل الوظائف الإدارية المحدثة بالمرتبة السادسة، ممن تم تعيينهم بالأمر الملكي الكريم، والذي تم بناء على نتائج المفاضلة وفق ما دونه المتقدمون لشغل الوظائف على موقع وزارة الخدمة المدنية، ولم يتم تدقيقها للتأكد من توفر الدرجة الجامعية في التخصص قبل استكمال إصدار قرار التعيين أو المباشرة من قبل وزارة التربية والتعليم، وبعض المواطنين ممن تم ترشيحهم يحملون الدرجة غير الجامعية كالكليات المتوسطة، وبناء عليه تمت مراجعة قرارات التعيين للتأكد من الدرجة الجامعية ومن لديه درجة أقل يرفع للوزارة لإلغاء تعيينه.
«عكاظ» التقت ببعض المعلمين ممن شملهم قرار إلغاء الوظائف، والذين أكدوا أنهم تظلموا أمس أمام وزارة التربية والتعليم وديوان الخدمة المدنية وديوان المظالم، بالظلم الذي وقع عليهم من هذا القرار بعد أن باشروا أعمالهم بعشرة أشهر، حيث قالوا: "تفاجأنا بهذا القرار غير المنصف، إذ الكثير لديه التزامات مادية وعائلية، والكثير منهم تركوا أعمالهم لالتحاق بهذه الوظائف، وهذا القرار سيلحق الضرر بالكثير بهم». وتساءلوا عن مسؤولية عدم تدقيق بيانات

المتقدمين، رغم أن وزارة التربية والتعليم تعلم أنها كليات متوسطة وليست جامعية، ومن كان وراء فرز البيانات وتدقيقها ومن ثم التعيين، إذ أن جميع إجراءات التعيين والكشوفات الطبية سليمة، كما أن نظام الخدمة المدنية يمنحنا درجة واحدة أقل وهي المرتبة الخامسة فلماذا يتحمل الموظفون خطأ وزارة التربية والتعليم.



أكدوا أن استقلالية مركز زراعة الأعضاء يمنحهم الخصوصية.. مرضى الفشل:

نطالب بتحسين أوضاعنا ومساواتنا بمستفيدي الجمعيات الأخرى

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 28 محرم 1434 هـ - 12 ديسمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121212/Con20121212555031.htm>

محمد داوود (جدة)

أكد عدد من مرضى الفشل الكلوي المزمن في مركز الكلى التابع لمستشفى الملك فهد بجدة أن موافقة مجلس الوزراء على استقلالية المركز السعودي لزراعة الأعضاء وارتباطه بتنظيمياً بمجلس الخدمات الصحية، يمنح الكثير من الامتيازات لمرضى الفشل العضوي، خصوصاً الفشل الكلوي، وطالبوا بوضع آلية موحدة لامتيازاتهم تنطبق على كل المراكز والجمعيات.

ويبينوا أنهم يعانون كثيراً من إشكاليات بإمكان المركز وضع حلول جذرية لها، من أهمها اعتماد إعانة متخصصة غير التي يتم الحصول عليها من الضمان، توفير مواصلات تتبع للمركز وليس للمستشفى أو أصدقاء المرضى. ويقول المصاب محمد غ «أتابع منذ سنوات الغسيل الدموي في المركز الذي يشكو من قلة أجهزة الترشيح الدموي وتزايد المصابين واختلاف مواعيد الغسيل»، مبيناً أن المركز يعمل فوق طاقته ويراجعه عدد كبير من المرضى، وهو بحاجة لاستقلالية في الخدمات المقدمة للمرضى، داعياً للإسراع في إنجاز المرحلة الثانية من مشروع مركز الأمير عبدالمجيد لرعاية مرضى الفشل الكلوي الذي يفترض أن يكون جاهزاً منذ شهور ولكنه تأخر بسبب تعثر العمل فيه. وطالب كل من جبران علي، خالد زكي، عرار الشعاني، حمود السلامي، محمد جواي، عمر غ وسالم ز، بضرورة إجراء دراسة اجتماعية شاملة على كل مريض والوقوف على احتياجاته المادية، وقالوا: كثير منا مثقلون بالتزامات عديدة وديون ومصاريف أبناء وإيجارات، ومكافأة الشؤون الاجتماعية التي لا تتجاوز الـ 800 ريال لا تفي بتوفير متطلبات الحياة، مشيرين إلى أهمية ضم مريض الفشل الكلوي المزمن لإعانة الضمان، مضيفين: هناك للأسف امتيازات في جمعيات رعاية مرضى الفشل في مدن أخرى لا تشملنا في جدة، لذا نناشد بوضع آلية موحدة لامتيازات مرضى الفشل الكلوي تنطبق على كل المراكز والجمعيات.

أما الزوجات المعلقات اللواتي هجرهن أزواجهن والمصابات بالفشل الكلوي فأكدن على ضرورة دراسة حالتهم، خصوصاً أنهن أصبحن بلا زوج يعول الأسرة، وأشاروا إلى أن الضمان الاجتماعي يرفض ضمهن للإعانة حيث إن من اشتراطات الإعانة أن يتقدم أزواجهن للضمان بكل مستنداتهم الرسمية. إلى ذلك أكدت رئيسة الخدمة الاجتماعية في مركز الكلى منى بنفش، أن مرضى الفشل الكلوي المزمن يحدهم الأمل في حل العديد من مشكلاتهم، لافتة إلى أن الغالبية العظمى من المرضى لا يوجد لهم دخل ثابت يسد احتياجاتهم وأن ما يصرف لبعضهم من الضمان لا يكفي لمواجهة الأعباء الاجتماعية من إيجار ومصاريف الأبناء والمواصلات والرعاية. بنفش دعت لتخصيص مراكز لرعاية مرضى الفشل الكلوي المزمن المعوقين الذين يحتاجون للمزيد من الاهتمام والرعاية، بجانب تخصيص متطلبات مادية يستطيعون من خلالها مواجهة مصاعب الحياة.

عكاظ تجولت في دار الرعاية الاجتماعية .. الحكمي : أيتام جازان أمانة في عنقي والمحافظة على النظام من صميم واجباتي

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 28 محرم 1434 هـ - 12 ديسمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121212/Con20121212555086.htm>

عبد الله آل هتيلة (جازان) أكد لـ «عكاظ» مدير دار الرعاية الاجتماعية في جازان حسن حكمي، أن الانتقادات التي تعرضت لها الدار ادعاءات غير صحيحة، مشيراً إلى أن ما أثير من بعض الإعلاميين ووسائل الإعلام مؤخراً أمر يزيد إصراراً على مواصلة خدمة الأيتام الذين أوتمن على خدمتهم، وتأمين كامل متطلباتهم بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية. «عكاظ» واجهت حكمي بحزمة من الملاحظات التي نشرت من خلال بعض وسائل الإعلام، فقال «ردي هو إتاحة الفرصة لكم للقيام بجولة داخل مرافق دار الأيتام للوقوف بأنفسكم على حقيقة ما يقدم للأيتام من خدمات، لأن ما نشر من ادعاءات وبكل أمانة غير صحيح ولا يمت للواقع بصلة، وعزائي أنني أعمل بما يمليه ضميري أمام الله ثم أمام من وضعوا ثقتهم في شخصي للإشراف على الدار قبل ستة أشهر». وبسؤال الحكمي عن تأمين الأيتام للأدوية على حسابهم الخاص أوضح، أن «أحد النزلاء قام بتغيير طقم أسنانه ورفع خطاباً يطالب بتعويضه بالمبلغ، وبدوري خاطبت الوزارة رغم أن تغيير طقم الأسنان عملية تجميلية لا علاقة لها بأي حالات صحية طارئة تستوجب التفاعل السريع وتأمين الأدوية على حساب الدار». وأضاف حكمي «لا يمكن أن أغادر أو أي من زملائي الدار ونزيل يعاني من أي ظرف صحي، لأن من واجبتنا السهر على راحتهم ومراعاة ظروفهم، والعمل على أن يكونوا في أحسن حال».

تدوين محضر تهجم تعليقا على منع صحفي شهير من دخول دار الأيتام، قال «الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني التي من حقها الدخول للدار دون الرجوع لنا، تضعنا في الصورة المسبقة إما شفهيًا أو رسميًا وهذا أمر يشكرون عليه، إلا أن الكاتب المذكور حضر إلى الدار خارج فترة الدوام وحاول الدخول، وعندما حاول بعض الموظفين التفاهم معه تهجم عليهم، فلم يجدوا أمامهم إلا تدوين محضر بكل ما حدث، والاتصال بي لوضعي في الصورة». وأضاف «عندما حاولت الحديث معه هاتفياً رفض بصورة غير لائقة، فلم نجد بداً من الاتصال بالأجهزة الأمنية التي باشرت الحادثة، ورغم هروبه إلا أنه تم القبض عليه لاحقاً»، وقال «عندما أردت الحديث مع الكاتب كان الهدف هو تهديته وإفهامه أنني قادم إليه لمرافقته وتقديم ما يحتاج إليه من معلومات»، ويضيف «لا زلت أجهل أسباب رفض الإعلامي الشهير الحديث معي»، مشدداً على أن تذمر الكاتب من تطبيق الإجراءات النظامية أمر يخصه، وأنه سيظل متمسكاً بتطبيقها مهما كانت مزعجة لأن من صميم واجباته تطبيق هذه الأنظمة أسوة ببقية الأجهزة الأخرى. مبالغة وتضخيم

وأوضح الحكمي، أن أي عمل لا يخلو من الأخطاء، إلا أن ما نشر كان فيه نوع من المبالغة والتضخيم، لأن وضع الدار جيد، وما نشر كان لأهداف لا زلت أجهلها، إلا أن التحقيقات سواء عن طريق الوزارة أو الجهات التي زارت الدار، مثل حقوق الإنسان وهيئة مكافحة الفساد وغيرها ستكشف للرأي العام حقيقة ما أثير وهو بعيد عن واقع الحال وللأسف الشديد.

وختم بالقول «رغم ثقتي في أن نتائج التحقيقات ستكشف الحقيقة، إلا أنني سأقاضي كل من أساءوا للدار ولي شخصيا، إما عن طريق وزارة الشؤون الاجتماعية التي تتفهم حقيقة الأوضاع أو اللجوء للقضاء خاصة وأن هذه الانتقادات لا تستند إلى حقائق».

«عكاظ» تجولت داخل الدار ورصدت وجود مطعم مجهز، وصالة للحاسب الآلي، واستراحات لاستقبال أقارب الأيتام، ومضاجع مؤثثة ومزودة بأجهزة التلفزيون البلازما، كما التقت بعدد من الأيتام الذين أبدوا تعاطفهم مع مدير الدار من منطلق أن ما يثار أثر عليه نفسيا، رغم الجهود التي يبذلها لتأمين احتياجاتهم، وسؤاله الدائم عن أحوالهم، وأكدوا أنهم تحدثوا مع وكيل الإمارة واللجان التي وقفت على أحوالهم أن ما نشر كان فيه تجن على الدار والعاملين فيها، وأنهم لن يتخلوا عن مدير الدار الذي يتعرض لحملة إعلامية غير مبررة.



دوا أن الصحابة تزوجوا ممن يصغرهم بفارق من السنوات ..

مشاركون في المجمع الفقهي:

تحديد سن زواج القاصرات ليس حلا

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 28 محرم 1434 هـ - 12 ديسمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121212/Con20121212555125.htm>

سلمان السلمي، عصام محمد يوسف (مكة المكرمة)

أكد الفقهاء المشاركون في دورة المجمع الفقهي برابطة العالم الإسلامي المنعقدة حاليا في مكة المكرمة أن تحديد القصور من عدمه مرجعه إلى الشرع، وأن الفقهاء اختلفوا في تحديد السن كأحد مناطات التكليف، ومعظم القوانين الدولية جرت على ما اتفق مع مذهب الحنفية، وهو بلوغ ثمانية عشر عاما، وهذا عند الأحناف في الغلام، وأما الجارية عندهم فإذا بلغت سبعة عشر. وأما في الزواج فليس في الشريعة تحديد له، لأن هذا مبني على المصلحة، وكل فتاة تختلف مصلحتها عن الأخرى، وإنما اشترط الشارع الولي لصحة عقد النكاح ثقة بأمانته ومعرفته بمصلحتها. وبين الباحثون أن عددا من الصحابة تزوجوا ممن يصغرهم بفارق من السنوات.

وكانت الجلسة التي ناقشت موضوع «تزويج القاصرات»، البارحة الأولى، والتي ترأسها مفتي عام المملكة ورئيس المجلس التأسيسي للرابطة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ، قد عرضت فيها سبعة بحوث، وفند الباحثون الشبهات التي يثيرها أعداء الإسلام على زواج رسول الله - صلوات الله وسلامه عليه - من السيدة عائشة بنت أبي بكر - رضي الله عنهما - ودعوا إلى ملاحظة أنه لما تزوج النبي - صلى الله عليه وسلم - السيدة عائشة لم ينجب منها، بل وكانت البكر الوحيد التي تزوجها - صلى الله عليه وسلم - من بين زوجاته، وذلك لأن النساء بحاجة إلى من يعلمهن، خصوصا إذا كان الأمر ذا مشقة أن يتناول بين رجل وامرأة، فكانت أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - من قامت بهذا الدور، فهي فتاة صغيرة في السن، أي يسهل عليها الحفظ والفهم والتلقي، وأيضا لا يتحرج منها النساء ولا يستحي منها الفتيات الصغيرات لأنها في مثل سنهن؛ لذا فهي من أكثر النساء رواية للحديث عنه - صلى الله عليه وسلم - وحتى بعد وفاته ظلت تعلم النساء أمور دينهن، وكانت وقتها ابنة الثامنة عشرة من عمرها، وصارت مرجعا هاما للمسلمين بعد وفاته - صلى الله عليه وسلم - في الأمور الفقهية، وكذلك في سيرته. ورأى بعض الباحثين أن سن قانون يحدد عمرا معيناً للزواج ليس حلا، إنما ينبغي على الفقهاء والعلماء توعية أولياء الأمور بالنظر إلى حال الفتاة المخطوبة ومدى قدرتها على القيام بأعباء الزواج، ورأوا أن تجريم زواج القاصرات رأي غير مقبول؛ لأن المحدد الرئيس لأهلية الأنثى اكتمال نموها الجسدي ومدى استعدادها لتحمل الأعباء والمسؤوليات كأم وزوجة، وأن تطبيق ضوابط الشريعة الإسلامية في النكاح هو المخرج والحل الفعال لضمان حقوق القاصرات في اختيار الزوج وشريك الحياة.

وأشار الباحثون إلى أن زواج القاصرات صار في السنوات الأخيرة محل جدل بين قضاة وطلبة علم وباحثين اجتماعيين، بينما يسعى حقوقيون لتجريم زواج القاصرات والدعوة لسن قانون تحديد عمر معين للزواج، فيما ينافح بعض طلبة العلم والقضاة في الرد على من يسعى لتحديد سن معين للزواج والرد على من يسيء للشريعة الغراء ويثير الشبهات حولها. وأبان الباحثون أن أهمية هذا الموضوع تكمن في أنه أمر كثير الوقوع في المجتمع، ويشبع عنه الحديث في المجتمعات المسلمة من غير المختصين، وهذا ما أدى إلى نشر بعض المفاهيم والأحكام الخاطئة عن حقيقة الموضوع. وقد أحييت مداولات الباحثين وأعضاء المجمع إلى اللجان المختصة لإعداد مسودة بالحكم الشرعي لموضوع الجلسة لعرضها على المجلس الذي سيتخذ قراراً في ذلك.



مجلس الشورى أقر حقوق المصابين وواجباتهم عكاظ تنشر نص مشروع نظام الوقاية من الإيدز

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 28 محرم 1434 هـ - 12 ديسمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121212/Con20121212555089.htm>

فارس القحطاني (الرياض) أقر مجلس الشورى أمس الأول مشروع نظام الوقاية من العوز المناعي المكتسب (الإيدز)، وحقوق المصابين وواجباتهم. وحصلت «عكاظ» على نص المشروع، الذي يضم 29 مادة بعد أن تمت التعديلات على مشروع الحكومة، وعرض على اللجنة، حتى وصل المجلس إلى الصيغة النهائية التي أقرها بعد سلسلة من النقاشات تحت قبة الشورى. وأكدت المادة الرابعة من النظام على أنه لا يجوز لأي جهة صحية الامتناع عن تقديم الرعاية الطبية اللازمة لأي مصاب بسبب إصابته، في حين نصت المادة الحادية عشرة على أن ضحايا الإصابة بفيروس بسبب العدوى العمد أو الخطأ، التقدم بطلب للتعويض عن ضرر الإصابة. كما نصت المادة الثانية عشرة على أنه يتم ترحيل المقيمين الموقوفين المصابين بفيروس الإيدز، وغير المطالبين بحقوق خاصة فوراً بعد تصفية حقوقهم إلى بلدانهم، أو أي بلد آخر يختارونه. وفيما يلي نص النظام المقرر من قبل مجلس الشورى: يهدف النظام إلى تصنيف «الإيدز» من الأمراض المعدية والمحافظة على حقوق المصابين ومخاطبتهم وبيان واجباتهم. وضمان الرعاية والتأهيل اللازمين للمرضى وضمان التعليم والتدريب والعمل للمصابين. ويجب على الجهات الصحية تقديم الرعاية الصحية والمشورة والدعم النفسي واحترام المشورة والدعم النفسي واحترام حقوق المصابين، ومكافحة الإيدز وبيان وسائل انتقاله وطرق الوقاية منه وعلاجه والتوعية بها والحث على تجنبه وحماية أفراد المجتمع منه. ولا يجوز لأي جهة صحية الامتناع عن تقديم الرعاية الطبية اللازمة لأي مصاب بسبب إصابته. ويقوم البرنامج الوطني بالتنسيق مع الجهات الصحية الأخرى بتنفيذ إجراءات الوقاية والرعاية والتأهيل وتحديد المختبرات المرجعية للتشخيص والتثبت من الإصابة وتقديم العلاج للمصابين به وإيضاح طرق الوقاية من الإصابة. وعلى الجهات الصحية إرسال العينات المشتبه في إيجابياتها إلى المختبرات المرجعية التي يحددها البرنامج الوطني للتثبت من الإصابة. وفي جميع الأحوال يجب إبلاغ الجهات المعنية في الوزارة بطريقة سرية بجميع الحالات المصابة، وتحدد اللائحة التي تتلقى التبليغ. وتقدم الرعاية الصحية اللازمة للمرأة الحامل المصابة ولجنينها، ولا يجوز إجبارها على الإجهاض أو حرمانها من حضنة أطفالها أو رعايتهم بسبب إصابته.

وتتخذ الجهات الصحية والتعليمية والإعلامية الإجراءات الكفيلة بنشر الوعي الصحي عن الإيدز في المجتمع وبيان حقوق المصابين وتضع اللائحة إجراءات ذلك.

ولا يجوز منع المصاب من التمتع بالحقوق المقررة له بموجب الأنظمة تعلمه أو فصله من عمله بسبب مرضه إلا إذا ثبت تعمدته نقل العدوى إلى غيره.

كما لا يجوز فرض اختيار الإيدز إلا في الحالات الآتية:

- مدرسو التعليم العام والمتقدمون للكليات والمعاهد الصحية المدنية والعسكرية.
- المتقدمون لشغل الوظائف المشمولة بالكادر الصحي.
- المتقدمون لشغل الوظائف العسكرية.
- فحوصات ما قبل الزواج.
- المرأة الحامل.
- أي حالة يرى الوزير شمولها بالفحص بالتنسيق مع مجلس الخدمات الصحية.

ويجب احترام حقوق أفراد المجتمع في الوقاية من عدوى الإصابة، وتتخذ الجهات – الصحية والتعليمية والاجتماعية والإعلامية – الإجراءات اللازمة للوقاية والتعريف وللتوعية بمختلف جوانب هذا المرض وإبراز الجوانب الشرعية والأخلاقية وأهمية الالتزام بها لدعم جوانب وقاية الأفراد والأسرة والمجتمع من الإصابة بالإيدز.

ولضحايا الإصابة بفيروس أو المرض بسبب العدوى العمد أو الخطأ، التقدم بطلب للتعويض عن ضرر الإصابة.

ويتم ترحيل المقيمين الموقوفين المصابين بفيروس الإيدز وغير المطالبين بحقوق خاصة فوراً بعد تصفية حقوقهم إلى بلدانهم أو أي بلد آخر يختاره، وتنتظر حالات المصابين بهذا المرض على وجه الاستعجال.

وتتخذ الوزارة الإجراءات اللازمة لفحص القادمين إلى المملكة بقصد العمل أو الإقامة فيها، وذلك للتأكد من خلوهم من الإصابة وتحدد اللائحة الإجراءات والضوابط التي تتبع عند الفحص والآثار المترتبة عليه.

وي عزل المصاب أو تحدد إقامته في منشآت صحية بناء على توصية من الطبيب المختص – إذا كانت حالته توجب ذلك والالتزام بعدم نقل العدوى إلى غيره، وإذا كان المصاب محكوماً عليه فيجب عزله أو ترحيله عن السجناء، وتقدم له العناية الصحية اللازمة، وتحدد اللائحة اشتراطات العزل وإجراءاته.

وعلى الجهات الصحية إجراء الفحص على المشتبه فيه، للتأكد من خلوه من الإيدز، وتقديم الرعاية الصحية له، لضمان عدم انتقال المرض إلى غيره، فإن رفض المشتبه فيه إجراء الفحص يبلغ البرنامج الوطني بالوزارة بذلك. وتحدد اللائحة الإجراءات اللازم اتخاذها في هذه الحالة.

وعلى جميع العاملين في الجهات الصحية وغيرها للمحافظة على سرية المعلومات الخاصة بالمصاب، ولا يجوز إفشاء هذه المعلومات إلا في الأحوال المبينة في هذا النظام، وتحدد اللائحة إجراءات المحافظة على سرية المعلومات.

وإذا ثبت لدى جهة صحية إصابة أحد الزوجين، فعليها تبليغه بذلك، ويجب عليه تبليغ الطرف الآخر، والتوقيع على إقرار بذلك، وعلى الجهة الصحية استدعاء الطرف الآخر والمخالطين للمصاب وإجراء الفحوصات اللازمة عليهم وتقييم وضع المتعاملين مع المصابين، وتحدد اللائحة إجراءات التبليغ والاستدعاء.

وعلى المصاب أن يلتزم بالإرشادات الوقائية التي تقررها الجهات الصحية، وعليه الالتزام بعدم تعمد نقل العدوى إلى غيره.

وإذا كان المصاب يقوم بعمل يخشى معه عدوى الغير، فينقل إلى أقرب عمل مناسب، وتحدد اللائحة الأعمال المحظورة على المصابين والإجراءات الواجب اتباعها في هذا الشأن. وتتخذ الوزارة والجهات الصحية الأخرى الإجراءات اللازمة لتشجيع الأفراد على إجراء الفحوص الطوعية للكشف عن الإصابة بالإيدز بين أفراد المجتمع حتى يمكن اتخاذ التدابير المناسبة للتدخل المبكر والكفاح.

ويحظر كل فعل أو امتناع يشكل تمييزاً ضد المصابين ويؤدي إلى الحط من كرامتهم أو الانتقاص من حقوقهم أو استغلالهم بسبب إصابتهم. ويعاقب كل من يخالف أحكام مواد من هذا النظام بغرامة مالية لا تتجاوز 50 ألف ريال، وبغرامة لا تتجاوز 100 ألف ريال أو بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات أو بكليهما، ولا يخل ذلك بحق المتضرر في المطالبة بالتعويض. وتشكل بقرار من الوزير لجنة (أو أكثر) لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة يكون من بينهم مستشار نظامي، وطبيب متخصص في الأمراض المعدية والوبائية تختص بالنظر في القضايا من مخالفة أحكام المواد من هذا النظام وتطبيق العقوبة المنصوص عليها وتصدر اللجنة قراراتها بالأغلبية ويعتمدها الوزير.

الأسرة تطالب بتنفيذ الحكم الشرعي في الخادمة تقرير طبي يؤجل قضية سم الفئران للمرة الـ41

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 28 محرم 1434 هـ - 12 ديسمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121212/Con20121212555059.htm>

ياسمين السهيمي (الدمام)
شهدت المحكمة الكبرى في الدمام أمس، التأجيل الـ 41 لقضية الطفل مشاري ضحية سم الفئران، على أن تعقد جلسة أخرى للنظر فيها بتاريخ 26 صفر 1434 هـ. ويأتي هذا التأجيل لعدم وصول تقرير مستشفى القوات المسلحة بالرياض. وطبقاً لما ذكره لـ«عكاظ» أحمد البوشل (والد الطفل المسموم) تم وصول تقرير مستشفى القاعدة الجوية بالظهران يفيد عن حالة مشاري منذ الولادة إلى حين خروجه من العناية المركزة بعد دس سم الفئران في حليب الطفل، وتقرير هيئة التحقيق والادعاء العام، مشيراً إلى أن عدم وصول التقرير الثالث من مستشفى القوات المسلحة بالرياض أدى إلى تأجيل القضية إلى 26 صفر 1434 هـ.
وقال والد الضحية أناشد كافة المسؤولين، سرعة إنهاء القضية التي استمرت لمدة ثلاث سنوات وتنفيذ الحكم في الخادمة، في ظل توفر جميع الأدلة التي تدين الخادمة بتسميم الطفل.
يشار إلى أن تداول القضية اتسم بكثرة مرات التأجيل والتي بلغت وفقاً للإحصائيات 41 جلسة، فيما ستكون الجلسة المقبلة رقم 42 في حيثيات هذه القضية والتي تصر فيها أسرة الطفل المتوفى على تنفيذ الحكم في الخادمة والتي (حسب قولهم) اعترفت بأنها دس سم الفئران في حليب الطفل ما أدى إلى اعتلال صحته ووفاته.



نقل نزلاء التأهيل التغطية "مسموحة" في المدينة و"ممنوعة" بتبوك

مدير الخدمات الطبية بوزارة الشؤون الاجتماعية: الصحفيون "مخترقون" و"تغظيتهم تبرز السلبيات"

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 28 محرم 1434 هـ - 12 ديسمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Dialogue/News_Detail.aspx?ArticleID=124474&CategoryID=4#
[UMfKb9NvePc.twitter](https://twitter.com/UMfKb9NvePc)

تبوك، المدينة المنورة: خالد الرواضين، محمد زامل، عبدالعزيز الحربي
في الوقت الذي سمح فيه المسؤولون بمطار الأمير محمد بن عبدالعزيز بالمدينة المنورة للصحفيين بتغطية مغادرة الدفعة الثانية والأخيرة من نزلاء مركز التأهيل الشامل بتبوك صباح أمس، إلا أن الصحفيين الذين كانوا بانتظار هؤلاء في مطار الأمير سلطان بن عبدالعزيز بتبوك منعوا من الدخول وذلك بقرار من إدارة المطار.
ومنعت إدارة مطار تبوك الصحفيين والمصورين من تغطية وصول الدفعة الثانية من نزلاء تأهيل تبوك البالغ عددهم 124، على متن طائرة خاصة أمر بها خادم الحرمين الشريفين، بحجة أن هناك تعليمات من إدارة المطار نصت على ذلك، وليس لوزارة الشؤون الاجتماعية أي علاقة بذلك حسب تصريحات مدير مركز التأهيل الشامل بتبوك أسعد أبو هاشم لـ "الوطن".

وقال أبو هاشم اكتمل وصول جميع النزلاء إلى تبوك، بعد وصول الدفعة الثانية والبالغ عددهم 124، مؤكدا سلامتهم وأنهم لم يواجهوا أي مشكلات أثناء تنفيذ خطة النقل التي تمت بمرافقة 40 شخصا من طاقم طبي وإداري، بالطائرة المجهزة بالمعدات والأجهزة الطبية.

منع الإعلاميين

"الوطن" تواصلت مع مدير مطار تبوك المهندس منصور صالح الزويد الذي ذكر أن لديهم تعليمات صارمة وصريحة تؤكد على عدم دخول الصحافة إلى داخل ساحة المطار، وحول سؤال "الوطن" عن أسباب ذلك ولماذا سمح للصحفيين والمصورين بالدخول أثناء وصول الدفعة الأولى من المنقولين؛ اعترف الزويد بأنه تجاوز النظام في المرة الأولى عند سماحه للصحفيين بالدخول على ساحة المطار وقال "المرة الأولى أخطأنا".

وكان مدير عام الخدمات الطبية بوزارة الشؤون الاجتماعية والمشراف على لجنة نقل نزلاء تبوك الدكتور طلعت وزنة قد بدا عليه الانفعال من وجود الصحفيين ووسائل الإعلام لدى وصول الدفعة الأولى قبل أسبوعين، حيث وجه رجال الأمن المتواجدين بساحة المطار بإخراج الصحفيين فوراً، كما دخل في مشادات كلامية معهم، مبرراً انفعالاته تلك بأن وجود الإعلام "لا يجوز"، فيما وصف الصحفيين بأنهم "مخترقون"، حيث قال لمراسل "الوطن": "إذا كنت مهنيا لا يجوز أن تدخل هذا المكان إلا بتصريح. وعندما رد عليه المحرر بأنه يحمل بطاقة صحفية وإدارة مطار تبوك هي من سمحت له بالدخول لهذا الموقع، قال "المفروض من الجهة الحكومية، أن لا تسمح لك إلا بإذن منا"، وزاد "لا تجي تخترقنا"، مشيراً إلى أن دخول الإعلاميين لتغطية حدث وصول النزلاء فيه "إبراز للسلبيات".

وأوضح الدكتور وزنة، خلال نقاشه مع الصحفيين في أرض المطار، أنه ممنوع من التعاطي مع وسائل الإعلام، حيث قال إن "الوزير قال لا تعطيتهم تصريحاً، وعليهم الرجوع للمتحدث الرسمي بالوزارة"، وزاد "أنا بمرتبة وكيل وزارة وممنوع أن أصرح". وأجمع صحفيون أن وزنة قد حقق مراده في منع الصحفيين من تغطية الحدث اليوم، مشيرين إلى أنه تم منع الإعلام من دخول المطار، الأمر الذي عرقل عملية التغطية الإعلامية لوصول النزلاء إلى تبوك.

تناقض لافت

أما في المدينة المنورة فكان الحال مختلفاً بالنسبة للإعلاميين حيث كانت الصورة مختلفة إلى درجة أنه سمح للصحفيين بصعود الطائرة ورصد ردود فعل النزلاء ومرافقيهم، مما ولد حالة من التناقض في مسألة ضرورة تواجد الإعلاميين في المطارين.

ورصدت "الوطن" في مركز تأهيل المدينة آخر لحظات الوداع، حيث ذرفت الدموع من بعض النزلاء وموظفي التأهيل. ولم تستطع إحدى الموظفات بمركز المدينة إخفاء دموع الوداع عند معانقتها لنزيلة أصررت على البقاء، حيث أشارت النزيلة إلى أنها أحست بتحسن كبير في حالتها خلال الفترة التي قضتها في ضيافة تأهيل المدينة وتشعر بارتياح للموظفين والعاملين.

أما النزيل "عشق القحطاني" فلم تشفع له دموعه والحلوى التي اشتراها بماله الخاص وأصر أن يوزعها على جميع نزلاء وموظفي مركز المدينة وفشل هذه المرة بإقناعهم بتأجيل سفره، وكان "عشق" قد نجح أن يقنع إدارة المركز بتأجيل رحلته للدفعة الثانية بعد أن رأى دموع صديقه من نزلاء المدينة أثناء وداعه قبل 10 أيام.

وعلمت "الوطن" من مصادر لها بالشؤون الاجتماعية بالمدينة المنورة أنه فور مغادرة نزلاء تبوك من مركز تأهيل المدينة في تمام الساعة 8 صباحاً من يوم أمس طالب عدد من مديري الإدارات والمكاتب التابعين للشؤون الاجتماعية بالمدينة بإعادة الموظفين الذين كلفوا بالمساندة في مركز تأهيل المدينة بعد وصول نزلاء تبوك وتعرضهم لعدد من الحوادث داخل المركز وخارجه، قابلها مطالبات من الموظفين بالعودة لأماكنهم بعد انتهاء المهمة وعودة النزلاء لتبوك.

انتهاء المعاناة

وكان مركز التأهيل الشامل بالمدينة المنورة مسرحاً لعدد من الحوادث تعرض لها نزلاء تبوك دعت وزارة الشؤون الاجتماعية لتكثيف زيارات المسؤولين من الوزارة لمركز تأهيل المدينة - وصدور قرارات إدارية من بينها عزل مدير مركز التأهيل السابق خالد الزغيبي - وتباينت نتائج التحقيق في الحوادث منها ما كان سببه الإهمال وآخر لضعف الرقابة وثالث لعنف بعض العاملين بالمركز مع النزلاء وكانت من بين الحوادث وفاة نزيل استطاع الهرب من المركز إثر سقوطه من جسر على طريق الملك عبدالله الدائري على أعمال بناء، ووفاة آخر نتيجة ابتلاعه لقفاز "جونتي" بلاستيك ترك بالقرب منه أثناء تناوله إحدى الوجبات، وتعرض بعضهم لحروق وجروح وسقوط نتج عنه تكسر أسنان إحدى النزليات للإهمال المراقبين وتركهم للنزلاء دون رعاية.

العثيمين يشكر الملك على تخصيص طائرتين لنقل المعوقين الرياض: واس

شكر وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين، خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز على صدور توجيهه بتخصيص طائرتين لنقل المعوقين وعلى دفعيتين من نزلاء مركز التأهيل الشامل بالمدينة المنورة إلى مركز التأهيل الشامل بتبوك، وذلك تسهيلاً على المعوقين وراحتهم أثناء نقلهم وليكونوا قريبين من أسرهم، والبالغ عددهم 257 معوقاً ومعوقة. وبين أن الطائرة التي وجه الملك بنقل المعوقين فيها برفقة أربعين مرافقاً وطاقماً طبياً وإدارياً مجهزة بمعدات وأجهزه طبية كاملة ومخصصة للمعوقين، وذلك من أجل تأمين الراحة والسلامة لأبنائنا المعوقين.



السجن 85 عاما والغرامة 6 ملايين ضد 28 متهما في سيول جدة

استمرار محاكمة آخرين في 8 قضايا حالياً

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 28 محرم 1434 هـ - 12 ديسمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=124418&CategoryID=5#.UMfHdNFJo6o.twitter

جدة: نسرین نجم الدين

أدانت الدائرة القضائية الثالثة بالمحكمة الإدارية بجدة 28 متهما في قضايا سيول جدة، إذ أصدرت ضدهم 21 حكماً تقضي بسجنهم إجمالاً 85 عاماً، وتغريمهم نحو 6.5 ملايين ريال، فيما برأت 15 متهما من التهم المنسوبة إليهم، بينهم موظفون ورجال أعمال وأعضاء شرف بأحد الأندية الرياضية.

وأوضحت المحكمة الإدارية في بيان أصدرته أمس، أنها استقبلت حتى أمس، نحو 29 قضية ضد 100 متهم في كارثة سيول جدة، أصدرت فيها 21 حكماً، فيما تبقى لديها نحو 8 قضايا تحت النظر لدى الدائرة القضائية الثالثة.

وفي الوقت الذي أكدت فيه المحكمة أنها أعادت أوراق 10 قضايا إلى هيئة الرقابة والتحقيق بغرض استكمال التحقيق مع المتهمين، واستجواب أشخاص لم يجر استجوابهم، بعد اكتشاف علاقتهم بالتهم الموجهة إلى المتهمين، أكدت أن التهم التي أدين فيها المتهمون اختلفت بين الرشوة واستغلال الوظيفة للتكسب غير المشروع والتوسط في الرشوة والاشتغال بالتجارة، حال كونهم موظفين عامين، والتزوير والاختلاس.

وقالت إن المدعي العام والمتهمين اعترضوا على عدد من الأحكام الصادرة سواء بالإدانة أو البراءة، وتمت إحالتها إلى محكمة الاستئناف لدراسة اعتراض المتهمين أو الادعاء العام. وذكرت أنه من بين الأحكام الصادرة تم الحكم غيابياً بإدانة متهم واحد بجرائم الرشوة المنسوبة إليه وتعزيره بالسجن 6 سنوات وتغريمه 600 ألف ريال لعدم تمكن المحكمة أو جهات الضبط من إحضاره. وشددت على أنه من بين من تمت تبرئتهم في بعض القضايا تمت إدانتهم في تهم أخرى في ذات القضية، وصدرت ضدهم أحكام قضائية.

قضايا سيول جدة

- محاكمة 100 متهم تسلمت المحكمة قضاياهم.
- التهم تفرقت بين الرشوة واستغلال السلطة والاشتغال بالتجارة والتزوير والاختلاس.
- إدانة 28 متهما ضمن 21 حكماً قضائياً.
- إجمالي أحكام السجن وصل إلى 85 عاماً.
- إجمالي الغرامات وصل إلى 6.5 ملايين ريال.
- تبرئة 15 متهما.
- إعادة ملفات 10 قضايا إلى الرقابة والتحقيق.
- استمرار محاكمة متهمين ضمن 8 قضايا حالياً.



إعادة الاعتبار لـ 2025 محكوماً في 5 أعوام

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 28 محرم 1434 هـ - 12 ديسمبر 2012م

<http://alhayat.com/Details/461331>

الرياض - أبكر الشريف

أكدت وزارة العدل أن محاكم المملكة سجلت أكثر من 2025 حالة «رد اعتبار»، أو ما يسمى قانونياً بـ«شطب السوابق»، خلال الأعوام الخمسة الماضية. ولفتت إلى أن أكثرها في منطقة الرياض (727 حالة)، وأقلها في منطقة الباحة سابقاً فقط. وأوضح إحصاء للوزارة (حصلت «الحياة» على نسخة منه) أن العاصمة الرياض سجلت 103 حالات «رد اعتبار» في العام الهجري الماضي، و 273 حالة في 1430 هـ. وسجلت منطقة مكة المكرمة المركز الثاني بـ 387 شخصاً، شطب عنهم سوابقهم في الأعوام الخمسة الماضية. فيما سجلت منطقة الباحة حالتين فقط، وثلاثاً في منطقة جازان، ثم منطقة الجوف (10 حالات) في الفترة ذاتها. وأضاف أن محاكم المنطقة الشرقية أعادت الاعتبار لـ 292 شخصاً، لتسجل بهذا الرقم المركز الثالث بين مناطق المملكة في حالات تسجيل إعادة الاعتبار، تمثل 15 في المئة من إجمالي الحالات، متفوقة على منطقة المدينة المنورة التي سجلت 293 حالة. (المزيد)



وكيل العمل لـ «الحياة»: اكتشفنا أسماء 6 آلاف متوفى في

حافز

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 28 محرم 1434 هـ - 12 ديسمبر 2012م

<http://alhayat.com/Details/461332>

الرياض - تركي العقيلوحيات الغامدي أكد وكيل وزارة العمل للشؤون العمالية أحمد الحميدان، أن بإمكان المواطن الخليجي أن يعمل سباًكاً أو ميكانيكياً إذا وضع في بيئة عمل مناسبة. وكشف الحميدان لـ«الحياة»، على هامش المؤتمر الثاني لمعاهد الإدارة العامة والتنمية الإدارية في دول مجلس التعاون الخليجي، في الرياض أمس، أن صندوق الموارد البشرية (هدف) ووزارة العمل فوجئا في بداية برنامج «حافز» لإعانة الباحثين عن عمل بوجود ستة آلاف متقدم لأشخاص متوفين! وأشار إلى أن نظام التأمين التعاوني ضد التعتل يخدم الموظفين السعوديين في القطاع الخاص، وهو الآن في طور الدرس لدى مجلس الشورى، وعند إقراره سيدفع الموظف واحداً في المئة من راتبه، وتدفع الشركة واحداً في المئة، وإذا عمل الموظف 12 شهراً في تلك الشركة، سيكون له الحق في الالتحاق بالبرنامج. ولفت إلى أنه إذا استغنت الشركة عن خدماته، أو ترك هو الوظيفة، ستقوم التأمينات الاجتماعية بالدفع له، بما لا يتجاوز نصف راتبه خلال فترة زمنية معينة، وهي في فترة الاستحقاق التي تمتد إلى 12 شهراً.

وأضاف أن ما حدث في سوق العمل خلال الأعوام الماضية من الاعتماد على العمالة المستوردة من الخارج بأرخص الأسعار، وجعل القطاع الخاص لا يستجيب لتطوير بيئة العمل بعدم الاعتماد على التقنيات الحديثة، إلى جانب وجود أنظمة عقود العمل، التي يطلق عليها «كفالة» أو «صاحب العمل» التي تقيد العامل في حركته، ليصبح أسيراً ضمن إطار الوظيفة، كانت عوامل مشتركة شكلت قنبلة موقوتة في إقبال السوق على البحث عن الأرخص كيفما كان.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

مستنديين إلى قرار ملكي يتيح لهم ذلك

سائقو حافلات يطالبون بالسماح لهم بنقل الركاب بين 3 مدن سعودية

المصدر: جريدة الاقتصادية الأربعاء 28 محرم 1434 هـ - 12 ديسمبر 2012م
http://www.aleqt.com/2012/12/12/article_716429.html?utm_source=dlvr.it&utm_medium=twitter

رائد المطرفي من مكة المكرمة

طالب سائقو حافلات في مكة المكرمة، الجهات المعنية بالسماح لهم باستئناف عملهم في نقل الركاب بين المدن، وتحديدًا بين مكة المكرمة والمدينة المنورة وجدة، واستندوا في مطالبهم تلك إلى خطابت صادرة من الإدارة العامة للمرور ووزارة المواصلات سابقا قبل نحو 15 عاما، ينص على السماح لهم بنقل الركاب بين تلك المدن. وتنص خطابات - تحتفظ "الاقتصادية" بنسخة منها - على تعميم صادر منذ عام 1418 هـ من الإدارة العامة للمرور، يفيد بالسماح للحافلات المحجوزة في ذلك الوقت باستئناف عملها بالتنقل بين المدن الثلاث بعد استيفائها الشروط التي وضعتها إدارة المرور حينها، إضافة إلى خطاب صادر من مدير عام الطرق والنقل في منطقة مكة المكرمة، بتشكيل لجنة مكونة من الأمن العام وأمانة العاصمة المقدسة ووزارة المواصلات، حيث أوصت اللجنة بالسماح للحافلات بالعمل المحدد بين المدن الثلاث، والسماح لها بالنقل في موسم الحج من مناطق السعودية كافة، على أن يكون ذلك من خلال خدمات حجاج الداخل المرخص لهم من وزارة الحج وبتصريح من وزارة المواصلات. يقول سمير حجازي، الذي يتحدث نيابة عن أصحاب الحافلات في العاصمة المقدسة: "إن المرور يقوم بحجز السيارات بعد فترة الحج إذ لم نعد نعمل، وتوقف مصدر رزقنا الوحيد، حيث إننا لا نعمل في أي وظيفة سواء حكومية أو في القطاع الخاص ولدينا أسر كبيرة"، مشيرا إلى أن "المرور يُطالبنا بكرة التشغيل، ووزارة النقل تربط كرت التشغيل بموديل الحافلة لنقل الركاب، حيث جميع الحافلات من موديل 79 إلى 94". ولفت إلى أن جميع الحافلات تملك استمارات مجددة وتحمل رخصة "عمومي" وبأسماء أصحابها وعليها تأمين شامل، وتم فحصها دوريا. وطالب أصحاب الحافلات وزارة النقل بتشكيل لجنة من المرور وأمانة العاصمة المقدسة والنقابة العامة للسيارات لفحص حافلاتهم، مؤكدا أن حافلاتهم أفضل من حافلات الشركات وأقل حوادث منها، وقالوا: "إننا لا نملك مبالغ طائلة حتى نشترى حافلات أخرى، حيث إن وزارة النقل تشترط أن يكون كرت التشغيل لأصحاب الشركات وليس لأصحاب الحافلات، وكذلك أن يكون بموديل الحافلة". وقالوا: إن مرسوم ملكي صدر في عام 1418 هـ بالسماح لأصحاب الحافلات بالعمل منذ ذلك الوقت إلى حج 1433 هـ، حيث أمضينا 15 عاما ونحن نعمل على الحافلات بين مكة وجدة والمدينة وما زلنا ننتظر قرارا يعيد البسمة ونكمل في البحث عن الرزق الحلال مع الخطوط السريعة، إذ إننا نغيب أياما عن أهلنا وأولادنا في سبيل لقمة العيش".



المشكلات الأسرية في الخارج بين العلاج والوقاية

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 28 محرم 1434 هـ - 12 ديسمبر 2012م
<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=14727#.UMfIU7kpmgw.twitter>

مرام عبدالرحمن مكاي

تناول الجزء الأول من هذا المقال قضايا المشكلات الأسرية في بلدان الابتعاث وأسبابها، كما عرض توجيهات وزارة التعليم العالي للطلبة بعدم اللجوء إلى السلطات الأجنبية، وأن القيام بذلك قد يعرض بعثتهم للإيقاف. في هذا المقال نستكمل الحديث عن هذا الموضوع لمعرفة الإجراءات المتبعة حالياً لاحتواء هذه المشكلات، ولاقتراح بعض الحلول التي يمكن بها استباق وقوعها قبل وأثناء فترة الابتعاث.

فالمحقية الثقافية في بلد الابتعاث تحاول ابتداء جمع الأطراف المتنازعة وتقريب وجهات النظر لحل المشكلات ودياً، مع تنبيه الطرف المعندي على أن تصرفه هذا إذا استمر يمكن أن يهدد بعثته أو يورطه مع سلطات البلد المضيف. ومعظم المشكلات تتوقف بحمد الله عند هذه النقطة. فيما يقرر آخرون تعليق البعثة لفترة مؤقتة والعودة للوطن لحل المشكلة بمساعدة الأهل. أما إذا لم يجد التوجيه والنصح لأحد الطرفين أو كليهما، فإنه لا بد من التفريق هنا بين كون المرأة المعتدى عليها مبعثة أم مرافقة لمبعث؟ وكذلك الأمر بالنسبة للرجل: مبعث أم مرافق؟

ففي الحالات التي تتعرض المرأة فيها لعنف جسدي لا تمنع من قبل الممثلات السعودية من الاتصال بالشرطة من أجل إيقاف هذا الاعتداء وتوقيع المعندي على تعهد بعدم تكراره، أو من استصدار أمر يقتضي بالألا يُسمح له بالعودة لمنزل الأسرة أو الاقتراب منها أو من أطفالها لفترة معينة، وهو ما يُعرف بأمر التقييد أو الزجر (Restraining Order) بحيث لو خالفه يسجن أو يدفع غرامة.

وفي هذه الحالة إذا كانت المرأة مرافقة وغير ملتزمة ببرنامج أكاديمي (بكالوريوس أو ماجستير أو دكتوراه)، فإنه يُطلب منها من قبل البعثات السعودية في ذلك البلد إسقاط أية دعوى رفعتها عليه، ويتم منحها تذاكر سفر للعودة للمملكة مع أطفالها، حيث إنه في حالة الخلافات الأسرية في الخارج تقتضي التنظيمات الإدارية السعودية بأن أحد الوالدين حين يعود للمملكة فإنه يحق له أخذ الأطفال معه للوطن، وعلى الطرف الثاني رفع قضية حضانة أمام المحاكم الشرعية في المملكة. فهذه المرأة التي تعود للسعودية وترفع قضية طلاق ضد زوجها المبعث فإن البعثة السعودية ستخيره إذ أراد ألا تتأثر بعثته: إما أن يعلق البعثة مؤقتاً ويذهب للمملكة لحضور جلسات الطلاق، أو أن يقوم بعمل توكيل رسمي يكلف فيه من ينوب عنه فيها.

والقضية تصبح أكثر تعقيداً عندما تكون المرأة هي المبعثة، ففي هذه الحالة يُطلب منها أيضاً إسقاط الدعوى أمام المحاكم الأجنبية مع احتفاظها بحقوقها في أمر التقييد، كما يحق لها توكيل من يرفع لها قضية طلاق أو حضانة في المحاكم السعودية دون الحاجة لمغادرة بلد الابتعاث وقطع دراستها، فحين تزود الملحقية الثقافية السعودية برقم قضيتها وما يثبت رفعها، فإنه يتم نزع ولاية زوجها عنها في مقر إقامتها حتى يُثبت في قضيتها في الوطن، فلا يحق له لا فصلها من البعثة ولا التدخل في شؤونها خلال هذه الفترة. وزوجها في هذه الأثناء يتم مواصلة الصرف عليه حتى وقت صدور القرار، لأنه في نظر الشرع لا يزال محرماً في بلد الغربة، ولا يمكنها استبداله بأب أو أخ رسمياً إلا بعد صدور صك الطلاق. فعند تقديم هذا الصك للملحقية فإن الزوج إذا كان قد التحق ببرنامج أكاديمي للدراسة فإنه ينفصل ببعثة خاصة به حتى تنتهي فترة دراسته الحالية. أما في حال كونه في مرحلة دراسة اللغة فيتم إلغاء بعثته كونه لم يعد مرافقاً للمبعثة الأصلية، وتصرف له تذكرة العودة.

وبالرغم من كون هذا التنظيم منطقياً على الورق، فإنه على أرض الواقع ستقول الكثيرات إن مشكلة رفع قضايا الطلاق في المحاكم الشرعية في السعودية تأخذ وقتاً أطول مما ينبغي، فهذه المبعثة المغتربة - صحيح تم رفع ولاية زوجها الذي ترغب بالانفصال عنه ولم يعد يؤثر عليها في بلد الابتعاث - لكن هذا يعني أنها ستمكث مغتربة حتى يصدر الصك وتحرم من زيارة وطنها في أثناء ذلك، لأنه طالما ظل زوجها رسمياً فهو غالباً لن يمنحها ورقة الخروج من المملكة والتي تحتاجها للعودة لمقر البعثة بعد الزيارة.

وهناك اقتراحات لحل هذه المشكلة، منها أن يكون هناك قاض شرعي مختص بالقضايا الأسرية في السفارات السعودية بحيث تكون لديه صلاحيات القاضي داخل البلد لبيت فيها سواء بالإصلاح أو الطلاق أو الخلع. واقتراح آخر بأن تأخذ قضايا المغتربين والمغتربات فيما يختص بالطلاق ونحوه الأولوية لدى المحاكم الشرعية داخل المملكة، ويكون هناك فترة زمنية تتراوح مثلاً ما بين ستة أشهر وسنة كحد أعلى للانتهاء منها.

أما في حال قرر كلا الطرفين أو أحدهما إهمال هذه التوجيهات باللجوء للمحاكم الخارجية ففي هذه الحالة يوقف الصرف عن رفع هذه القضية.

وإذا كنا قد تحدثنا حتى الآن عما يحصل في حالة وقوع هذه المشكلات، لكننا لم نتحدث عن كيفية القيام بخطوات استباقية لمنع حصولها. فمن الواضح أن الكثير من المبعثين يعانون من ضعف التأهيل في نواح عديدة، فاستحداث برامج توعوية

وتعليمية قبل السفر سيكون له أثر كبير في التقليل من هذه المشكلات. وهذه البرامج الإجبارية سيتم فيها تهيئة الزوجين أو الإخوة لما سيحدث لهم في الخارج على صعيد الدراسة وأنظمة البلد المضيف وأيضاً على صعيد أسرهم الصغيرة. والمبتعثون الحاليون يحتاجون كذلك إلى التوجيه، مثل وجود مستشارين أسريين، واستخدام أدوات الإعلام التفاعلي لنشر الوعي بينهم، وتنظيم دورات أو ندوات سنوية للحديث عن هذه المشكلات وكيف تتطور من خلاف بسيط إلى عنف أسري يستدعي تدخل السلطات.

الابتعاث فرصة ذهبية يجب أن تُمنح لمن يستحقها ويقدر قيمتها، وهناك من لا ينطبق عليهم ذلك، وفي هذه الحالة فلا بد من تشريعات تحمي المستضعفين وتحفظ حقوق جميع الأطراف، وتحافظ على سمعة الدولة التي تصرف هذه المليارات لتعليم أبنائها في بلدان الابتعاث المختلفة، ولتحمي سمعة بقية المبتعثين الذين يدرسون بجد ويراعون القوانين، وقبل ذلك يراقبون الله في تعاملهم مع أسرهم.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

صدر أمر ملكي بعلاجه في ألمانيا.. وتخلت عنه الملحقة وطلبت عودته للمملكة رغم عدم اكتمال مراحل العلاج عبدالرحمن.. طفل معاق تتخلى عن علاجه "الصحة".. وتطرده الشرطة الألمانية

المصدر: جريدة الشرق السبت 24 محرم 1434 هـ - 8 ديسمبر 2012م
<http://www.alsharq.net.sa/2012/12/08/613935>

حفر الباطن - حماد الحربي
تحولت قضية علاج طفل سعودي في ألمانيا يعاني من شلل رباعي، إلى أحد القصص المؤلمة التي يمكن أن يعانيها مواطن جراء رتبة الإجراءات والأنظمة وجمودها وخلوها من الهامش الإنساني في إحدى أهم الوزارات الخدمية في البلاد، حيث أثبتت معاناة الطفل عبدالرحمن صالح الحربي خلا في الآلية المتبعة لدى الهيئات الطبية والمكاتب الصحية في الخارج التابعة لوزارة الصحة، فعلى الرغم من حصول والد «عبدالرحمن» على الأمر السامي بعلاج ابنه في الخارج إلا أن ذلك لم يكن كافياً لحمايتهم من الشرطة الألمانية التي دخلت يوماً ما للمركز الذي يرقد فيه الطفل المعاق «عبدالرحمن» وأخرجته بالقوة بناء على أوامر أصدرتها الملحقة الصحية في ألمانيا - بحسب حديث والده له «الشرق» - رغم حاجة الطفل الملحة للعلاج بعد استجابته له بشكل مؤقت، الأمر الذي دعى أقاربه أخيراً لإطلاق حملة لجمع التبرعات لتأمين تكاليف علاج عبدالرحمن في أحد المراكز الألمانية المتقدمة بعد أن تخلت عنه وزارة الصحة وطلبت عودته للسعودية رغم عدم استكمال مراحل العلاج.

حدث دهس
وبدأت معاناة الطفل عبدالرحمن بن صالح بن عبدالرحمن الحربي ابن الستة عشر ربيعاً قبل عشر سنوات تقريباً حيث تعرض لحادث دهس سبب له كسراً في الفخذ وضربة في الرأس والكبد، ليتأثر توازنه من ضربة الرأس.. ويبدأ والده رحلة البحث عن العلاج، ليجده أخيراً في مركز متخصص بألمانيا.

أمر سام
وحصل والد عبدالرحمن على قرار أمر علاج إنفاذاً للأمر السامي الكريم رقم 53712/ب في 13/ 11 / 1432، الذي أوصى بإرسال المريض عبدالرحمن إلى ألمانيا للاستشارة والعلاج على نفقة الدولة وتأمين إركابه مع مرافقيه من جدة إلى بلد العلاج ألمانيا من قبل الهيئة الطبية في المدينة المنورة.

استجابة للعلاج
واستطاع عبدالرحمن أن يستجيب للعلاج وهو الأمر الذي بعث الفرح والاطمئنان في قلب والده الذي يرافقه، حيث أكد المركز الألماني المختص بإعادة التأهيل لمرضى الأعصاب في تقرير طبي أن المريض يعاني من خلل حاد في التوتر العضلي تم تشخيصه للمرة الأولى في عام 2002، وكان بداية قد أصيب بخلل في حركة الساق اليسرى وانحراف أثناء السير، رغم عدم قدرته على السير دون مساعدة العكاز منذ عام 2007، قبل أن تتعده قدرته على السير تماماً في عام 2009، ونظراً لعدم تجاوب الأعراض مع العلاج فقد أجريت له عملية زرع منظومة الكترودات للتحفيز العميق «الاستثارة» لجانبي العقدة الشاحبة الباطنية في الدماغ، وذلك في تاريخ 6 / 7 / 2012 في قسم جراحة الأعصاب التابع لجامعة بون.

وأشار المركز في تقريره إلى أن المريض الحربي يخضع داخل المركز لعلاج إعادة التأهيل العصبي الداخلي منذ يوم 11 / 7 / 2012، حيث تعقد جلسات تحفيزية منتظمة تجرى خلالها التجارب لاكتشاف أفضل معدلات التحفيز، مؤكداً أن مثل هذه الحالات تتطلب أشهراً عديدة لمعرفة معدلات التحفيز المثلى والتوليف، كاشفاً أن علاج التحفيز أدى إلى تحسن قابلية القبض لديه، وكذلك استخدام الساعدين، غير أن وضعه ما يزال بحاجة لعدة أشهر إلى أن يتمكن المركز من إيجاد المعدلات المثلى لجهاز التحفيز.

وأوصى التقرير الطبي الذي أعدته ثلاثة من أخصائيي المركز إلى ضرورة بقاء المريض الحربي داخله خاصة بعد مناقشة التدخل الجراحي للجف الذي يعاني منه من قبل أخصائيي الجراحة حيث يحتمل أن تجرى له العملية بعد إتمام علاجه التأهيلي.

الملحقية ترفض

ولم يكتمل فرح والد عبدالرحمن بتحسين حالة ابنه، فعلى الرغم من حاجة ابنه الملحة لاستكمال علاجه في المركز الألماني المتخصص في إعادة تأهيل الأعصاب، إلا أن الملحقية الصحية التابعة لسفارة المملكة العربية السعودية في ألمانيا رفضت استمراره بقرار مفاجئ، حيث تلقى والده خطاباً من الملحق الصحي في السفارة في ألمانيا والمشراف العام على أوروبا الدكتور خالد بن عبدالعزيز ياسين، يطلب فيه العودة إلى السعودية بناءً على خطاب مدير عام الهيئات الطبية والمكاتب الصحية في الخارج الموصي بعودة المريض لاستكمال علاجه في الداخل، وحدد الخطاب تاريخ 2 / 5 / 2012 موعداً لإغلاق ملفه الطبي لدى الملحقية الصحية في برلين، ليتم تمديده لاحقاً 23 يوماً، قبل أن يتلقى والده أيضاً خطاباً إلحاقياً نهائياً من الملحق الصحي لإغلاق ملفه الصحي بشكل نهائي في موعد أقصاه 25 / 5 / 2012م. حملة شعبية

وأمام ذلك، انطلقت حملات شعبية لجمع التبرعات في سبيل مساعدة والد عبدالرحمن لتحمل تكاليف ومصاريف علاج ابنه، حيث تستكمل هذه الأيام الإجراءات الرسمية لفتح حساب من إمارة القصيم لتقديم المساعدة والعون لعلاج عبدالرحمن، وناشد والده جميع أهل الخير والإحسان تقديم المساعدات المالية له خاصة بعدما أنهكته الديون والمصاريف طوال الفترة الماضية.

صالح الحربي: رفضت عروضاً تنصيرية لعلاج ابني

وقال والد الطفل «عبدالرحمن»، صالح بن عبدالرحمن الحربي، في حديث لـ«الشرق» من ألمانيا أنه في البداية تفاجأ من قرار الملحق الصحي ورفض الخروج من المركز لثووع الملحقية الصحية في ألمانيا للشرطة بضرورة إخراجه مع ابنه بالقوة بتاريخ 1 / 6 / 2012، مضيفاً: «تواصلت مع القنصل هناك ومدير الرعايا وعودني بالوقوف معي بعد أن تخلت عني وزارة الصحة لكنهم في النهاية تعذروا بعدم الاختصاص وأن الأمر راجع للهيئات الطبية، ثم ذهبت لمصلحة ألمانية ومنذ ذلك الوقت وأنا أنتظر الفرج ووقفة رجال الخير والإحسان بعدما دفعت أكثر من 600 ألف ريال طوال الفترة الماضية، ولم يعد لدي أي خيار سوى جمع التبرعات لعلاج ابني»، وعاد الحربي ليؤكد: «بعد ملاحظتي تحسن حالة ابني في المركز الألماني أيقنت أن البقاء في هذا المركز هو الخيار الأنسب لحالة ابني لكنني تفاجأت بالتخلي عنا من قبل وزارة الصحة بكل هذه البساطة، وقد عرفت فيما بعد من السعوديين في ألمانيا أن هذا القرار ليس مفاجئاً، فمعظم المتعالجين هناك على نفقة الدولة يتم التعامل معهم بهذا الشكل المؤسف، بل إن القصص تكون أكثر ألماً في حالات أخرى»، مضيفاً: «يومية المصلحة الألمانية 811 يورو أي ما يقارب أربعة آلاف ريال سعودي، وابني في حاجة للمزيد من الوقت لاستكمال الوظيفة العلاجية المرجوة ومن ثم معالجة انحناء العمود الفقري، وهذا أمر مكلف جداً ليس باستطاعة إنسان مثلي من محدود الدخل أن يتحمل مثل هذه المبالغ.

وكشف الحربي أنه رفض عروضاً لعلاج ابنه قدمت من قبل منظمات تنصيرية وكذلك من جمعية رعاية الطفولة الألمانية، لكنهم ربطوا إجراء العملية بتسجيل لقاء تلفزيوني لصالح إحدى الفضائيات الألمانية.

نظرة مجتمعية قاصرة“ بسبب بيئة العمل جعلتهن منبوذات“ ومتربصاً بهن المرضات السعوديات.. عنوسة وتحرش ومضايقات.. وخوف من المناوبات والاختلاط

المصدر: جريدة الشرق الخميس 23 محرم 1434 هـ - 6 ديسمبر 2012م

<http://www.alsharq.net.sa/2012/12/06/611069>

أبها - سارة القحطاني
تعيش الممرضات السعوديات بين النظرة الإقصائية القاصرة من المجتمع والمناوبات الليلية؛ مما جعلهن يعشن تحت وطأة الألم والضميم والهلم والمخاوف من المشكلات الاجتماعية؛ بسبب عدم وعي المجتمع الذي لم تتغير نظراته تجاه الممرضة وتقبله رغم تطوره الفكري وذلك لنوعية العمل وآليته، «الشرق» تقصت القضية من أطرافها، وسبرت أغوارها، والتقت عدداً منهن، حيث أكدن أن العاملات في القطاع الصحي والممرضات -خاصة- لازلن يعانين من النظرة السلبية للمجتمع، وعدم تقبله لهن بسبب الاختلاط في هذا المجال.

هميش وتقليل

تقول تغريد الغامدي «لجأت لدراسة التمريض عندما ضيق علينا التدريس رغم علمنا بأن هذا المجال لا يخلو من المشكلات والمضايقات والاختلاط، ولكن أجبرت على ذلك لتحقيق مصدر رزق لي وتأمين مستقبلي، وبالفعل تم توظيفي في فترة وجيزة، لكنني صُدمت بنظرة المجتمع التي لا تخلو من التهميش والتقليل من أخلاقنا؛ فالجميع يحكم على تربيتنا من عملنا وليس من خلال حجابي والتزامي به في عملي. وتضيف «لم تقتصر هذه النظرة على المجتمع الخارجي فحسب، بل إنها تصدر من الموظفين العاملين معنا أيضاً».

قطار الزواج

وتشاركها الرأي عبير العسيري، قائلة «لم يقتصر الأمر على النظرة السلبية فقط، بل إننا حُرِمنا بسبب هذا العمل الشريف من الزواج، والكثير من الممرضات فاتهن قطار الزواج والبعض الآخر مهددات بالطلاق وعدم الاستقرار الأسري؛ لأن الرجل في مجتمعنا لا يحتمل فكرة عمل المرأة في القطاع الصحي، حتى وإن كانت محافظة على حجابها». وتضيف «أقرب مثال لذلك عندما قررت أن أزوج شقيقي زميلاتي في العمل، ولكنه رفض -وبشدة- وقال «لا أرضى أن تعمل زوجتي مع الرجال، وفي أوقات متأخرة من المساء، وحاولت إقناعه بأنني أعرف أخلاقها جيداً ومدى التزامها بحجابها، وبأن نظام المناوبات يتم بموافقة الممرضة، ويوضع لها جداول وإدارة تعود لها الموظفات غير الراغبات في المناوبة الليلية وليس إجبارياً، ورغم كل ذلك فقد فشلت محاولاتي في إقناعه دون أن أجد منه سبباً وجيهاً، وللأسف؛ ما حدث من أخي حدث لي -أيضاً- من إحدى قريباتي عندما اعترضت على زواجي من ابنها بسبب عملي».

خدمة إنسانية

وقالت مشاعل الدوسري «رغم الصعوبات والانتقادات التي نواجهها، إلا أننا نعشق تلك المهنة ونجتهد في تأديتها على أكمل وجه؛ فهي خدمة إنسانية قبل أن تكون عمل نتقاضى عليه أجراً مالياً، ولكن لأن الممرضة أقرب احتكاكاً بالمريض وأكثر خدمة له فالبعض يعتقد بأننا «خادمات» فنعرض كثيراً للإساءات اللفظية الحادة والجارحة». وأضافت «في إحدى المرات ذهبت لأصلي الظهر؛ وأثناء الصلاة إذ بمريضة ترفع صوتها وتطلبني للحضور فوراً، فخشيت أن يكون الأمر لا يحتمل التأخير، فاضطرت لقطع صلاتي لأتفاجأ بسؤالها: ماذا عن التحليل؟!». وتقول أريج عسيري «لم يقف الأمر عند النظرة السلبية وعدم الرضا بوضعنا الوظيفي، بل إننا نفقد الاحترام الذي هو من أهم الأخلاق الإنسانية في مجتمع إسلامي، فبعضنا يعمل في الصيدلية، ويحدث أن تختلف الشركات المصنعة للدواء، وحينما نصرف الدواء لمريض يبدأ

بالسب والشتم، وأنه على صواب وأنا المخطئة، بل إنه قد وصل الأمر في يوم من الأيام أن يرمي المريض الدواء في وجهي، ولكن ماذا بيدي فعله؟! فأنا في الأول والأخير ((فتاة لا حول لي ولا قوة)) فلا نجد احتراماً يحسننا للعمل، ولا وعياً صحياً يجنبنا الوقوع في مثل هذه الإشكاليات».

اتهم وتحرش

وأفادت فاطمة أحمد أن بعض الناس يتهمونهن «بقلة الحياء» و«بالجراة» وقالت «من هذا المنطق والالتهام الباطل يجد بعض المراجعين والمرضى باباً لمضايقتنا، فقد كنت أمرض مسناً وكان ابنه يحاول التحرش بي والتقرب لي بحركات وتصرفات تُثمي عن أخلاقه غير السوية، ولكنني أسمعته كلاماً جعله يندم على تصرفه ذلك». وتضيف «نحن بحاجة لأقسام نسائية معزولة لكي نكون في مأمن من كلام المجتمع، ونحفظ بذلك كرامتنا». أما أم سليمان المطيري فتقول «لا أرضى أن تكون إحدى بناتي ممرضة أو تعمل في القطاع الصحي، حتى وإن وصل مرتبتها لـ «آلاف الريالات» كما أنني لا أرضى أن أزواج أبنائي من «ممرضة»، فلو تقبلنا وضع الاختلاط بحفاظها والتزامها بحجابها؛ فلن نسلم من أمر الغيرة والشك الدائم بينهما، كما أنهم سيفتقدون الأمان الأسري في ظل العمل لساعات متأخرة من الليل». وتتساءل «من سيرعى الأبناء ويهتم بالزوج ومن سيدبر شؤون المنزل؟» وتضيف «لن أختار لابني حياة مهددة بالنهاية في أي لحظة ويبقى الأطفال هم الضحية» ..

التزام المرأة

ويؤكد عضو لجنة الشؤون الإسلامية في مجلس الشورى، الدكتور عازب آل مسبل أن النظرة المجتمعية للمرأة السعودية العاملة تختلف حسب موقعها من «الالتزام» بضوابط الشريعة الإسلامية، وبحسب ديننا الإسلامي الذي هو الأساس لوجودنا في هذا الكون؛ لأن الله -تعالى- يقول «وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون». وأضاف «المرأة إذا كانت لا تقع في مكان تختلي فيه بالرجل الأجنبي والرجال غير المحارم وتعمل في إطار عملها وفق الضوابط الشرعية التي حددها دين الإسلام فلا بأس بالأمر، وأما إذا رأت أن هذا العمل يخالف دينها فيجب أن تبتعد عنه».

نظرة دونية

وترى اختصاصية العلاج النفسي والإرشادي والزوجي هناء الحكمي أن هذا الدين هو المنهج الأول والدليل الثابت في التعامل مع الآراء المختلفة مع العديد من القضايا لقوله -تعالى- «مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ»، فقد عظم الإسلام من شأن العمل لأن فيه منفعة للإنسان، وقد يكون فيه أيضاً منفعة للآخرين، وجعل الله شأن ذلك العمل الذي فيه منفعة الآخرين من أحب الأعمال إليه -عز وجل- لقوله - صلى الله عليه وسلم- «خير الناس أنفعهم للناس». وفي الحديث الذي رواه الحاكم وصححه الألباني: «أحب الناس إلى الله أنفعهم للناس، وأحب الأعمال إلى الله -عز وجل- سرور تدخله على مسلم، تكشف عنه كربة، أو تقضي عنه ديناً، أو تطرد عنه جوعاً»... فالمطلع والمتدبر لهذا النص الشريف يجد التالي: أولاً؛ في عمل الأطباء العظيم يدخل السرور والبهجة للمريض ولأسرته ويكشف الكربة عنه. فإله يقول -جل جلاله- «ومن أحيأها فكانما أحيأ الناس جميعاً». فعملهم فيه حياة للناس ومداواة لجروحهم وعللهم وأسقامهم، ولكن بالمقابل واجه الكثير من الذين يعملون في هذا المجال نظرة خاطئة تعود بالسلبية في الحكم على ذواتهم، واختصت تلك النظرة الأنثى دونا عن الرجل. فبدأ المجتمع يتعامل معها بالقسوة والظلم لكونها اختارت تلك المهنة الشريفة عن غيرها. وتعود تلك النظرة على النساء كونهن يخضن مجال الطب والتطبيب (التمريض) بمنظور حديث وواسع، رغم أنه عمل قد امتهنته الصحابييات في زمن النبي -صلى الله عليه وسلم-.

عادات وتقاليد

وتوضح الحكمي أن الكثير من الممرضات يواجهن عوائق منعت بعضهن من أداء المهنة بالشكل المطلوب لكون المجتمع يحتكم للعادات والتقاليد، فقد يتطلب العمل مناوبات لفترات متأخرة من الليل، ما يجعل الأسر تكون في وضع قلق وتوجس نظير هذا التأخير الذي لم تعتد عليه. ما ينتج عنه من مشاعر الخوف على تلك الابنة أو الزوجة نتيجة وجودها في مكان مختلط.

وتضيف «نتيجة لذلك؛ قد لا يحظى كثير منهم بفرص الزواج المتكافئ الذي يضمن لهن حياة كريمة. وذلك بسبب توجس الكثير من الأسر والشباب من الإقبال على الفتاة التي تعمل في مجال التمريض، خاصة كونه عملاً مختلطاً قد يعرضها للكثير من التساؤلات التي تندرج ضمن السمعة التي ينظر بها إلى هذه الفئة بالذات، ناهيك عما تولده من سلبيات أخرى. وأضافت: «قصور النظر إلى هذه المهنة العظيمة قد يفرق ما بين تلك الطبيبة والممرضة في التعامل رغم وجودهن في مجال عمل واحد، فلو كانت تحتكم تلك النظرة إلى الدين القويم الذي أقام العدل والانسانية والمنطق لكان الرأي مختلفاً

ومتساوياً. وكان الكل يحظى بالإجلال والتقدير، لعظم ما يقدم في حق الله ثم في حق نفسه ثم في حق الإنسانية ككل، دوناً عن المسمى المهني الذي يحمله الشخص».

مهنة منبوذة

وبينت الحكمي نبذ المجتمع السعودي لطبيعة مهنة التمريض، حيث نشأت نظرتهم من زاوية العادات المحصورة في «التقليدية» بعيداً عن الأفق البعيد الذي تحققه هذه المهنة. ومنها على سبيل المثال لا الحصر: بعض اللاتي يتعرضن لفرض علاقات شخصية من ناحية المهنة أو خارجها، أو اختلاطها بالجنس الآخر لوقت طويل أثناء العمل، وكيفية التعامل مع هذا الجنس الآخر على جميع الأصعدة، مما زرع القلق والشك في نفوس تلك الفئة التي احتكمت لغرائزها ونزواتها في الحكم على هذه المهنة العظيمة ونبذها.

وتضيف: «من خلال هذا تلخص الكثير من المشاكل التي نتجت عن قصر تلك النظرة للمرأة العاملة في هذا المجال الشريف والعظيم من اضطرابات في حياتها الزوجية، من خلال النسب المتواردة على العيادات النفسية لحل تلك المشكلات النفسية وما سببته من قلق واكتئاب، أو حل لمشكلاتها الزوجية المهددة بالطلاق التي قد يكون ضحيتها الأبناء، ناهيك عن الأثر النفسي السلبي الذي نتج عنها. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تأخر سن الزواج الذي قد يصل إلى حد العنوسة عند أخريات لم يكن لهن ذنب إلا أنهن امتعن مهنة عظيمة باطنها الرحمة وظاهرها نظرة فنة من المجتمع قاصرة أجحفت بحقوقهن».

تحقيق الذات

وزادت الحكمي «إن تأثير هذا العمل يقوم على محورين أحدهما إيجابي يكمن في تحقيق ذاتها واعتمادها على نفسها في تلبية متطلباتها الحياتية وتحقيق المنفعة، فقد قال رسولنا الكريم -صلي الله عليه وسلم-: «ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده، وإن نبي الله داود كان يأكل من عمل يده». أما المحور الثاني، فكان يحمل في طياته الكثير من المشاعر السلبية ابتداءً بالخوف مما قد يقع عليها من تعرضات سلبية في مكان عملها ووجود مشاعر القلق على مستقبلها».

إصرار وعزيمة

و قال الناطق الإعلامي في «صحة عسير» سعيد بن عبدالله النقيير: إن الممرضة السعودية -والله الحمد- تعمل بثقة كبيرة وبإصرار وعزيمة للرفي بمهنة التمريض إلى أعلى المستويات، وتبذل جهوداً كبيرة لأداء رسالتها السامية»، وأشار إلى أن بعض التصرفات الفردية التي تظهر من بعض الممرضات لا تشوه الدور الكبير الذي يقمن به لخدمة المرضى، فدورها حيوي و«70%» من الخدمة الطبية التي تقدم للمريض تأتي عن طريق التمريض بشقيه النسائي والرجالي»، وحول وجود مشكلات بسبب عملهن أوضح «النقيير» أنه لا توجد أية مشكلات؛ فهن يعملن كغيرهن ضمن ضوابط ونظام ممارسة الطب البشري. أما ما ذكر حول مشكلات العمل بنظام المناوبات مع الممرضات السعوديات؛ فقال «النقيير»: «إننا -وعلى سبيل المثال- في مستشفى عسير لم تعد هذه المشكلة تمثل عائقاً للممرضة السعودية، وأصبحن يعملن كغيرهن من الأجنبيات في المناوبات الليلية المختلفة، ولم تعد هذه المشكلة تساهم في عزوف الممرضات عن الالتحاق بهذه المهنة؛ مع العلم بوجود حلول مناسبة لهذه المشكلة إن حدثت، حيث يتم تكليف الممرضات غير السعوديات في المناوبات المتأخرة وكذلك الممرضين الرجال في أقسام الرجال كحل لهذه المشكلة. وحول تأييده لعمل الفتاة السعودية في قطاع التمريض، قال: «أتمنى أن يعمل في هذا المجال أكبر قدر ممكن من الممرضات من بلدنا الغالي، فمهنة التمريض مهنة إنسانية وشريفة لا بد للمجتمع من احترامها وتقديرها».

عبدالرحمن.. طفل معاق تتخلى عن علاجه الصحة.. وتطرده الشرطة الألمانية

المصدر: جريدة الاقتصادية السبت 24 محرم 1434 هـ - 8 ديسمبر 2012م

http://www.aleqt.com/2012/12/08/article_715392.html?utm_source=dlvr.it&utm_medium=twitter

"الاقتصادية" من الرياض
رصدت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة"، ملاحظات على مشروع إنشاء معسكر قوات الطوارئ، في منطقة الرياض، من سوء في تنفيذ للمشروع ومخالفته للنظام، وللعقد، ولأصول العمل الفنية.
وأوضح مصدر مسؤول في نزاهة، أن الهيئة تلقت بلاغاً عن وجود ملاحظات على مشروع إنشاء معسكر قوات الطوارئ، في الرياض، وقامت ببحث وتقصى الموضوع، والاطلاع على كل مستنداته ووثائقه، وخلصت إلى أن تنفيذ المشروع تم بشكل سيئ ومخالف للنظام، وللعقد، ولأصول العمل الفنية، وظهرت عليه جملة من الملاحظات المهمة. وعدد المصدر الملاحظات التي رصدت منها: عدم عمل اختبارات التربة، والخرسانة، وضغط المياه، وأنظمة الحرائق، ووجود تصدعات في جميع المباني والصور الخارجي، وتسرب المياه من الحنفية الرئيسية لخرائطم الإطفاء، وتلف مزلاج أبواب دورات المياه في جميع المباني، ووجود تسرب للمياه من سقف الدور الأرضي ومن خلاطات المغاسل والأحواض وتمديدات التصريف، وعدم ضبط ميول تصريف المياه في السطح، كما لوحظ وجود فراغات وتفاوت في منسوب الأسقف المستعارة، كما لم يتم ضبط منسوب غرف التفتيش في الأرضية مع منسوب البلاط، وتنفيذ الدهانات بشكل سيئ، وتدني مستوى تنفيذ البردورات الزراعية إذ لوحظ وجود فراغات بينها، وعدم كفاءة التكييف المركزي في مباني المهاجع والميزر.
وطالبت الهيئة من وزارة الداخلية إجراء تحقيق فيما أشير إليه من مخالفات وملاحظات وتحديد المسؤولين عنها، ومجازاتهم، بما في ذلك المقاول على تدني مستوى تنفيذه، والعمل على معالجة مظاهر الخلل، وإلزام المقاول بإصلاحه على نفقته وبما يحفظ حقوق الوزارة، أو تكليف من يقوم بذلك على حسابه، وإفادة الهيئة.



التربية: البدء بمحاسبة المدارس الأهلية المتأخرة في رفع رواتب معلميها

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 23 محرم 1434 هـ - 7 ديسمبر 2012م

<http://alhayat.com/Details/459639>

الرياض - سعد الغشام
نفذت وزارة التربية والتعليم الإجراءات المحاسبية للمدارس الأهلية المتأخرة في تطبيق الأمر السامي القاضي برفع رواتب المعلمين والمعلمات السعوديين في تلك المدارس، واعتماد الحد الأدنى من الرواتب البالغ 5600 ريال، إضافة إلى ما تضمنته بنود العقد الموحد المعتمد من وزارة العمل بأثر رجعي، اعتباراً من تاريخ المباشرة في المدرسة.

وأوضح المتحدث الرسمي باسم الوزارة محمد الدخيني أن نائب وزير التربية والتعليم الدكتور خالد السبتي، أصدر تعميماً أول من أمس لإدارات التربية والتعليم كافة، يقضي بالبدء فوراً بجدولة توقيع الاتفاق بين صندوق الموارد البشرية والمدارس الأهلية، لدعم رواتب المعلمين والمعلمات السعوديين في المدارس الأهلية، وتشكيل فرق ميدانية لزيارة المدارس الأهلية، والتأكد من تسجيل بيانات المعلمين والمعلمات في موقع صندوق الموارد البشرية، لافتاً إلى أن القرار تضمن توقيع العقود بين المعلمين والمدارس التي يعملون فيها، إضافة لأهمية التحقق من تسجيلهم في نظام التأمينات الاجتماعية، حفاظاً على حقوقهم التأمينية.

وأضاف أن الوزارة وضعت في مقابل التراخي والتأخر في تطبيق الأمر السامي ومقتضياته المنصوص عليها جملة من الإجراءات، التي شددت على أنه في حال عدم التزام المدرسة بتوقيع اتفاق برنامج دعم رواتب المعلمين والمعلمات السعوديين مع صندوق تنمية الموارد البشرية، فسيتم البدء بالإنذار الكتابي مدة شهر، يليها إيقاف تسجيل الطلاب والطالبات في المدرسة أو النقل إليها في العام الدراسي الحالي مدة أسبوعين فقط، فيما يتم فرض غرامة مالية قدرها 5000 ألف ريال عن كل معلم أو معلمة، على أن يتم في نهاية الفصل الدراسي مخاطبة وزارة العمل لإيقاف ملف المدرسة.

وأشار إلى أنه سيتم بعد ذلك إيقاف نشاط المدرسة في نهاية العام الدراسي في حال عدم التطبيق إلى حين معالجة المخالفة، وأنه في حال التوقيع على الاتفاق مع عدم الالتزام بتسجيل المعلمين أو المعلمات في برنامج دعم الرواتب أو التأخر في دفع حقوق المعلمين والمعلمات وفق المنصوص عليه، فسيتم تطبيق الإجراءات ذاتها، لافتاً إلى أنه تم تفويض مديري التربية والتعليم في المناطق والمحافظات للمتابعة والتنفيذ.

وذكر أن هذا الإجراء يأتي تأكيداً لأهمية الدور الذي يقوم به المعلم والمعلمة في مدارس التعليم العام الأهلية، وتوفير الاستقرار النفسي والوظيفي لهم، الذي كفله لهم الأمر الملكي الكريم، لافتاً إلى أنه من حق أي معلم ومعلمة التقدم إلى إدارات التربية والتعليم بعد شهر من الآن، في حال لم يتم توقيع العقد معهم أو لم يتم صرف المستحقات المالية المنصوص عليها، اعتباراً من تاريخ المباشرة، وأن الأنظمة التي تم وضعها في هذا الإطار ستكفل حفظ الحقوق وأدائها.



تربويات: تهميش حاجات طالبات • التربية الخاصة "أعاق" تطوير قدراتهن

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 23 محرم 1434 هـ - 7 ديسمبر 2012م

<http://alhayat.com/Details/459768>

الخرج - نورا الحناكي

ليس جديداً أن تهمش متطلبات وحاجات طالبات قسم التربية الخاصة سواء أكن تابعات للعوق السمعي أو البصري أو التخلف العقلي وصعوبات التعلم، وكذلك التوحد في الإدارات التابعة لوزارة التربية والتعليم، بل إن المسألة تتركز في سؤال إلى متى سيستمر عدم الاكتراث بتوفير تلك النواقص والحاجات لفئات هي بأمر الحاجة للدعم والمواظرة، وليس للتراخي والإهمال، بحسب رأي أولياء أمور ومتخصصات ومعلمات.

وذكرت معلمة مسار التخلف العقلي ومشرفة سابقة في المرحلة الابتدائية أن عدد طالبات التخلف العقلي ما بين القابلات للتعليم والتدريب 38 طالبة في المدرسة، وأن معلمة التخلف تعتمد إلى تحضير وتدريب ما لا يقل عن 10 مناهج متباينة في مقابل 18 حصة في الأسبوع لكل واحدة منهن، بل تضطر إلى تحضير خاص بفريق القابلات للتعلم وآخر للقابلات للتدريب في ظل دمجهن داخل الفصل الواحد واقتطاع الحصة الواحدة بينهما، لافتة إلى أن المعلمات يعانين من ضغط شديد وعجز في أعدادهن لا يمكنهن من الإبداع في عطائهن أو عمل دروس نموذجية.

وقالت: «على رغم أن طالبات التربية الخاصة بأمس الحاجة إلى اختصاصية نطق وتخطب من شأنها تطوير قدراتهن وتنمية مهاراتهم، في مختلف مساراتهم، إلا أنه لا يتوافر في محافظة الخرج بأكملها سوى اختصاصية نطق وتخطب سعودية واحدة واثنين من جنسيات عربية لم تجدد عقودهن بعد، بل إن مدرستي لم تحظ باختصاصية نطق وتخطب منذ عام كامل، ما أسهم في تدني مستوى الطالبات وتردي نطقهن»، وأضافت: «مدارس التربية الخاصة تفتقر إلى معامل نطق وتخطب مجهزة، بل يُكتفى في بعضها بتوفير غرفة لا تحظى بأية تجهيزات، ولا يقتصر الأمر على ذلك فقط، بل إن عدم توافر جدول خاص بالاختصاصية، يضطر بعضنا إلى التبرع والتضحية بحصصهن لها».

وأوضحت معلمة المسار السمعي فاطمة محمد أنه في ما يتعلق بإلحاق معلمات التعليم العام بدورات لغة الإشارة لتكليفهن لاحقاً بتدريس فئة الصم فضلاً عن إسناد مهمة تدريسهن إلى اختصاصيات المسار السمعي غير المختصة بالمادة نفسها يعد أفضل، إذ إنه من مصلحة الطالبة أن تعتمد إلى تدريسهها معلمة المنهج نفسه، فضلاً عن معلمة المسار غير المؤهلة لتدريسه، بدءاً من الصفوف العليا في المرحلة الابتدائية التي تحظى بمناهج مطورة. وقالت: «لا أعتقد أن دورة لا تتجاوز أسبوعين إلى ثلاثة كافية لاكتساب معلمات التعليم العام كل ما يتعلق بالصم، بل لا بد ألا تقل الدورة عن ستة أشهر، تصقل بعدها بالخبرة والممارسة، كما أن إلحاق اختصاصية المسار بدبلومات تخصص في المناهج التي تدرسها، وإدراج وزارة التعليم العالي أقسام متنوعة من المناهج كفيل بتأهيل اختصاصية التربية الخاصة، والحصول على مخرجات مميزة قادرة على تحقيق طموحها وإكمال دراساتها العليا في الجامعة بجدارة أسوة بنظرائها من التعليم العام وتفتح لهم مجالات التوظيف».

بينما ذكرت مشرفة التربية الخاصة مضاي العاصمي أنه على رغم نجاح تجربة تدريس معلمات التعليم العام لفئة المسار السمعي بعد إلحاقهن بدورة لغة الإشارة بنسبة 85 في المئة إلا أنه من المفترض أن تتجاوز مدتها شهر واحداً، ويقتصر عطاؤها حالياً على فترة الدوام المدرسي من الساعة التاسعة إلى الثانية عشرة ظهراً، وقالت: «إن طالبات التربية الخاصة يعانين من التهميش، إذ تفتقر فصولهم إلى التجهيزات وأركان متعددة كمعامل نطق وتخطب مجهزة، وفصول مفروشة وجدران مبطنة وأجهزة كمبيوتر وبروجكتور وسبورة ذكية ومكتبة خاصة بهم، بل إنه على رغم أن طالبات التربية الخاصة أحوج من نظيراتهن من التعليم العام من ناحية الوسائل التعليمية إلا أنها لا توفر لهن»، مطالبة بتوفير اختصاصية نطق وتخطب وأخرى نفسية مقيمة في المدرسة.

أما في ما يتعلق بالتوحد، فأشارت إلى أن هذه الفئة تفتقر إلى عدم توافر مراكز تشخيص خاصة بهم. وقالت: «لم أستلم موازنة فئة الصم عندما كنت معلمة أولى في إحدى المدارس سوى مرة واحدة قبل سبعة أعوام قدرها 5 آلاف ريال، بعد ذلك قيل لنا إن النظام تغير، وطلب منا رفع الفواتير التي تشمل حاجات الصم إلى قسم الرجال في الإدارة حتى يعمدوا إلى تسديدها، ولم تسدد إلى اليوم».

إلى ذلك، ذكرت مشرفة سابقة ومعلمة صعوبات التعلم بثينة العفالق أنه توجد عشوائية في افتتاح برامج التربية الخاصة، وتعتمد دمج طالباتها ضمن مدارس التعليم العام من دون تهيئة البيئة المدرسية سلفاً لهم، بل إن المسؤولين لا يضعون في حسابهم عند تشييد المدارس تأهيل مرافقها وأقسامها لمثل هذه الفئة، بل يكتفون بإقحامهم داخل مدارس جديدة فقط، فضلاً عن أخرى تتميز بمواصفات ومقاييس تخدم حاجاتهم. وقالت: «طالبات التربية الخاصة يفتقرن لموازنة مخصصة وتجهيزات ووسائل، ما يدفع المعلمة إلى تكفل توفير بعضها وأخذها معها في حال نقلها، إذ إنني لم أر موازنة لهن منذ أن توليت زمام الإشراف، وأطالب الجهة المسؤولة بإسناد مهمة تفعيل الدورات إلى مدربة متخصصة فضلاً عن موجهة، وتوفير مرشدة طلابية متخصصة في الإرشاد النفسي أو اختصاصية نفسية فضلاً عن أخرى غير متخصصة». بدورها، تواصلت «الحياة» مع المتحدث باسم وزارة التربية والتعليم محمد الدخيني، إلا أنه لم يرد على الاستفسارات التي وجهت إليه عبر البريد الإلكتروني.

مستشارة“ تطالب بالزامية الفحص من الأمراض النفسية قبل الزواج

المصدر: جريدة الحياة الخميس 22 محرم 1434 هـ - 6 ديسمبر 2012م

<http://alhayat.com/Details/459493>

الدمام - «الحياة»

طالبت مستشارة في التنمية البشرية والاجتماعية، بإدراج فحص الأمراض النفسية ضمن فحوص ما قبل الزواج، مشيرة إلى أن هناك أمراضاً «إذا ثبت الإصابة بها؛ يجب عدم إتمام عقد الزواج»، ومنها «الوسواس القهري»، و«الانفصام الذهاني»، وذلك «لتقليل المشكلات الأسرية التي زادت بصورة كبيرة، وأبرزها العنف الأسري». وأشارت المستشارة الدكتورة شيخة العوده، إلى أن أساليب علاج المرضى النفسيين، «بحاجة إلى تخصيص أفضل، فالمستشفيات النفسية التي تعالج المرضى، لا تفصل الحالات، فتجد المختل عقلياً مع المصاب بالانفصام، والأخير ربما يجلس مع مصابي الاضطرابات، وغيرها. وهذا يقلل نسبة الشفاء من الأمراض النفسية». وأكدت العوده، خلال لقاء «الثلاثاء الشهري»، الذي عقده «غرفة الشرقية»، مساء أول من أمس، أن علاج الانفصام الذهاني يتطلب «طريقة واحدة فقط. وهي أن يتعرض المريض لصدمة أكبر من حجم المرض الذي يعاني منه، من خلال جلسات علاجية. فتكون نسبة الشفاء عالية جداً»، لافتة إلى أن غالبية مراجعي العيادات النفسية «لا رسالة لهم، ولا هدف. وهذه المشكلات تأتي تراكمات». وذكرت أن «المناهج التربوية لها دور في تنميتها. وهذا جزء افتقدناه ونفتقده، فلا نعلم ما الهدف، وأهمية تنمية الذات»، مردفة أن «مشكلاتنا تعود إلى مناهجنا، لدرجة أننا نفتقد هويتنا أحياناً، وننسى أنفسنا. وهذا الأمر لا يحقق تنمية اجتماعية». وتطرق إلى أساليب التربية الخاطئة، وتنامي الأمراض النفسية، مستشهدة بإحدى الحالات التي كانت تتابعها وهي «امرأة مصابة بالاكتئاب منذ 20 سنة، وبدأت علاجها. وخضعت إلى 4 جلسات استشارية. واكتشفت أن الاكتئاب يعود إلى فترة زمنية نسيته السيدة. وتبين خلال دخولها مرحلة اللاوعي، في إحدى الجلسات، أنها تعرضت إلى خوف شديد وهي طفلة. عندما حبستها والدتها في الحمام الخارجي من المنزل»، مشيرة إلى أن «أساليب التربية الخاطئة، والدلع المفرط، تعيق معرفة الذات، إضافة إلى التوبيخ المفرط، الذي يسبب تشكيك الفرد في ذاته، ما يؤدي إلى اضطرابات شخصية ونفسية وإحباط وتشاؤم».

عكاظ "تخترق السكن الجامعي بنصف شواية" مأكولات مكشوفة ومسبح بنكهة حمى الضنك

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 23 محرم 1434 هـ - 7 ديسمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121207/Con20121207553695.htm>

نضال قحطان (جدة)

نصف دجاجة (شواية) في اليد، كانت كفيّلة بدخول (عكاظ) إلى سكن طلاب جامعة الملك عبدالعزيز بجدة، رغم الإجراءات المكثفة من قبل حرس السكن الجامعي لمنع الدخول والخروج لغير الطلاب المنتسبين لهذا المجمع. بدأت الجولة بركن التسوق في السكن (البوفيه) حيث (السندويشات) والمشروبات الغازية، حالة هذا المكان مزرية للغاية يحلق فيه الذباب بـ(حرية) دون أفخاخ أو مصائد تعيق حركته وتحليقه المستمر، رغم هذا يضطر الطلاب للشراء منه من باب (توكلنا على الله)..
في هذا المكان بدأ الحديث مع طالبيّن هما (عبدالرحمن) و(أحمد)، كشفنا عن هويتنا لهما فطالباً بعدم كشف هويتهما كي لا تعاقبهما عمادة شؤون الطلاب، إلا أن سعادتهما بدت لا توصف لشرح معاناتهما الطويلة مع المكان، طالبنا منهما الهدوء لكي تحقق الجولة أهدافها ونستطيع التصوير دون ملاحظة من الحرس الجامعي، ولكشف أسرار هذا المكان.

طلب (عبدالرحمن) أن نشاهد كيف يعمل محل (مغسلة) والمعدات خلف المحل، كانت عبارة عن جهاز خرده متهاك ومتآكل بفعل الصدأ ويفتقد المعايير الصحية، هنا جاء قادم من بعيد، ارتبنا فيه، إلا أنه كان أحد الطلاب الذي أراد المشاركة معنا، فقال متداخلاً أريد أن أضيف شيئاً، هذه الأرض - مشيراً إلى مكان زرعت فيه بعض الحشائش - هذه الأرض يزرع فيها النعناع بماء (المغسلة) ليستخدمه عمال (البوفيه) مع (الشاهي) !!!
(أحمد) تطرق إلى أن أهم معاناة في هذا السكن الجامعي، هي المياه التي تنقطع باستمرار، فنضطر لاستخدام مياه المسجد لقضاء حاجتنا وهي الآن مقطوعة، فاستدرك الأمر كأنه تذكر شيئاً ليضيفه، لنذهب إلى المسجد فكان خالياً من المنبر وسجاجيده مهترئة ومتآكلة من أطرافها.

استمرت (عكاظ) في تفصيحها المكان بدقة، أخذنا الطلاب قالوا إنه مفاجأة، إنه (المسبح) الذي يطلقون عليه سخرية (مسبح حمى الضنك)، وهو عبارة عن مسبح قديم، تتجمع في أطرافه مياه أسنة خضراء اللون، تتجمع فيها أسراب كثيفة من البعوض.

يجاور المسبح من الجهة الشرقية أطلال ملعب كرة سلة لم يبق منه إلا (مواسير) القواعد فقط، فيما اختفت كل الملامح الأخرى التي تدل على هذه اللعبة.

تتقلنا بعد ذلك أيضاً برفقة فريق الطلاب المتحفز، لندخل في الممرات بين المباني، فكانت هناك مجار مفتوحة على قارعة الطريق، كدت (محرر عكاظ) أن أسقط في أحداها، لولا أن يد أحد الطلاب انتشلتني في اللحظة المناسبة، فيما ترقد الأشجار المنتشرة في المكان بسلام دون أن تمر عليها يد صيانة أو اهتمام.

صعدنا إلى غرف بعض الطلاب فكانت جيدة إلى حد ما، رد (عبدالرحمن) إننا نشترى هذا الأثاث من (فلوس) ترسل لنا من قبل أهاليّنا، مضيفاً (وأنت وحظك) فإذا كان الطالب الذي سكن قبلك مهتماً بغرفته فسكنون جيدة. أثناء مغادرتنا المكان لفت الانتباه أيضاً أن الكثير من المباني أصبحت مداخلها مستودعات للمعدات الصحية المنتهية الصلاحية، فيما الكثير من بقايا مواد صيانة التكييف المركزي ملقاة في الممرات مما تعيق الحركة وقد تؤدي إلى إصابات بين الطلاب.

ولمعرفة رأي الجامعة تحدثت إلى شارع البقمي المتحدث الرسمي باسم جامعة الملك عبدالعزيز بحدّة لينصت جيداً لحجم معاناة الطلاب في سكنهم، إلا أنه أشار أن الرد على هذا الأمر لا يدخل في صلاحيته، حيث يقتصر دوره على التعليق وإصدار البيانات، مؤكداً أن هذا الأمر محصور في عمادة شؤون الطلاب، مبدياً تعاوناً في توصيل هذه الملاحظات، وقد

حاول مساعدتنا في الوصول لمكتب عميد شؤون الطلاب الدكتور أيمن فاضل، إلا أنهم طلبوا إرسال الأسئلة وقمنا بإرسالها ورفضوا الإجابة عليها.



دمج المرضى مع المعوقين عقلياً سلوك علاجي خاطئ

آباء مرضى التوحد: الإعانة لا تكفي.. المرض الخفي لا ينتظر

المصدر: جريدة عكاظ السبت 24 محرم 1434 هـ - 8 ديسمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121208/Con20121208553969.htm>

عبدالعزیز الربيعي (الطائف)

التوحد.. أو (المرض الخفي) كما يقول الأطباء، بات يهدد المئات من صغارنا وسط غياب الآليات والمراكز المتخصصة في العلاج والتشخيص، وشكل غياب المراكز الحكومية المتخصصة عاملاً جديداً وإضافياً للمخاوف الماثلة من انتشار المرض الخفي فضلاً عن عدم معرفة كثير من الأطباء في المستشفيات الحكومية بتشخيص المرض وكشفه، ما دفع الكثير من أولياء الأمور للمطالبة بإيجاد مراكز حكومية ونشر أعراض وطرق العلاج من المرض. وينتقد مواطنون ومراقبون عدم وفرة مراكز التأهيل الشامل وإيواء التوحديين مع مرضى الإعاقة وخلافها، فيما اعتبر البعض المساعدات التي تقدم في هذا الشأن لا تتناسب مع تكلفة المرض والعلاج ونفقاته.. حيث تصل قيمة الزيارة العلاجية الواحدة إلى أكثر من 1500 ريال.

يصف الأطباء التوحد بأنه نوع من الإعاقات التطورية سببها خلل وظيفي في الجهاز العصبي المركزي (المخ) ويصاحب ذلك توقف أو قصور في نمو الإدراك الحسي واللغوي ما يقلل القدرة على التواصل والتخاطب والتعلم والتفاعل الاجتماعي، حيث تصاحب الأعراض نزعة انطوائية تعزل الطفل عن محيطه بحيث يعيش منعزلاً على نفسه لا يشعر بما يحيط به من أفراد أو أحداث أو ظواهر. ويصاحب المرض كذلك اندماج في حركات نمطية أو ثورات غضب كرد فعل لأي تغير في الروتين بينما يكون البعض الآخر مفرطاً في الحركة مع عدم القدرة على الانتباه، وإطلاق بعض الأصوات الغريبة وتكرار الجمل التي يوجهها له البعض.

الذكور أكثر من الإناث

طارق خلف (أخصائي توحد في احد مراكز الطائف) يرى انه يمكن أن يحدث التوحد في مرحلة النمو بدءاً من تكوين الجنين في رحم الأم وتبدأ ملامح ظهوره في العامين الأولين من عمر الطفل. ويصيب المرض الخفي الذكور أكثر من الإناث بنسبة 4-1. ويعترف خلف بأنه حتى اليوم لم يتم التعرف على السبب الواضح والدوافع التي تؤدي إلى اضطراب التوحد، لكن هناك العديد من النظريات التي لا يزال المهتمون يعتمدون عليها في محاولة للوصول إلى حقيقة المرض. حيث أن طفل التوحد لا يولد بالمرض بل هو اضطراب نمائي يظهر في عمر 2-3 سنوات. ونفى طارق خلف أن يكون سبب التوحد وراثته من أحد الوالدين كما يعتقد البعض. وأضاف (هذا من الجهل لأن المرض لا يزال غامضاً ولم يتوصل العلماء إلى معرفة السبب، بل هي نظريات يعمل بها حتى اكتشاف الأسباب الحقيقية).

اضطرابات طيف التوحد

يرى حمدي عبدالله (أخصائي في المركز ذاته) أن التدخل المبكر لعلاج مرض التوحد يؤدي إلى تحسن حالة الطفل بشكل كبير مع تعاون الأسرة، وهناك عامل آخر يتمثل في نقص الوعي لدى الآباء في ما يتعلق باضطرابات طيف التوحد، ويشمل ذلك الإخفاق في التعرف على أعراض المرض، وبالتالي عدم طلب التشخيص والعلاج، خصوصاً في حالات الأطفال الذين يعانون أنماطاً معتدلة من التوحد. لذا، يمكن إرجاع التفاوت بين معدلات انتشار المرض بين العالمين العربي والغربي إلى نقص التشخيص، وعدم الإبلاغ عن الحالات التي تظهر عليها أعراض المرض. بينما يعتبر بعض أولياء الأمور دورهم منتهياً بمجرد إلحاق الطفل بمركز أو برنامج علاجي.

السلوكيات القهرية المندفعة

الاختصاصية دلال كمال تشير إلى ان هناك دراسة سعودية، اكتشفت أن نسبة الثلث تقريبا في مجموعة من الأطفال المصابين بالتوحد تربطهم صلة قرابة، مثل أن يكون أبائهم أبناء عمومة من الدرجة الأولى والثانية. ويذكر أن معظم الزيجات بين الأقارب في العالم العربي تكون بين أبناء العمومة من الدرجة الأولى. وهذا النوع من الزيجات منتشر إلى حد كبير حيث يراوح ما بين 34% و 80% من بين كل الزيجات في المملكة ولكن الدراسة وغيرها غير دقيقة ولا يمكن الاستناد على نتائجها. وتقول فاطمة الراجحي (مديرة المركز): رغم أنه لا يوجد حتى الآن علاج معترف به لاضطرابات طيف التوحد، فثمة أشكال متنوعة من التدخل الطبي والسلوكي، من شأنها أن تحسن من حياة الأطفال المرضى. وهناك اتفاق عام في الرأي على أنه كلما كان التدخل مبكرا في مرحلة الطفولة كان ذلك أكثر فعالية. وتشمل أشكال التدخل العلاجي: الأنماط التعليمية والسلوكية كالتحليلات التطبيقية للسلوك، جلسات التدريب على مهارات اللغة والتطور الاجتماعي، الوصفات العلاجية لبعض الأعراض مثل القلق، الاكتئاب، النشاط الزائد، والسلوكيات القهرية والمندفة. كما أن هناك العلاج الخاص؛ حيث يصمم برنامج العلاج وفقا للاحتياجات الفردية لكل مريض.

في مناهج الطب

أخصائي التخاطب والنطق سالم الديب ذكر أن الكثير من الأسر ترفض التشخيص في البداية خوفا من ان يكون لديهم طفل توحدي. ويضيف: هذا لمسته من خلال اللقاء بعدد من أولياء الأمور حيث يتسببون في فقدان الثقة وزعزعة الطفل وعدم تهيئته نفسيا ما ينعكس على تصرفات الطفل وسلوكه مستقبلا.

وتطالب تغريد الحارثي وانتصار حلمي (تخصص توحدي) بإعادة تدريب أولياء الأمور على تمييز الملامح الأساسية لمرض التوحد، وما يتصل به من تشخيصات متفاوتة، وكيفية التعامل، كذلك زيادة أعداد أطباء النفس المتخصصين، على ان يضم تشخيص مرض التوحد والتعامل معه إلى مناهج كليات الطب والجامعات حيث ان الكثير من الخريجين والخريجات لا يطبقون في مراكز التأهيل الشامل ما تلقوه في الجامعات على ارض الواقع، وذلك لأن التركيز على التعليم النفسي في المملكة والعالم العربي ضعيف، كما أن تلك المناهج ناقصة ولا تتناول نفسية الأطفال، أو اضطرابات النمو. لا لدمج التوحديين مع المعوقين

انتقد عدد من آباء الاطفال التوحديين ما اسموه عمليات الدمج في مراكز التأهيل الشامل، وقالوا انها تسببت في زيادة حالات المرض حيث يجب أن يكون هناك مراكز متخصصة لأطفال التوحد وتنفيذها حتى يتمكن من فرز الحالات، حيث أكد الكثير من المختصين أن عمليات دمج اطفال التوحد مع المعوقين تؤثر على الأطفال المصابين بالتوحد ويكتسبون العديد من تصرفات المرضى اصحاب الاعاقات الذهنية.

وترى الأخصائية النفسية والسلوكية ملك المعاني أن علاج اضطراب نقص التركيز لدى الأطفال يحتاج لتدخل تعليمي وسلوكي ونفسي وتسمى هذه الطريقة العلاجية الشاملة بالمعالجة المتعددة الأنماط وهي غالبا تتضمن برنامجا تعليميا مناسب يتمثل في جملة ترتيبات في الصف المدرسي مع بعض التدخلات السلوكية وتدريب الأهل على استراتيجيات سلوكية.

مراكز فقيرة وبدائية

عبدالعزیز العتيبي (ولي أمر طفل مصاب بالتوحد) شرح معاناة آباء الاطفال التوحديين وقال ان العلاج مكلف خاصة ان المراكز الحكومية لا تتوفر بها أقسام للتوحد وإن توفرت فإنها بدائية فقيرة، وينبغي على إدارات التعليم المختلفة تحديد عدد المدرسين المدربين على المهارات المطلوبة الذين تحتاجهم الدولة لمساعدة الأطفال المصابين بالتوحد على بدء حياة طبيعية جيدة.

وأضاف العتيبي: الاعانة المخصصة لا تتناسب مع المبالغ التي نصررها على الطفل إذ تتجاوز 25 ألف ريال سنويا بين تعليم ونقل وتدريب وعلاج، ولا تستطيع معظم العائلات تحمل التكاليف الباهظة لمدارس ذوي الاحتياجات الخاصة. ويحصل معظم الأطفال المتوحدين في سن الدراسة على تعليمهم في المنزل بصفة غير رسمية على أيدي أسرهم، في ظل غياب الجمعيات والمراكز غير الربحية التي تؤدي إلى التخفيف من حدة المشكلة.

ويضيف علي العمري أن غياب مراكز التوحد في الكثير من المناطق سبب معاناة الأهالي وكذلك الأطفال فالكثير من المحافظات والمناطق يتم دمج الأطفال المعوقين مع المرضى العقليين والتوحد وهذا لا يخدم الجميع بل يؤدي إلى انتكاس للحالات المتحسنة. وطالب العمري أن يتم فتح مراكز للتوحد والإشراف عليه بواسطة بمتخصصين يستطيعون تقديم الرعاية الجيدة

رضوان لالوطن : خفض ساعات العمل يعالج البطالة

”رئيس اللجان العمالية“ أكد أنه سيسهم في توظيف السعوديين

المصدر: جريدة الوطن السبت 24 محرم 1434 هـ - 8 ديسمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=123785&CategoryID=2#
[UMEvmbtOko.twitter](https://twitter.com/UMEvmbtOko)

الرياض: نايف الرشيد

وسط مطالب بإصدار أنظمة صارمة تحدد ساعات العمل في القطاع الخاص أكد رئيس اللجنة الوطنية للجان العمالية في المملكة نضال رضوان لـ"الوطن"، أن تصحيح أوقات العمل بإقرار يومين إجازة في الأسبوع وتخفيض ساعات العامل إلى 40 ساعة أسبوعياً، إلى جانب عاملين أساسيين هما تصحيح الأجور والحماية الاجتماعية، ستسهم في معالجة البطالة وتوظيف السعوديين في القطاع الخاص.

وقال رضوان إن ما تم رفعه إلى المقام السامي بمنح يومي إجازة خلال الأسبوع في القطاع الخاص، أمر في صالح دعم وتوظيف أبناء البلد، ولصالح الاقتصاد بشكل عام، لافتاً إلى أن تخفيض ساعات العمل الأسبوعية لا يقل أهمية عن إجازة اليومين، مستشهداً بأن دولاً مثل فرنسا وألمانيا لا تتجاوز ساعات العمل فيها أكثر من 37، في حين أن بلداً مثل اليونان الذي يعد الأسوأ اقتصادياً تتجاوز فيه ساعات العمل هذا المعدل بكثير، مشيراً إلى أن 6 أيام عمل في الأسبوع أمر غير مقبول عالمياً.

ولفت رضوان إلى أن أحد أهم أسباب عزوف الشباب السعودي عن العمل في القطاع الخاص هو ساعات العمل، إضافة إلى أمور أخرى كالأجور، مبيناً أن الاجتماعات التي سبقت رفع إجازة اليومين للمقام السامي، دار فيها نقاش مفاده أن أصحاب العمل وافقوا على اليومين ورفضوا الأربعين ساعة، وبعد أخذ ورد وعملية مشاور، لم يتم التوصل إلى توافق على هذا الموضوع، مضيفاً: "لكن ما زلنا مقتنعين بأن الأربعين ساعة هي أفضل شيء بالنسبة للعامل سواء كان مواطناً أو مقيماً".

وقال: "وزارة العمل وصلت إلى حل 45 ساعة في الأسبوع مع إجازة يومين، بحيث تضاف ساعة على الـ 8 ساعات اليومية، ومع عدم اقتناعي بذلك، إلا أنه حل قد يرضي الأطراف كلها، وهنا نقول: شيء أفضل من لا شيء". وكان لقاء استضافته غرفة الرياض وضم مسؤولين في وزارة العمل وصندوق الموارد البشرية بحضور عدد كبير من مسؤولي الموارد البشرية يمثلون منشآت تجارية مختلفة ومسؤولي مراكز التدريب والتوظيف الأهلية، بحث عدداً من قضايا التوظيف والتأهيل ودور مسؤولي التوظيف في ذلك وسبل إنجاح البرامج والخطط الرامية لتوطين القوى الوطنية وكيفية تعزيز دور البرامج الأنبة والأدوار المستقبلية في ذلك والإشكاليات التي تعترض التوظيف في القطاع الخاص. وحظي اللقاء بمداخلات واسعة قدمها مسؤولو التوظيف في الشركات شملت اقتراحات ومطالب تهدف بمجملها إلى توثيق التعاون فيما بين إدارات الموارد البشرية وتطوير أدائها من جهة، وتوطد من أواصر العلاقة بين مسؤولي التوظيف وطالبي الوظائف أو الموظفين ممن هم على رأس العمل من جهة أخرى، حيث تداول المجتمعون مرنيتهم حول استراتيجيات التوظيف في القطاع الخاص ووسائل تحفيز واستقطاب السعوديين للعمل فيه ودور بيئة العمل في استمرارية عملهم.

وشدد مدير التوظيف بوزارة العمل عبدالله الهزاني على دور الوزارة في دعم ورسن التنظيمات لكل ما من شأنه تهيئة فرص العمل للشباب السعودي، مؤكداً على المسؤولية الوطنية للشركات ولمسؤولي التوظيف في إشاعة الإنتاجية وغرس الولاء لدى طالب العمل عبر السبل والحوافز والإجراءات التي تعينه على الاستمرارية في العمل. وقال مدير عام التدريب بصندوق تنمية الموارد البشرية الدكتور محمد العبد الحافظ أن الصندوق بصدد إعادة آلية الدعم الذي يقدمه الصندوق بالنظر لبعض التخصصات، مبيناً في رد على مطالب حول أسباب عدم دعم الصندوق لبعض

التخصصات باعتبار أن أصحاب التخصصات من طالبي الوظائف لا يرغبون في الغالب في العمل في القطاع الخاص مع محدودية الحوافز التي يقدمها. وأوضح العبد الحافظ أن هناك 1.9 مليون سعودي هم المسجلون في برنامج حافز ويمكن للشركات الاطلاع على سيرتهم الذاتية لاستقطاب من يقع عليه الاختيار منهم، فيما اعتبر أن جهود الصندوق تسير جنباً إلى جنب مع المجهودات التي تقدمها غرفة الرياض لدعم طالبي العمل وتأهيلهم من خلال مركزها للتوظيف ومركزها للتدريب. وأشار أحد مسؤولي التوظيف في إحدى شركات التجزئة ولها فروع كثيرة في المدن، إلى أن المبيعات وخدمة العملاء من أفضل الوظائف التي تحقق ربحيات جيدة ودائماً لها مستقبل واعد وهي من الوظائف التي تتمدد إلا أن الإقبال عليها من السعوديين بطيء، مطالباً بأنظمة صارمة تحدد ساعات العمل وتحدد العطلة الأسبوعية، وقال دون ذلك لن يعمل السعوديون في هذا المجال، فيما أشار أحدهم إلى أهمية عدم توظيف الجامعيين أو المتخصصين في وظائف اعتيادية يمكن لأي كان أن يعمل بها وإلا فلن يستمر في العمل. واتفق المجتمعون على تكوين لجنة تشمل أعضاؤها الجهات الخاصة والعامة والعاملة في جمع الاقتراحات لبلورتها وتقديمها لمنتدى الرياض الاقتصادي حيث تتمحور إحدى دراساته حول التوظيف وعوائقه، ورفعها كذلك للجهات المختصة.



باحث: الخلافات الأسرية سبب الأمراض المزمنة

المصدر: جريدة الوطن السبت 24 محرم 1434 هـ - 8 ديسمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=123923&CategoryID=3

الهفوف: عدنان الغزال

أكد باحث أسري متخصص في شؤون وقضايا الأسرة، أن دراسات علمية حديثة أكدت أن الشجار داخل الأسرة يؤدي إلى مضاعفات صحية تفوق المضاعفات الصحية الناتجة عن ضغوط العمل، وأن الخلافات العائلية تؤدي في معظم الحالات إلى نوبات قلبية مضاعفة لدى أولئك الذين يعانون أصلاً من أمراض قلبية. وأشار مدير مركز التنمية الأسرية في الأحساء الدكتور خالد الحليبي -خلال محاضراته "عادات الأسر الناجحة" أول من أمس، ضمن فعاليات المنتدى الأسري الخامس، الذي ينظمه مركز التنمية الأسرية- إلى أن اختفاء الرحمة بين الزوجين سبب رئيسي للإصابة بالأمراض وبخاصة الأمراض المزمنة، وأن فترة شفاء الجروح لدى الأزواج الذين يتعاركون فيما بينهم تطول أكثر منها لدى الأزواج الذين تسود بينهم حياة الفرح والسعادة. وطبقاً لدراسات علمية حديثة فإن الإنجاب الكثير وغير المتوازن مع دخل الأسرة وظروف المعيشة القاسية يعتبر من الأسباب التي جعلت للحوار الأسري بعداً ضيقاً وشبه معدوم، بجانب اختلاف معطيات العصر من جيل إلى آخر، فجيل الآباء يختلف عن الأبناء تماماً، لافتاً إلى أن تباين المستوى الثقافي والعلمي بين أفراد الأسرة يقلل من فرصة الحوار، وذلك ظناً منهم بعدم فهم كل طرف لما يحمله الطرف الآخر من أفكار ومشاعر.

ودعا الحليبي إلى ضرورة تبني وإنشاء مجالس للآباء في المدارس بهدف تعريفهم بضرورة محاورتهم لأبنائهم، وعمل ندوات تحت على ضرورة إقامة لغة حوارية بين الآبوين والأبناء، والابتداء بلغة الحوار منذ مرحلة الطفولة حتى يعتاد عليه الطفل عند الانتقال إلى مرحلة الشباب، وأن يكون الحوار هادئاً يهدف إلى حل مشكلات الأسرة المتعلقة بجميع الجوانب الإنسانية والعاطفية والاقتصادية، معتبراً خطوة الحوار مهمة للطفل في إبعاده عن الانحراف الخلقي والسلوكي.

وصف غرف الخلوات بـ"الخمسة نجوم" فسأله البعض: كم دفعت لك

"المباحث والداخلية"

قاسم لـ "سبق": لست نادماً على مدح السجون السعودية

وحذاري ممن يتاجر بقضية الموقوفين

المصدر: جريدة سبق الجمعة 23 محرم 1434 هـ - 7 ديسمبر 2012م

<http://sabq.org/AXrfd>

شقران الرشيدى-سبق- الرياض:

قال الإعلامي عبدالعزيز قاسم إنه غير نادم على كتابة مقال أثنى فيه على السجون السعودية، ووصف غرفها المتاحة للخلوات الشريفة بـ"5 نجوم"؛ ما أثار - ولا يزال يثير - العديد من الآراء والنقاشات حول ما جاء فيه. وكشف قاسم أنه زار السجون بشكل غير مخطط له، وتحدث مع بعض الموقوفين بكل شفافية، فيما نفى ما يتردد من أن وزارة الداخلية والمباحث العامة دفعت له ملايين ليمتدحها، ويثني على تعامل رجال الأمن مع الموقوفين والسجناء في قضايا أمن الدولة.

وحول تداعيات المقال وما جاء فيه من معلومات عن السجون السعودية، ونوعيات الموقوفين، وموقف الدولة منهم، ودقة ما ذكره في المقال المثير قال قاسم: "كنت صادقاً في كل ما كتبت من حسن تعامل رجال الأمن مع الموقوفين في قضايا أمن الدولة، ولكن - للأسف الشديد - بعض الذين قرؤوا هذه المقالة، أو الكثير منهم، لم يقرؤوها بكاملها، بل أخذوا نقلاً عن بعض المناوئين لي".

وعما رآه البعض من مبالغة في وصفه السجون بأنها فئة "5 نجوم" قال: "وصفي بالـ 5 نجوم كان فقط لغرف الخلوات الشرعية العائلية في السجون، وقد أيدني كثير من المشايخ في ذلك، ومنهم الشيخ الدكتور محمد السعيدى، وقال إنه ومجموعة من المشايخ رأوا هذه الغرف، ورأوا المراتب الفخمة التي لا توجد في بيوتنا. وأنا وصفي في مقالي كان فقط لهذه الخلوات، وليس للسجون بشكل عام. أنا أشكر وزارة الداخلية نيابة عن السجناء والموقوفين؛ لأنها أتاحت لهم هذه الفرصة للقاء بزوجاتهم؛ فلا توجد خلوات شرعية في العالم كله إلا في سجون السعودية، ولا توجد ولاية أمريكية واحدة تفعل هذا، وهذه معاملة أبوية من الدولة، قلما نجد لها نظيراً في سجون العالم".

وأضاف: "يجب أن نقول للمحسن أحسنت، وللمخطئ أخطأت.. ولا ينفي هذا وجود بعض الأخطاء في السجون السعودية وعدد من الانتهاكات النفسية والجسدية التي تمارسها قلة من رجال الأمن والمحققين مع الموقوفين والسجناء". وتابع: "نحن نستنكر هذا، وكتب في مقالي أنني أدينه، وأطالب من تعرض لمثل هذه الانتهاكات بأن يتقدم بشكوى، ويأخذ حقه، وأنا أول الناس الواقفين معه، لكن أن تعمم هذه التصرفات الشخصية والفردية على نهج الدولة في تعاملها مع الموقوفين فإنني أقول إن هذا أمر خاطئ".

وعن سبب زيارته السجون والكتابة عنها بهذا الشكل قال قاسم: "كنت قد كتبتُ مقالة سابقة في صحيفة الوطن عن السجون، وانتقدت وزارة الداخلية، وطالبت بشفافية في التعريف بأنشطتها وبرامجها الناجحة في المناصحة، كما علمت من بعض المشايخ والدعاة الذين يقومون بنصيحة أبنائنا الموقوفين في السجون، وإبراز ما تقدمه الدولة لهم كإعطاء مالياً عليهم، ورعاية أبنائهم وزوجاتهم، وإعطاء أبنائهم الأولوية في التسجيل في الجامعات، أن كل هذا موجود في السجون، والمجتمع لا يعرف شيئاً عنه، ووزارة الداخلية لا تعلن ذلك؛ فكتب مقالا أنتقد فيه هذا الأمر، وأطالب بأن يُظهر للإعلام، ولا ينبغي أن تُترك الساحة للمناوئين في الخارج، أو الذين لديهم مواقف سلبية مع الدولة، أو الذين يملؤون مواقع التواصل الاجتماعي كنوتيتر والفيس بوك وغيرهما تشويهاً وتشنيعاً على الدولة ووصفها بأنها ظالمة".

وتابع: "بعد كتابة المقال وجّه سمو وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف بأن تُتاح الفرصة لي لزيارة السجون والكتابة عما أراه بكل شفافية.. وهذا ما حدث".

وعما ذكره البعض من أنه كتب المقال بطلب من وزارة الداخلية والمباحث العامة قال قاسم: "والله.. والله إنني ذهبت وزرت السجون بشكل غير مبرمج ولا مخطط له، وكنت من اختار الوقت والمكان، حتى أنني أطرق أبواب الزنانات لفتحها، وأطلب مقابلة من أريد من الموقوفين، وكنت أدخل وأناقش وأسأل عن انطباعهم، وكانوا مستغربين، لكنهم تحدثوا معي بصراحة".

وأكد قاسم أنه تلقى تهديدات من جماعة القاعدة، ويومياً تشنع عليه باللعنات والسباب من بعض أهالي وأبناء الموقوفين وبعض الحقوقيين والمعارضين، وتُكّال له الشتائم والسباب، لكنه أشار إلى أن من يتصدى للشأن العام عليه التحمل أو البقاء في بيته.. فالبعض وقفوا ضده، وقالوا له "كم دفعت لك الداخلية والمباحث؟ كم مليوناً أخذت يا قاسم؟". وأردف: "والله إنني لم آخذ ريالاً واحداً إلا اللعنات والسباب، وهناك بالتأكيد الدعوات الخيرية من بعض المنصفين.. وعموماً أنا راض عما فعلته لأجل وطني وديني، ومن أجل أبنائنا الموقوفين؛ حتى لا نخسرهم إن أخطؤوا، بل نكسبهم". وحول طبيعة قضايا الموقوفين ونوعياتهم في السجون التي زارها قال: "هناك أصناف منهم، والحقيقة أن من هؤلاء الموقوفين من يجب أن يقف المجتمع يداً واحدة ضدهم؛ لأنهم يكفرون الدولة والمجتمع، وإذا خرجوا من السجن سيحملون السلاح وسيستخدمون التفجير.. فعندما ناقشتهم في السجن قالوا لي (سنقيم عليكم الحجة، فإن لم ترتدوا تلحقوا بهم ويُقتلوا)، وهؤلاء يجب أن يُسجنوا حتى يتغير فكرهم".

ويؤكد عبد العزيز قاسم أن البعض من الشباب الموقوفين تورطوا في بعض الأعمال اللوجستية لدعم الفئة الضالة، وهم – للأسف – أقسام، منهم المتشدد، والبعض يريد الجهاد في العرق وسوريا.. إلخ، ومجموعة كبيرة منهم تبطن هذا الفكر التكفيري، ومن هؤلاء الـ 10 الذين أفرج عنهم مؤخراً والذين قتلوا رجلي الأمن في نجران، بعد أن أفرج عنهم منذ قرابة 10 أشهر.

وبين أن هناك نماذج قابلها في سجن الطرفة هم - بحسب وصفه - من أروع من رأى، ولا يتصور أنهم يحملون هذا الفكر التكفيري، ويدعو لإطلاق سراح الشباب الذين لم يتورطوا في أعمال عنف، والذين لديهم قضايا يسيرة، وأن يُكفّي بالمدد التي قضوها، وأن يُطمأن أنهم لم يعودوا يحملون الفكر التكفيري.

وعن عدد السجون السعودية التي زارها وأكثر ما لفت نظره فيها قال: "زرت سجن زهران، وسجن الحابر، وسجن الطرفية، واطلعت على الأنشطة التي تقدّم لهؤلاء الموقوفين، وتبيّن أنها كمؤسسات تربوية، كما أيدني في ذلك بعض المسؤولين والمشايخ. لكن بعض الموقوفين يرفض الانخراط في مثل هذه الأنشطة والفعاليات، ولا يريدونها للأسف، في حين أن بعضهم ينخرط ويذهب بعد ذلك إلى مركز الأمير محمد بن نايف للمناصرة، ويخضع بعد ذلك 3 أشهر للتقييم وكثير منهم أفرج عنه".

وطلب قاسم من بعض طلبة العلم والمشايخ والدعاة، الذين مروا بتجربة المناصرة مع السجناء والموقوفين، أن يتحدوا خوفهم، ويواجهوا "اللوبي المضاد" الذي يقيم "الهولوكستات"، ويحارب كل رجل منصف يثني على الدولة، وينبغي على هؤلاء المشايخ التحدث والنطق بالحقيقة، وألا يتركوا المجال للمتشددين لتأليب الشباب على الدولة.. وهذا واجبهم؛ وسيبألهم الله عن هذا الأمر.

وناشد قاسم مقام خادم الحرمين أن يشمل بعطفه أولاده الموقوفين، ويأمر بإطلاق سراحهم إن كانوا لا يحملون الفكر التكفيري.

كما ناشد سمو وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف أن يفتح السجون للإعلام بشكل ممنهج، وأن تصور الكاميرات الخدمات المقدّمة لهم؛ حتى يطمئن المجتمع بأن أبناء الموقوفين في أيدي أمينة، مع دعم مباشر لجمعيات حقوق الإنسان؛ لتزور السجون، وتقترّب من المساجين أكثر؛ لردع من يسيء للدولة من رجال الأمن الذين قد يسيئون معاملة بعض الموقوفين بتصرفاتهم الشخصية.

وحول ما أثير عن ندمه على ما كتبه في المقال قال: "لستُ نادماً على المقال.. ولو عدت لكتبت مثل هذا؛ فالتعامل بيننا وبين ولاة أمرنا تعامل أبوي رحيم.. وأنا أوجه دعوة صادقة للمتقنين والمشايخ وباقي المجتمع ليحذروا ممن يستترق بفضية الموقوفين في السجون السعودية، ويتنبهوا لمن يتاجر بها، ويسعى للتأليب على الدولة.. وأقول لهم (قفوا جميعاً مع الحق، واقطعوا الطريق على هؤلاء المتاجرين؛ فلدينا ملكٌ رحيم حكيم، ينظر في أمر هؤلاء، ومن يراه بريئاً سيخرج من السجن)".

التوطين ليس بالإكراه

المصدر: جريدة عكاظ السبت 24 محرم 1434 هـ - 8 ديسمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121208/Con20121208554018.htm>

عبدالله ابو السمح

معالي وزير العمل المهندس عادل فقيه صار واحدا من نجوم الصحافة المحلية الذي لا تغيب صورته ولا أخباره عن صفحاتها، فله قرارات تشغل الرأي العام والقطاع الخاص تظل موضع جدل، وهو في إصراره على تطبيق قراره الأخير بفرض غرامة مائتي ريال على كل عامل أجنبي يزيد على نسبة 50 % من العمالة الأجنبية المسموح بها في الشركات والمؤسسات أغضب الجميع؛ لأن في ذلك زيادة في تكلفة التشغيل. معلوم أن العديد من شركات الأعمال، وخصوصا مقاولات الإنشاء، تصل نسبة الأجانب فيها إلى 90 % بسبب ندرة السعوديين الراغبين في أعمال الإنشاءات، وفرض غرامة المائتي ريال لن يحل مشكلة السعودية لديهم؛ لأنهم في الحقيقة سيعجزون عن إيجاد عمالة وطنية للإنشاء والبناء؛ ولهذا فإن الغرف التجارية أبدت اعتراضها على القرار، كما صرح رئيس غرفة جدة ورؤساء غرف أخرى بأنهم سيعترضون على القرار بكل الطرق السلمية ورفع الشكوى إلى ولي الأمر. والوزير في محاولاته المتعددة لمواجهة البطالة يخطئ حين يبحث الحل عن طريق الجبر والإكراه، لقد سبقه في ذلك أيضا الوزير السابق غازي القصيبي (رحمه الله) رغم صوته المجلجل. مواجهة البطالة لا بد أن تكون بالدراسة المتعمقة والتدريب وإعادة تشكيل المؤسسة العامة للتدريب المهني والمليارات التي تنفق عليها... إلخ. أصحاب شركات مقاولات الإنشاءات والبناء - كما علمت - يطلبون ويلحون على الوزير ووزارته أن يمدوهم بأكبر عدد من الراغبين في العمل كبنائين ومبلطين ونجاري تسليح وسباكة، وهم على أتم استعداد لتشغيلهم وإعطائهم أحسن الأجور في المجال، فهل تستطيع الوزارة تلبية طلباتهم؟ في رأيي، حل البطالة لذوي التعليم الابتدائي هو في التجنيد الاختياري لمدة عامين؛ ليجبروا على تعلم النظام والتدريب على مهن حرة.. فكروا في ذلك بدل حافز.

تحت الحصار مع أيتام جازان (1)

المصدر: جريدة الوطن السبت 24 محرم 1434 هـ - 8 ديسمبر 2012م

<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=14679>

علي سعد الموسى

لم أكن أود أبداً أن أكون قصة على الصفحة الأولى من أجل الأيتام، مثلما أنا في غاية الألم أن تتحول رسالتي الإنسانية إلى تهمة وحصار أمني. سأروي ما حدث لي مع أيتام جازان وسأحتفظ بحق الطرف الآخر أن ينشر روايته متعهداً بنشرها إن وردت، تماماً في هذه المساحة، وفي مكاني وعمودي حتى تتضح الصورة بلا تزوير أو لبس.

بعيد نشر "الوطن" لتحقيق دار أيتام جازان كتبت (مقالين) وحدث ما حدث. اتصلت بمدير عام الشؤون الاجتماعية بمنطقة جازان، بمبادرة فردية، وشرحت له أنني تعودت (خارج الكتابة تماماً) أن أتابع قضايا قلبي الإنسانية، وطلبت منه أن أزور الدار، وأقسمت له وأشهدت الله علينا أن تكون زيارة إنسانية خالصة لا أكتب عنها ولا قبلها ولا بعدها حرفاً واحداً، وأن الهدف هو الاطمئنان أو توفير ما استطعت من المطالب البسيطة لهؤلاء الأيتام، بعيداً عن الإثارة والكتابة. كان متفهماً وإيجابياً ووافق على طلبي وفي أي وقت أريد. نهار ما قبل أمس قطعت المسافة من بيتي إلى دار الأيتام (300 كلم، وفي الطريق اتصلت بالمدير العام خمس مرات وبعثت له رسائلتي دون جواب. عرفت لاحقاً أنه في دار عزاء. وصلت للدار بعد المغرب ووجدت أغلب الأيتام عند البوابة الخارجية. عرفوني وتحدثنا عن كل شيء، وكانوا في غاية السعادة والانفتاح مع أسئلتي مثلما كانوا، وللحق، بشكرون الوزارة التي تحركت بعد (النشر) وغيرت في دارهم كل شيء. تغير المشهد تماماً بعد أن جاءنا مشرف مناوب لليلة في ذات الدار. حتى لغة الأيتام حول طلباتهم استدارت للعكس، بعد حضوره أفهمته أنني قادم بتنسيق سبق مع المدير العام، وبعد أن اطمأن إلي سمح لي بدخول الدار، وكنت بصحبته مع ما يقرب من عشرين من الأيتام. وبعد الخطوات المعدودة الأولى ورد له اتصال من المشرف العام على الدار - حسن الحكمي - وفيه يطلب مغادرتي فوراً ويهدد بأقصى الإجراءات والعقوبات. وفي الشارع العام لحق بي الأيتام وتحدثنا وحدنا لنصف ساعة عن كل شيء وتبادلنا أرقام الهواتف. في الشارع المقابل، فوجئت بثلاث دوريات أمنية وحصار كثيف، والتهمة كانت بلاغا من (حسن الحكمي) عن شخص مجهول يحاول اقتحام دار الأيتام بالقوة. وللأمانة فقد كان تعامل الأمن معي مهنيًا وحضاريًا راقياً، وسيظل نصف ساعة ذلك من أغلى ذكرياتي ومن أجملها ما حييت. وعندما عرفوني مباشرة أخذوا إفادتي وأخلوا سبيلي ثم ذهبوا لمشرف المناوبة وأخذوا إفادته التي لا تختلف في حرف عما قلت.

ومع احتفاظي بحق الجهة المقابلة في الرد سأقول إن من يؤتمن على الأيتام هو من يبلغ الجهات الأمنية عن شخص مجهول يحاول اقتحام الدار بالقوة، رغم أن كل المشرفين والأيتام يعرفون من هو ذلك الشخص، ورغم أنني بقيت معهم أمام الدار لأكثر من ساعة.. وصلت لمنزلي منتصف المساء متفاجئاً باتصالين من يتيمين منفردين وفي الاتصالين (من يقول لهؤلاء الأيتام عن الشخص المجهول الزائر تهماً يشيب لها الرأس وتحذيرات من هذا الزائر المشبوه ومن الاتصال به).. تهم وكلمات فوق الخيال الإنساني تصدر ممن نأتمنه على هؤلاء الأيتام وله حق الرد، ولي غداً حق الكتابة عن هذه الفضائح.

يناقش غداً إلغاء شرط التقديم للتمويل .. الشورى " يطالب التسليف " بافتتاح أقسام نسائية وشغلها بالسعوديات

المصدر: جريدة الرياض الأحد 25 محرم 1434 هـ - 9 ديسمبر 2012م
<http://www.alriyadh.com/2012/12/09/article791145.html>

الرياض- عبدالسلام البلوي
يناقش مجلس الشورى غداً إلغاء شرط التقديم لتمويل البنك المتضمن عدم تملك صاحب المشروع المراد إقراضه لأي منشأة خلاف المطلوب تمويلها وألا يكون شريكاً في مشروع آخر وقت التقديم، وهي التوصية التي قدمتها اللجنة المالية على التقرير السنوي الأخير لبنك التسليف والإدخار.
وأوضحت اللجنة أنها تبنت بذلك توصية إضافية للعضو سعود الشمري على التقرير السابق للبنك، مؤكدة أن الإقراض لا بد أن يعتمد على الجدوى والكفاءة، وأن ينشط المنتجات الاقتصادية الوطنية بما يفسح المجال لتوظيف العاطلين عن العمل.
وطالبت اللجنة في توصية ثانية بنك التسليف بوضع خطة مرحلية لافتتاح أقسام نسائية في فروع مع إيجاد كادر نسائي لتشغيلها، لتواكب الطلب المتزايد من النساء على تمويل مشاريعهن في مختلف مناطق المملكة، مشيرة إلى وجود 3 فروع نسائية فقط وهي بحاجة إلى كادر نسائي لتشغيلها.
وفي ثالث التوصيات طلبت اللجنة من وزارتي المالية والخدمة المدنية دعم البنك السعودي للتسليف والإدخار بالإمكانات المادية والبشرية المتخصصة التي تمكنه من تنفيذ مهامه.
ونقلت اللجنة للمجلس وجهة نظر البنك الذي يرى أن هناك حاجة ماسة لزيادة الفروع وانتشارها في مناطق المملكة لخدمة قروض المشاريع الصغيرة، كما لاحظت حاجة البنك في المرحلة الحالية والمستقبلية إلى تطوير كوادره البشرية المتخصصة في مجال القروض الإنتاجية وتنمية قدراته المكانية للوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من المستفيدين.

لجنة المعتقلين في العراق: أحكام بالإعدام لستة سعوديين نصفهم في الرصاصة.. وسبعة آخرون يخضعون للمحاكمة خلال شهر

المصدر: جريدة الشرق الأحد 25 محرم 1434 هـ - 9 ديسمبر 2012م
<http://www.alsharq.net.sa/2012/12/09/615541>

الطائف، الرياض - عناد العتيبي، منيرة المهيزع
كشف رئيس لجنة المعتقلين السعوديين في العراق في مكتب الجريس للمحاماة ثامر البليهد لـ «الشرق» عن صدور أحكام بالإعدام بحق ستة سجناء سعوديين في السجون العراقية، فيما ينتظر سبعة آخرون أحكاماً قضائية خلال محاكمات ستعقد لهم خلال الأيام القادمة.
وأصدر القضاء العراقي حكم إعدام (آخر) بحق السجين بدر الشمري بعد ستة أشهر من حكم الإعدام الأول، وذلك بناء على التحقيقات التي أجريت في معسكر الشرف لواء 54 العراقي الذي أغلق بسبب الانتهاكات وبقرار جمهوري من الرئاسة العراقية لكون القائمين عليه من الميليشيات المسلحة.
وأوضح البليهد في حديثه مع «الشرق» أن أحكام الإعدام صدرت بحق السجناء (بدر عفوان الشمري، شادي مسلم الصاعدي، فيصل أحمد الفرج، محمود سيدات الشنقيطي، علي حسن الشهري، عبدالله عزام القحطاني)، لافتاً إلى أن المحاكمات ستشمل خلال هذا الشهر السجين محمد عبدالله آل عبيد الشمري، وكذلك السجين محمد عبدالله عودة الجوهري الحويطي المسجون من عام 2006 في السجون السرية ولم يرد اسمه في أي قائمة رسمية للسجناء، (خرج قبل بضعة أيام من الطابق السابع بوزارة الداخلية، إلى سجن الرصاصة الخامسة، وسينقل هذا الأسبوع إلى سجن التاجي تمهيداً لمحاكمته).
وكذلك السجين بتال عميش الحربي «معتقل من 2004» وحكم عليه بالسجن ست سنوات، وأفرج عنه 2010، قبل أن يعتقل مجدداً قرب الحدود السورية عندما كان يريد الدخول إليها بالتنسيق مع السفارة السعودية في دمشق لإعادته لأرض الوطن، حيث قبض عليه وأودع في سجن التاجي. وأضاف أن «السجين جار الله سليم الجار الله تم إخراجهم من السجون السرية قبل شهر ونصف وينتظر محاكمته أيضاً، وكذلك السجناء حسن العلولي (معتقل منذ 2010)، والسجينان فهد الحيزان وماجد البقمي الموجودان في سجن مطار المثنى في بغداد، ولم يتم إدراج أسمائهم في قائمة السجناء الـ 63 التي تنتزع على 14 سجناء، غالبيتهم في سجن سوسة والتاجي». من جهة أخرى علمت «الشرق» من مصدر موثوق أنه تم نقل أربعين سجيناً إلى سجن الحماية القصوى في الشعبة الخامسة ببغداد.
وبحسب ما ذكر المصدر بأنه ستنفذ اليوم (وجبة إعدام) بحق عدد من المحكومين أحضروا يوم أمس الأول. والـ 40 سجيناً محكومين بالإعدام، منهم أربعة عرب من جنسيات مختلفة، وهم ليبي ومغربي وسوداني وآخر يمني. وأفاد المصدر أن السعوديين عبدالله عزام وعادل الزويبي ينتظران الإعدام في سجن الحماية القصوى ببغداد. ويخشى من تنفيذ الإعدام بحقهما ضمن هذه (الوجبة) بحسب ما أفاد المصدر.

وكيل الشؤون الاجتماعية لـ عكاظ:

مجمعات سكنية لأيتام جازان بتكلفة 60 مليوناً

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 25 محرم 1434 هـ - 9 ديسمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121209/Con20121209554160.htm>

فارس القحطاني (الرياض)

كشف لـ «عكاظ» وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية الدكتور عبدالله اليوسف، عن مشروع متكامل لوحدات ومجمعات سكنية للأيتام في منطقة جازان ذكورا وإناثا وقال تبلغ تكلفة المشروع حوالي 60 مليون ريال، ويقام على مساحة 40 ألف م2، وتحتوي الوحدات على كافة الخدمات والمرافق الترفيهية اللازمة، مشيراً إلى أن المشروع يشمل أيتام دار الحنان ودار التربية الاجتماعية. وأضاف أن الوزارة تقدم العديد من الخدمات للأيتام حيث تصرف لهم إعانة شهرية بمبلغ ألفي ريال لمن هم أقل من عمر ست سنوات، وثلاثة آلاف ريال لمن يتجاوز ست سنوات، إلى جانب صرف ضمان اجتماعي شهري قدره 850 ريالاً، فيما يصرف لليتيم أو اليتيمة 60 ألف ريال عند الزواج، مبيناً أن اليتيم يحظى بالأولوية في منح الأراضي بعد التنسيق مع الأمانات والبلديات. وبين أن عدد الأسر الحاضنة في جازان 600 أسرة تقدم لها نفس المبالغ المقدمة للأيتام من ألفين إلى ثلاثة آلاف ريال حسب الفئة العمرية، كاشفاً عن دراسة حالية باستئجار فلل داخل الأحياء السكنية لجميع الأيتام انطلاقاً من استراتيجيات الوزارة التي تهدف لإدماج الأيتام مع المجتمع.

في انتظار التيار ومصابيح الأعمدة

المحاميد والحرازات .. ظلام الليل يمحوه نهار الصبر والأمل

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 25 محرم 1434 هـ - 9 ديسمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121209/Con20121209554188.htm>

عادل عبدالرحمن (جدة)

تغفو احياء الحرازات والمحاميد ووادي عثير وتنام مبكراً في كل ليلة.. لا تيار في حيين ولا اعمدة في مثلهما، يقول سكان الحرازات ان الاعمدة الخالية تصارع الرياح والهواء دون ان ينبعث منها نور المصابيح الذي يبدد العتمة والظلام وينير ارجاء الحي برغم انهم سكنوا فيه قبل سنوات طويلة. أما المحاميد فيغرق في الظلام رغم مطالبات الأهالي بتركيب أعمدة الإنارة، مثلما يقول مصعب باجابر. ويضيف أن الخطورة تبدأ حين يحل المساء فالطريق وسط الحي مزدوج وعلى جانبي الطريق تنتشر المحلات التجارية التي يهرول إليها الأطفال ببراءة دون انتباه ودون دراية بالسيارات التي تعبر الطريق.

ومن جانبه يقول علي السالم إنه كان من المفترض إيصال التيار الى الحي منذ زمن، سيما انه فسيح وممتد وواسع وكثيف السكان، لكن شيئاً من ذلك لم يحدث معتبرا قوافل السيارات التي تعبر وسط الحي القريب من طريق مكة القديم تزيد من حتمية إنارته.

العجب العجاب

فهد البقمي عبر عن عدم ارتياحه لوضع الحي وقال: حين تزور المحاميد عصرا ومساء تجد العجب العجاب، لا أرصفة تنظم سير السيارات ولا إضاءة تسمح للمشاة بأن يستفيدوا من المؤسسات التجارية التي تجاورهم. لافتا إلى أن الظلام يسمح بالعديد من الممارسات غير محمودة العواقب خاصة مع انتشار الباعة المتجولين وعدد من الأفارقة من ممتنهي غسل السيارات والمركبات في الحي ومحيطه.

الحالة لا تختلف في وادي عشير، حيث تتكرر ذات الصورة والمشهد كما يقول حماد المعافي الذي يقول: الطريق المزدوج يشكل أكبر عائق أمام وصول السكان الى منازلهم مع انتشار عمليات الحفر وعدم الردم. مضيفاً أن الأهالي ينتظرون بشغف أعمدة الانارة التي طال غيابها ولفت بأنه يسكن في الحي منذ أكثر من عشر سنوات ورغم المطالبات المستمرة بذلك غير أنه لا جدوى حتى الآن.

ويلحق عمر حمود: الظلام الذي نعيش فيه يجعل الحي مرتعا للمخالفين والأعمال غير المشروعة، خصوصا أن المكان تسكنه جنسيات أسيوية مختلفة.

سنوات الظلام

وتتظن الحرايات بداية إطلاق الإضاءة بعد سنوات من الظلام كما يقول محمد المالكي، مضيفاً أنه يفترض أيضا بعد إنارة الشارع الرئيسي الانتباه للشوارع الداخلية وبدء تنفيذ عمليات تركيب الأعمدة. واعتبر سامي الصاعدي أن وصول الانارة في الحرايات تأخر كثيرا، لكن أن تصل متأخرا خير من أن لا تصل، وطالب بضرورة الالتزام بتشغيلها على وجه السرعة.

في المقابل أوضح المتحدث الرسمي في أمانة جدة الدكتور عبدالعزيز النهاري أن الأمانة لا تستطيع تركيب أعمدة إضاءة في منطقة لا تتوفر بها تمديدات كهربائية أو بسبب وجود مشاريع للبنية التحتية أسفل الشوارع لذلك يتم التنسيق بين الأمانة والكهرباء وشركة المياه لكي يتم تأجيل التمديد لاستكمال تلك المشاريع أولا، ولفت النهاري إلى أنه بخصوص الأعمدة التي تم تركيبها في حي الحرايات سيتم استكمالها وتشغيلها بعد الانتهاء من مشاريع تصريف السيول ومعالجة بعض المشكلات الخاصة بالمياه الجوفية.



مقاولون يستبدلون المواد الأرخص بأجود منها.. موردون لـ «عكاظ»: تبعات قرار زيادة رسوم العمالة بدأت تظهر في العقود الآجلة للشركات المتوسطة والصغيرة

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 25 محرم 1434 هـ - 9 ديسمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121209/Con20121209554234.htm>

محمد حميدان (جدة)

أكد لـ «عكاظ» عدد من مسؤولي التوريد والمشاريع في عدد من المؤسسات والشركات وجود تراجع في نسبة العقود الآجلة للمدى القصير (شهر وشهران) للتوريد، وبدء المشاريع في الفترة الحالية، خصوصا من قبل الشركات المتوسطة والصغيرة، عازين ذلك إلى ترقب تلك الشركات والمؤسسات إلى ما ستتمخض عنه مطالبات الغرف التجارية، ورجال

الأعمال وزارة العمل بالعدول عن تطبيق قرارها الخاص بزيادة تكلفة العامل الوافد 2400 ريال سنويا، مشيرين إلى أن أكثر القطاعات التي بدأ تأثير القرار يظهر عليها، هي القطاعات التي تعتمد على عمالة مهنية مثل قطاعات المقاولات، والنقل، والتشغيل، والصيانة، وشركات النظافة.

وقال مدير إدارة المشاريع في شركة عبد اللطيف جميل طارق شايف إن قرار الزيادة هو تكلفة ستضاف بلا شك على سعر المنتج الذي تطاله تلك الزيادة، مشيرا إلى أن تأثيرات القرار لم تظهر بشكل واضح حتى الآن، لكنها بكل تأكيد في طريقها للظهور، وقد وصلت في بعض السلع إلى 30 في المئة، خصوصا في الشركات التي تعتمد في عملها على أعداد كبيرة من العمالة الوافدة، مشيرا إلى أن طلبات التوريد على العقود القصيرة بالنسبة للعقود الكبيرة لم تتأثر حاليا بعكسها للمتوسطة والصغيرة.

من جهته، قال مصطفى شكري مسؤول المبيعات والتوريد لأدوات البناء في إحدى الشركات إن عددا محدودا من المقاولين المتعاملين معه، أوقفوا بعض الطلبات التي كانوا قد طلبوها في الفترة الأخيرة، كما أن الطلب من المقاولين الذين يعملون بشكل منفرد أصبح على نوعيات من المواد أقل سعرا وجودة، أكثر مما هو عليه في نهايات العام الماضي قبل شهرين، وبدلا من شراء نوعيات جيدة من السراميك، أو أدوات السباكة الأوروبية سواء الإيطالية أو الإسبانية، يشهد السوق حاليا زيادة في الطلب على المنتجات الآسيوية خصوصا الهندية، ونفس الشيء بالنسبة للأدوات الكهربائية وتمديدات الأسلاك وغيرها من مواد البناء. في حين أكد لـ «عكاظ» عدد من أعضاء لجنة المقاولين في غرفة جدة تفضيلهم عدم الرد على أي استفسار أو تعليق وانتظارهم لما ستسفر عنه محاولات لجنة المقاولين في مجلس الغرف التجارية السعودية والتي قدمت التماسات وتظلمات من القرار إلى الوزارة، والمقام السامي بغية إعادة النظر فيه.



مواطن يتهم مستشفى بالتسبب في وفاة جنين والصحة تحقق

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 25 محرم 1434 هـ - 9 ديسمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121209/Con20121209554387.htm>

حسام باعطية (مكة المكرمة)
اتهم مواطن أحد مستشفيات الولادة بالعاصمة المقدسة والأطباء الذين باثروا حالة زوجته التي دخلت إلى المستشفى وهي في شهرها التاسع للولادة بالإهمال، مما تسبب في وفاة الجنين قبل ولادته.
ويرى المواطن أحمد القرني في حديثه لـ «عكاظ» أن الجنين (أنثى) توفيت بسبب التردد في اتخاذ القرار السليم بإجراء عملية قيصرية لزوجته، مشيرا إلى أنه تم تنويم زوجته في قسم القيصيرية ليلة دخولها وإبلاغه بأن الجنين ووالدتها بصحة جيدة، وأنها ستبقى في القسم حتى حضور الاستشاري صباح اليوم التالي، مضيفا أنه في تمام الساعة التاسعة صباحا حضرت طبيبة وذكرت لزوجتي بأن مساحة الرحم ضئيلة جدا، فأمر الاستشاري بتحويلها إلى كشك الولادة الذي ظلت قابعة فيه حتى الساعة الثانية عشرة ومن ثم تم وضعها في قسم الحوامل دون متابعة طبية في وقت بدأ فيه نبض الجنين في الانخفاض بحسب كشف الممرضة، ليفيد الأطباء بعد ذلك بوفاتها». وأشار القرني إلى أنه رفع برقيتين الأولى لإمارة منطقة مكة المكرمة والثانية لوزير الصحة للتحقيق في ملايسات وفاة الجنين ومعاينة المتسببين، وكذلك لترك الجنين متوفى في بطن أمه مايقارب الـ 10 ساعات. وأشار إلى أن حالة زوجته النفسية سيئة لما تعرضت له من إهمال من قبل الطاقم الطبي لها.
من جهته، أكد المتحدث الرسمي للشؤون الصحية بمكة المكرمة فواز الشيخ بأنه يحق للمتظلم التقدم بشكوى إلى وزير الصحة أو أية جهة مسؤولة عن الفصل في الأخطاء الطبية لإنصافه من أي ظلم وقع عليه، موضحا أن اللجنة الطبية أو الهيئة الشرعية الطبية هي التي تنظر وتفصل في مثل هذه القضايا.

تقرير الوطن عن "قضاة المستقبل" يجمع 3 جهات عدلية 5 آلاف وظيفة قضائية خلال السنوات الخمس المقبلة

المصدر: جريدة الوطن الأحد 25 محرم 1434 هـ - 9 ديسمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=123981&CategoryID=5

جدة: نجلاء الحربي

جمع تقرير نشرته "الوطن" مؤخراً تحت عنوان "التصنيف يحرم قضاة المستقبل من التوظيف" الذي أشار إلى عدم استجابة وزارة الخدمة المدنية لخريجي كلية الدراسات القضائية والأنظمة، جامعة أم القرى مع وزارة العدل، وهيئة التحقيق والادعاء العام، وديوان المظالم في الرياض أمس، لوضع استراتيجية تدعم الشراكة بين الأطراف العدلية الثلاثة. وجاء اللقاء بعد ظهور قضية تعطيل توظيف 15 خريجاً من أصل 100 طالب سيتم تخرجهم نهاية العام كقضاة ومستشارين في وزارة العدل. وكشفت مصادر مطلعة لـ "الوطن" أن سبب عدم قبول خريجي كلية الدراسات القضائية يرجع إلى أن الكلية غير معتمدة لدى وزارة الخدمة المدنية، لذلك لا تسمح الأنظمة بقبولهم كقضاة أو مستشارين قانونيين داخل وزارة العدل، مما دفع الوزارة وديوان المظالم وهيئة التحقيق والادعاء للتفاعل مع ما نشر، واستقبال وفد من جامعة أم القرى، برئاسة مديرها الدكتور بكرى عساس يرافقه عدد من مسؤولي الجامعة، لتبادل النقاش حول وضع استراتيجية جديدة تدعم الشراكة بين الأطراف الثلاثة؛ مما يسهم في تحقيق رؤية مشتركة لتبادل الخبرات. واستقبل وزير العدل الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى في الوزارة وفد الجامعة. كما شملت زيارة الوفد رئيس ديوان المظالم الشيخ محمد بن عبدالعزيز النصار، ورئيس هيئة التحقيق والادعاء العام الشيخ محمد بن فهد آل عبدالله، حيث جاءت ردود أفعال الجهات المختصة في إتاحة فرصة ترسيخ مبدأ التعاون والشراكة الفاعلة بين الجانبين بما يسهم في تحقيق رؤية مشتركة نحو الرقي بمستوى الأداء وتبادل الخبرات والآراء التطويرية. من جهته، أكد الدكتور العيسى أهمية وضع أساس التعاون والشراكة بين الكلية والجهات ذات العلاقة بالعمل القضائي، مشيداً في ذات الوقت بالحرث التطويري الذي تشهده الجامعة في كافة كلياتها بشكل عام والكليات الشرعية على وجه الخصوص. وأعرب عن اعتزازه بتدعيم مجالات التعاون بين الجانبين. وأبدى إعجابه بكلية الدراسات القضائية والأنظمة بجامعة أم القرى وما تتضمنه من مناهج جيدة تسهم في تخريج كوادر مؤهلة علمياً وعملياً في مجالي القضاء والأنظمة، وتدعم مسارات العمل في السلك القضائي. وفي السياق نفسه، أكد الدكتور عساس أن زيارة الجهات الثلاث تأتي في إطار تفعيل الشراكة بين الجامعة وكافة مؤسسات المجتمع المدني والحكومي وتحقيق التعاون البناء بينهم بما يخدم المسيرة التعليمية بالجامعة، ومسيرة الأداء في تلك الجهات وفق الرؤى العلمية، إلى جانب تبادل الخبرات والاستفادة من التجارب والاستراتيجيات التطويرية. وأضاف أنه تم خلال الزيارة مناقشة الاستفادة من آراء المسؤولين ومقترحاتهم، للرقى بمخرجات كلية الدراسات القضائية والأنظمة بالجامعة. وأشار إلى أن الكلية تهدف إلى مواكبة التنظيم القضائي الجديد بالمملكة الذي يحتاج لأكثر من 5 آلاف وظيفة قضائية خلال السنوات الخمس القادمة. إلى ذلك، أكد عميد كلية الدراسات القضائية والأنظمة الدكتور سعود بن إبراهيم الشريم إنشاء جمعية وقفية تعنى بشؤون الأوقاف في مكة المكرمة، موضحاً أن الجامعة حرصت على إنشاء هذه الكلية لتواكب الأمر الملكي بالتنظيم القضائي الجديد في المملكة من خلال إعداد كوادر مؤهلة علمياً في مجالي القضاء والأنظمة بما يخدم العمل القضائي. وقال إن قسم الأنظمة يمنح درجة البكالوريوس والماجستير والدكتوراه والدبلوم العالي في المحاماة والتحقيق والادعاء العام، ويعمل على تدريس مواد الفقه وأصول الفقه والمواد العدلية والمواد العلوم النظامية والمواد المساندة، كما يؤهل القسم الخريجين للعمل في القطاعات العدلية والتعليمية والأمنية ومنظمات حقوق الإنسان والسفارات والمحاماة والاستشارات النظامية الحكومية والخاصة.

الحارثي: مبان خاصة لـ "السجينات المرفوضات"

المصدر: جريدة الوطن الأحد 25 محرم 1434 هـ - 9 ديسمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=123978&CategoryID=5

الرياض: رياض المسلم

أوضح مدير عام السجون اللواء علي الحارثي أن السجينات اللاتي يهين مدة محكوميتهن بسبب ولا يخرجن من السجن، بسبب رفض ذويهن استلامهن، أنه يتم استئجار مبان لهن لممارسة حياتهن بشكل طبيعي. وقال في مؤتمر صحفي أقيم اليوم في الرياض: "هناك تدخلات من إمارات المناطق وكذلك نحن بالتأكد بأنه لا يصل أي أذى للمفرج عنهن من أهليهن، ونحن نعمل على استئجار مبان لهن ويمارسن حياتهن الطبيعية ولكن على الرغم من ذلك لا تأمن الخطر، وعموما الأمر هذا لا يحصل إلا قليل جدا يكاد يصل إلى حالة أو حالتين في العام الواحد". وأشار الحارثي إلى أنه تم وضع آلية جديدة لتوصل مع السجناء الأجانب مع ذويهم في الخارج عن طريق التقنية الجديدة والإعلام الجديد، مؤكدا أن المؤسسات الإصلاحية أبوابها مفتوحة لكافة وسائل الإعلام للدخول إليها وعمل تحقيقات عما يدور في داخلها نافيا منع وسائل الإعلام أو غيرها من زيارة السجون وتابع "نحن نستشعر بأن هذا الإنسان الذي بداخلها هو مواطن ونعمل له ما يعمل للمواطن خارجه".



مدير السجون: لا تميز بين النزلاء السعوديين والوافدين..

ومعاناتهم الكبرى مع المجتمع

المصدر: جريدة الحياة الأحد 25 محرم 1434 هـ - 9 ديسمبر 2012م

<http://alhayat.com/Details/460306>

الرياض - أبكر الشريف

أكد مدير المديرية العامة للسجون في المملكة اللواء علي الحارثي أن السجون السعودية ليس فيها تمييز بين مواطن أو وافد، وأنهم لاحظوا أن أكثر ما يعاني منه السجين هو كونه منبوذاً في المجتمع، مشيراً إلى أن هناك تبادلاً للسجناء بين دول مجلس التعاون كلها، بين الفينة والأخرى. وأوضح الحارثي في رد على سؤال «الحياة» خلال مؤتمر صحفي عن الأسبوع الخليجي للنزول، أمس، عن تبادل السجناء بين دول مجلس التعاون، أن هناك اتفاقاً لتبادل السجناء بين دول مجلس التعاون، وتم العمل به في الكثير من القضايا، وقال: «لدينا سجناء حكم عليهم في دول مجلس التعاون ونفذ حكمهم هنا، فيما ذهب سجناء خليجيون إلى بلدانهم، وهو ممارسة منذ فترة، ونظماً لا أن يبقى النزول في السجن بعد انتهاء حكمه، إلا لسبب قانوني، ولكن البعض يكون بقي عليه بعض الحق الخاص، حتى العفو الملكي لا يسري على الحق الخاص، والذي لا يستطيع البعض دفعه، فنقوم بالتعاون مع لجنة (تراحم) لدفعها لمن عليه حق أقل من 50 ألف ريال، واليوم أنا وقعت أكثر من 22 شيكاً لصرفها». وأضاف: «نعمل على تقنية جديدة لتواصل السجناء غير السعوديين مع ذويهم، عن طريق الإنترنت ووسائل الاتصال الجديدة، وقد يستفيد منها السعوديون، ولا تفريق بين السجينة السعودية والوافدة في التواصل مع ذويها، وقد يكون غير متيسر في بعض أوقات العمل لغير السعوديين، وقد توجد موانع الوقت واللغة، وليس لدينا تمييز بين السعودي والوافد في السجون السعودية»، وشدد على أن بعض السجينات لا يخرجن من السجون لفترات طويلة بسبب خلافهن مع أسرهن، وأنه حتى إن وافقت الأسرة على خروجها لا بد من تأمينها والتأكد من عدم تعرضها لسوء، فإن لم تخرج يكون هناك تعاون بين تراحم و«الأمانة»، للبحث عن حل لها، بالإيجار أم البحث لها عن مسكن مع مراعاة أمن ذويها.

وأشار إلى أنه ليس هناك تأخر في الحكم على بعض القضايا، إذ أن قضايا السجناء لها الأولوية في كل القطاعات، والذين لم يحكم عليهم من فترة لهم عناية خاصة، وأنه في النظام لا بد من أن تحول القضايا خلال ستة أشهر إلى المحاكم، وإن كان من يعملون في هيئة التحقيق والادعاء العام ينهونها في خمسة أيام، لكن من جانبهم يتم التعقيب على كل قضية كل 15 يوماً.

وعن عزل مرضى الأمراض المعدية، قال الحارثي: «هناك تعاون بين وزارتي الصحة والداخلية، للإشراف على المرضى وتحديد من يعزل منهم أو يبقى مع المرضى، فمن أمرت اللجنة بعزله لا نستطيع إبقائه، مع النزلاء الأصحاء، وأن «السجون» كغيرها من المؤسسات الإصلاحية تحتاج إلى عمل تشريعي، وأضاف: «الدولة لم تتردد في تشجيع العمل الإصلاحي داخل السجون، ليقضي النزول وقته في استمتاع وفائدة، وقريباً منحتنا هيئة المدن الصناعية مساحة كبيرة حول سجن الحائر لتبني عليها 120 مصنعاً، للاستفادة من أعمال النزلاء»، مشيراً إلى أن أرقام المقبوض عليهم في الجرائم لم تنخفض بسبب زيادة عدد السكان، ووجود الوافدين الذين قدموا من 40 دولة من حول العالم، وهو ما يجعل هناك بعض المخالفات.

من جهته، قال الأمين العام للجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم «تراحم» محمد الزهراني: «وقرنا للمفرج عنهم وأبنائهم 2000 وظيفة، وكان هناك عزوف عنها، وهي الأسباب نفسها في عزوف الشباب السعودي عن العمل في القطاع الخاص، ولكن مع احتساب المفرج عنه بشخصين في العودة زاد الطلب عليهم من القطاع الخاص».



مصادر في الشورى لـ "الاقتصادية":

قريباً .. إصدار أول قانون محلي لحماية الضعفاء والمسنين

المصدر: جريدة الاقتصادية الإحد 25 محرم 1434 هـ - 9 ديسمبر 2012م

http://www.aleqt.com/2012/12/09/article_715632.html?utm_source=dlvr.it&utm_medium=twitter

عايش الشعشاعي من الرياض تتجه السعودية لإصدار أول قانون من نوعه في البلاد لحماية الضعفاء والمسنين، وذلك ضمن لائحة شاملة تحت اسم "نظام الحماية من الإيذاء"، الذي ينتظر أن يصدر قريباً بعد أن تم التصويت عليه من قبل مجلس الشورى في وقت سابق من العام الجاري ورفع للمقام السامي. ووفق مصادر في مجلس الشورى تحدثت لـ "الاقتصادية"، أمس، فإن اللائحة تتضمن للمرة الأولى قانوناً خاصاً بحماية المستضعفين وكبار السن من الإيذاء والعنف بمختلف أشكاله، إضافة إلى إدراج نظام مكافحة التحرش الجنسي بالطفل والمرأة في أماكن العمل، والأماكن العامة. في مايلي مزيد من التفاصيل:

علمت "الاقتصادية" من مصادر في مجلس الشورى، أن السعودية بصدد إصدار لائحة نظام الحماية من الإيذاء قريباً، بعد أن رفعت للمقام السامي إثر تصويت المجلس عليها في مطلع جمادى الآخرة من العام الماضي. ووفقاً للمصادر، فإن اللائحة تتضمن للمرة الأولى قانوناً خاصاً بحماية المستضعفين وكبار السن من الإيذاء والعنف بمختلف أشكاله، إضافة إلى إدراج نظام مكافحة التحرش الجنسي بالطفل وبالمرأة في أماكن العمل، والأماكن العامة. وقال لـ "الاقتصادية" الدكتور ثامر بن غشيان رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب في مجلس الشورى، إن اللائحة الجديدة المنتظر أن تصدر قريباً، لا تقتصر فقط على معالجة التحرش الجنسي أو اللفظي ضد المرأة والطفل، بل تتجاوز ذلك لحماية المواطنين بجميع فئاتهم من الإيذاء أيا كان مصدره ونوعه، التي منها حماية المسنين والمستضعفين،

مضيفاً "من بين بنود النظام حماية المستضعفين وكبار السن والأطفال من الإيذاء وكافة أفراد المجتمع"، مؤكداً أن "النظام حرص على حماية جميع أفراد المجتمع من الإيذاء بمختلف أشكاله".

من جهته، قال الدكتور صدقة فاضل نائب رئيس لجنة شؤون الخارجية في مجلس الشورى، إن عقوبات الإيذاء ستكون إما بالسجن أو بالغرامة المالية أو بهما معاً، وأن إمارات المناطق هي من تتولى تطبيق العقوبات وتنفيذها، وكلما زاد العنف والإيذاء زادت العقوبة، وأن النظام يهتم بأكثر فئات المجتمع تعرضاً للإيذاء والتحرش الجنسي وهما النساء والأطفال.

وكان مجلس الشورى ممثلاً في اللجنة الدائمة للشؤون الاجتماعية قد قرر إدراج نظام مكافحة التحرش الجنسي ضمن نظام أشمل تقدمت به وزارة الشؤون الاجتماعية تحت اسم "نظام الحماية من الإيذاء".

وكشفت المصادر حينها أن نظام الحماية من الإيذاء تضمن بنوداً تفصيلية لمعاقبة المتحرشين جنسياً، منها عقوبات خاصة بأماكن العمل كتحرش المديرين بموظفاتهم، أو التحرش اللفظي أو باللمس، بل وعقوبات أكبر للمتحرشين بالقصر.

يذكر أن دراسة لوائح خاصة بنظام لمكافحة التحرش الجنسي في السعودية، بدأت بمقترح تقدم به عضو في مجلس الشورى قبل نحو ثلاثة أعوام، حيث لقي هذا المقترح قبولا واسعا من قبل أعضاء المجلس، لأن مبررات إصدار مثل هذا القانون أصبحت كبيرة، خصوصا مع الانفتاح الذي شهده المجتمع السعودي، وانطلاقة المرأة السعودية في مجالات العمل العام، بصورة أوسع وفي إطار ما أقرته الشريعة.

اليوم

دراسة: الضرب المبرح" مسلك السعوديين لتعديل السلوك

المصدر: جريدة اليوم الأحد 25 محرم 1434 هـ - 9 ديسمبر 2012م

<http://www.alyaum.com/News/art/65118.html>

عبدالعزیز العمري - جدة

تنظم اللجنة النفسية بالغرفة التجارية بجدة ندوة علمية بعنوان "الحد من مشكلة العنف الأسري" وذلك بمقر الغرفة التجارية، وستتطرق الندوة إلى الجوانب المختلفة لهذه المعضلة وسبل احتوائها ودور لجان الحماية في هذا الأمر في مواكبة لبروز مشكلة العنف الأسري بمختلف أنواعه بالمجتمع المحلي وهروب أكثر من 1300 فتاة من أسرهن العام الماضي وتعرض أكثر من 45 بالمائة من الأطفال للعنف، وذلك يوم الثلاثاء الموافق 1434/2/5 هـ من الساعة 7 إلى 9 مساءً

وسيشترك في الندوة المتخصصة رئيس اللجنة النفسية الدكتور مسفر محمد المليص وكبير استشاريي الطب النفسي استشاري الصحة النفسية للأطفال والمراهقين الدكتور سعد الخطيب وأحمد المالكي وجزء المطيري، وتتناول الندوة الجانب النظري في مشكلة العنف الأسري وبداية الاهتمام بقضايا العنف الأسري كما تسلط الضوء على أنواع العنف الأسري والنظريات المفسرة للعنف الأسري والطرق الحديثة في الحد من العنف الأسري ودور لجان الحماية في الحد من مشكلة العنف الأسري بالإضافة إلى دور حقوق الإنسان في متابعة قضايا العنف الأسري إلى الآليات المتبعة في التعامل مع قضايا العنف الأسري، مشيراً إلى طرق الكشف عن ضحايا العنف الأسري وأعراض العنف الأسري وأعراض العنف الجنسي وبعض الجوانب العلمية للوقاية والكشف عن العنف الأسري بشكل مبكر.

وتحدث المليص بأن سيكولوجية العنف موجودة في كل المجتمعات بما فيها التي تمارس الديمقراطية والتي لا تراعي القوانين موجزا العوامل المؤثرة في بروز العنف (ب) الوضع النفسي.. أسلوب العلاقة الزوجية.. التبعية الإقتصادية) كما حدد العنف بنوعين، نوع مباشر موجه للضحية ونوع غير مباشر موجه لأشخاص لاخافة الضحية، واعتبر سلطة الأب هي الأخرى مصدر عنف في المجتمعات الذكورية حيث لا سلطة على سلطته فهو الأمر الناهي وبيده جميع السلطات وتستمر هذه السلسلة من الأب فالابن فالحفيد، ما لم توضع قوانين معالجة وراثة لطمر العنف "وهذا ليس باليسير بل إن العملية تحتاج إلى توعية شاملة تضم المجتمع كله كما وأن المشكلة كبرى وتتطلب جهوداً جبارة".

وكشفت دراسة حديثة أن السعوديين يستخدمون الضرب «المبرح» لتعديل سلوك الأطفال، وذكر المليص أن المجتمع السعودي أكثر عنفا من غيره بالمجتمع العربي حيث وصلت النسبة فيه إلى 13 بالمائة مقابل النصف للمجتمعات العربية "أي النصف تقريبا".

وأكد المليص أن الدراسة اشترطت أن يكون العنف نتج منه زيارة المستشفى لطلب العلاج «هذا الشرط جعل هذه النسبة تبدو منخفضة، ولو تمت إضافة الصفع على الوجه أو أي عضو آخر لكانت النسبة عالية جدا وقد تتعدى الـ 50 بالمائة». وأوضحت الدراسة أن الأمية لا تزال مرتفعة في أوساط الوالدين بالسعودية، حيث وصلت إلى 37 بالمائة بين الأمهات و23 بالمائة بين الآباء المعنفين لأطفالهم.



آل طاوي: التسول ظاهرة سلبية تؤثر على قدسية مكة المكرمة

المصدر: جريدة المدينة الأحد 25 محرم 1434 هـ - 9 ديسمبر 2012م

<http://www.al-madina.com/node/419217>

عبدالله الدهاس - مكة

أكد مدير عام الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة عبدالله بن أحمد آل طاوي أن التسول ظاهرة سلبية تؤثر على مكانة وقدسية مكة المكرمة. وقال آل طاوي خلال زيارته التفقدية مساء أمس لجمعية مراكز الأحياء بمكة المكرمة أنه يتعين على الجمعية النظر حول المتسولين وتقديم جرعيات توعوية لهم مشيراً إلى أن جمعية مراكز الأحياء ستحظى بدعم كبير من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية لتتمكن من تأدية أدوارها الاجتماعية المتميزة لخدمة سكان وأهالي وزوار العاصمة المقدسة من المعتمرين والحجاج. جولة آل طاوي بدأت في مقر الجمعية بحي الرصيفة بحضور أمين عام الجمعية الدكتور يحيى زمزمي، وتم الاطلاع على الأقسام التي تشرف عليها الجمعية وهي مشروع تعظيم البلد الحرام وأبرز النشاطات والفعاليات مثل برنامج مكّي للأطفال وشباب مكة في خدمتك وبرامج التدريب والشرارات مع الجهات الحكومية مثل جامعة أم القرى ومدينة تدريب الأمن العام. ثم اطلع على مشروع مكة بلا جريمة وهو مشروع يقوم بالشرابة بين جمعية مراكز الأحياء وشرطة العاصمة المقدسة ومشروع تعظيم البلد الحرام وإمارة منطقة مكة المكرمة. وتضمنت الجولة زيارة مركز تقني التطوعي وهو مركز متخصص لهواة التقنية في الفريق التطوعي للتقنية والإنتاج الإعلامي يهتم بعدد من المسارات من خلال التدريب على التصوير الفوتوغرافي ومسار المونتاج المرئي والمواهب الإعلامية وكذلك تم الاطلاع على الأوقاف الخيرية التي أوقفت لجمعية مراكز الأحياء بمخطط الحمراء من قبل الشيخ يوسف بن عوض الاحمدي.

البطالة السعودية والاقتصاد الثقافي

المصدر: جريدة الرياض الأحد 25 محرم 1434 هـ - 9 ديسمبر 2012م
<http://www.alriyadh.com/2012/12/09/article791253.html>

عبدالله مغرم

يبلغ إجمالي مداخل الاقتصاد الثقافي في ألمانيا ما إجماليه 126 مليار يورو سنوياً ويعد أكبر ثالث قطاع اقتصادي وأكبر ثاني قطاع من حيث نمو فرص التوظيف ويوفر القطاع أكثر من مليون فرصة عمل مباشرة. ينقسم الاقتصاد الثقافي إلى 11 فرعاً رئيسية ومن أبرزها سوق الكتب، وسوق الفنون، الصحافة، الإنتاج التلفزيوني، الألعاب الترفيهية، والإعلان وغيرها من الفروع كل ذلك يحتم بالضرورة إعادة قراءة واقع قطاع الثقافة في المملكة. في ألمانيا يحقق سوق الكتب مداخل تقارب عشرة مليارات يورو سنوياً وتستقبل المسارح ما يقارب 35 مليون مشاهد يتوزعون على 400 مسرح وتؤمن نحو 40 ألف فرصة عمل مباشرة، ويبلغ عدد زوار المتاحف 110 ملايين زائر سنوياً، أما عن الإعلام فيصل عدد المجلات إلى 3600 مجلة متخصصة و 2300 مجلة شعبية يتجاوز عدد طبعاتها 120 مليون نسخة إضافة إلى 350 صحيفة يومية يبلغ عدد طبعاتها 25 مليون نسخة بينما تصل عدد الإذاعات في ألمانيا إلى 430 إذاعة ويوفر سوق الإعلان في ألمانيا 600 ألف فرصة عمل أغلبها لجيل الشباب. إن أولى أولويات تطوير الثقافة لتكون قطاعاً اقتصادياً يتمثل في الاستفادة من الخبرات العالمية المتخصصة وإعداد أكاديميات متخصصة في الفنون بمعايير عالمية وبشكل عاجل جداً وإعادة تقييم واقع الجمعيات والأندية الثقافية وتطوير واقع معرض الرياض الدولي للكتاب من حيث الواقع والدور المطلوب منه واستحداث دور للفنون لإطلاق مبادرات فنية، ويمكن الاستفادة من تجربة دار كريستيز والتي حققت في النصف الأول من 2012 مبيعات تقدر بـ 3.5 مليارات دولار والترخيص لمزيد من القنوات الفضائية (الربحية) لخلق فرص العمل وتطوير سوق الإعلان في المملكة والتي تقدر قيمته سنوياً بـ 1.17 مليار دولار بإطلاق مراكز تدريب عالمية متخصصة والاعتراف بالثقافة كقطاع اقتصادي عالي الأهمية ليس في تطوير السلوك والفكر الذي ينعكس على الإنسان والأجيال والتنمية فحسب بل على توفير فرص عمل وإطلاق إبداعات الشباب قبل أن تقتلها بيروقراطية العمل في القطاع العام أو استنزاف الوقت في القطاع الخاص في أعمال بعيدة عن مسارات الإبداع، وتعزيز الاستثمار في الثقافة والاستفادة من قدرات المبدعين السعوديين لتصدير الإبداع السعودي للمنطقة كمرحلة أولى والعالم كمرحلة ثانية. المطلوب الآن إعادة تعريف القطاع بشكل عملي وتقييم فرص العمل التي يمكن أن يخلقها قطاع الثقافة في المملكة من خلال بيوت الخبرة أو من خلال خدمات استشارية يمكن أن يقدمها البنك الدولي ليتسنى احتواء البطالة لاسيما وأن المجتمع تتوافق تطلعاته جزئياً مع العديد من فروع الاقتصاد الثقافي والمتبقي يمكن معالجته تدريجياً لارتباطه بالوعي لينعكس كل ذلك على مستقبل الوطن والأجيال والتنمية فالكرة الآن بملعب وكالة وزارة الإعلام للثقافة ووزارة العمل ومؤسسة النقد ووزارة المالية فماذا عساهم أن يقدموا؟

استراتيجية شاملة لشباب الوطن

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 25 محرم 1434 هـ - 9 ديسمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121209/Con20121209554294.htm>

د. صالح بن سبعان

كيف يتعامل الإعلام مع قضايا الشباب وهل خصص لهم نافذة للتعريف بقضاياهم. إعلامنا مشغول بما نحسبه قضايا كبرى (ولا أعرف ما الذي يفوق مشكلات الشباب أهمية) في دولة تطمح إلى الريادة ولا ييخل ولا أمرها على المؤسسات العامة والخاصة بشيء في سبيل التنمية البشرية يختصرها البعض في توظيف الشباب وتوطين سوق العمل، مع أن توطين سوق العمل هو نتيجة ستحدث حينما يتأهل الشباب فعلا ليحتلوا سوق عملهم بكفاءة، وتأهيل الشباب عملية معقدة ومتكاملة تشمل تأهيل شخصيته وتسليحه بقيم معينة وأن تكون احتياجاته مشبعة، لا أن تلقيه في الماء ثم تقول له إياك ثم إياك أن تبذل بالماء.

للإعلام دوره ولكنه وحده لا يكفي، ثم إن الإعلام نفسه يحتاج إلى ابتداء خطاب مرن ومتنوع في تناوله لهموم ومشكلات الشباب، عليه أحيانا أن يتلمس مشكلات الشباب ويقوم بالمبادرة بطرحها والتعبير بلسانهم، يجب أن لا ننتظر الشباب حتى يسعوا

ويلحوا علينا للتعبير عن شكواهم، على الإعلام أن يبادر أحيانا مثل مبادرتكم هذه الآن.

الأندية الرياضية هل تخدم الشباب بكافة ميولهم الرياضية والثقافية والاجتماعية؟ دور رعاية الشباب في التعامل مع قضايا الشباب؟

هذه مؤسسات تدار للأسف بعقلية بيروقراطية روتينية وتقليدية، وبالتالي فإنها عاجزة عن القيام بالدور المطلوب.. تسألني عن الأندية الرياضية؟ ماذا نعرف غير فرق كرة القدم، وحتى على مستوى هذا المنشط هل تعرف لها نشاطا في رعاية المواهب السعودية وتطويرها؟، إنهم يسعون وراء «الجاهز» رغم أنها لم ترتق إلى تطبيق الحرفية الاحترافية داخلها حتى تشتري «تتعاقد» مع محترفين كبار، ورغم أنها ليست مؤسسات ملكية خاصة مثل الأندية العالمية المعروفة، ورغم هذا تحصر نشاطها في الفريق الأول لكرة القدم وتصرف عليه صرفا خرافيا؟ ثم أين باقي النشاط الاجتماعي والثقافية والفنية؟

أما الرعاية فقد طالبت ولا زالت أطالب بأن تحول الهيئة إلى وزارة وحيثياتي أكثر من أن يسعها مجالنا هذا، وقد كتبت أكثر من مرة وفي أكثر من مكان ومنبر.

دور وزارة الثقافة والإعلام، الأندية الرياضية، رعاية الشباب، انتهاء دور المسجد والداعية الذي كان يوجه وينصح ويؤسس للتربية القويمة؟؟

هذه كلها مؤسسات حكومية وشبه حكومية وكلها تعمل تحت إشراف الدولة ورعايتها، إلا أن كل واحدة منها تعمل منفردة وكأنها جزيرة منفصلة، وإذن فإن المقترح الذي أطره هنا بأن تعمل متكاملة، كل واحدة تؤدي دورها في حدود اختصاصها، على أن تعمل بشكل متناسق في إطار استراتيجية موحدة لتنفيذ رؤية موحدة، على أن تضم إليها القطاع الخاص الذي يمكنه أن يلعب دورا أكبر وأكثر تأثيرا من المؤسسات الحكومية، خاصة وهذا القطاع يتمتع برعاية الدولة ويستفيد من ما تقدمه له من دعم، وقد أن له أن يساهم بدوره أكبر في واجبه الوطني..

إذن ما أدعو إليه هو مؤتمر وطني جامع يضم كافة الجهات ذات الصلة، وليس ما ذكرناه، جهات كالتربية والتعليم والتعليم العالي والمالية والتخطيط والشؤون الاجتماعية والشؤون الدينية وكل جهة يمكنها أن تساهم، وتلعب دورا مهما كان مستواه وحجمه، لوضع استراتيجية شاملة لشباب هذا الوطن الغالي فهم عدته الحقيقية للمستقبل.

مدير عام السجون لـ "الرياض": السجون لن تستقبل قضايا الفتيات المحالة من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" بدون مذكرة توقيف بعد الآن

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 26 محرم 1434 هـ - 10 ديسمبر 2012م

<http://www.alriyadh.com/2012/12/10/article791500.html>

الرياض - أسهمان الغامدي عدسة - صالح الجميلة
قال لـ "الرياض" اللواء الدكتور علي الحارثي مدير عام السجون: إن السجون لن تستقبل قضايا هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بدون مذكرة توقيف كما في السابق، حيث إنه يتطلب لجميع جهات التوقيف إنشاء نظارات للتوقيف أو لإخلاء السبيل دون أن تأتي للسجون كما في السابق، حيث إنه لم يعد لدى السجون قبول لأي إنسان في الوقت الحاضر إلا بمذكرة توقيف، كما أن هناك اتفاقاً مع إمارات المناطق ووزارة الداخلية وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بأن لا ترسل موقوفها للسجون دون مسوغ قضائي
وأضاف أن من تلقي القبض عليه الهيئة يجب أن يرسل للشرطة ومن ثم التحقيق والإدعاء العام ليتم إنشاء مذكرة توقيف وعلى أساسها تبعث الفتاة للسجون
وحول معاناة السجون في المحاكمات ووجود كتاب العدل داخل السجون، زاد د. الحارثي هناك توجيه سام بإنشاء محاكم بداخل السجون وذلك لتسريع المحاكمات وكي لا يضطر السجين للذهاب والإياب بالسلاسل والقيود، وإعطاء وزارة العدل أراض بجنب السجون أو داخلها ولو لزم الأمر حسب التوجيهات السامية يتم نزاعها حتى لا يكون هناك تعثر في قضايا السجناء
مشيراً إلى أن الأمر لازال معلقاً في المجلس الأعلى للقضاء، موضحاً أن وزير العدل الدكتور محمد العيسى متفائل كثيراً في الأيام المقبلة، حيث إن الأمير نايف بن عبدالعزيز - رحمه الله - والمجلس الأعلى للسجون ووزارة العدل أقرّوا هذا، مضيفاً أن الأيام المقبلة ستكون فيها أمور كثيرة ستتحسن خاصة مع قرب الانتهاء من بناء الإصلاحات الأربع الأكبر في المملكة والتي ستكون في الرياض والدمام وجده والطائف، وستنشأ إصلاحات تباعاً للضرورات، وهناك السعي الجاد في تنفيذ البرامج المتنوعة للسجون.

اختصاصيون: تعنيف الأطفال لفظياً "يحوّلهم" لشخصيات انطوائية وعدوانية

المصدر: جريدة الشرق الأوسط 26 محرم 1434 هـ - 10 ديسمبر 2012م
<http://www.alsharq.net.sa/2012/12/10/616727>

حائل - حسناء الزومان

أكد اختصاصيون أن التعنيف اللفظي للأطفال، يؤذيهم أشد من التعنيف الجسدي، حيث يؤثر على نفسياتهم ويفقدون الثقة بأنفسهم، ويحوّلهم إلى شخصيات انطوائية وعدوانية.

ألفاظ بشعة وتحكي ريم أحمد (29 عاماً) معاناتها مع والدها الذي تعمّد تعنيفها بأبشع الألفاظ، نتيجة مشاكله مع والدتها، مبيّنة أن والديها تطلقا حالياً، ولم تنس يوماً الألفاظ التي كان والدها يشتمها بها، وأشارت أن الأمر وصل بها إلى الامتناع عن الذهاب إلى المدرسة، خوفاً من تعنيف معلماتها، وأضافت: «أخشى أن يكون زوجي مستقبلاً شبيهاً بوالدي أيضاً»، مؤكدة أن ثقّتها بنفسها تدمّرت، وتخضع حالياً لعلاج نفسي.

معاملة الأب

فيما بين الخمسيني (تحتفظ الشرق باسمه) أن عنف والده ضده عندما كان صغيراً، أثر عليه في كبره، مبيّناً أنه يتصرف على نفس منوال والده، ونوّه أنه يعمل محاسباً في إحدى الشركات، ولم يتوقع أن يكون لعنف والده أثر في سلوكه، حيث اكتشف ذلك بعد زواجه وإنجاب الأطفال، فراح يوجّه إلى أطفاله الألفاظ الجارحة التي تهدف في نظره إلى تربيته تربية صحيحة، ونتيجة لذلك أصيب ابنه الكبير (15 عاماً) بعزلة اجتماعية وخوف دائم، حتى أن أساتذته في المدرسة اشتكوا من انعزاله، فشعر أن تصرفاته معه هي السبب في ذلك، فقرر استشارة اختصاصي أسري ليستطيع إعادة بناء علاقته بأبنائه، والتخفيف من عصبية وكبح الغضب وعدم استخدام الألفاظ البذيئة في حقهم، ونصح الآباء بالانتباه ومعاملة أبنائهم معاملة طيبة قائمة على التقاطع والاحترام.

تحقير الطفل

وأوضح الاختصاصي الاجتماعي علي البناء، أن عنف الآباء لفظياً ضد أبنائهم يؤذيهم أشد من تعنيفهم جسدياً، حيث يمكن أن ينسى الطفل ألم الضرب مع الوقت، فيما تبقى الآثار النفسية السلبية التي خلفها الوالدان داخل الطفل بالإهانة والألفاظ البذيئة، فتساعد في إضعاف شخصيته وثقته بنفسه.

وعرّف البناء العنف اللفظي على أنه كل قول يلحق الأذى بالآخرين، كالسخرية من الفرد وشتمه، وأشار أن أقسى أنواع العنف اللفظي على الطفل بإحراجة وتحقيره أمام الناس، وعدم إبداء التقدير له، فضلاً عن مدح أطفال آخرين في حضوره.

انطواء وعدوانية

فيما بين الدكتور النفسي عزت عبدالعظيم، أن تعنيف الطفل لفظياً يحوّله إلى شخصية انطوائية أو عدوانية، كما يؤثر عليه نفسياً فنجدّه يعاني من قصور وعجز، مشيراً إلى أن الطفل يصدق مع الوقت ما يوجّه له من ألفاظ تحببوية، فيظن أنه متصف فعلاً بالصفات الموجهة له، فيعملون على ممارسة سلوكياتهم السيئة التي تتطور معهم، حتى يصبحوا غير مرغوب فيهم من قبل الآخرين. ونصح الآباء بأهمية احترام أبنائهم أمام الناس، وعدم استخدام سلوك إهانة الطفل كأسلوب مندرج تحت مفهوم التربية، حيث إن الطفل يبقى قاصراً لا يفهم ما يُقال له بالشكل المطلوب، وأشار إلى أن على الآباء قراءة آخر الدراسات التي تخص التربية، حيث أثبتت أن الأطفال الذين يتعرضون لعنف جسدي ولفظي لا ينمون بشكل نفسي صحيح وطبيعي، وكلما زاد مستوى العنف ارتبط ذلك بنتائج سلبية تضر الطفل في المستقبل، إلى جانب تعرضهم للاكتئاب والقلق.



مستشار نزاهة“ د.أحمد الحريري: الثعالب والذئاب“

أفسدت بعض الإدارات الحكومية

المصدر: جريدة الشرقالاثنين 26 محرم 1434 هـ - 10 ديسمبر 2012م
<http://www.alsharq.net.sa/2012/12/10/617150>

الطائف – عناد العتيبي

اتهم مستشار الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد الدكتور أحمد الحريري من أسماهم بالثعالب والذئاب المفترسة، بإفساد بعض الإدارات الحكومية من خلال المراوغة واستغلال الفرص المتاحة لتحقيق مآربهم. وطالب بالتشهير بكافة المتورطين في قضايا الفساد لأن العقوبة وحدها لا تكفي، مستشهدا بمقطع «فيديو» لرشوة موظف بإحدى الأمانات للتغاضي عن مخالفة للبيع بإحدى الطرقات. وقال الحريري إن الرشوة تمثل أبرز أوجه الفساد في الوطن العربي فضلاً عن سوء استغلال الوظيفة والمحسوبية في أوجه العمل الإداري كافة. وأشار إلى وجود ما أسماه باتحادات قوية للمفسدين على غرار الاتحادات الاقتصادية القوية.

جاء ذلك خلال محاضرة ألقاها عضو هيئة التدريس بكلية التربية بجامعة الطائف الدكتور أحمد الحريري أمس بجامعة الطائف تحت عنوان «سيكولوجية الفساد» على هامش فعاليات اليوم العالمي لمكافحة الفساد التي رعاها أمس مدير جامعة الطائف الدكتور عبد الإله باناجه بحضور ممثلين للقطاعات الحكومية بمحافظة الطائف. وقال إن الفساد لا يقتصر على مجتمع دون آخر، بل هو جرة منتشرة في كل زمان ومكان منذ القدم مع اختلاف الدرجة والنوع. وضرب المحاضر أمثلة للبيئة الإنسانية الإدارية الفاسدة مشيراً إلى أنها لا تخلو من ثلاثة سلوكيات هي «النموذج الطفيلي»، وهو الموظف الذي لا يتمتع بمواصفات منصبه وكل همه تمرير أوامر الآخرين، و«النموذج المرتزق» وهو الموظف الذي لا يتمتع بمؤهلات وكل همه البقاء في منصبه، و«النموذج الوصولي» وهو الطامح إلى منصب أعلى حتى لو كان على حساب قيمه السلوكية والأخلاقية. وانتهى المحاضر إلى سبل علاج الفساد التي من أهمها تحقيق رؤية خادم الحرمين الشريفين في مكافحة وتفعيل الأجهزة الرقابية والتعاون مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.



العدل“ تحتسب قضايا تكافؤ النسب“

المصدر: جريدة الشرقالاثنين 26 محرم 1434 هـ - 10 ديسمبر 2012م
<http://www.alsharq.net.sa/2012/12/10/617215>

جدة – نعيم تميم الحكيم

أدرجت وزارة العدل قضايا تكافؤ النسب ضمن القضايا التي سيتم إحصاؤها في محاكم المملكة بدءاً من شهر محرم الحالي، في إشارة لقبول محاكم المملكة للنظر في قضايا تكافؤ النسب في الوقت الذي ترفض المحاكم النظر في قضايا الطعن في الأنساب إلا بأمر من المقام السامي. وكشف مصدر قضائي مطلع لـ «الشرق» عن عدم ورود أي تعميم أو نص نظامي يمنع سماع النظر في قضايا تكافؤ النسب، بل إن الوزارة أوردته ضمن القضايا التي سيتم إحصاؤها على مستوى المحاكم بعد انتشار شائعة عن وجود منع نظر في هذه النوعية من القضايا. وأفاد المصدر صدور تعميم يمنع سماع الدعاوى في طلب إثبات الانتساب أو الطعن في انتساب شخص ما لقبلية أو عائلة إلا بعد ورود الإذن من المقام السامي. من جهته بين نائب رئيس اللجنة الوطنية للمحامين سابقاً المستشار القانوني صالح الصقبي وجود فرق بين إدراج الوزارة للقضية وقبولها في المحاكم، مشيراً إلى أن قضايا تدخل في إحصائيات وزارة العدل لكن القاضي يرفض النظر فيها أو يحيلها لعدم الاختصاص. وأشار الصقبي إلى أن مشكلة «تكافؤ النسب» هو عدم صدور حكم موحد استرشادي من قبل المحكمة العليا يطبق على كل القضايا بعد حكمها بنقص حكم الفصل بين الزوجين الذي صدر قبل عامين، مشدداً

على ضرورة تعميم حكم موحد على هذه القضايا من قبل المحكمة العليا للحد من تفكك الأسر. وأبان الصغبي أن المحاكم تنظر في قضايا تكافؤ النسب إلا أن عدد القضايا قليل جداً، مشدداً على أن قضايا الطعن في الأنساب منع من النظر فيها إلا باستثناء من المقام السامي.



صندوق الموارد : الصرف من الشهر الحالي وليس بأثر رجعي حرمان 17 ألف معلم ومعلمة بـ الأهلية“ مستحقات 3 أشهر

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 26 محرم 1434 هـ - 10 ديسمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121210/Con20121210554451.htm>

محمد سعيد الزهراني (الطائف)

فاجأ صندوق الموارد البشرية معلمي ومعلمات المدارس الأهلية بقرار حرمانهم من مستحقات رواتب الثلاثة الأشهر الماضية 9، 10، 11م، موضحاً أن صرف رواتبهم كاملة 5600 ريال سيتم بدءاً من شهر ديسمبر 12 الحالي، أي بعد صدور قرار وزير العمل الذي حسم الخلاف بين التأمينات الاجتماعية والمدارس الأهلية حول المبلغ المفترض استقطاعه لصالح التأمينات الاجتماعية من رواتب معلمي ومعلمات المدارس الأهلية السعوديين.

وفيما تلقت المدارس الأهلية إفادة صندوق الموارد البشرية بعدم الموافقة على صرف مستحقات الأشهر الماضية سبتمبر، أكتوبر ونوفمبر لأكثر من 17 ألف معلم ومعلمة من حصة الصندوق، أوضح رئيس اللجنة الوطنية للتعليم الأهلي في مجلس الغرف السعودية الدكتور عبدالرحمن الحقباني في خطاب لوزارة التربية والتعليم أن حقوق المعلمين عن الأشهر الثلاثة الماضية 9، 10، 11م، لم تنزل في حساباتهم، حيث يصر صندوق الموارد على البدء من الشهر الحالي ديسمبر، وطلب الحقباني من الوزارة التدخل لتصحيح هذا الوضع خاصة أنها معنية بصورة مباشرة بالتنفيذ حسبما نص عليه القرار، وبشكل عاجل.

وقال الحقباني إن نص القرار الملكي بدعم معلمي ومعلمات الأهلية 60 شهراً بعقد موحد من تاريخ المباشرة وتوقيع الاتفاقية مع الصندوق ودخول البوابات، وكل هذه الشروط والظروف كانت متوفرة سوى ما تم رفضه من الصندوق لإصراره على وضع الحد الأدنى 5000 ريال حسب طلب التأمينات، وبالتالي فإن المتسبب في عدم استكمال الإجراءات هو الصندوق وليس المدارس، وهو كذلك الذي رفض الدعم ولم يف بوعده بحجة عدم الالتزام بنظام التأمينات الذي تبين أنه ليس نظاماً بل إلزام تعسفي سقط أمام القانون بقرار من الوزير.

وأكد رئيس اللجنة الوطنية للتعليم الأهلي في مجلس الغرف السعودية، أن المدارس لم تتأخر عن الوفاء بالتزامها حسب العقد المبرم مع المعلمين، ووقعت اتفاقياتها مع الصندوق، وأشار الحقباني في خطاب وجهه لمدير عام صندوق الموارد البشرية بأنه لا يجوز للصندوق اعتبار البدء من شهر 12 ديسمبر الحالي، أي بعد صدور القرار لأن حقوق المعلمين ثابتة وملزمة للصندوق، ولأن الذي طلب التأجيل وآخر الإفادة هو صاحب الصلاحية وزير العمل وبالتالي لا ذنب للمعلمين.. هذا وأبلغت «عكاظ» مصادر مطلعة بوجود استياء كبير من المعلمين والمعلمات، وإصرار على المطالبة بمستحقات الثلاثة الأشهر الماضية سبتمبر، أكتوبر ونوفمبر، كونهم غير معنيين بالخلاف الذي كان قائماً وتأخر البت فيه من قبل وزارة العمل.

وكان وزير العمل المهندس عادل فقيه قد انتصر الأسبوع الماضي لرأي المدارس الأهلية بالحسم من مبلغ 1500 ريال وليس كامل الراتب.

أكد أن التأمينات لا تستطيع إجبار الشركات على منح بدل الـ 15٪..

العجاجي:

تثبيت غلاء المعيشة لمتقاعدي القطاع الخاص بعد ربيع الآخر

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 26 محرم 1434 هـ - 10 ديسمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121210/Con20121210554461.htm>

محمد الغامدي (الرياض)

كشف مساعد محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية للشؤون التأمينية جمال أحمد العجاجي، أنه سيتم تثبيت بدل غلاء المعيشة 15 في المائة لمتقاعدي القطاع الخاص أسوة بمتقاعدي الدولة، لمن يستحق صرف معاش شهر 4 - 1434هـ.

وبين العجاجي في تعميم لمكاتب المؤسسة متضمنا نماذج لأسئلة يتوقع طرحها من المستفيدين وإجابات عليها، أنه سيتم تثبيت بدل غلاء المعيشة ضمن المعاشات والعائدات المستحقة للسعوديين وأفراد عائلاتهم في نهاية الثلاث سنوات المحددة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 115 وتاريخ 13-4-1431هـ القاضي بمنح السعوديين أصحاب العائدات والمعاشات وأفراد عائلاتهم، بدل غلاء المعيشة بنسبة 5 في المائة سنويا لمدة ثلاث سنوات تبدأ من أول الشهر التالي لصدور هذا القرار وتنتهي في 30-4-1434هـ دون المعاشات والعائدات التي ينشأ استحقاقها بعد هذا التاريخ، مشيراً إلى أن الفئة المستفيدة من تثبيت هذا البديل هم أصحاب المعاشات والعائدات من السعوديين وأفراد عائلاتهم المستحقين للصرف في تاريخ تثبيت البديل (4-4-1434هـ)، مضيفاً أن غير المستفيدين هم المشتركون وأفراد عائلاتهم الذين ينشأ صرف (معاش/عائد) لهم بعد شهر (4 - 1434هـ)، لأنهم ليسوا مستحقين لصرف المعاش أو العائد في تاريخ تثبيت البديل في شهر 4 - 1434هـ وانما سوف ينشأ استحقاقهم بعد تثبيت هذا البديل.

وعن شروط الاستفادة من تثبيت البديل، قال: لا بد أن يكون مستحقاً للصرف في شهر 4 / 1434 طبقاً لأحكام النظام التي نصت على أن يكون الصرف من الشهر التالي لتحقيق الشروط فمثلاً:

أ - مشترك ترك العمل ولديه المدة المؤهلة لاستحقاق معاش التقاعد المبكر، إلا أنه لم يتقدم بطلب الصرف إلا في شهر 4 / 1434 أو بعد ذلك، ففي هذه الحالة يكون قد توافرت بشأنه الشروط المؤهلة للاستحقاق، إلا أن استحقاقه للصرف لن يبدأ إلا من الشهر التالي لتاريخ تقدمه بذلك الطلب، وبالتالي لن يكون مشمولاً بتثبيت هذا البديل.

ب - مشترك توفي أو مشترك أثبتت اللجنة الطبية عجزه في شهر 4 / 1434 وكان لديه مدة مؤهلة لاستحقاق المعاش، ففي هذه الحالة توافرت لديه الشروط المؤهلة للاستحقاق، إلا أن استحقاق الصرف لن يبدأ إلا من 1-5-1434هـ وبالتالي فلن يكون مشمولاً بتثبيت هذا البديل.

ج - مشترك بلغ الستين وترك العمل في شهر 3 / 1434 وله مدة مؤهلة لاستحقاق المعاش، وتقدم بعد فترة من الزمن بطلب صرف المعاش، ففي هذه الحالة يكون قد توافرت بشأنه الشروط المؤهلة للاستحقاق قبل شهر 4 / 1434 ومن ثم فإن استحقاقه للصرف يبدأ من 1-4-1434 وبالتالي يكون مشمولاً بتثبيت هذا البديل.

وعن حالة مشترك أوقف معاشه لانتفاء شروط الاستحقاق نظاماً قبل نهاية الثلاث سنوات ثم عاد استحقاقه في صرف المعاش بعد تاريخ نهاية تلك السنوات، واستحقاقه لتثبيت بدل غلاء المعيشة، قال «لا يستحق تثبيت هذا البديل».

وحول استحقاق أفراد عائلة مستفيد أوقف معاشه بسبب الوفاة وتم تثبيت بدل غلاء المعيشة في معاشه، بين أن المستحق لأفراد العائلة المستحقين هو نفس مبلغ معاش المستفيد الذي كان يصرفه بعد تثبيت بدل غلاء المعيشة بالمعاش الأساسي. وعلق على حالة مستفيد كان يصرف المعاش واستفاد من تثبيت بدل غلاء المعيشة، ثم أوقف المعاش في 30-6-1434هـ للعودة للعمل والخضوع للنظام، ثم ترك العمل بعد فترة وتقدم لمكتب التأمينات بتاريخ 1-9-1434 بطلب صرف المعاش، ويتساءل عن إمكانية شموله بتثبيت بدل غلاء المعيشة، فقال العجاجي «هذا يبقى حقه في مبلغ المعاش

السابق المثبت فيه ذلك البديل الذي كان يتقاضاه قبل عودته إلى العمل مرة أخرى، ولا تستحق صرف البديل عن المعاش المضاف وفق ما تضمنته الفقرة 4/أ من المادة 38 من النظام والتي تنص على تسوية المعاش عن مدة الاشتراك الأخيرة مهما قلت، على أساس متوسط الأجر الشهري خلال السنتين الأخيرتين منها أو خلال مدة الاشتراك المشار إليها كاملة إن قلت عن ذلك، ويضاف إلى المعاش الذي كان يتقاضاه المشترك قبل عودته إلى العمل الخاضع للنظام، كما لا يستحق صرف البديل في حال تسوية المعاش عند انتهاء مدة اشتراكه الأخيرة وفق ما تضمنته الفقرة 4/أ-1 من نفس المادة والتي تنص على تسوية المعاش على أساس مجموع مدتي الاشتراك السابقة والأخيرة باحتسابهما وحدة واحدة وعلى أساس متوسط أجر الاشتراك في السنتين الأخيرتين من مدة الاشتراك الأخيرة».

وبين أن منح البديل 15 في المائة من قبل الشركات والمؤسسات الخاصة لموظفيها هو أمر عائد لها، ولا تملك المؤسسة سلطة فرض ذلك عليهم وعلى ذلك فإن الشركات والمؤسسات الخاصة التي قامت بإضافة ذلك البديل لأجور موظفيها الخاضعة للاشتراك سوف يستفيدون منه عند حساب معاش التقاعد.



”الشؤون الاجتماعية”: صرفنا 3 مليارات لخدمة المعاقين

الفحص المبكر أنقذ 900 طفل وبرنامج ”التشخيص الجيني” يكشف الحالات السليمة

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 26 محرم 1434 هـ - 10 ديسمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=124127&CategoryID=3

الرياض: عبير العمودي

أعلن وزير الشؤون الاجتماعية يوسف العثيمين أن الوزارة قدمت أكثر من 3 مليارات لأكثر من 75 ألف معاق ببرنامج توعية المعاقين لدى أسرهم و 50 مليوناً لبرنامج التأهيل المنزلي للمعاقين، وأكثر من مليار لسيارات المعاقين التي صرفت قبل أسابيع. وأكد نائب وزير التربية والتعليم الدكتور خالد السبتي خلال حفل مرور 20 عاماً على تأسيس مركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة أن الوزارة أطلقت اسم الأمير سلطان بن عبدالعزيز، رحمه الله، على مركز الخدمات المساندة للتربية الخاصة التابع للوزارة في مدينة الرياض، ليصبح "مركز الأمير سلطان بن عبدالعزيز للخدمات المساندة للتربية الخاصة" وسيبدأ في تقديم خدماته قريباً، مشيراً إلى أنه سيقدم خدمات التشخيص، والعلاج، وتدريب العاملين في القطاع التعليمي لتحسين نوعية الخدمات المقدمة لفئة المعاقين وزيادة كفاءة العاملين في هذا المجال.

وكان رئيس مجلس أمناء المركز الأمير سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز أكد أن المركز أصبح شريكا أساسيا مع أهم المراكز العلمية العالمية في مجالات البحوث العلمية المتقدمة، مثل أبحاث الجينات، والعلاج باستخدام الخلايا الجذعية، واستخدام تقنية الحاسب الآلي والروبوت، والشرايح الإلكترونية البيولوجية.

وأضاف الأمير سلطان على هامش فعاليات الاحتفال أن برنامج الفحص المبكر أنقذ حتى الآن 900 طفل من الإعاقة، ونفذ عددا من البرامج من بينها برنامج الأمير سلطان بن عبدالعزيز للأبحاث المتقدمة بالتعاون مع مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، ومستشفى الملك فيصل التخصصي، ومركز الأبحاث، وبرنامج سهولة الوصول بالتعاون مع وزارة الشؤون البلدية والقروية ووزارة النقل، والهيئة العامة للسياحة والآثار، وبرنامج تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة لسوق العمل بالتعاون مع وزارة العمل، وبرنامج تقييم مراكز الرعاية النهارية لرفع الأداء بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الاندماج الاقتصادي للمعاق، ليكونوا أرباب عمل بالتعاون مع البنك السعودي للتسليف والادخار وبرنامج المسح الوطني للصحة وضغوط الحياة بالتعاون مع وزارة الصحة ومستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز

الأبحاث، وجامعة الملك سعود، وبرنامج صعوبات التعلم والتوحد بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي.

وأضاف أن المركز أصبح ذا شراكات مثمرة وفاعلة مع جميع المؤسسات الطبية والتعليمية والعلمية، ومنها وزارة الصحة، ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، ومستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث للتشخيص الجيني قبل الغرس للمساعدة في إنجاب أطفال أصحاء لعائلات تكرر إنجابها لأطفال معاقين، وقد وصل عدد الأطفال الذين ولدوا بهذه الطريقة أكثر من 100 طفل كان أولهم سلمان الذي سُمي بهذا الاسم عرفانا من أهله لسمو ولي العهد. وقال إن مركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة نظم ثلاثة مؤتمرات بالشراكة مع جمعية الأطفال المعوقين وجهات أخرى، وتابع تنفيذ التوصيات، ونظم أكثر من 200 فاعلية علمية متخصصة، وعقد 64 اتفاقية استراتيجية محلية وإقليمية ودولية، كما هيأ المركز مجموعات متخصصة من الكوادر العلمية الوطنية التي تعمل على تحويل البحث العلمي إلى علاج وتأهيل.



”المخابز” تواجه ”رسوم العمالة” بتقليص حجم الرغيف بنسب تتراوح بين 10 إلى 25% دون تغيير الأسعار

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 26 محرم 1434 هـ - 10 ديسمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=124217&CategoryID=2

جدة: محمد القشيري

بدأ عدد من المخابز في تقليص حجم ووزن الرغيف بمختلف أنواعه، بنسب تتراوح بين 10 إلى 25%، دون أن يشهد انخفاضاً في السعر، وذلك لمواجهة الأضرار التي لحقتهم بسبب قرار تحصيل رسوم العمالة الوافدة والبالغة 200 ريال بمقدار 2400 ريال سنوياً.

فيما اعتبر متعاملون أن تقليص الوزن لن يحل المشكلة خلال الأشهر القليلة المقبلة، وأن الخبز أصبح مهنة "لا تأكل عيش" على حد قولهم، وليس هناك حلول سوى رفع الأسعار، أو إعفاء نشاط المخابز من القرار، في حين عمد بعض المستثمرين إلى التحول إلى قطاع الحلويات لتقليص عدد العمالة لديه.

وقال عضو لجنة المخابز بغرفة جدة علي جازع الشهري لـ"الوطن" إن النشاط يعاني من التعثر، إذ يمثل نسبة العمالة من التشغيل النهائي للاستثمار في المخابز 40%، وهذا أمر يجعل المستثمرين يدفعون مصاريف كبيرة جراء مهنة أربابها الكلية قليلة مقارنة بالقطاعات والاستثمارات الأخرى.

وحول تخفيض أوزان وأحجام الخبز قال الشهري إن التخفيض لن يحل المشكلة، فالنظام يلزم أصحاب المخابز ألا يقل وزن الرغيف عن 520 جراماً، وتقليله 100 جرام لن يحل المشكلة، فالقطاع يشهد أزمة حقيقية، بسبب رداءة الأجهزة والمكانن المعدة للخبز، وقلة المردود النهائي لهامش الربح، لاعتباره سلعة إستراتيجية لا يسمح برفع الأسعار فيها.

من جهته قال جمال كعكي عضو لجنة المخابز السابق إن كثيراً من مستثمري الخبز يدرسون حالياً التحول لقطاع الحلويات، ووقف نشاطهم الأساسي من صناعة وتوزيع الخبز لعدم وجود جدوى استثمارية بالبقاء في نشاطهم. وأضاف أن مستثمري المخابز يواجهون أزمة في توفير الأيدي العاملة السعودية، وإن توفروا لا يستطيعون العمل في بيئة العمل.

يذكر أن لجنة المخابز عقدت اجتماعاً في غرفة جدة، عقب إصدار قرار تحصيل رسوم العمالة من قبل وزارة العمل، وأكدوا في الاجتماع أن قطاع المخابز يعتمد بشكل رئيسي على العامل، وهناك شركات ومؤسسات لديها عمالة تصل إلى 200 عامل، وهذا يعني أن صاحب المؤسسة سيدفع شهرياً 40 ألف ريال، مما يجبر القطاع على رفع السعر أمام المستهلك.

”مسنى“ ظهران الجنوب تنتظر الخدمات

السكان: رفعنا معاناتنا لـ”المعنيين“ والنتيجة تسويق ووعد

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 26 محرم 1434 هـ - 10 ديسمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=124194&CategoryID=5

ظهران الجنوب: حفاف القحطاني

تعالّت أصوات بعض المواطنين بقرية المسنى التابعة لمركز الغايل - محافظة ظهران الجنوب، بأنهم يعانون نقصاً في النواحي الخدمية المتعلقة ببعض الوزارات، إضافة إلى أنهم مهددون بكارثة صحية نتيجة وجود مياه غير صحية يلجؤون إليها لإطفاء ظمئهم في غياب آبار السقيا الصحية والصالحة للشرب.

وأوضح نائب قبيلة آل محاج، جابر سعيد، أنهم طالبوا بتأمين مركز صحي منذ 20 عاماً وتنتهي المطالبات دائماً بالوعد والتسويفات غير الجادة من قبل المعنيين بالشؤون الصحية بمنطقة عسير.

ووصف رحلة الحصول على خدمة صحية بـ”الشاقة والصعبة”، حيث إن المريض وذويه يضطرون لسلك الطرق الوعرة والمسافات البعيدة للوصول لأقرب نقطة لهم، وهي مستشفى ظهران الجنوب من خلال العقبات الجبلية الوعرة.

وبين المواطن سعيد معيض، أن هناك أشخاصاً يقطنون بالقرية بحاجة لخدمات صحية عاجلة حالياً، مطالباً بإنهاء معاناتهم بتوفير مركز أو مقر صحي متكامل لخدمتهم والقضاء على الأهم.

من جهته أشار المواطن مفرح شيعان إلى أنهم يعانون الأمرين في رغبتهم التنقل وقضاء حاجياتهم، وفي سلك تلك الطرق المهملة التي أنهكتهم وألمتهم، بل إن الأمر تعدى إلى أنهم يعيشون حالة من العزلة بينهم وبين ذويهم في حال هطول الأمطار، حيث تغلق السيول الطرق وتمكث المياه بالأشهر في تلك الأودية، مما يحول دون عبورها والوصول إلى ذويهم أو الحصول على لقمة العيش.

أما بخصوص التعليم فبين المواطن ناصر معيض أن مطالبهم تزيد على 15 عاماً باستحداث متوسطة بنين وبنات في القرية، حيث لا يوجد بها سوى ابتدائيات، وكان الضياع مصير أبناء القرية، قائلاً: لم تأبه إدارة تعليم سراة عبيدة لمطالبنا في ذات السياق علق جميع المواطنين الذين التقّتهم ”الوطن“ في جولتها على خطورة وجود المياه الراكدة عقب هطول الأمطار، وأنها مياه خطيرة تحوي الكثير من الفطريات والكائنات الحية ”الطفيلية“، مما يهدد سلامة الكثير من السكان وخاصة الأطفال الذين يلهون أحياناً في تلك المياه بعيداً عن أنظار أهاليهم. من جهته أوضح المتحدث الرسمي لصحة عسير، سعيد النقيير، في تصريح إلى ”الوطن“ أن المركز الصحي لقرية المسنى مرفوع في الميزانية القادمة 1433-1434 ويأمل اعتماده.

من جهته أكد رئيس بلدية الربوغة، إبراهيم باكواسة، في تصريح إلى ”الوطن“ أن هذه القرى لا تزال بحاجة - سواء القرى التي تتبع لمركز الغايل، أو مركز كحلا - للعديد من المشاريع مثل السفلة أو مشاريع درء السيول وعمل عبارات للكثير من منازل المواطنين، إلا أن البلدية تواجه أحياناً عائقاً يتمثل في طبيعة تضاريس تلك القرى المعقدة وقلة الإمكانيات.

الصحة: إغلاق 30 منشأة بسبب أخطاء طبية... خلال عام

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 26 محرم 1434 هـ - 10 ديسمبر 2012م

<http://alhayat.com/Details/460534>

الرياض - عبدالعزيز العطر

علمت «الحياة» من مصدر مطلع في وزارة الصحة، أن الوزارة أغلقت 30 منشأة صحية خلال العام الماضي، وذلك بسبب «أخطاء طبية» ارتكبتها هذه المنشآت.

وأكد المصدر في حديث إلى «الحياة» أمس، أن قرار إغلاق المنشآت حظي بتأييد ديوان المظالم، وأشار إلى أنه: «لا يزال بعضها مغلقاً منذ 10 أشهر».

وأضاف: «الوزارة استحدثت نظام إلكتروني جديد يسمى (الخطأ الجسيم)، يرتبط مباشرة بمكتب وزير الصحة للقضاء على (الأخطاء الطبية)، إذ يشمل النظام الجديد على شاشة (رقابية) إلكترونية، تظهر أي خطأ طبي يحدث في أية منشأة صحية، وهو ما يسهم في توفير المعلومات حول الأخطاء الطبية التي تقع من أية منشأة في مختلف مناطق المملكة».

وشدد على أن القرار الذي اتخذته الوزارة بإغلاق مستشفى «شهير» في جدة أخيراً، كان بسبب تراكمات من الأخطاء الطبية التي وقع بها، «سبقة عدد من القرارات الجزائية في ما دون (الإغلاق) حيال تكرار مخالفات المستشفى»، مشيراً إلى أن اللجان الطبية المختصة بالوزارة تنتظر نحو 47 قضية مرفوعة ضد المستشفى.

ولفت إلى أن الوزارة سبق أن أغلقت غرف العمليات في المستشفى لمدة شهرين بـ«الشمع الأحمر»، ومنع إجراء أية جراحات عادية أو شبة عادية، مضيفاً: «مسؤولو المستشفى سبق أن تعهدوا في خطاب موجه إلى وزير الصحة بالالتزام برفع مستوى الكوادر الطبية في أقسام التخدير والعناية المركزة والطوارئ والالتزام بالتأكد على كل معايير الجودة على جميع المستويات، وعدم السماح للأطباء من غير العاملين في الجامعات بالعمل في المستشفى».

وكشف أن رئيسة قسم الجودة بالمستشفى أفادت وزارة الصحة بأن المعايير الدولية والمحلية لم يتم تطبيقها بحسب أساليب النظم والمعايير المعتمدة، مما دفع الوزارة إلى إغلاق المستشفى لوجود خطر يهدد حياة المرضى الموجودين داخل المستشفى، وأن استمرار العمل بالمستشفى «غير آمن».

وأوضح أن وزير الصحة سبق أن أصدر قراراً وزارياً يفرض على أن تكون القرارات الصادرة من لجان المخالفات «متأسكة، ومتاملة، ومحقة» لأقصى درجات العدالة، لكي لا تتعرض قرارات لجنة المخالفات إلى «الإبطال» من الدوائر المختصة بديوان المظالم.

وشدد المصدر على أن الوزارة «لن تتهاون مع أي قصور يمس صحة وسلامة المواطنين والمقيمين، وأنها ستستمر في اتخاذ أقصى العقوبات والإجراءات النظامية تجاه أية منشأة صحية لا تلتزم بمعايير الجودة المطلوبة للخدمات الصحية، وذلك بهدف إلزامها بتحسين أوضاعها وإزالة كل الملاحظات وفق ما تنص عليه الإجراءات النظامية».

زوجة الشهيد العنزي: أمل تأمين منزل لأطفالي ... وتعييني معلمة بالقرب منهم

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 26 محرم 1434 هـ - 10 ديسمبر 2012م

<http://alhayat.com/Details/460639>

بريدة - طارق الرشيد

أكدت زوجة شهيد الوطن خالد بن كبيشان العنزي الذي كان يعمل في الملحقية السعودية في اليمن، ولقي حتفه عقب تعرضه لوابل من الرصاص أطلقه مجهولون، خلال خروجه من منزله أواخر الشهر الماضي في صنعاء، أنها فخورة بزوجها البطل الذي لم يتوان يوماً عن خدمة وطنه، وناشدت بتأمين منزل يأوي أطفال الشهيد اليتامى. كما قدمت شكرها لولي العهد الأمير سلمان بن عبدالعزيز نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، ونائب وزير الدفاع الأمير خالد بن سلطان بن عبدالعزيز وأمير منطقة القصيم الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز على وقوفهم بجانبها ومواساتهم لها في أحزانها، وتمنت لخدام الحرمين الشريفين الصحة والعافية، وأن يديم نعمة استقرار وأمان هذا البلد، وقالت: «كل ما أتمناه هو إيجاد حياة كريمة لي ولأبناء شهيد الوطن، وأن يتربى أولادي في منزل خاص يؤويهم، ويغنيها عن حاجة الناس، ونرتاح من دفع مبلغ مالي كبير على إيجار الشقة التي نسكنها الآن»، مشيرة إلى أنها متخوفة من أن تخصم المميزات والعلاوات، التي كان يتقاضها زوجها حينما كان على رأس العمل من مرتبه الشهري، أو يتم إلغاء التأمين الطبي الخاص بهم. وذكرت أرملة الشهيد منيرة بنت منيف الحربي، خريجة قسم الرياضيات من كلية القصيم بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف الثانية، في حديث خصت به إلى «الحياة» أنها خريجة عام 1431، ولم يتم تعيينها حتى الآن، وأضافت: «كلي ثقة في ولاية الأمر، أن يأمرؤا بتعييني بالقرب من منزل أهلي، تقديراً لتضحية زوجي من أجل هذا البلد، ولكوني أحمل شهادة البكالوريوس في الرياضيات بدرجة امتياز، فالكل يعلم أن متطلبات الحياة صعبة وشاقة، وتربية أطفالي تحتاج مني الكثير».

ولفتت إلى أن الديون التي في ذمة زوجها تتجاوز النصف مليون ريال، فيما كان لأخيها خالد منيف الحربي قصة طويلة مع الشهيد، امتدت إلى أكثر من عقدين من الزمن، إذ كانت صداقتهم مضرب المثل، وهذا ما أكدته خالد منيف الذي ذكر أنه يتمنى مساواتهم بشهداء الوطن الذين رحلوا للرفيق الأعلى، بسبب الأعمال الإرهابية في الداخل، ويصرف لهم منزل، ومبلغ مالي لتحسين أوضاعهم، وتعويضهم معنوياً عن الفقد الذي سالت دماؤه من أجل خدمة هذه البلاد. وقال خالد: «قلت لعروب ابنة الشهيد ذات الخمسة أعوام، بابا مات وذهب إلى ربه، ولن يعود، ولكنها عادت، وقالت لي بابا سبق أن وعدني أن يكون هنا يوم (الخميس)، وأنا أعرف أنه يحبني، وسيحضر، فحاولت معها كثيراً، بيد أنها تنتظر عودة أبيها كل يوم وكل ساعة»، فيما وصف والد الشهيد كبيشان العنزي ابنه بالقوي الأمين، وأوضح لـ«الحياة» أن ابنه خالد تلقى اتصالاً من القنصلية السعودية في اليمن أثناء وجوده، معهم في المنزل قبل استشهاده بأيام، مفاده أن حياته في خطر، بسبب توتر الأوضاع الأمنية هناك، وأن من الأفضل بقاءه في السعودية، غير أنه أصر على الذهاب ومباشرة العمل.

وأضاف بعد إلحاح مني، قال لي: «لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا، أنا في مهمة وطنية، وسأذهب وأبأشر عملي، فأنا أقرب الناس له، ولا أعرف طبيعة عمله هناك، من حرص ابني الشديد على التكنم، وعدم الإفصاح بأسرار العمل، وولائه لمليكه ووطنه»، وعن الأثر الذي تركه بعد رحيله، أضاف: «رحمه الله كان باراً بي وبوالدته، ويقضي حوائجنا، ويساعدني مادياً، كوني لا أعمل ولا أملك إلا هذه السيارة لنقل الطالبات، وهي مصدر رزقي الوحيد، كما أن والدته خالد مطلقة، وهو من كان يسدد عنها أقساط المنزل، والآن تكالبت عليها الظروف، ما بين فقد ابنها البار وأقساط منزلها».

زواج القاصرات

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 26 محرم 1434 هـ - 10 ديسمبر 2012م
http://www.aleqt.com/2012/12/10/article_715970.html

عبد الله بابجير

زواج القاصرات قضية كثر الحديث عنها، وأن الأوان للقضاء عليها، بالتشريع، بالنظام، بأحكام رادعة ضد الأب والأم، والزواج، ومع الأسف الشديد فإن هذه الزواجات تتم بمباركة الأب الذي يضحي بابنته مقابل بضعة ريالات، وبموافقة الأم التي هي في الأغلب مغلوبة على أمرها. إننا إنسانياً، واجتماعياً يجب أن نهبّ معاً لإيقاف هذه الزواجات، ناهيك عما يقوله العالم عنها.

ولا شك أن زواج الفتيات القاصرات من مسنين أثرياء أو غير أثرياء، زواج مخالف ولا تنطبق عليه قواعد وشروط الزواج. كما أن هذا الزواج يعد استغلالاً للضحايا بطريقة بعيدة عن مشاعر الأبوة والأمومة الصادقة. وهذا النوع من الزواج يترتب عليه ظلم شديد للفتاة، وامتهان لكرامتها، وأتوتتها، واعتداء على حريتها في الاختيار، حيث تتحول فيه الفتاة لسلعة تباع وتشترى تحت اسم زواج لا يدوم لأكثر من أيام وأسابيع. والزواج في الشرع الحنيف علاقة مقدسة بين زوج وزوجة بينهما مودة ورحمة، وهي علاقة قائمة على الرضا والرغبة في الزواج من الطرف الثاني، وبالتالي فلا يصح أن تتزوج فتاة دون رضاها. وللزواج ضوابط وشروط بهدف الاستقرار وبناء الأسرة، التي تعد نواة المجتمع، وذلك بعيداً عما يمكن أن يطلق عليه "صفقة تجارية" بين ولي أمر فتاة قاصر، ومسن يملك المال، بحيث نحرم القاصر من حقها، بل نكرها على البقاء مع رجل مسن دون رضاها، إضافة إلى أن القاصر التي دون سن الـ 18 عاماً لا تدرك مسؤوليات وتبعات الزواج، وواجباتها تجاه الزوج، وتصبح القاصر في وضع صعب لعدم توافر الكفاءة، والمؤكد أن التقارب في السن من شروط الكفاءة، ناهيك عن الآثار النفسية السيئة التي تصيب الفتاة القاصر، ومحكوم على مثل هذه الزواجات عدم الاستمرار، فغالباً ما يترك المسن الفتاة القاصر ويتزوج من غيرها. وبهذا يكون ولي أمر الفتاة القاصر قد ظلم ابنته في بداية حياتها، بموافقتها على ارتباطها بمن هو في سن "جدها"، فكيف لفتاة صغيرة في العاشرة من عمرها أن تكون قادرة على إدارة بيت وتربية أولاد، ومع الأسف الشديد أن هذه الظاهرة تعود لرخص الفتاة لدى أهلها، وقد يكون للفقر دور ملحوظ في هذا الموضوع، إنه فقر النفوس والأخلاق، وإلا كيف يضحي الأب بابنته مقابل مال يحصل عليه، وهو ما يتنافى مع السلوك الإنساني الصحيح. المطلوب سرعة إصدار تشريع يمنع تزويج القاصرات دون سن الـ 18، وتفعيل القوانين الدولية الخاصة بحماية الطفل، وإلزام المحاكم والمأذونين بعدم تزويج القاصرات ومعاقبة من يخالف ذلك، وقيام وسائل الإعلام بواجبها تجاه هذه القضية بالتوعية والإرشاد. المسألة باختصار .. هل تسمح بزواج حفيدتك من رجل في سن "جدها"!!؟



صَرَاحُ الأَيْتَامِ

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 26 محرم 1434 هـ - 10 ديسمبر 2012م
<http://alhayat.com/OpinionsDetails/460582>

علي القاسمي

نَرَكُلُ الكُرَّةَ في مَلْعَبِ الضعيفِ دوماً، خصوصاً أن الاعتراف بالهزيمة والخطأ في عُرْفِنَا ضرب من الجنون، وحال إستثناء نفق أمامها لِمَنْ طویل بنظرة من اللاوعي.

أَكْتُفِ عن الأيتام متأخراً، لأن قضايانا الاجتماعية تبدأ كبيرة ومغرية على التعرية وإسقاط الرؤوس والغربة الشاملة من حارس المبنى لصاحب الكرسي المبهج الدوار، لكن هذا الإغراء يتضاءل بالتدريج، وننسى القصصَ عَقَبَ بضعة أيام من ولادتها، ونُسِكَتِ الأفواه التي تُحركها بالبوح والشكوى والتفتيش بما أمكن من الوسائل والطرق. لا أتحدث عن «أيتام جازان» لوحدُهم، فهم مثالٌ خاطف كان له قَدْرٌ وحظ الظهور على السطح، بعد مشوار طويل من مسلسلات التثقيب وثراكم الأخطاء والصبر على الفتات من العيش والأحلام.

عَيْبٌ مؤسستنا الاجتماعية أنها لا ترى كثيراً ما يحدث على الواقع، وإن تنازلت بالوجود يوماً ما كان وجودها مرتباً، ومجدولاً منذ أسابيع فتكون مبانيتها وفروعها ودورها الاجتماعية غاية في الأناقة، وأيتامنا الموجودون ملائكة بالقوة. نَحْنُاج من وزارة الشؤون الاجتماعية أن نَحْتَارَ لقيادة مؤسساتها الصغرى المنتشرة في مدننا رجالاً تأكلهم دمة اليتيم، وتوجعهم حسرتة، وضيق صدره الدائم، رجالاً يحفظون كاسهم ويستوعبون تماماً (فأما اليتيم فلا نقهر)، لا نريد مسؤولين يؤدون دور حارس مرمى، أو مهام حارس العمارة، ولن نَحْتَرِمَ مسؤولاً يَنْهَرِبُ أو لا يَعْرِفُ إلا إجابات النفي والتصل من المسؤولية، وأقسم لكم أنها تَقْلُنَا محاضر الثثرة ولجان بيع الكلام، والوعود المنتهية بِجُمْلَةِ التلج «نَعُدُّكُمْ بإئهاء الأمور». هذه الدور والمراكز الاجتماعية التي تُعْنَى وتهتم بمن قست عليه الحياة، ووضعته تحت رحمة آخرين، وبين محتويات رديئة لجدران أربعة، ينقصها معدل عالٍ من الرحمة، وكمية كبيرة من الصبر، وبشرٌ مؤهلون للتعامل والاقتراب بالروح قبل الجسد، تنقصها الإنسانية الحقة والمواطنة المُسْتَعْلَة.

إذا نُزَعَتِ الإنسانية من الذين حُمِلُوا أمانة رعاية اليتامى والمقهورين فأَيُّ إنسانية سنفتش عنها لاحقاً! وإن لم تكن هذه المقار الاجتماعية مكاناً خصباً للاحتواء واستثمار الطاقات والأنشطة ومسح الانكسار من وجوه اليتامى، وإدخال الإبتسامة المفقودة إلى شفاه لم تألفها، فما الفائدة من الإصرار على النجاحات وإدعاء المثالية والتباهي بأرقام تنتهي بـ«بالقهر والحرمان»؟

أَحْلُمُ بتغيير سريع وعاجل لمديري دور الرعاية ومراكز المعوقين والأيتام حتى نحیی الحَمَاسَة التي تموت سريعاً، والتبلد الذي قد يصاب به بعضهم جراء تنوع الحالات والتحديات الذي يتطلبه التعايش معهم، مَنْ ليس مستعداً للتحدي فليغادر ويأتي غيره، البلد ممتلئ بالشباب والكوادر المتحمسة. الجروح الاجتماعية التي تحتويها وزارة الشؤون الاجتماعية هي في الذمة وتحتاج إلى ضمير نقي، أما أن نغلق الملفات بتوزيع الاتهامات، وتكذيب الفشل، والتقصير، والأخطاء الرهيبة، فذاك مؤشر محبط ومخيف لمجتمع طيب بالفطرة، ويؤسف أن تتسمر أمام هذا المؤشر وزارة الشؤون الاجتماعية لأختم بنقطة حبلى على السطر.



نראה: محاسبة أي مسؤول يستغل منصبه لتوظيف أقاربه و100 بلاغ يومياً عن الفساد

الكشف عن التجاوزات التي يتم رصدها بكافة القطاعات على موقع الهيئة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 27 محرم 1434 هـ - 11 ديسمبر 2012م

<http://www.al-madina.com/node/419479>

محمد البخيت - منيرة المشخص - الرياض - تصوير - حسن إبراهيم
أكد نائب رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) أسامة عبدالعزيز الربيعية أن «الهيئة» بصدد الكشف عن قائمة الفساد والتجاوزات التي تم رصدها في جميع القطاعات سواء كانت تجاوزات مالية أو إدارية أدت الى فساد وسيتم نشرها في موقع الهيئة.

ورداً على سؤال «المدينة» بخصوص عدم تحرك الهيئة فيما يتعلق باستغلال بعض المسؤولين لمناصبهم بتوظيف أقاربهم خاصة عقب التوجيه الملكي بتنشيط موظفي القطاعات الحكومية قال: إن هناك تطبيقاً فعلياً تجاهه مثل هذه التجاوزات لإيقافها سواء كان التجاوز من المسؤولين بتعيين أقاربهم أو إصدار عقود سابقة للأمر الملكي. وأضاف أن الهيئة وضعت بالحسبان كل ذلك. ولفت إلى أن الجميع سيرى ما يسره قريباً.

من جهة أخرى قال نائب رئيس «الهيئة» الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز العبدالقادر إن عدد البلاغات أكثر من 100 يومياً. وأضاف: نحن نعيش في مجتمع (شكاي بكاي) تكثر فيه شكاوى التحريض.

وعن حصول المملكة على المرتبة 66 بين الدول في مكافحة الفساد قال: لسنا سعداء بهذا الرقم إلا أنه محفز لنا للعمل أكثر، وأوضح العبدالقادر أن الدولة تسعى إلى مكافحة الفساد والدليل على ذلك هو إنشاء هيئة مكافحة الفساد وإصدار نظام خاص بالفساد وإلا كان بإمكانها إصدار بيان يبين وجود الفساد وتحذير المفسدين من عدم القيام بهذه الأعمال. وعن التكاثر بين الهيئة والجهات الرقابية قال العبدالقادر: إن الهيئة بينها تكاتف مع الجهات الرقابية الأخرى.

وكان رئيس هيئة مكافحة الفساد نزاهة محمد الشريف قال عقب انتهاء ندوة بمناسبة اليوم الدولي لمكافحة الفساد يوم أمس الأول في نادي ضباط قوى الأمن بالعاصمة الرياض، إن إقرار الذمة المالية سيتم تطبيقه على كافة موظفي الدولة قريباً، مشيراً إلى أنه سيطلب من كل موظف عند دخوله للجهة التي يعمل بها تعبئة نموذج إقرار الذمة المالي وهو عبارة عن طلب تقديم معلومات عن ممتلكاته والمبالغ النقدية التي يملكها ويطلب منه ذلك كل 3 سنوات ثم ينظر الفرق بين إقرار الذمة الذي قدمه الموظف في المرة الأولى والذي قدمه في المرة الثانية ومتى ما رصدت فروقات شاسعة سيتم مساءلته من أين لك هذا؟.

وأوضح أن «الهيئة» تحقق في جميع مخالفات المشروعات سواء كبيرة أو صغيرة، وإن الأمر لا يقتصر على المشروعات في القرى دون المدن. وقال: إننا نراقب المشروعات التي تصل قيمتها المليارات كمشروعات الطرق والصرف الصحي وغيرها ونهتم بالمناطق النائية لحاجة المواطن في القرى البعيدة إلى زيادة اهتمام ورعاية عن أي مكان آخر.

وعن مطالبة «الهيئة» وزارتي الصحة والتربية وبعض الوزارات بالتحقيق فقط دون غيرها.. قال: نطالب هيئة الرقابة والتحقيق بالتحقيق في جميع المشروعات التي يتم رصد المخالفات عليها ولكن عندما نطلب من وزارة معينة التحقيق في مخالفات إحدى مشروعاتها نطلب من وزير تلك الجهة رفع تقرير عن ذلك التحقيق إلى رئيس هيئة الرقابة والتحقيق وذلك لأنها جهة مخولها بالمحاسبة.

وعن آلية تطبيق قواعد إقرار الذمة المالية.. قال إن ذلك يطلب من كل موظف عند دخوله للجهة التي يعمل بها تعبئة نموذج إقرار الذمة المالي وذلك عبارة عن طلب تقديم معلومات عن ممتلكاته التي يملكها وعن المبالغ النقدية التي يملكها ويطلب منه ذلك كل ثلاث سنوات ثم ينظر الفرق بين إقرار الذمة الذي قدمه الموظف في المرة الأولى والذي قدمه في المرة الثانية ومتى ما رصدت فروقات شاسعة سيتم مساءلته من أين لك هذا؟، مشيراً إلى أنه مطبق الآن في الهيئة وسيتم تطبيقه على كافة موظفي الدولة قريباً.

وعن دور الهيئة تجاه الذين يملكون شهادات وهمية قال: إن الهيئة لم تتابع تلك الحالات ما لم تكن عامة وتؤثر في المجتمع. وعن عدم وجود متحدث رسمي لدى الهيئة أكد الشريف أن الهيئة ستعين متحدثاً رسمياً لها قريباً.

وقال الشريف في كلمة ألقاها خلال افتتاح الندوة إن المملكة العربية السعودية بادرت في عقود مضت إلى سن أنظمة عديدة، حددت فيها جرائم الفساد، وسنت الأنظمة والتشريعات المجرمة لها، والمستمدة في جوهرها من مصادر التشريع

الإسلامي الذي قام عليه نظام الحكم في هذه البلاد، منذ توحيدها على يد المؤسس الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود (طيب الله ثراه)، وما تبع ذلك من أحداث الأجهزة الرقابية التي مارست دورها المنوط بها وفق اختصاصها ومهامها.

وقد جاء اعتماد الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد بقرار مجلس الوزراء رقم (43)، وتاريخ 1428/2/1هـ، وإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بقرار مجلس الوزراء رقم (أ/ 65) وتاريخ 1432/4/13هـ، لنتّجّم الإرادة السياسية، والتوصيات الجادة من القيادة على ضرورة التحري عن الفساد، والوقوف على أسبابه، وتبيين مصادره، وملاحقة مرتكبيه، واسترداد العوائد المالية الناجمة من تلك الممارسات.

وإضافة أن المتمعن في أهداف الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد ووسائلها، والمهام والاختصاصات الواردة في تنظيم الهيئة، يلحظ شموليتها وتكامل دورها الرقابي مع أدوار الجهات الرقابية الأخرى، واتساع تلك الأدوار المناطة بالهيئة، ليشمل الجانب الوقائي من خلال ما يمكن أن ينهض به من بحوث ودراسات، وبرامج توعية وتنقيف، ومراجعة وتطوير الإجراءات والأنظمة، وإقرار الذمم المالية لكل من له صلة بالشأن المالي والإداري إذ من شأن هذه الخطوات إرساء مبادئ الشفافية في المعاملات الاقتصادية والمالية، بصورة يتحقق معها الاستخدام الأمثل للموارد، والترشيد في النفقات، الهادفة لإيجاد توازن اقتصادي يسهم في تنمية البلاد في كافة المحاور والمجالات وقد وضعت الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، وتنظيم الهيئة التجارب والاتفاقيات والمعاهدات الإقليمية والدولية بعين الاعتبار، ووقعت على اتفاقية الاستراتيجية الدولية لمكافحة الفساد التي قامت الأمم المتحدة بوضعها وتبنتها الجمعية العامة لعام 2003م، وصدر الأمر السامي الكريم رقم (5/ب/ 48044) وتاريخ 1424/10/9هـ، باعتماد التوقيع عليها، وتمثل هذه الاتفاقية الأساس القانوني، والمنطلق العملي لجهود الدول في محاربة الفساد، وتعزيز الشفافية، وحماية النزاهة، حيث اشتملت على ثمانية فصول، وبعدد إحدى وسبعين مادة، مثلت المواد الملزمة العدد الأكبر منها، مع تضمنها لفقرات غير إلزامية، فيما بلغ عدد المواد غير الملزمة قرابة (24) مادة، تضمنت هذه الاتفاقية الطرق المثلى لكيفية الوصول لمكافحة الفساد، وذلك من خلال ما تضمنته من مواد فعالة تبين ضرورة التقيد بها فيما يبذل لمكافحة الفساد، فقد جاء الفصل الأول منها مشتملاً على أربع مواد، وتحت عنوان (أحكام عامة) لتبيين الغرض من هذه الاتفاقية، والتشديد على احترام الدول، وصون سيادتها، وجاء الفصل الثاني تحت عنوان (التدابير الوقائية)، واشتمل على عشر مواد، نصت على سياسات مكافحة الفساد الوقائية، كإنشاء هيئات لمكافحة الفساد، وطرق لاعتماد تعيين الموظفين العموميين، وإيجاد مدونات لقواعد السلوك الوظيفي، بالإضافة إلى القيام بالخطوات اللازمة تجاه المشتريات العمومية، وإدارة المال العام، وتشجيع قيام المجتمع المدني بممارسة دوره في مكافحة الفساد، فيما تضمن الفصل الثالث على (28) مادة، جاءت تحت عنوان (التجريم وإنفاذ القانون)، تضمنت تلك المواد، تجريم الرشوة بكل صورها وأشكالها، والاختلاس، والمتاجرة بالنفوذ، وإساءة استغلال السلطة، والإثراء غير المشروع، وغسل العائدات الإجرامية، والإخفاء، وإعاقة سير العدالة، والملاحقة والمقاضاة والجزاءات، والتجميد والحجز والمصادرة، وحماية الشهود والخبراء والضحايا، والمبلغين، وغير ذلك، فيما اختص الفصل الرابع بـ(التعاون الدولي) متضمناً ثمانية مواد، لها الأهمية البالغة في إعطاء هذه الاتفاقية البعد الدولي، لاشتماله على أمور مهمة تتعلق بتسليم المجرمين، ونقل الأشخاص المحكوم عليهم، والمساعدة القانونية المتبادلة، والتعاون في مجال إنفاذ القانون، والتحقيقات المشتركة، فيما جاء الفصل الخامس تحت عنوان (استرداد الموجودات) بتسع مواد، فيما جاء الفصل السادس بعنوان (المساعدة التقنية وتبادل المعلومات) واحتوى على ثلاث مواد، وأما الفصل السابع فجاء بعنوان (آليات التنفيذ) واحتوى على مادتين، تتعلق بمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية، وأمانة المؤتمر، وأما الفصل الثامن وهو الأخير، فقد جاء تحت عنوان (أحكام ختامية) واشتمل على سبع مواد. وختم معاليه كلمته بأن يحفظ الله لهذه البلاد أمنها واستقرارها تحت قيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وولي عهده الأمين.



الشورى" يدعو إلى إسناد مسؤولية مراقبة القمح والأرز والسكر والشعير لمؤسسة الصوامع

الموافقة على تفعيل المواد الخاصة بالعناوين في نظام الأحوال المدنية

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 27 محرم 1434 هـ - 11 ديسمبر 2012
<http://www.al-madina.com/node/419487>

جابر المالكي - الرياض

دعا عدد من أعضاء مجلس الشورى أمس إلى إسناد مسؤولية التخطيط والمراقبة للخرن الاستراتيجي للسلع الغذائية الرئيسية كالقمح والأرز والسكر والشعير والذرة الصفراء، وفول الصويا لمؤسسة الصوامع والغلال. وطالبت لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة بوضع آلية لاسترجاع قيمة الإعانة المدفوعة من قبل الدولة عند قيام أي جهة بتصدير منتجات المؤسسة التي تعتمد على القمح المعان للخارج. وتساءل أحد الأعضاء عن دور المؤسسة في الحد من تهريب القمح للخارج داعياً إلى أن تعمل المؤسسة مع الجهات المختصة للقضاء على ذلك، في حين رأى عضو آخر ضرورة أن تعيد اللجنة صياغة توصيتها بشأن الإعانة المدفوعة من الدولة لدعم القمح بتحديد الجهات التي يجب على المؤسسة التعاون معها للحد من تصدير منتجات القمح المعان للخارج. ودعا بعض الأعضاء إلى أن تعمل المؤسسة وبالتنسيق مع وزارة الزراعة على استمرار زراعة جزء من احتياج المملكة من القمح واختيار الأماكن المناسبة لذلك وتحديدها، تجاوزاً للعشوائية في زراعته مما يستنزف المخزون المائي وذلك لضمان أمن غذائي مستدام في المملكة. ووافق المجلس على تفعيل المواد الخاصة بالعناوين في نظام الأحوال المدنية ونظام الإقامة، ونظام السجل المدني، وقال مساعد رئيس المجلس الدكتور فهد بن معتاد الحمد أن المجلس استمع في مستهل جدول أعماله إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الأمنية، تلاه رئيس اللجنة الدكتور سعود السبيعي بشأن ملحوظات الأعضاء وأرائهم تجاه تفعيل المواد الخاصة بالعناوين في نظام الأحوال المدنية ونظام الإقامة، ونظام السجل المدني. ووافق المجلس على ترتيبات تفعيل العناوين، ومن أبرز مواد هذه الترتيبات أن يكون محل الإقامة العام عنواناً لكل من الشخص الطبيعي أو الشخص ذي الصفة الاعتبارية أو المؤسسة الفردية، أو الجهة العامة أو غيرها ما لم يختر عنواناً لمحل الإقامة الخاص لتلقي الإخطارات والتبليغات ونحوها، كما يعتبر عنوان محل الإقامة العام أو الخاص بحسب الأحوال المعد من مؤسسة البريد السعودي عنواناً معتمداً تترتب عليه جميع الآثار النظامية. كما أكدت إحدى مواد النظام على الجهات الحكومية والمصارف وشركات الاتصالات والمنشآت الخدمية الأخرى أن تتخذ إجراءاتها لإلزام المستفيدين من خدماتها بتقديم بيانات العنوان وتحديثها وربط تلك الخدمات بذلك والتي تشمل مثلاً إصدار التراخيص أو تجديدها، وبطاقة الهوية الوطنية، وسجل الأسرة ووثائق السفر وغيرها. وانتقل المجلس بعد ذلك لمناقشة التقرير المقدم من لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة الذي تلاه رئيس اللجنة أسامة قباني بشأن التقريرين السنويين للهيئة العامة للسياحة والآثار للعامين الماليين 1431/1432 هـ - 1432/1433 هـ. وأورد التقرير عدة تحديات ومعوقات مؤسسية وتنظيمية وإدارية وتمويلية واستثمارية، وتحديات اجتماعية فرضتها الطبيعة المتداخلة والمتشعبة لهذه القطاعات والطلب المتزايد للنشاط السياحي وتوسعه على مستوى المملكة دون أن يواكبه التطوير المؤسسي المستهدف، ومحدودية الموارد البشرية والمالية المخصصة للتنمية السياحية وعدم تناسبها مع الاختصاصات والقطاعات الجديدة. ودعت اللجنة إلى تشكيل لجنة بإشراف الهيئة العامة للسياحة والآثار وبمشاركة الجهات الحكومية ذات العلاقة لمعالجة تدخل الصلاحيات بين هذه الجهات ولتمكين الهيئة من تنفيذ الاستراتيجية العامة لتنمية السياحة الوطنية. وطالبت اللجنة بالعمل على جذب السياحة الخارجية خصوصاً سياحة الآثار والثقافة وسياحة المعارض والمؤتمرات.

وطالب الأعضاء في مداخلاتهم بضرورة أن تعمل الهيئة على تسجيل الآثار المهمة بالمملكة في منظمة اليونسكو، وزيادة أعداد ما تم تسجيله حتى الآن، وإيجاد الحماية للآثار ودعم الهيئة في ذلك، كما دعا أحد الأعضاء أن تتبنى الهيئة إيجاد مناطق سياحية مفتوحة على الشواطئ بالتعاون مع أمانات المناطق، وطالب بأن تتبنى الهيئة برنامجاً لتصنيف المطاعم، وافتتاح متاحف وطنية في بقية المناطق.

ورأى أحد الأعضاء ضرورة الاستفادة من الجزر وتنظيم زيارات سياحية لها وتشجيع المستثمرين على الاستثمار فيها، داعياً لتكثيف البرامج التدريبية على الحرف اليدوية القديمة واستثمار ذلك في التنمية السياحية.



بعد تصنيفها إلى 4 فئات في تقييم الاختبارات المدرسية حرمان الأهلية“ الحاصلة على أقل من 60 % من وضع الأسئلة وإنذارها بالإلغاء

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 27 محرم 1434 هـ - 11 ديسمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121211/Con20121211554733.htm>

منيف الكويكبي (تبوك)
اعتمد نائب وزير التربية والتعليم الدكتور خالد السبتي الإطار التنظيمي للمدارس الأهلية في الاختبارات المدرسية، رغبة في تحسين آلية ضبط الاختبارات المدرسية فيها، وسعياً لرفع كفاءة مخرجاتها والتي على ضوئها يتم تصنيف المدارس الأهلية خلال العام الدراسي.

واشتمل تصنيف المدارس الأهلية على أربع فئات حسب بطاقة تقييم الاختبارات المدرسية فيها ووفق معايير وعناصر محددة، من ضمنها إلغاء الترخيص من المالك حسب اللائحة الصادرة من مقام مجلس الوزراء.

وجاء التصنيف والمميزات على النحو الآتي :

- الفئة الأولى من 85 - 100 % تمنح صلاحية وضع الأسئلة والتصحيح وإخراج النتائج.
- الفئة الثانية من 75 - 85 % تحدد المواد التي تعاني من ضعف فني أو ضبط في اختباراتهما، وتزويد المدرسة بأسئلة تلك المواد من مدارس حكومية تتصف بجودة اختباراتهما، وتمنح المدرسة صلاحية التصحيح والرصد.
- الفئة الثالثة من 60 - 75 % تزود المدرسة بجميع أسئلة الاختبار لجميع المواد الدراسية من مدرسة حكومية تتصف بجودة اختباراتهما، تمنح صلاحية التصحيح والرصد، يتم تشكيل فريق من إدارة التربية والتعليم لمراجعة نتائجها.
- الفئة الرابعة أقل من 60 % تزود المدرسة بجميع أسئلة الاختبار لجميع المواد الدراسية من مدرسة حكومية تتصف بجودة اختباراتهما، تزود بمراقبين من مدرسة أخرى ويندب معلموها للمراقبة في مدارس أخرى، يكون تصحيح جميع المواد ورصدها واعتماد النتائج من لجان خارجية، ويتم إنذار المدرسة بإلغاء الترخيص وفقاً للمادة 19 من لائحة تنظيم المدارس الأهلية الصادرة من مقام مجلس الوزراء التي نصت على «إذا ثبت أن المدرسة لأي سبب من الأسباب قد عجزت أو أوشكت على العجز على أداء مهمتها أو أن حالتها المالية قد ساءت لدرجة يتعذر معها القيام بالتزامها، أو أن مستوى الطلبة فيها قد انخفض المستوى المطلوب، فلجهة الإشراف أن تقرر إلغاء الترخيص ويعتبر هذا القرار إنذاراً واجب النفاذ في بداية السنة الدراسية المقبلة ما لم تتحسن حالتها ويصدر قرار لاحق يلغي سابقه».

استبعاد 500 ألف مستفيد أمضوا عاما كاملا

إلزام المستفيدين من حافز بعد 12 شهرا بتحديث بياناتهم

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 27 محرم 1434 هـ - 11 ديسمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121211/Con20121211554801.htm>

صالح العلياني (الدمام)

ألزم صندوق الموارد البشرية كافة المستفيدين من برنامج (حافز) الباحثين عن عمل في موقع صندوق الموارد البشرية الذين أمضوا 12 شهرا وتم قطع الإعانة المالية عنهم بالاستمرار في الدخول على موقع الصندوق، وتحديث بياناتهم الشخصية، خلال الفترة التي تردهم فيها الرسائل التذكيرية. وأوضح لـ «عكاظ» الناطق الرسمي للصندوق سلطان السريع أن العلاقة بين طالب العمل، وبين الصندوق مستمرة حتى بعد انقطاع الإعانة المادية عن المستفيدين الذين أمضوا 12 شهرا كاملة، وتم قطع الإعانة المالية عنهم، لافتا إلى أن العلاقة بينهم وبين الصندوق قائمة، ويجب عليهم تحديث بياناتهم أولا بأول، للاطلاع على باقي الخدمات التي يقدمها الصندوق لهم من تحديث للملف الشخصي والاطلاع على الدورات أو البرامج التي يقدمها الصندوق لتأهيلهم في الفترة المقبلة للبحث عن عمل. وأشار السريع إلى أن انقطاع الإعانة المالية عن المستفيدين لـ 12 شهرا لا تعني انقطاع الرسائل عنهم، حيث أكد أن الرسائل سيتلقونها مستقبلا، ويجب التفاعل معها من خلال الدخول على الموقع للتحديث والاطلاع على الجديد في هذا الجانب. وقال إن العلاقة بين الصندوق والمستفيدين تركز على ثلاثة أركان: ركن التدريب، وركن التوظيف، وركن الإعانة المالية. فانقطاع الإعانة عن خدمة من هذه الخدمات لا يعني انقطاعها عن باقي الخدمات الأخرى. كما أوضح السريع أن عدد الذين تم استبعادهم من الإعانة المالية من المستفيدين الذين أمضوا 12 شهرا 500 ألف مستفيد، يمثلون الدفعة الأولى من الذين تم الصرف لهم.

أكد أهمية تطبيق الأحكام البديلة

اللواء الحارثي لـ عكاظ: انخفاض نسبة السجينات السعوديات

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 27 محرم 1434 هـ - 11 ديسمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121211/Con20121211554723.htm>

نادر العنزي (تبوك)

أكد مدير عام السجون بالمملكة اللواء الدكتور علي حسين الحارثي انخفاض نسبة السجينات السعوديات مقارنة بنظيرتهن من الجنسيات الأخرى، مشيراً إلى أن قضاياهن تتنوع ما بين حقوقية وأخلاقية وجنائية.

وأيد اللواء الحارثي تطبيق الأحكام البديلة كونها تساهم في إعادة من ضل الطريق إلى جادة الصواب وبقاء كيان الأسرة متماسكا مع الحفاظ عليها، وهي عامل رئيس في الحد من ظاهرة التكدر.

وقال في حديثه لـ «عكاظ» إن اكتظاظ بعض السجون وتدني ثقافة العمل لدى بعض السجناء حالت دون الاستثمار الأمثل لإمكاناتهم واستغلال فترة العقوبة ما يعود عليهم بالنفع، مشيراً إلى أن القائمين على البرامج الإصلاحية في السجون يعملون على صياغة برامج إصلاحية متنوعة بهدف دعم الجوانب السلوكية الإيجابية ومعالجة بعض السلبيات للوصول للغاية من تطبيق البرامج الإصلاحية للسجناء.

وعن عمل السجناء بعد قضاء فترة العقوبة ذكر مدير السجون، أن توظيف النزير بعد خروجه من السجن هو أحد البرامج الاجتماعية الإصلاحية التي نعمل على ترسيخها ونأمل في ذات السياق على تهيئة المجتمع مؤسسات وأفراداً على تبنيها لهذه البرامج ودعمها للأثر الإيجابي العظيم المترتب عليها سواء للسجناء أو السجن أو المجتمع.

واعترف بصعوبة حصر عدد النزلاء في سجون المملكة من الجنسين استناداً إلى مجموعة من المسببات، من أبرزها وأكثرها إيجابية ظروف العفو السنوية والمتمثلة في العفو عن بعض القضايا بمناسبة شهر رمضان الكريم، والعفو عن ربع المدة والذي يمنح للسجناء المشهود لهم بالانضباطية والالتزام أثناء قضاء محكوميتهم، أما بالنسبة لزيادة عدد السجناء فهذا أمر طبيعي بالنظر إلى الزيادة المضطردة للسكان وكثرة الوافدين إلى البلاد، والانفتاح الإعلامي غير المقنن الذي يمثل عاملاً رئيساً في انتشار الجريمة بأنواعها المختلفة، وتصدير ثقافات خارجية عن الذوق العام تجد للأسف من يحاكيها دون اعتبار لخطورة ذلك على المجتمع.

وبالنسبة لآلية التعامل داخل سجون النساء بين اللواء الحارثي أن سجون النساء المرتبطة بالمديرية العامة للسجون معنية باستقبال النساء المقبوض عليهن في قضايا جنائية اللاتي تجاوزت أعمارهن 30 عاماً وما دون ذلك، يتم إيقافهن في دور رعاية الفتيات ويتم تنفيذ العقوبات بحقهن على ضوء القرارات الشرعية والإدارية الصادرة من الجهات المختصة.



مخالفات إدارية ونقص في الخدمات

وكيل إمارة جازان يعرض على أمير المنطقة نتائج زيارته لدار الأيتام

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 27 محرم 1434 هـ - 11 ديسمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121211/Con20121211554782.htm>

عبدالرحمن الختار ش (جازان)

عرض وكيل إمارة جازان الدكتور عبدالله بن محمد السويد أمس على صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن ناصر بن عبدالعزيز أمير منطقة جازان نتائج زيارته لدار التربية الاجتماعية للبنين بجازان، بعد أن رصد حزمة من المخالفات في الدار.

واتضح من خلال الزيارة واجتماعه بمدير الدار والمسؤولين والنزلاء وجود خلل إداري داخل الدار وتقصير من المراقبين مع الأيتام في الدار وعدم تواجدهم في الفترة المسائية، وعدم تواجد الطبيب في الفترة المسائية، وتنفيذ رحلة واحدة إلى أبها من أصل 4 رحلات في الإجازة الكبيرة، وصرف العلاج على حساب الأيتام من المكافأة الشهرية. كما عقد وكيل إمارة جازان اجتماعين مع نزلاء الدار، الأول مع طلاب الثانوية العامة والاجتماع الثاني مع طلاب المتوسطة، وشهد الاجتماعان مصارحة ومكاشفة، حيث يشكو طلاب المرحلة المتوسطة من زيادة كمية الزيت في الطعام، مما سبب للبعض منهم أمراضا في الكلى ويرغبون في تنوع الأكل، ويشكون أيضا من عدم وجود مغسلة داخل الدار وعدم صلاحية الحمامات، وشراء الأجهزة الإلكترونية على حسابهم الخاص، والسيارات الخاصة بالدار بحاجة إلى صيانة دورية، ونقص في صرف الملابس.

كما بحث السويد مع مدير الدار عددا من الحلول، ومنها ضرورة تواجد طبيب في الفترة المسائية وزيادة الضبط الإداري للمراقبين في الدار خاصة الفترة المسائية، وكذلك عدم السماح للنزلاء بالتنقل حسب رغبتهم. وأكد الدكتور السويد على مأمور المعهد بتنظيم مستودع مواد النظافة ومستودع المواد الغذائية ووضع آلية التسليم والاستلام للملابس مع المغسلة الخاصة بالإشراف على ملابس النزلاء، وضرورة تقديم النصح والإرشاد للأيتام ممن يحدثون بلبلة ومشاغبات داخل الدار، وإكمال المسبح الخاص بأيتام الدار. يشار إلى أن أمير منطقة جازان صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن ناصر بن عبدالعزيز قد وجه وكيل إمارة المنطقة بالوقوف على الوضع الراهن داخل الدار وإعداد محضر بجميع الملاحظات وإيجاد الحلول المناسبة والعاجلة.

وأكد وكيل إمارة جازان الدكتور عبدالله السويد حرص صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن ناصر على تقديم أفضل الخدمات لهذه الفئة الغالية وتقديم الرعاية والخدمات لهم على الوجه المطلوب.



عدوى المعاناة تنتقل لأباء ذوي الاحتياجات الخاصة

الدعم الشحيح والدمج الوهمي والمغالة تهدد مستقبل المعوقين

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 27 محرم 1434 هـ - 11 ديسمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121211/Con20121211554792.htm>

وفاء باداود (جدة)

المعوقون وحدهم لا يعانون .. أسرهم تعاني أيضاً، لهم همومهم وآمالهم ومشاكلهم وأزماتهم وأحلامهم بل مطالبهم الموضوعية.. لا تنتهي مشاكل المعوقين باختلاف أنواع إعاقاتهم أو بالنظرات القاصرة من البعض. «عكاظ» تعرفت على مشاكل أسر وأقارب ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال خطها الهاتفي الساخن. تقول أم إبراهيم، أم لطفلين معاقين، إبراهيم يعاني من أعاقة حركية وعمره 13 عاماً، والبراء يعاني من إعاقة سمعية وعمره خمس سنوات، وقالت: منذ أن اكتشفت إعاقة ابني الأول والمشاكل هي نفسها لم تحل بل للأسف زادت في التقادم، منها على سبيل المثال لا الحصر الأماكن العامة غير مهيأة للمعوقين وللأسف حتى المواقع المخصصة لهم نجد أفراداً أصحاء يوقفون فيها مركباتهم دون أن ينكر أحد عليهم ذلك أو ينبههم أحد على تصرفهم. كما أن الإعانة التي تصرف لهم من الشؤون الاجتماعية لا تفي بمتطلبات المعاق، ولا يوجد تنسيق بين الوزارات والشؤون الاجتماعية وهذا يعود بالضرر على المعاق وأسرته.

عربة وبطارية

تضيف أم إبراهيم: المشاكل مشتركة.. كنا في السابق نعاني من نظرة المجتمع للمعاقين إلا أنها زالت الآن، لكن بقيت مشاكل أخرى مثل اوضاع المستشفيات الحكومية والمواعيد المتباعدة ومعاملة الكادر الطبي والتمريضي للمعاق كالصحيح تماماً.

وتروي أن يد نجلها إبراهيم تعرضت للكسر.. «وذهبنا به إلى احد المستشفيات الحكومية، وصلنا الى هناك الساعة الخامسة عصراً وانتظرنا حتى الساعة الواحدة ليلاً وفي كل هذا لم يتلق ابني العلاج، فاضطررنا لتحويله لمستشفى خاص».

تتساءل أم إبراهيم: ماذا يفعل من لا يمتلك المال؟ كما أن العربة المتحركة التي تصرفها الشؤون الاجتماعية مدتها خمس سنوات والبطارية تفرغ بسرعة ولا يوجد وكيل لها في المملكة.

دمج كاذب

تواصل أم إبراهيم: أما بالنسبة لابني البراء الذي يبلغ من العمر خمس سنوات ويعاني من الإعاقة السمعية فهو ذكي ويتحدث بطريقة ممتازة، ذكاؤه جيد مع استخدامه للسماعة ويمكنه التواصل مع الآخرين بصورة طيبة، وعندما علمت ببرنامج الدمج سعدت به وذهبت به الى الروضة وبدأت المعاناة.. الكل يرفض البراء على اعتبار انه معوق.. وبعد عناء وجدت روضة قبلت تسجيله وبعد سداد الرسوم اكتشفت ان الروضة أجلس ابني مع « 8 » أطفال صم بكم في فصل واحد، وكل تعاملهم بالإشارة. وعندما تحدثت مع المعلمة والمديرة قلنا «إن الدمج يتم في ساعة الفسحة فقط». وتضيف أم إبراهيم: جلست أراقب الوضع في الفسحة على مدى أسبوع كامل فوجدت بأن الفسحة المزعومة مخصصة للأطفال الأصحاء فسحبت الملف من الروضة.. فما رأي الجهات المسؤولة عن الدمج؟

كسب سريع

أم محمد تروي هي الأخرى معاناتها وتقول: ولدي المعوق بلغ الآن من العمر 23 عاماً مع ابنة أخرى بلغت 20 سنة، والاثنتان يعانيان من إعاقة حركية، وطوال سنواتهما الـ 13 في جمعية الأطفال كانا يتمتعان بعناية فائقة وحالتهما جيدة. لكن بعد خروجهما من الجمعية لم أجد مكاناً أخذهما إليه، لأن مراكز العلاج الطبيعي غير مؤهلة وكل هدف المراكز هو الكسب المادي السريع فتدهورت حالتهما وتراخت عضلاتهما.

الأسر تعاني من ارتفاع اسعار الادوات الخاصة بالمعاقين فهي خيالية وفيها مغالاة ومبالغة فضلاً عن تلفها السريع. وتقرح أم محمد انشاء فروع لجمعية المعاقين ما بعد سن الثالثة عشرة.

حق التعليم

أم مايا والددة صبية في السابعة تشكو من إعاقة حركية، لكن كل حواسها سليمة ومعافاة تقول حينما عرفت ببرامج الدمج أخذتها الى روضة لكنها اصطدمت بالرفض وتتساءل: أين حق ابنتي في التعليم؟ إعاقتها حركية فهل تحرم من حقها في التعليم؟ والأفطع من كل ذلك أن إحدى المديرات قالت لي انظري كيف ينظر إلى ابنتك الأفضل أن تبقىها في المنزل فهذا أسوأ وأفضل لها.. كيف لمثل هذه ان تكون مديرة ومربية أجيال؟
قلة الإعانة

في عودة أخرى لمشكلة المعوقين مع المستشفيات يقول أبو عبدالرحمن: ابني يبلغ من العمر 14 عاماً ومصاب بشلل بسبب نقص الأكسجين عند الولادة.. دخلي المادي لا يسمح بأن أعالجه في مستشفى خاص والإعانة المادية التي تصرفها الشؤون لا تفي بأغراضه.. عندما نراجع مستشفى حكومياً يعامل وكأنه صحيح فيظل في غرفة الانتظار خمس أو ست ساعات وربما تنتهي دوام الطبيب ونحن ننتظر.. هذا بخلاف المعاملة السيئة وكأنه لا يكفي ما نعانیه أثناء نقله للمستشفى لأننا نضطر لحمله.

ويوصي أبو عبدالرحمن بمنح المعاقين بطاقات تعطيهم الأحقية في المراجعة ومقابلة الطبيب وصرف الأدوية. استثناء زوجة المقيم

ذات المشكلة والحالة تعانيها أم وائل فقالت: أعاني من مرض القلب وراتبي ضعيف وزوجي مقيم عربي، ولدي ابن معوق بشلل رباعي وعمره 38 عاماً ولأنه ليس من المواطنين فلا تصرف له المعونة الخاصة من الشؤون الاجتماعية. زوجي راتبه ضعيف فلماذا لا يستثنى المعاقون مواليد الأمهات السعوديات؟
أم هديل من رابع لديها طفلة عمرها خمس سنوات وتعاني من تأخر في النمو مع حالات تشنجات وصرع وأم سعود من رابع.. طالبان بإنشاء مركز للتخاطب أو مركز تأهيلي في رابع، فالمركز الموجود متواضع الحال. وحث عايش احمد وعبدالحميد، وهما والدان لمعوقين، بضرورة تفعيل الأوامر والتعليمات الخاصة بالمعوقين وحمايتهم.



انتهت الأزمة وبقيت الأسعار مرتفعة ولا يزال جشع معظم التجار مستمراً

إيجار عرض وطمع" إلتهم نصف دخل المواطن!

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 27 محرم 1434 هـ - 11 ديسمبر 2012م

<http://www.alriyadh.com/2012/12/11/article791687.html>

جدة - أدار الندوة - سالم مريشيد، ضيف الله المطوع
بقيت أسعار إيجارات المساكن مرتفعة رغم تعافي السوق من آثار "أزمة 2008" المالية، حيث لا يزال جشع معظم التجار مستمراً، وسياسة "عرض وطمع" تلتهم نصف دخل المواطن، وعدد المستأجرين يتضاعف، وجيل الشباب عاجز عن الصمود أمام إيجار بأرقام فلكية ودخل منخفض...!، إلى جانب أن أسعار الأراضي أعلى من بناء السكن، كما أن شقق التمليك والمنازل الجاهزة دون المستوى...!

وعانى كثير من المستأجرين من سياسة "عاجبك والا اطلع"، وعبروا عنها بأنها تحدٍ لفرض أمر واقع من دون رقيب يحمي، أو مبدأ تحديد القيمة وفقاً لعمر العقار الزمني، ومع كل ذلك لا يزال نتفجر على واقع المشكلة، وننتظر حلول السماء تمطر نظاماً يُحدد العلاقة بين المالك والمستأجر، ويحفظ الحقوق، ويوحد العقود من دون مبالغة، إلى جانب تخصيص لجنة خاصة للبت في قضايا العقار من دون الاضطرار لمراجعة المحاكم فترة طويلة، وفرض رسوم على الأراضي البضاء أو إلزام أصحابها بالمشاركة في البناء أو تخطيطها وبيعها على المواطنين.
"ندوة الثلاثاء" تناقش هذا الأسبوع استمرار ارتفاع إيجارات المساكن من دون حلول في سوق لم يضبطه إلا الجشع، وغياب النظام.

غياب التنظيم
في البداية، أكد "الأحمري" على أن الإيجارات ارتفعت في معظم أنحاء المملكة بشكل مبالغ فيه جداً، وشمل كافة أنواع المباني سواء التجارية أو الإدارية، وحتى التي يسكنها فئات ذوي الدخل المحدود، حيث أصبحوا يلاقون مشقة كبيرة من أجل مجاراة هذا الارتفاع "الجنوني" في قيم الإيجار، مبيناً أن الإحصائيات الحديثة كشفت عن أن معظم المواطنين لا يملكون منازل، ولا يقدرّون حتى على شراء شقة يسكنون فيها، مرجعاً سبب ذلك عدم وجود تنظيم كاف في هذا المجال؛ مما أغرى أصحاب هذه المباني نحو الطمع بالمستأجرين.

وقال إنه قبل (45) عاماً صدر قرار من مجلس الوزراء حدّد فيه العلاقة بين المالك والمستأجر؛ إذ تضمن العديد من البنود والشروط التي يمكن أن يلتزم بها الطرفان حتى لا يقع أي نوع من الظلم، متسائلاً عن سبب عدم الالتزام بتطبيق وافٍ لهذا القرار، حتى صار حبراً على ورق في الأدرج، مبدياً دهشته من جشع أصحاب عمائر قديمة يزيد عمرها عن ثلاثين عاماً، وعلى الرغم من ذلك رفع ملاكها إيجاراتها بنسبة (200%)؛ مما تسبب في إزعاج كبير للمستأجرين خاصة أصحاب الدخل المتدني، متمنياً أن يتم تحديث الضوابط والقوانين بما يضمن تطبيقها.

وأضاف أن القفزات الكبيرة في الإيجارات أدت إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، حيث يبررون ذلك بارتفاع إيجارات المحال، فتضاعفت معاناة أسر لا تقدر على الإيفاء بهذه الالتزامات، مبيناً أن حل تلك المعضلة يبدأ من توفير مساكن لذوي الدخل المحدود الذي يترقبون مشروعات "وزارة الإسكان" بفارغ الصبر.

وحول الصلاحية التي يملكها صاحب المبنى في الإخلاء وإنذار المستأجر بترك المبنى في مدة قصيرة، ذكر أن هذه الصلاحية فيها إجحاف كبير بحق المستأجر، مطالباً بالغاءها إلا في حالة عدم ملائمة المبنى للسكن بوجود خلل، أو أن يكون آيلاً للسقوط، وفي مثل هذه الحالة لابد لصاحب المبنى أن يسارع بتزيمه ثم يعود المستأجر.

ارتفاع الأراضي

ودعا "الثويني" إلى بحث حلول أكثر جدوى أمام غلاء الإيجارات، وأولها مناقشة سبب ارتفاع قيمة الأراضي؛ مما أدى إلى تزايد الإيجارات، ومن ثم يواجه فئة كبيرة من المجتمع أزمة في السكن، مقترحاً توزيع المزيد من المخططات السكنية من قبل الدولة للمواطنين.

مفهوم الإيجار

وذكر "د. عطار" تعريفاً موجزاً لمفهوم الإيجار السكني، مبيناً أنه ينقسم إلى ثلاثة أنواع "حديث"، "قديم"، و"تجاري"، إلى جانب مبان مصممة لمبان يتم تأجيرها كمكاتب أو مرافق حكومية، وكذلك العقود مختلفة ما بين طويلة وقصيرة المدى، مشدداً على أن المشكلة التي نعاني منها هي أن كل عقود الإيجارات في المملكة لا تخضع لقوانين محددة، بل إن كل صاحب عمارة يضع شكل العقد وفق مزاجه الخاص، بينما الأخرى أن يكون هناك بيانات واحدة ومشتركة لكل العقود التي يتم استخدامها في هذا الصدد على أيدي مختصين في هذا المجال إلى جانب قانونيين ممارسين.

وقال إن عدم وجود مثل هذه العقود الموحدة يؤدي إلى وجود إشكالات بين المالك والمستأجر في نواح رسمية عديدة مثل فواتير الكهرباء والهاتف، حيث إن هذه الجهات تطلب الفواتير من المالك لتحويلها باسم المستأجر، مقترحاً إيجاد نظام يتم بموجبه تحديد قيمة إيجارات المباني وفقاً لعمرها الزمني، من خلال تحديد نسبة زيادة أو خفض سنوي يلتزم بها كافة الأطراف.

توحيد العقود

وعلق "الأحمري" على ما ذكره "د. عطار"، قائلاً: "الغرفة التجارية بجدة كانت هي السابقة في وضع دراسات متكاملة في هذا الموضوع من خلال اللجان العقارية فيها، وعلى ضوء هذه الدراسات تم رفع التوقيعات إلى وزارة العدل التي شكلت بدورها لجاناً لهذا الغرض، ورفعت توصياتها للمقام السامي من أجل توحيد العقود، وصدر أمر بذلك لتوثيقها من عدة جهات سواء كانت تلك العقود للإيجار أو التقسيط"، داعياً إلى إنشاء مكاتب مخصصة لتوثيق هذه العقود من أجل تنفيذها إذا حصل خلافات بين أطراف متنازعة دون الرجوع إلى المحاكم.

وأضاف أن هذه الإجراءات لها قدرة على الحد من النزاعات القضائية، منوهاً أن التعليمات التي صدرت مؤخراً حول اشتراك جميع مكاتب العقار وأصحاب المباني في "نظام شمس الأمان" لها فوائد أمنية كثيرة، وبالتالي تنسحب هذه الفوائد على معرفة تامة بكل سكان الأحياء وعناوينهم من مواطنين ومقيمين وأسرهم، من خلال سجل مدني يضم أفراد الأسرة ويكون هذا السجل مربوطاً بالعمدة، كما يُسهّل للمحاكم الوصول إلى الشخص المطلوب، مبيناً أنه تم تكليف المكاتب العقارية بتوحيد هذه العقود إلكترونياً.

ارتفاع خيالي

وأقر "م. الزهراني" بالارتفاع الخيالي في قيم إيجارات المساكن إلى حد أصبحت بعض فئات المجتمع تدفع (60%) من دخلها للإيجار، بينما المفترض بحسب الدراسات الاقتصادية أن لا تتجاوز قيمة إيجار أي شخص ما نسبته (25%) من إجمالي الدخل، مبيناً أن أغلب المباني وشقق التمليك يتم تنفيذها على أيدي شركات خاصة، حيث يستثمر مواطنون أموالهم في مجال العقارات، ويوكلون مهمة تنفيذها ومتابعة إلى بعض الوكلاء الذين يتعاملون مع المستأجرين بجشع. شقق التمليك

وعن مدى جدوى شقق التمليك؟، أوضحت "ميساء النعمان" أن معظمها غير جيد من ناحية صغر المساحة بشكل مبالغ فيه، وسوء التصميم، فضلاً عن ارتفاع أسعارها التي تجاوزت (700) ألف ريال، وربما أكثر؛ بسبب ارتفاع أسعار الأراضي ومواد البناء، مطالبة بإيجاد نظام ثابت للتأجير لمعرفة الدخل الشهري للمؤجر، مقترحة إنشاء شقق حكومية توجر بأسعار معقولة للأفراد.

قانون منظر

وذكر "م. برهان" أن نسبة كبيرة من المواطنين يسكنون في مبان بالإيجار على الرغم سلبياته، مبيناً أن وزير الإسكان في أحد لقاءاته ذكر أن هناك قانوناً سيتم إصداره؛ لتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر.

ودعا "الأحمري" إلى إصدار قرار للحد من ارتفاع إيجارات المساكن، تماشياً مع هو معمول به في الدول المتقدمة، دون ترك الملاك يعملون ما يريدون، مبيناً أن نظام فرز الوحدات السكنية ومجلس الملاك لم يفد أي مواطن؛ مما أوجع المشاكلات بين السكان في العمارة الواحدة، حيث لا يعرفون إلى أين يلجأون لفك هذه المشاكلات، وإلى أي جهة يقصدون؛ لأن النظام ينص على أن يكون مجلس الملاك يكون في عمارات لا تقل عن (21) طابقاً، بينما تلك الأبراج السكنية المماثلة عددها قليل في كل المدن بالمملكة، وبالتالي فإن النظام لا يمكن تطبيقه على أرض الواقع، الأمر الذي يدعو إلى إيجاد جهة مسؤولة لها القدرة على حسم هذه النزاعات.

وتطرق إلى جانب كيفية بناء الوحدات السكنية، لافتاً إلى أن المسؤولية في المقام الأول تعود إلى الأمانات من خلال إشراف مكاتب هندسية مرخص لها بإصدار الخرائط والإشراف عليها حتى تتحمل مسؤوليتها تجاه هذه العمارات على الوجه الأكمل.

وعلق "م. برهان" قائلاً إن المشكلة الأساسية في هذا المجال هم المقاولون أنفسهم؛ لعدم وجود رقابة مهنية يمكن أن تقن الأداء، مبيناً أن "هيئة المهندسين" سعت إلى إنشاء رقابة ولكن لم يفلح الأمر، وبالتالي لا يوجد جهة تشككي إليها في حالة تقصير تظهر من مقاول أياً كان نشاطه، منوهاً أن "هيئة المهندسين" لا تقسح المجال لأي تزوير أو تقصير في مجال الهندسة المعمارية، حيث اكتشفت الهيئة مؤخراً وجود ستة آلاف شهادة هندسية مزورة. رقابة صارمة

وطالب "الأحمري" بالعمل الجاد والرقابة الصارمة لكل الجهات التي ترتكب الأخطاء سواء بقصد أو بدونه، بغض النظر عن حجمها، خصوصاً أن أعداداً هائلة من المواطنين يشتكون من التلاعب الحاصل في مجال مواد البناء، حيث إن بعض التجار ومن أجل الكسب يستخدمون بضاعة رديئة، مطالباً بإيقاف الاستيراد من بعض الدول المنتجة بجودة ضعيفة، داعياً إلى فرض رسوم محددة على الأراضي المهجورة أو التي تركها أصحابها دون بناء، حيث إن هذه المساحات الخالية تشكل ضرراً كبيراً على المخططات السكنية.

وتساءل "م. برهان" مصير الرسوم المفروضة على الأراضي البيضاء إن تم القرار، مقترحاً أن تجبر تلك الرسوم إلى بناء مساكن توجر بسعر معقول، ذاكراً أن البنوك مطالبة بدور أكبر في هذه القضايا الاجتماعية.

وأيدت "ميساء النعمان" فرض رسوم على المساحات الشاغرة داخل المدن كونها مشوهة للمنظر فضلاً عن الإفادة منها حتى لو بإقامة إنشاء متنزهات وحدائق للترويج عن المواطنين.

وعلق "م. الزهراني" على ما ذكرته "النعمان" ذاكراً أن إنشاء وحدات سكنية يحتاج إلى وقت طويل قد يمتد إلى أربع سنوات، وبالتالي فإن عدد السكان يتفاقم خلال هذه المدة الطويلة بأعداد كبيرة، مما يجعل حاجة السكنية تزيد.

وتداخل "د. عطار" قائلاً إن الحالة التي عليها عقود التمليك في الوقت الحالي تحتاج إلى تعديلات وإضافات كثيرة حتى نفسح المجال لبعض الشركات الكبيرة ومنها الأجنبية للمساهمة في حل مثل هذه القضية المتمثلة في أزمة المساكن.

واستغرب "الأحمري" من استقدام بعض المؤسسات الوطنية في مجال المقاولات عمالة أجنبية من مهندسين أو عمال يفقدون للمهارة والخبرة، وتم استقدامهم لأنهم أرخص الأيدي العاملة، وتعتمد عليهم المؤسسات من أجل الربح المادي الوفير، منوهاً أن هذه الممارسات تؤدي إلى غياب الرؤية الصحيحة في إيجاد حلول مبتكرة لحل هذه القضية المؤرقة للأجفان.

وأضاف أن من ضمن الحلول هو عدم طرح أراض المنح للبيع بعد فترات محددة تحسباً لعدم وقوع مضاربات عقارية تسهم في ارتفاع الأسعار.

وأرجع "د. عطار" عدم التخطيط في القرارات من ضمن المعوقات أو المشاكل المؤدية إلى تفاقم أزمة المساكن، حيث إن الشوارع المأهولة بالأبراج السكنية ومهما يكن موقعها، يكون الإيجار فيها بأعلى الأثمان، مقترحاً إنشاء جهة تتولى تنظيم إيجارات المساكن.

وطالب "م. برهان" بتطبيق حلول يمكن أن تسهم في فك أزمة المساكن، وأبرزها استقطاب شركات متطورة في مجال المقاولات، إلى جانب دعم دور الشباب في مسيرة التنمية، وإيجاد جمعيات إسكان تعاونية. وحذر "الثويني" من المساهمات الوهمية التي يعبث من خلالها محتالون بأسماء شركات وهمية لإنشاء وحدات سكنية وبيعها بأسعار في متناول الأيدي، بيد أنها نوع من الاحتيال والمتاجرة الرخيصة على حساب المحتاجين. وعلق "د. عطار" مستشهداً بشركات أجنبية شيدت بعض المدن العسكرية في شكل مدن نموذجية يمكن الاقتداء بها، في وقت أخفقت فيه شركات عن تحقيق الهدف المنشود، مطالباً بدراسات لبحث معرفة احتياجات المواطنين من المساكن في كل مدينة من مدن المملكة.

أراض غير مأهولة

وذكر "م. برهان" أن نسبة كبيرة من المواطنين لا يمتلكون مساكن ويعيشون بالإيجار على الرغم من أن نسبة الأراضي المأهولة في المملكة لا تتجاوز (5%) تقريباً، بينما نرى مدناً خارجية أراضيها مأهولة بنسبة (60%)، ولدينا مساحات في المملكة غير مأهولة بالسكان، ولا تستثمر كونها صحراء قاحلة.

وشدد "الثويني" على أن هذه القضايا العالقة بموضوع الإيجارات وأسعار الأراضي وغيرها يمكن أن تجد علاجاً إذا توفرت العزيمة لدى المسؤول والجهات المعنية إلى حسم المشكلة، وتقليل جشع التجار العاملين في المجال. ودعت "ميساء النعمان" إلى أهمية العمل الجاد من أجل جعل إيجارات المساكن بأسعار معقولة تناسب كافة شرائح المجتمع.

نتنظر «لجنة فض منازعات العقار»

طالب "ناصر الثويني" بضرورة إنشاء لجنة لفض المنازعات في العقار والإيجارات، بحيث يكون لها قرار نافذ على الطرف المتسبب في الخطأ أو المماطل، إذ إن وجود هذه اللجنة يساهم في الحد من الكثير من الخلافات التي تنشأ بين المؤجرين والمستأجرين، فإذا كان المستأجر ممطلاً في دفع الأجر المترتبة عليه؛ تتدخل اللجنة وتجبره على دفع تلك الأجر حتى لا ينجم عن ذلك أي إشكاليات قد تتطور لما لا تحمد عقباه؛ نتيجة شعور صاحب العقار بالغبن وعدم وجود جهة تستطيع حل المشكلة المترتبة على تلك المماطلات والتسويق من المستأجر، إلى جانب الروتين الطويل المتبع في الجهات الرسمية كالشرط والمحاكم والتي يدرك الكثير من المستأجرين روتينها الطويل، وتنتهي بالطلب من المستأجر إخلاء الدار لصاحبها والذهاب بما عليه من إيجارات حتى لو أحدث كثيراً من العبث في العقار وجعله يتطلب إصلاحاً كبيراً.

وأضاف أن وجود هذه اللجان يحمي المستأجر من جشع بعض الملاك الذي يرفع إيجاراته عاماً بعد عام بنسب كبيرة دون مبرر ودون مراعاة لحال المستأجر ودخله مهدداً إياه بقبول الزيادة أو الإخلاء؛ نتيجة غياب نظام يحدد سقف معين للزيادة في الإيجار إذا وجدت مبررات لذلك، دون أن يكون الجشع هو المقياس الذي يعمل به تجار العقار ويتحكمون بواسطته في رقاب المستأجرين وخصوصاً الملتزمين في السداد وغير المماطلين.

وتحدثت "ميساء نعمان" عن شق التملك التي تباع في الوقت الحاضر دون ضوابط أو أنظمة تحمي المشتري، حيث إن معظم هذه الشقق تبني من قبل مستثمرين بأسماء وهمية وتنفذ بمواد رديئة ولا تتطابق الشروط والمواصفات، وعندما يتورط فيها شخص ويشترى شقة من هذه الشقق ويكتشف العيوب الكبيرة فيها التي تحتاج إصلاحها لمبالغ كبيرة وقد يحاول أن يترجع عن الشراء؛ نتيجة تلك الأعطال يضيع في مراجعات مكوكية طويلة بين المحاكم والشرط وإمارات المناطق ودون طائل غالباً؛ مما يتطلب تفعيل المحاكم العقارية، وإيجاد نظام واضح وفعال في فض المشكلات، ومنع بيع التدليس والغش العقاري.

مماطلون وعدهم الشرطة والنهائية «متنازل بس اطلع عن حالي»!

أكد "عبدالله الأحمري" على أن كثيراً من المستثمرين يهملهم ملء جيوبهم في المقام الأول ولا شيء غيره، وهذا يتجلى عندما يلجأ المستأجر إلى المالك من أجل خلل في عقار الأخير الذي يعلم أنه لا توجد جهة تقف مع المستأجر من أجل أخذ حقه، ولو اشتكى سيدخل في متاهات طويلة ومراجعات عديدة.

وقال: "ربما أدى هذا إلى أن تتحول المشكلة من مطالبة طرف بحق لم يدفعه إلى قضية جنائية عندما يجد صاحب الحق نفسه مضطراً أن يأخذ حقه بيده؛ لأنه تعب من مراجعة الجهات المعنية ولم يجد عندها حل لمشكلته، ونكون بذلك قد تسببنا نتيجة الروتين في تطور مشكلة كان يمكن حلها في ساعة لو نفذنا قاعدة إعطاء كل ذي حق حقه دون تأخير و(روح وتعال، وحولنا شكواك للمحكمة أو الشرطة)، وفي الأخير وبعد طول عناء يقبل المؤجر بالأمر الواقع ويكتفي بأن يخرج المستأجر من بيته دون أن يأخذ منه ما عليه من إجراءات متأخرة".

وأشار "م.جمال برهان" على أن المشكلة تكمن في الروتين المتبع في كثير من الإجراءات الحكومية التي تتبع أنظمة وقوانين كرسّت ثقافة المماطلة والتلاعب بحقوق الآخرين، ولعل من أبرز هذه الصور التي تعكس اللامبالاة من قبل بعض المسؤولين عن حل هذه المنازعات سواء في المحاكم أو الشرط عندما يطلب منك القاضي أن تحضر بنفسك غريمك، وعندما تقول له كيف أحضره وهل أملك الصلاحية لذلك؟ وهل لدي القدرة على ذلك؟ يرد عليك المسؤول في المحكمة أو الشرطة "أجل تبيني أنا أحضر لك خصمك!"، مبيناً أن مثل هذه النظرية المتبعة في الجهات المعنية تسببت في تفاقم كثير من المشكلات دون وجود نظام واضح وإجراءات بينة تحمي حقوق الناس من المماطلين.

فشلنا

في التخطيط!

يرى "ناصر الثويني" أننا فشلنا في مخطط الإسكان المناسب للمواطن، ذاكراً أن نسبة الأراضي المعمورة في المملكة لا تتجاوز (5%)، بينما هي في الدول المتقدمة تتجاوز (60%)؛ ولهذا فإن قيمة الأرض في الحقيقة عندنا (صفر%)؛ لأن معظمها صحاري لم تستغل ولم تطور وتصلها الخدمات، وحصرت الأراضي المخدمة في وسط المدن ومعظم هذه الأراضي مملوكة لتجار عقار لم يستغلوها ويحولوها لمشروعات سكنية تحد من المشكلة، بل مازال معظمها أراضي بيضاء.

وذكر "عبدالله الأحمري" أن عدداً من المواطنين دخلوا التوقيف؛ بسبب عجزهم عن سداد إجراءات مساكنهم التي وصلت قيمها إلى مبالغ مرتفعة، على الرغم من كونه موظفاً ولكن لم يستطع الإيفاء بذلك المبلغ الضخم؛ مبيناً أن خطط الإسكان لم تتجح ولم تحقق تطلعات المواطن حتى الآن - على حد قوله.

توصيات ومقترحات

- * إجراء دراسات مستفيضة وسريعة لتخفيض إجراءات المساكن.
- * توفير عقود موحدة للإيجارات السكنية والتجارية وبيع الشقق.
- * إصدار قانون لتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر.
- * تخصيص لجنة خاصة للبت في قضايا العقار وحل أي إشكالات تحدث بين المستأجر والمؤجر من دون الاضطرار لمراجعة المحاكم فترة طويلة.
- * إيجاد معاهد تدريب لتوفير كوادر وطنية مؤهلة في مكاتب العقار.
- * دخول بعض المقاولين الميدان من دون خبرات كافية أدى إلى خلل وتصدعات وسوء تنفيذ في بعض المباني.
- * التأكد من صلاحية مواد السكن قبل الشراء من خلال اختبارات هندسية.
- * فرض رسوم على الأراضي البيضاء أو إلزام أصحابها بالمسارعة في البناء أو تخطيطها وبيعها على المواطنين.
- * زيادة توزيع المخططات السكنية لفك أزمة الأراضي.
- * بناء شقق مكتملة وبمواصفات جيدة وتوزيعها على المواطنين بالأقساط.
- * إيجاد جهة تخطيط يمكن الرجوع إليها لأخذ الحلول عند الأزمات.



"الإسكان" تحصر المستحقين بذراعي "الضمان" و"التعداد"

تستهدف الأرامل والمطلقات والمسنين

جدة: محمد المرعشي
استعانت وزارة الإسكان بجهات حكومية من بينها وكالة الضمان الاجتماعي في وزارة الشؤون الاجتماعية لحصر الفئات الخاصة التي تشتد لديها الحاجة إلى السكن.
وأبلغ "الوطن" مصدر مطلع على الإجراء أن الوزارة ركزت في حصرها على الأرمال والمطلقات ومن يعانون التفكك الأسري والشيخوخة، وعدم التمكن من تملك المساكن اللاتقة أو الإقامة في مساكن مستأجرة، وذلك في إطار تحديد برامج الإسكان المناسبة لمواجهة أزمة السكن لدى تلك الفئات.
وكشف المصدر بدء التوجه نحو عدة جهات لحصر المحتاجين للسكن، ويأتي من أبرزها، الاعتماد على المعطيات الإحصائية الوطنية ذات الصلة بمسائل الإسكان، من واقع بيانات تعداد 1430/1425، التي ساعدت بشكل كبير في تحديد الفئات الاجتماعية التي ترتفع لديها مستويات الحاجة للسكن بالتركيز على الخصائص العمرانية والاقتصادية للمساكن.
وأضاف المصدر أن الإجراء يأتي لدعم الإسكان الموجه للفئات المحتاجة، ضمن الاستراتيجية الوطنية للإسكان، والاستفادة من الكتابات المتخصصة في مصادر التمويل الخيري من الزكاة والأوقاف والتبرعات والهبات والمسؤولية الاجتماعية واستثمارها في توفير الدعم المادي الخيري والتطوعي الممكن توظيفه إسهاما في توفير المساكن للمحتاجين إليها من ذوي العوز والفاقة.



المجمع الفقهي: نقاش محتدم بلا نتائج.. و"زواج القاصرات" يفتح باباً لمهاجمة الإعلام!

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 27 محرم 1434 هـ - 11 ديسمبر 2012م

<http://alhayat.com/Details/460911>

مكة المكرمة - سلطان بن بندر وعبد الرحمن باوزير
شهدت قضية التحديات المعاصرة للأسرة المسلمة وحلولها خلال مؤتمر المجمع الفقهي في مكة المكرمة أمس، نقاشاً محتدماً بين الفقهاء حول ما يتعلق بالإقرار بنسب مقطوع النسب، وما يتقرر عليه من استلحاق الطفل بوالديه إن كان سبب الولادة علاقة غير شرعية، أو أن الزوجة مما لا يصح نكاحها، وإذ لا عن الزوج زوجته ونكر الابن، أو إن كان نتيجة ولادة حصلت بلا علاقة جنسية كالتلقيح الصناعي من غير الطرفين.
وأكد أمين رابطة العالم الإسلامي الدكتور عبدالله التركي أنه ليس من المصلحة الاستعجال باتخاذ قرار في هذا الموضوع «لا أرى من المصلحة صدور قرار مستعجل في هذه القضية لأنه سيستغل ضد العالم الإسلامي».
وشدد على ضرورة تكوين فريق من المجمع ليتعرف على ما في الدول الإسلامية وما هو معمول فيها من قوانين وأنظمة يتعلق بهذا الموضوع، وأن المجمع يكتفي في هذه الدورة بإصدار بيان يوزع للجهات المختصة والإعلام في خصوص التحديات التي تواجه الأسرة المسلمة، مبيناً أن الإلحاق يدخل ضمن بحث شؤون الأسرة، ولا يعني عدم اتخاذ المجمع قراراً في ذلك بأن المسألة معطلة بل إن المحاكم تفصل في مثل هذه القضايا.
فيما رأى الفقيه الدكتور عبدالسلام الشويعر أن هذه المسألة من المسائل الخلافية الدقيقة التي اختلفت في حكاية الخلاف فيها، مضيفاً «فمن أهل العلم من ألغى مسألة الخلاف في المسألة وحكي أنه لا يجوز استلحاق مقطوع النسب قولاً واحداً ومن حكى الإجماع الترمذي صاحب السنن والحافظ أو عمر بن عبدالبر».

وزاد: «القول الراجح هو قول جماهير الفقهاء بعدم صحة استلحاق لمقطوع النسب، لأن المسألة مبنية على صحة حديث وقد صحّ، إضافة إلى ذلك مراعاة مبدأ سد الذريعة، فإن بعض الناس قد يمنعه من القيام بعلاقة جنسية محرمة خشية الولد، فإن أكد على ذلك ولم يتساهل في إلحاق النسب كان ذلك منعاً له من التساهل فيه».

وأوضح الشويعر أن قوله يعتبر مبدأ قضائياً معمولاً به في السعودية، واختاره عدد من الجامعات العلمية والفقهاء المشهورين، مستثنياً بأن يكون نتاج الولادة سبباً غير شرعي وحدث قبل الولادة عقد شرعي بزواج ومن ثم حدثت الولادة بعد ستة أشهر فإن الولد يصح نسبته لأبيه.

من جهته، وصف الدكتور عضو المجمع الفقهي الدكتور محمد جميل ديب المصطفى أن موضوع استلحاق مجهول النسب أنه عقدة العقد «وهو الذي يوارى عنه الكثير فلا يريدون أن يدخلوا في ترجيح، ربما لا يقتنعون فيه».

وأفاد بأن هذه القضية عرضت أكثر من مرة على المجلس لم يتوصل فيها إلى نتيجة مقنعة أو مرضية، وإعادة طرح القضية مرة بعد أخرى تدل على أن الحلول السابقة لم تكن مقنعة أو لم تكن جديدة.

فيما اعترض عضو المجمع الفقهي عبدالناصر أبو البصل على بعض الحضور في الطعن في العلماء القدامى (على حد تعبيره)، بالقول: «إثبات عجز فقهاء الشريعة أو عجز فقهاء الشريعة عن معالجة الأمور الطارئة» موضحاً أن للإنسان الحق في أن يبدي رأيه بكل حرية دون التجاوز على أحد. بدوره، طالب عضو المجمع الدكتور عجيل النشمي المجمع بأن يمنع إلحاق ولد الزنى بأبيه مستدلاً بأن النصوص والأدلة تشير إلى ذلك، وأن المجمع عود أعضائه بالوقوف عند النصوص. وذهب عضو المجمع الدكتور أحمد المرباط إلى أن الإلحاق يجوز إذ اقتضت مصلحة الولد، ولكن لا يكون إلحاقاً شرعياً كاملاً بل جزئياً لأن (ولد الزنى) يرث من أبيه، ولسد الذرائع لا بد أن يكون الإلحاق جزئياً.

بينما أكد عضو هيئة كبار العلماء وعضو المجمع الشيخ عبدالله المنيع أن الأحكام الشرعية لها حكم، متسائلاً: «هل سبب منع الاستلحاق كون الابن مشكوكاً بنسبه لأبيه، أو أن الابن نطفة خبيثة وغير محترمة؟».

واعتبر المنيع أن للاستلحاق أضراراً منها مزاحمة في الورث وفي المسائل التي تتعلق في القرابة والمحرمية، وأن هذه المسائل لها أهميتها.



أكاديمي: السعودية "الثانية خليجياً في الفساد الإداري"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 27 محرم 1434 هـ - 11 ديسمبر 2012م

<http://alhayat.com/Details/460946>

الرياض - تركي العقيل وحياة الغامدي

كشف أستاذ إدارة الأعمال المساعد في معهد الإدارة العامة بالمنطقة الشرقية الدكتور جعفر العلوان أن المملكة احتلت المرتبة الثانية في ارتفاع معدلات الفساد الإداري على مستوى دول الخليج العام الماضي بعد الكويت.

وأشار العلوان، خلال المؤتمر الثاني لمعاهد الإدارة العامة والتنمية الإدارية في دول مجلس التعاون، الذي نظمه معهد الإدارة العامة في مدينة الرياض أمس، أن قطر جاءت في المرتبة الأولى من حيث انخفاض مستوى الفساد الإداري، تلتها الإمارات، بحسب إحصاءات منظمة الشفافية الدولية التي تشتهر عالمياً بنقريها السنوي لمؤشر الفساد. ولفت في ورقة عمل بعنوان: «دور أنظمة الحكومة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري» أن دولة الكويت كانت أبرز الدول التي تواجه الفساد الإداري، تلتها السعودية، ومن ثم البحرين وعمان.

وذكر عضو مجلس الشورى الدكتور عبدالرحمن الهيجان أن التقارير التي ترد إلى مجلس الشورى من الجهات الحكومية تأخذ طابع التكرار، وتغيب عنها بعض المعلومات المهمة، إذ إن ما يتضمنه التقرير السنوي للجهة الحكومية معلومات وإحصاءات ليست ذات أهمية، وقال: «يجب تحديد دور المجلس الرقابي من خلال الأجهزة التنفيذية التي يشرف ويراقب عليها المجلس، خصوصاً أنه من أهم أجهزة الدولة».

من جهته، أوضح الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور عبداللطيف الزياتي أن دول مجلس التعاون حددت خمسة أهداف استراتيجية رئيسة تسعى إلى بلوغها، يتصدرها تحصين دول المجلس ضد كل التهديدات أو الأعمال العدائية الدولية، مثل الاعتداء الخارجي والإرهاب والجريمة المنظمة. وقال: «هل تعتقدون أن تحقيق هذا الهدف منوط

بأولئك الذين يعملون في وزارات الدفاع والحرس الوطني والداخلية وجهاز الشرطة فقط؟ هذا غير صحيح. فماذا عن جرائم الإنترنت وجرائم الاحتيال والجرائم المالية؟ وماذا عن الفساد؟ جميعها تشكل تهديدات لمجتمعاتنا، وإذا ما ارتكبت في مؤسساتنا العامة أو من خلال الموظفين العموميين فإن من شأنها أن تقوض أركان المجتمع.

ولفت إلى أن الاستراتيجية الثانية تهتم في زيادة النمو الاقتصادي، والتشجيع والحفاظ على مستوى مرتفع من التنمية البشرية، وتحسين الأمان العام من خلال وضع الاستراتيجيات الخاصة بإدارة المخاطر والأزمات والطوارئ، إضافة إلى الاستراتيجية الخامسة والأخيرة وهي تعزيز مكانة مجلس التعاون الإقليمية والدولية، مشيراً إلى أن الخدمة المدنية القوية التي تتسم بالكفاءة هي إعلان فعال للاستثمار، وأن الشفافية والمساءلة والرقابة تشكل جميعها أداة تحقيق النجاح.



مواطن: الواسطة والوجاهة جعلتاهم يقبلون آخر أمامي

إسعاف مستشفى بيش يرفض نقل مواطن "مشلول"

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 27 محرم 1434 هـ - 11 ديسمبر 2012م

<http://sabq.org/Eksfde>

محمد المواسي- سبق- بيش:

قال مواطن إن إسعاف مستشفى بيش العام رفض نقل عمه المصاب بجلطات عدة، التي سببت له شللاً رباعياً، أصبحت بعده ٩٠٪ من أعضاء جسمه غير قادرة على الحركة، وليس بمقدوره سوى الإيماء برأسه في أحسن حالاته، وذلك بعد أن تقرر له صباح اليوم الخروج من المستشفى.

وقال المواطن "غالب الزغبيني" لـ "سبق": "بعد أن تقرر لعمي الخروج من مستشفى بيش بعد مضيه أسبوعاً كاملاً، وسبقه شهر، وذلك على الرغم من تدهور صحته، ذهبت لقسم الإسعاف، وطلبتُ منهم نقل عمي من المستشفى إلى منزله الذي يبعد عن المستشفى ١٠ كلم، لكنني فوجئت بكلمة (لا)، وبصوت عال، وكأنني أطلب منهم شيئاً من مالهم، أو أن ينقلوه في سيارتهم الخاصة".

وأضاف: "وأثناء وقوفي في قسم الإسعاف جاء رجل وطلب الطلب ذاته، وقوبل بالموافقة، وخرج الموظف معه على عجل دون أن يكثر لي ولعمي الذي يعاني أمراضاً عدة، وليست لدي سيارة مؤهلة لنقل مريض بحالة عمي خشية أن يتأثر من جراء حمله من كرسيه إلى سيارة ليست مؤهلة، ولكبر حجمه وسنه دور في ذلك أيضاً، إضافة إلى ما يعانيه من أمراض قلب وسكر وضغط دم وجلطات، وما يعانيه من آلام وأمراض أخرى، وهذا ما دعاني لانتظار سيارة قريبي لنقله للمنزل".

وتابع روايته قائلاً: "وبعد عناء في حمله خوفاً من أن يتأثر أو يُصاب بأذى -لا قدر الله- وهو احتمال وارد؛ حيث إنه لا يستطيع الكلام أو التعبير عن ألمه، ولكن سنحضر له طبيباً ليكشف عليه".

وواصل الزغبيني: "إذا كانت الواسطة والوجاهة تغلبتا على الإنسانية فلا بد من أنظمة صارمة تُجذ من هذه المعاملات مع المرضى وذويهم".

يُذكر أن لمستشفى بيش سوابق كثيرة في الأخطاء الطبية، التي تناولتها تقارير صحفية سابقة، تتعلق بمعاملة المرضى وذويهم، وما يعانيه مبنى المستشفى المتهالك، على الرغم من جاهزية المبنى الجديد.

الأب عاتباً: التواصل منقطع مع القنصل السعودي في هيوستن محامي "الدوسري" لوالده: بذلنا ما في وسعنا والحكم غير منطقي

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 27 محرم 1434 هـ - 11 ديسمبر 2012م

<http://sabq.org/sksfde>

عبير الرجباني- سبق- الرياض:
اعتذر المحامي الأمريكي رئيس فريق الدفاع عن "خالد الدوسري" برسالة عبر البريد الإلكتروني لوالد "خالد" عما آلت إليه القضية، مؤكداً له أن الحكم غير منطقي، وأنهم كفريق دفاع بذلوا ما في وسعهم.
وأبدى والد "خالد الدوسري" لـ "سبق" استغرابه من تلقيه أخبار قضية ابنه "خالد" عن طريق وسائل الإعلام، وقال:
"التواصل معدوم مع المحامين في أمريكا، وحتى مع ممثلهم في السعودية، وحتى الآن لا نعرف شيئاً عن القضية، وكأن خالد ليس ابني، ولا نمت له بصلة".
وأضاف: "والعتب موصول لوزارة الخارجية، ممثلة بالقنصل السعودي في هيوستن، فلهم للأسف وجود على استحياء في وسائل الإعلام الأمريكية، وليس لهم تواصل معنا، لا من قريب ولا من بعيد، فصوت ابني (خالد) منقطع منذ أكثر من سبعة أشهر، ووضع الصحي متدهور، كما ظهر لنا في جلسة النطق بالحكم، ولم نجد من يحرك ساكناً للأسف".
وحكم على خالد الدوسري في نوفمبر الماضي بالسجن مدى الحياة بتهمة محاولة صنع قنبلة في إطار مؤامرة كان يمكن أن تستهدف الرئيس الأمريكي السابق جورج دابليو بوش. واعتقلت السلطات الأمريكية الدوسري في فبراير 2011 بعد تتبع أنشطته على الإنترنت وتفتيش شقيقه.



ما أسباب العنف ضد المرأة؟ (2)

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 27 محرم 1434 هـ - 11 ديسمبر 2012م

<http://www.al-madina.com/node/419562>

د. سهيلة زين العابدين حماد

العنف ضد المرأة ظاهرة عالمية، وقد بيّنت في الحلقة الماضية أنّ الموروث الفكري والثقافي لدى اليهود والمسيحيين هو السبب الحقيقي لممارستهم العنف ضد النساء، وشابوا ديانتهم بمعتقدات متوارثة تحقر من المرأة وتدينها بالخطيئة الأزلية، وتسلبها أهليتها، وليس هذا في صحيح هاتين الديانتين السماويتين، فمارسوا العنف ضد المرأة بموجب تلك المعتقدات والموروثات، ونسبوا لها إلى ديانتهم.

وممارسو العنف ضد المرأة من المسلمين نسبوا ما يمارسونه إلى الإسلام، والإسلام من ذلك براء، وذلك طبقاً لما درسوه وتناقلوه من كتب التفسير والحديث والفقه. فقد اعتمد مفسرون في تفسيرهم للآيات القرآنية المتعلقة بالمرأة والعلاقات الأسرية والزوجية على ما يحملونه من موروث فكري وثقافي قائم على تحقير المرأة والتقليل من شأنها وسيادة الرجل عليها، وسلبها أهليتها وقبلوا أحاديث ضعيفة وموضوعة لأنها توافق تلك الموروثات، واستندوا عليها في تفسيراتهم؛ إذ أساءوا فهم القوام والولاية والنشوز، والدية، وشهادة امرأتين برجل واحد، وغيرها من الآيات، وبنى فقهاء أحكامهم الفقهية على ذلك الموروث مستدلين بما فسره المفسرون، وبأحاديث ضعيفة وموضوعة، بل هناك أحكام فقهية صدرت من الأئمة الأربعة لا سند لها من القرآن والسنة لعدم إلزامهم الزوج علاج زوجته المريضة، يقول فضيلة الدكتور وهبة الزحيلي: «قرر فقهاء المذاهب الأربعة أن الزوج لا يجب عليه أجور التداوي للمرأة المريضة من أجره طبيب وحاجم وفاسد، وثمن دواء، وإنما تكون النفقة في مالها إن كان لها مال، وإن لم يكن لها مال وجبت النفقة على من تلزمه نفقتها لأن التداوي لحفظ أصل الجسم، فلا يجب على مستحق المنفعة كعمارة الدار المستأجرة تجب على المالك لا على المستأجر» [انظر: أ. د. وهبة الزحيلي: الفقه الإسلامي وأدلته: 7794]

ويقول ابن قدامة «الحنبلي» في المغني: «ولا يجب عليه — أي الزوج — شراء الأدوية ولا أجره الطبيب لأنه يراد لإصلاح الجسم، فلا يلزمه، كما لا يلزم المستأجر بناء ما يقع من الدار وحفظ أصولها، وكذلك أجره الحجام والفاصد.» [ابن قدامة: المغني، 236/9، كتاب النفقات، فصل رقم « 6460»، الطبعة الثانية، 1417 هـ - 1997 م، دار الفكر، بيروت- لبنان]

هذا الحكم الفقهي يتناقض مع ما جاء في القرآن الكريم والسنة النبوية عن العلاقات الزوجية المبنية على السكن والمودة والرحمة، والعشرة بالمعروف، وما جاء في صحيح السنة عن تخلف سيدنا عثمان بن عفان عن غزوة بدر لمرض زوجته؛ إذ قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ابق معها ولك أجر رجل ممن شهد بدرًا، وسهمه.» [رواه البخاري: كتاب المناقب، باب: مناقب عثمان بن عفان]

والمفسرون لم يتخلصوا من هذا الموروث الفكري والثقافي تجاه المرأة، فنجد الإمام ابن كثير فسر الآية رقم (16) من سورة الزخرف: «أَمْ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَاكُم بِالْبَنِينَ» «كذلك جعلوا له (الله) من الأولاد أخسهما وأردأهما وهو البنات، ونجد الزمخشري أيضاً يعتبر الإناث أخس من الذكور، فقال: «قد جمعوا في كفرة ثلاث كفرات، وذلك أنهم نسبوا إلى الله الولد، ونسبوا إليه أخس النوعين، وجعلوه من الملائكة الذين هم أكرم عباد الله على الله فاستخفوا بهم واحتقروهم.» كما نجد الإمام البيضاوي ينضم إليهما، فيفسر قوله تعالى: (وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثاً) كفر آخر تضمنه مقالهم شنع به عليهم، وهو جعلهم أكمل العباد، وأكرمهم على الله تعالى أنقصهم رأياً، وأخسهم صنفاً.» ولقد بين الله هذا الموروث في آيات كثيرة منها قوله تعالى (وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ. يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ مِن سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ.) [النحل : 58-59] (وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ) [التكوير : 8-9]

(وقالوا ما في بطون هذه الأنعام خالصة للذكورنا ومحرم على أزواجنا) [الأنعام: 139] وبين عاقبة ذلك بقوله تعالى في الآية التي بعدها (فَذَخِرُوا الَّذِينَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ وَحَرَمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ افْتِرَاءً عَلَى اللَّهِ فَذُلُّوا وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ) [الأنعام: 140]

بموجب هذا الموروث الفكري تمّ تعامل المفسرين والفقهاء مع النصوص القرآنية، فأصبح هناك تباين كبير بين النص الديني والواقع الاجتماعي الذي تعيشه المرأة المسلمة، فلقد كرم الإسلام المرأة التكريم كله، وسأوى بينها وبين الرجل في الحقوق الدينية والمدنية والمالية والسياسية والتعليمية والاجتماعية والثقافية، ولم يفضل مخلوقاً على آخر إلا بالتقوى (يا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ) وسأوى بين الذكر والأنثى في الإنسانية والأجر والثواب (يا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ) [النساء: 1] (وَمَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ يُرْزَقُونَ فِيهَا بِغَيْرِ حِسَابٍ) [غافر: 40] وقال الرسول صلى الله عليه وسلم: «إنما النساء شقائق الرجال» ومع هذا نجد السائد لدى معظم الرجال بمن فيهم مفسرون ومحدثون وفقهاء أفضلية الرجل على المرأة، وأنه رئيسها وكبيرها، والحاكم عليها ومؤدبها إذا أعوجت معطين للقوامه معنى الاسترقاق والاستعباد والقهر، وترتب على هذا المفهوم الخاطي للقوامه، ومفاهيم خاطئة أخرى ما يمارس من عنف ضد المرأة.

مجاهل التعصب

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 27 محرم 1434 هـ - 11 ديسمبر 2012م

<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=14713>

فاطمة الشريف

"بابا أنا صادقت واحد في سادس"، بوغت الأب، حاول أن يسيطر على ردة فعله، تأمل في وجه ابنه ذي السبع سنوات وسأله بهدوء: "ليه؟"، فأجاب: "لأنه من قبيلتنا" وأنصت الأب لقد كانت حكاية طويلة كيف أنهم ومنذ اليوم الدراسي الأول يتعارفون فيما بينهم ثم يتحزبون وكيف أن ابنه وقع في مشكلة أنه لا أحد في الصف "يرجع" لقبيلته. شعر الوالد بالمرارة فهو لم يربّ ابنه بهذه الطريقة، واحتار: هل يلقي على ابنه محاضرة طويلة في التحذير من التعصب وأضراره؟ أم يجعل المحاضرة في التحذير من صداقة من هم أكبر سناً؟ لكن الوالد اختار حلاً أكثر إيجابية فقد دخل مع ابنه المدرسة في الصباح التالي وطلب من المرشد كشوف طلاب فصل ابنه، اطلع على قوائم الأسماء فوجد ثلاثة منهم (يقربون لهم من بعيد) من بعيد جداً ولكن هذا هو المتوفر. ذهب للفصل وتحدث مع الثلاثة عن وشائج الدم التي تربطهم بابنه وطلب منهم أن يصادقوه وسوف يعزمهم على الفطور اليوم وغدا فوافقوا. وخرج الأب من المدرسة بعد أن حذرهم بحزم من مصاحبة طلاب الصفوف العليا.

ياله من موقف صعب ذلك الذي وقع فيه هذا الأب. إذ تحت ظل ثقافة تنترسخ أكثر يوماً بعد يوم تصبح المدرسة مكاناً للتحزب والتعصب بفعل ضغط الأقران. وبدلاً من أن تتمثل معايير الصداقة في الهويات المشتركة كالرسم وكرة القدم، أو في توافق الأمزجة، أو العمر صارت معايير الصداقة: وش ترجع؟ وسوف يكبر هذا الابن ليقول لأستاذه الجامعي: "ليه الله يقطعها دنيا خلّت واحد مثلك يتحكم في مستقبل واحد مثلي!".

لو أن للتعصب حدوداً لما اقترب من بيوتنا بين أفراد الأسرة الواحدة، لكنه قد فعل. كانت تتحدث في البداية عن أخوات زوجها بحنق بالغ وامتد الكلام ليتجاوز الكثير من الخطوط الحمراء ليس فقط عمات أبنائها ووالدهم كالعادة بل حتى جدّهم، فاستدركت عليها: "لكنه ابن عمك!" في الواقع وحين أفكر الآن في الموقف أعترف أنني لم أكن أقلّ منها تعصباً، فبدلاً من أذكرها بأنه زوجها ووالد أبنائها كان وجهه اعتراضه أنه ابن عمّها أي أن الغضب من نسبه غض منها، أجابته بحدة: "بخسى ما هو ولد عمّي القاييم.. هو جده فلان.. وأنا جدّي فلان الذي كان.. وكان"، وبدأت في اجترار قصص قديمة لشجاعة جدّها وكرمها الذي فاق الجميع.

لا حدود للتعصب، ففي المدرسة سوف يبحث الطفل عن أقاربه ولو من بعيد. في دورية الجماعة سوف يتحزب مع أبناء عمه القريبين ضد البعيدين، في بيت الجدّ سوف يكون مع أخيه ضد ابن عمه، وفي البيت.. نعم حتى في البيت إذ لو أن للتعصب حدوداً لما وقف ببشاعة بين الولد وأبيه. هذا ما يحدث حين ينظر الأب لابنه باستنقاص ويقول له بلهجة ساخرة: "ليه جذبوك خوالك" تعليق يدمي القلب، لكن الابن يتجاهله أو قد يردّ بضحكة بلهاء أو بتعليق وقح: "أحسن من خوالك اللي كأنهم..." أيا كانت الطريقة التي اختارها الابن في الرد فإن الموضوع حساس فعلاً وجارح مهما حاولنا وصفها بالنكتة السامجة. لكن هذا ما يحدث حين يصبح التعصب أسلوب حياة، إذ تبدأ بإقصاء الآخرين وإبعادهم عنك حتى تقف وحيداً.. وحيداً تماماً فهل هذا ما نريده لأبنائنا؟

ليس من مصلحة المجتمع أن نغرس في أبنائنا الشعور بالتفوق لمجرد انتمائهم لنسب معين. لأننا نرى الآن نتائج هذا النوع من التربية في صورة شاب مترف عاطل دون عمل أو هواية أو رغبة في النفع يتحدث بكل غطرسة عن أصله وخط سير قبيلته منذ العصر الجاهلي وحتى القرن الحادي والعشرين، وبدلاً من أن يخلع معطف التعصب كي يتخفف من ثقله ويتحرك بسهولة أكثر نجده يتشبث بهذا المعطف ويغلق كل أزراره فهو رأس ماله الوحيد.. إنه كل ما يملك في الواقع. وليس من مصلحة أبنائنا أيضاً. فمع التغير الاجتماعي المتسارع تحولت (شجرة العائلة) من كونها شبكة أمان اقتصادية يستظل الفرد بظلها من حين لآخر وتبعث الشعور بالتعاطف والتعاون على الخير إلى كونها حمولة ثقيلة مرهقة يضعها الفرد على كتفه أينما ذهب وتستنزف جهده وتضيّق خياراته في الحياة، وتحجب أغصانها عينيّه عن رؤية ما أمامه، وتطرح بذور الكراهية والاستعلاء والكبر أينما حلّ وارتحل.

وليس ذلك من صالح عقول أبنائنا أيضاً، فالتربية على التعصب جريمة في حق عقولهم. التعصب تعطيل للتفكير النقدي. التعصب مصادرة لأراء الآخرين وأفكارهم دون عرضها على ميزان العقل والمصالح العامة لمجرد أن أسماءهم لا تتفق مع أهوائنا. التعصب يحرم الإنسان من الإنصات والتمييز بين الحقيقة والرأي وطرح الأسئلة التي تساعد على الفهم واتخاذ القرارات، إنه يجعلك تقفز لحكم مسبق بمجرد معرفة خلفية المتحدث أو الكاتب. وهذا ما يجعل التعصب أسهل وأسرع وأقل كلفة من التعقل الذي لا يعترف بالإجابات الجاهزة بقدر ما يستثير الأسئلة الصعبة. التعصب لا يحتاج للكثير من الجهد فهو فعل سالب، مجموعة من الأسماء والصفات التي لا تسهم في عبادة الله ولا عماره أرضه. ولذا جاء معيار التفاضل في حال يكتسبه الإنسان بعد وجوده وليس قبل ميلاده وهو حال التقوى (إن أكرمكم عند الله أتقاكم) التقوى فعل، إنها بوابة مشرعة لكل الأخلاق الفاضلة التي تسمو بالإنسان والعالم كله، التقوى حال قابل للتبدل ويطرأ عليه التغير ولذا فإن المحافظة على التفوق هنا تتطلب العمل والمجاهدة، تتطلب السعي والحركة. بينما النسب صفة، فمنذ الولادة إما أن يقول لك أهلك أنك من العائلة الفلانية وكفاك بهذا فخراً وإما لا. إن التفكير في علاج التعصب يجب أن يبدأ بالبحث عن جذوره. كيف يبدأ؟ وما الظروف التي تساعد على انتشاره؟ وعلى من تقع المسؤولية في اجتثاثه؟ إن لنا في التاريخ لعبرة: (هتلر) الذي تسبب في إشعال فتيل الحرب العالمية الثانية كان متعصباً بشدة للعرق الآري ويرى تفوقه على جميع الأجناس وقام مع حزبه النازي بوضع (معايير) تحدد المنتسبين لهذا العرق وتقصي غيرهم. وللأسخريّة لم تكن تنطبق عليه تلك المعايير إذ لم يكن ممكناً إثبات أن أجداده الأربعة كلهم من هذا العرق.

التعصب ليس شجاعة، إنه الخوف بعينه. ينتشر التعصب بانتشار الخوف. وحرب البسوس الجاهلية لم تكن بسبب ناقة لقد كانت مذبحه مهلكة سببها الخوف من الفناء والشعور بالاضطهاد وكم يستثير التأمل أن الخوف من الفناء يسبب الفناء. حدث ذلك قبل أن يأتي الإسلام بإقرار قيمة العدل ميزانا بين البشر ومانعا للخوف من الظلم وبالتالي من التعصب. حدث ذلك قبل أن يأتي الإسلام بمبدأ التسوية بين البشر: (إن أكرمكم عند الله أتقاكم).



ديوان المظالم يتظلم من نقص الكوادر ويطالب بمزايا

وحوافز مشجعة

المصدر: جريدة الشرق الأربعاء 28 محرم 1434 هـ - 12 ديسمبر 2012م
<http://www.alsharg.net.sa/2012/12/12/620340>

الرياض - أحمد الحمد

فتحت لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية في مجلس الشورى ملف تأخر البت في القضايا التي ينظر فيها ديوان المظالم. وألمحت مصادر مطلعة لـ «الشرق» إلى أن عدداً من أعضاء المجلس بلجنة الشؤون الإسلامية، وجهوا تساؤلات حول أسباب تأخر القضايا المنظورة في الديوان وبطء إنجازها. وكان ديوان المظالم قد «تظلم» في كثير من تقاريره من الكوادر الوظيفية وتسرب الكفاءات ما اعدّ أنه يمثل نوعاً من الضغط على مستوى أدائه في إنجاز أعماله، مطالباً في تلك التقارير بمنحه المزايا ورفع الحوافز المشجعة لجلب الكفاءات المؤهلة للعمل فيه.

وخصصت اللجنة اجتماعاً بحضور نائب رئيس ديوان المظالم وعدد من قضاة الديوان، لمناقشة التقرير السنوي لديوان المظالم للعام 1432/1433 هـ. وأبلغت المصادر «الشرق» أن مناقشات اللجنة مع مسؤولي وقضاة الديوان تركزت حول ميزانية ديوان المظالم، ووضع القوى البشرية فيه والوظائف الشاغرة، وطُرح في الاجتماع وضع المقر الرئيسي للديوان

والأرض المخصصة لذلك في العاصمة الرياض، ومقار فروعها في بقية مدن المملكة، ووضع الهيكل التنظيمي. وناقش أطراف الاجتماع إمكانية الاستفادة من إمكانات أعوان القضاة.



مشروع القيم "ينقل الأخلاقيات من التنظير إلى التطبيق في أوساط الطالبات

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 28 محرم 1434 هـ - 12 ديسمبر 2012م
<http://www.alriyadh.com/2012/12/12/article792043.html>

الرياض - هيام المفلح

ذكرت مديرة الإدارة العامة للتوعية الإسلامية بمنطقة الرياض مريم الجوفي أن تبني مشروع القيم بدأ في وزارة التربية والتعليم منذ عام 1432 هـ وتم التهيئة له ميدانياً بورش عمل لطالبات المرحلة الثانوية لمعرفة اهم القيم التي تحتاجها الطالبة والبرامج المقترحة، ثم بدأ العمل به في عام 1432/1431 هـ . وتضمن الافتتاح بقيمة المسؤولية ثم تلاها قيم البر والعمل والشكر والإحسان، وقد تم لذلك تفعيل دورات حول (المسؤولية - حقوق الإنسان الحوار البناء)، كما اعتمدت برامج تحول القيم من مستوى التنظير والتجريد إلى مستوى التطبيق والواقع عبر تفاعل الطالبات والموظفات من خلال الورش والمشاريع التي أبدعت من خلالها الطالبات واخرجن ما لديهن حيث مارسن المهارات القيمة في تعاملهن اليومي مع المحيطين بهن وظهرت مهارات شخصية لدى الطالبات في إدارة الذات وضبطها والثقة بالنفس والقدرة على الحوار الهادف كما ظهرت مهارات اجتماعية مثل العمل بروح الفريق والاتصال والتفاعل مع الآخرين بشكل ايجابي وممارسة الأدوار القيادية، وكل ذلك بالاستفادة من حصص الاحتياط التي ساهمت في غرس قيم تقدير الوقت والتخطيط له لدى الطالبة كما تسعى الآن لغرس قيمة الإحسان في المدارس. جاء ذلك ضمن لقاء تربوي نظمته إدارة التوعية الإسلامية بمنطقة الرياض تحت عنوان "اعبد الله كأنك تراه"، وحضرته 170 من مسؤولات ومديرات ومشرفات وإداريات الإدارات النسائية والمنظمات في مركز الملك عبد العزيز التاريخي، تضمن عدة محاضرات عن الإحسان منها محاضرة للمشرفة التربوية جواهر الغريب حول مفهوم الإحسان ومكانة الإحسان، ومحاضرة للتربوية الجوهرة اللحيد حول وسائل تنمية الإحسان في النفوس.

المتضررون يتظلمون.. والوزارة: تحملوا نتيجة البيانات الخاطئة التربية“ تلغي تعيين إداريين بعد 10 أشهر من توظيفهم

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 28 محرم 1434 هـ - 12 ديسمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121212/Con20121212555032.htm>

حسين هزازي (جدة)

ألغت وزارة التربية والتعليم أمس، قرارها بتعيين 83 موظفا إداريا يحملون شهادة الكلية المتوسطة، كانوا قد عينوا على المرتبة السادسة قبل حوالي عشرة أشهر.

وفيما تردد أن الملغى تعيينهم يمثلون الدفعة الأولى من حوالي 400 موظف لم يتم تدقيق بياناتهم أثناء تقديمهم على موقع الوزارة قبل عام، اعتذر المتحدث باسم وزارة التربية والتعليم محمد الدخيني عن تأكيد هذا الرقم أو نفيه، غير أنه قال لـ«عكاظ»: إن الدفعة التي تم تعيينها في هذا التاريخ تضم نحو 2500 موظف، وعمليات التدقيق تحتاج إلى وقت طويل حسب لوائح وأنظمة الوزارة، مشيراً إلى أنه تم اكتشاف أخطاء بسبب إدخال بيانات خاطئة من قبل المتقدمين، محملاً إياهم مسؤولية ذلك. وأضاف أنه يجري معالجة هذه الأخطاء واستكمال الإجراءات بين وزارتي الخدمة المدنية والتربية والتعليم وفقاً للنظام.

وتضمن القرار الذي حصلت «عكاظ» على نسخة منه، إلغاء تعيينهم، حيث ذكر القرار الموجه إلى شؤون الموظفين من المدير العام للشؤون الإدارية والمالية صالح الحميدي، أنه إلحاقاً لقرار سابق يقضي بتعيينهم، على الوظائف الإدارية المشمولة بسلم رواتب الموظفين العام بالمرتبة السادسة، والمحدثة بموجب الأمر الملكي، وبناء على خطاب وكيل وزارة الخدمة المدنية، المتضمن إلغاء تعيين من لا تتوفر لديه الدرجة الجامعية لاعتماد هذه الوظائف بالمرتبة السادسة وهي موجهة للخريجين الجامعيين المعدن للتعليم، وبناء على خطاب مديري إدارات التربية والتعليم بالمناطق والمحافظات. قررت إلغاء تعيين الموضحة أسمائهم ومعلوماتهم والمرفقة وعددهم 83 موظفا «وكان تعيينهم لم يكن»، كما تعتبر الوظائف المعينين عليها بالمرتبة السادسة الشاغرة، وعلى الجهات المختصة إنفاذه.

وحصلت «عكاظ» على تعميم عاجل من وزارة التربية والتعليم ومن المدير العام للشؤون الإدارية والمالية صالح الحميدي موجه لشؤون الموظفين، والذي تضمن برقية عاجلة لوكيل وزارة الخدمة المدنية، بشأن ملاحظة وزارة الخدمة المدنية على الأسماء المرسله لشغل الوظائف الإدارية المحدثة بالمرتبة السادسة، ممن تم تعيينهم بالأمر الملكي الكريم، والذي تم بناء على نتائج المفاضلة وفق ما دونه المتقدمون لشغل الوظائف على موقع وزارة الخدمة المدنية، ولم يتم تدقيقها للتأكد من توفر الدرجة الجامعية في التخصص قبل استكمال إصدار قرار التعيين أو المباشرة من قبل وزارة التربية والتعليم، وبعض المواطنين ممن تم ترشيحهم يحملون الدرجة غير الجامعية كالكليات المتوسطة، وبناء عليه تمت مراجعة قرارات التعيين للتأكد من الدرجة الجامعية ومن لديه درجة أقل يرفع للوزارة لإلغاء تعيينه.

«عكاظ» التقت ببعض المعلمين ممن شملهم قرار إلغاء الوظائف، والذين أكدوا أنهم تظلموا أمس أمام وزارة التربية والتعليم وديوان الخدمة المدنية وديوان المظالم، بالظلم الذي وقع عليهم من هذا القرار بعد أن باشروا أعمالهم بعشرة أشهر، حيث قالوا: "تفاجأنا بهذا القرار غير المنصف، إذ الكثير لديه التزامات مادية وعائلية، والكثير منهم تركوا أعمالهم للالتحاق بهذه الوظائف، وهذا القرار سيلحق الضرر بالكثير بهم». وتساءلوا عن مسؤولية عدم تدقيق بيانات المتقدمين، رغم أن وزارة التربية والتعليم تعلم أنها كليات متوسطة وليست جامعية، ومن كان وراء فرز البيانات وتدقيقها ومن ثم التعيين، إذ أن جميع إجراءات التعيين والكشفوفات الطبية سليمة، كما أن نظام الخدمة المدنية يمنحنا درجة واحدة أقل وهي المرتبة الخامسة فلماذا يتحمل الموظفون خطأ وزارة التربية والتعليم.

أكدوا أن استقلالية مركز زراعة الأعضاء يمنحهم الخصوصية.. مرضى

الفشل:

نطالب بتحسين أوضاعنا ومساواتنا بمستفيدي الجمعيات

الأخرى

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 28 محرم 1434 هـ - 12 ديسمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121212/Con20121212555031.htm>

محمد داوود (جدة)

أكد عدد من مرضى الفشل الكلوي المزمن في مركز الكلى التابع لمستشفى الملك فهد بجدة أن موافقة مجلس الوزراء على استقلالية المركز السعودي لزراعة الأعضاء وارتباطه بتنظيمياً بمجلس الخدمات الصحية، يمنح الكثير من الامتيازات لمرضى الفشل العضوي، خصوصاً الفشل الكلوي، وطالبوا بوضع آلية موحدة لامتيازاتهم تنطبق على كل المراكز والجمعيات.

ويبينوا أنهم يعانون كثيراً من إشكاليات بإمكان المركز وضع حلول جذرية لها، من أهمها اعتماد إعانة متخصصة غير التي يتم الحصول عليها من الضمان، توفير مواصلات تتبع للمركز وليس للمستشفى أو أصدقاء المرضى. ويقول المصاب محمد غ «أتابع منذ سنوات الغسيل الدموي في المركز الذي يشكو من قلة أجهزة الترشيح الدموي وتزايد المصابين واختلاف مواعيد الغسيل»، مبيناً أن المركز يعمل فوق طاقته ويراجعه عدد كبير من المرضى، وهو بحاجة لاستقلالية في الخدمات المقدمة للمرضى، داعياً للإسراع في إنجاز المرحلة الثانية من مشروع مركز الأمير عبدالمجيد لرعاية مرضى الفشل الكلوي الذي يفترض أن يكون جاهزاً منذ شهور ولكنه تأخر بسبب تعثر العمل فيه. وطالب كل من جبران علي، خالد زكي، عرار الشعاني، حمود السلامي، محمد جوابي، عمر غ وسالم ز، بضرورة إجراء دراسة اجتماعية شاملة على كل مريض والوقوف على احتياجاته المادية، وقالوا: كثير منا مثقلون بالتزامات عديدة وديون ومصاريف أبناء وإيجارات، ومكافأة الشؤون الاجتماعية التي لا تتجاوز الـ 800 ريال لا تفي بتوفير متطلبات الحياة، مشيرين إلى أهمية ضم مريض الفشل الكلوي المزمن لإعانة الضمان، مضيفين: هناك للأسف امتيازات في جمعيات رعاية مرضى الفشل في مدن أخرى لا تشملنا في جدة، لذا نناشد بوضع آلية موحدة لامتيازات مرضى الفشل الكلوي تنطبق على كل المراكز والجمعيات.

أما الزوجات المعلقات اللواتي هجرهن أزواجهن والمصابات بالفشل الكلوي فأكدن على ضرورة دراسة حالتهم، خصوصاً أنهن أصبحن بلا زوج يعول الأسرة، وأشاروا إلى أن الضمان الاجتماعي يرفض ضمنهم للإعانة حيث إن من اشتراطات الإعانة أن يتقدم أزواجهن للضمان بكل مستنداتهم الرسمية. إلى ذلك أكدت رئيسة الخدمة الاجتماعية في مركز الكلى منى بنقش، أن مرضى الفشل الكلوي المزمن يحدهم الأمل في حل العديد من مشكلاتهم، لافتة إلى أن الغالبية العظمى من المرضى لا يوجد لهم دخل ثابت يسد احتياجاتهم وأن ما يصرف لبعضهم من الضمان لا يكفي لمواجهة الأعباء الاجتماعية من إيجار ومصاريف الأبناء والمواصلات والرعاية. بنقش دعت لتخصيص مراكز لرعاية مرضى الفشل الكلوي المزمن المعوقين الذين يحتاجون للمزيد من الاهتمام والرعاية، بجانب تخصيص متطلبات مادية يستطيعون من خلالها مواجهة مصاعب الحياة.

عكاظ تجولت في دار الرعاية الاجتماعية .. الحكمي : أيتام جازان أمانة في عنقي والمحافظة على النظام من صميم واجباتي

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 28 محرم 1434 هـ - 12 ديسمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121212/Con20121212555086.htm>

عبد الله آل هتيلة (جازان) أكد لـ «عكاظ» مدير دار الرعاية الاجتماعية في جازان حسن حكمي، أن الانتقادات التي تعرضت لها الدار ادعاءات غير صحيحة، مشيراً إلى أن ما أثير من بعض الإعلاميين ووسائل الإعلام مؤخراً أمر يزيده إصراراً على مواصلة خدمة الأيتام الذين أوتن على خدمتهم، وتأمين كامل متطلباتهم بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية. «عكاظ» واجهت حكمي بحزمة من الملاحظات التي نشرت من خلال بعض وسائل الإعلام، فقال «ردي هو إتاحة الفرصة لكم للقيام بجولة داخل مرافق دار الأيتام للوقوف بأنفسكم على حقيقة ما يقدم للأيتام من خدمات، لأن ما نشر من ادعاءات وبكل أمانة غير صحيح ولا يمت للواقع بصلة، وعزائي أنني أعمل بما يمليه ضميري أمام الله ثم أمام من وضعوا ثقتهم في شخصي للإشراف على الدار قبل ستة أشهر». وبسؤال الحكمي عن تأمين الأيتام للأدوية على حسابهم الخاص أوضح، أن «أحد النزلاء قام بتغيير طقم أسنانه ورفع خطاباً يطالب بتعويضه بالمبلغ، وبدوري خاطبت الوزارة رغم أن تغيير طقم الأسنان عملية تجميلية لا علاقة لها بأي حالات صحية طارئة تستوجب التفاعل السريع وتأمين الأدوية على حساب الدار». وأضاف حكمي «لا يمكن أن أغادر أو أي من زملائي الدار ونزيل يعاني من أي ظرف صحي، لأن من واجبتنا السهر على راحتهم ومراعاة ظروفهم، والعمل على أن يكونوا في أحسن حال». تدوين محضر تهجم وتعليقاً على منع صحفي شهير من دخول دار الأيتام، قال «الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني التي من حقها الدخول للدار دون الرجوع لنا، تضعنا في الصورة المسبقة إما شفها أو رسمياً وهذا أمر يشكرون عليه، إلا أن الكاتب المذكور حضر إلى الدار خارج فترة الدوام وحاول الدخول، وعندما حاول بعض الموظفين التفاهم معه تهجم عليهم، فلم يجدوا أمامهم إلا تدوين محضر بكل ما حدث، والاتصال بي لوضعي في الصورة». وأضاف «عندما حاولت الحديث معه هاتفياً رفض بصورة غير لائقة، فلم نجد بداً من الاتصال بالأجهزة الأمنية التي باشرت الحادثة، ورغم هروبه إلا أنه تم القبض عليه لاحقاً»، وقال «عندما أردت الحديث مع الكاتب كان الهدف هو تهدئته وإفهامه أنني قادم إليه لمرافقته وتقديم ما يحتاج إليه من معلومات»، ويضيف «لا زلت أجهل أسباب رفض الإعلامي الشهير الحديث معي»، مشدداً على أن تذمر الكاتب من تطبيق الإجراءات النظامية أمر يخصه، وأنه سيظل متمسكاً بتطبيقها مهما كانت مزعجة لأن من صميم واجباته تطبيق هذه الأنظمة أسوة ببقية الأجهزة الأخرى. مبالغة وتضخيم وأوضح الحكمي، أن أي يعمل لا يخلو من الأخطاء، إلا أن ما نشر كان فيه نوع من المبالغة والتضخيم، لأن وضع الدار جيد، وما نشر كان لأهداف لا زلت أجهلها، إلا أن التحقيقات سواء عن طريق الوزارة أو الجهات التي زارت الدار، مثل حقوق الإنسان وهيئة مكافحة الفساد وغيرها ستكشف للرأي العام حقيقة ما أثير وهو بعيد عن واقع الحال وللأسف الشديد.

وختم بالقول «رغم ثقتي في أن نتائج التحقيقات ستكشف الحقيقة، إلا أنني سأقاضي كل من أساءوا للدار ولي شخصياً، إما عن طريق وزارة الشؤون الاجتماعية التي تتفهم حقيقة الأوضاع أو اللجوء للقضاء خاصة وأن هذه الانتقادات لا تستند إلى حقائق».

«عكاظ» تجولت داخل الدار ورصدت وجود مطعم مجهز، وصالة للحاسب الآلي، واستراحات لاستقبال أقارب الأيتام، ومضاجع مؤثثة ومزودة بأجهزة التلفزيون البلازما، كما التقت بعدد من الأيتام الذين أبدوا تعاطفهم مع مدير الدار من منطلق أن ما يثار أثر عليه نفسياً، رغم الجهود التي يبذلها لتأمين احتياجاتهم، وسؤاله الدائم عن أحوالهم، وأكدوا أنهم تحدثوا مع وكيل الإمارة واللجان التي وقفت على أحوالهم أن ما نشر كان فيه تجن على الدار والعاملين فيها، وأنهم لن يتخلوا عن مدير الدار الذي يتعرض لحملة إعلامية غير مبررة.



دوا أن الصحابة تزوجوا ممن يصغرهم بفارق من السنوات .. مشاركون في المجمع الفقهي:

تحديد سن زواج القاصرات ليس حلاً

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 28 محرم 1434 هـ - 12 ديسمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121212/Con20121212555125.htm>

سلمان السلمي، عصام محمد يوسف (مكة المكرمة)
أكد الفقهاء المشاركون في دورة المجمع الفقهي برابطة العالم الإسلامي المنعقدة حالياً في مكة المكرمة أن تحديد القصور من عدمه مرجعه إلى الشرع، وأن الفقهاء اختلفوا في تحديد السن كأحد مناطات التكليف، ومعظم القوانين الدولية جرت على ما اتفق مع مذهب الحنفية، وهو بلوغ ثمانية عشر عاماً، وهذا عند الأحناف في الغلام، وأما الجارية عندهم فإذا بلغت سبعة عشر. وأما في الزواج فليس في الشريعة تحديد له، لأن هذا مبني على المصلحة، وكل فتاة تختلف مصلحتها عن الأخرى، وإنما اشترط الشارع الولي لصحة عقد النكاح ثقة بأمانته ومعرفته بمصلحتها. وبين الباحثون أن عدداً من الصحابة تزوجوا ممن يصغرهم بفارق من السنوات.

وكانت الجلسة التي ناقشت موضوع «تزويج القاصرات»، البارحة الأولى، والتي ترأسها مفتي عام المملكة ورئيس المجلس التأسيسي للرابطة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ، قد عرضت فيها سبعة بحوث، وفند الباحثون الشبهات التي يثيرها أعداء الإسلام على زواج رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من السيدة عائشة بنت أبي بكر - رضي الله عنهما - ودعوا إلى ملاحظة أنه لما تزوج النبي - صلى الله عليه وسلم - السيدة عائشة لم ينجب منها، بل وكانت البكر الوحيد التي تزوجها - صلى الله عليه وسلم - من بين زوجاته، وذلك لأن النساء بحاجة إلى من يعلمهن، خصوصاً إذا كان الأمر ذا مشقة أن يتناول بين رجل وامرأة، فكانت أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - من قامت بهذا الدور، فهي فتاة صغيرة في السن، أي يسهل عليها الحفظ والفهم والتلقي، وأيضاً لا يتحرج منها النساء ولا يستحي منها الفتيات الصغيرات لأنها في مثل سنهن؛ لذا فهي من أكثر النساء رواية للحديث عنه - صلى الله عليه وسلم - وحتى بعد وفاته ظلت تعلم النساء أمور دينهن، وكانت وقتها ابنة الثامنة عشرة من عمرها، وصارت مرجعاً هاماً للمسلمين بعد وفاته - صلى الله عليه وسلم - في الأمور الفقهية، وكذلك في سيرته. ورأى بعض الباحثين أن سن قانون يحدد عمراً معيناً للزواج ليس حلاً، إنما ينبغي على الفقهاء والعلماء توعية أولياء الأمور بالنظر إلى حال الفتاة المخطوبة ومدى قدرتها على القيام بأعباء الزواج، ورأوا أن تجريم زواج القاصرات رأي غير مقبول؛ لأن المحدد الرئيس لأهلية الأنثى اكتمال نموها الجسدي ومدى استعدادها لتحمل الأعباء والمسؤوليات كأم وزوجة، وأن تطبيق ضوابط الشريعة الإسلامية في النكاح هو المخرج والحل الفعال لضمان حقوق القاصرات في اختيار الزوج وشريك الحياة.

وأشار الباحثون إلى أن زواج القاصرات صار في السنوات الأخيرة محل جدل بين قضاة وطلبة علم وباحثين اجتماعيين، بينما يسعى حقوقيون لتجريم زواج القاصرات والدعوة لسن قانون تحديد عمر معين للزواج، فيما ينافح بعض طلبة العلم والقضاة في الرد على من يسعى لتحديد سن معين للزواج والرد على من يسيء للشريعة الغراء ويثير الشبهات حولها. وأبان الباحثون أن أهمية هذا الموضوع تكمن في أنه أمر كثير الوقوع في المجتمع، ويشبع عنه الحديث في المجتمعات المسلمة من غير المختصين، وهذا ما أدى إلى نشر بعض المفاهيم والأحكام الخاطئة عن حقيقة الموضوع. وقد أحييت مداولات الباحثين وأعضاء المجمع إلى اللجان المختصة لإعداد مسودة بالحكم الشرعي لموضوع الجلسة لعرضها على المجلس الذي سيتخذ قراراً في ذلك.



مجلس الشورى أقر حقوق المصابين وواجباتهم عكاظ تنشر نص مشروع نظام الوقاية من الإيدز

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 28 محرم 1434 هـ - 12 ديسمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121212/Con20121212555089.htm>

فارس القحطاني (الرياض) أقر مجلس الشورى أمس الأول مشروع نظام الوقاية من العوز المناعي المكتسب (الإيدز)، وحقوق المصابين وواجباتهم. وحصلت «عكاظ» على نص المشروع، الذي يضم 29 مادة بعد أن تمت التعديلات على مشروع الحكومة، وعرض على اللجنة، حتى وصل المجلس إلى الصيغة النهائية التي أقرها بعد سلسلة من النقاشات تحت قبة الشورى. وأكدت المادة الرابعة من النظام على أنه لا يجوز لأي جهة صحية الامتناع عن تقديم الرعاية الطبية اللازمة لأي مصاب بسبب إصابته، في حين نصت المادة الحادية عشرة على أن ضحايا الإصابة بفيروس بسبب العدوى العمد أو الخطأ، التقدم بطلب للتعويض عن ضرر الإصابة. كما نصت المادة الثانية عشرة على أنه يتم ترحيل المقيمين الموقوفين المصابين بفيروس الإيدز، وغير المطالبين بحقوق خاصة فوراً بعد تصفية حقوقهم إلى بلدانهم، أو أي بلد آخر يختارونه. وفيما يلي نص النظام المقر من قبل مجلس الشورى: يهدف النظام إلى تصنيف «الإيدز» من الأمراض المعدية والمحافظة على حقوق المصابين ومخاطبتهم وبيان واجباتهم. وضمان الرعاية والتأهيل اللازمين للمرضى وضمان التعليم والتدريب والعمل للمصابين. ويجب على الجهات الصحية تقديم الرعاية الصحية والمشورة والدعم النفسي واحترام المشورة والدعم النفسي واحترام حقوق المصابين، ومكافحة الإيدز وبيان وسائل انتقاله وطرق الوقاية منه وعلاجه والتوعية بها والحث على تجنبه وحماية أفراد المجتمع منه. ولا يجوز لأي جهة صحية الامتناع عن تقديم الرعاية الطبية اللازمة لأي مصاب بسبب إصابته. ويقوم البرنامج الوطني بالتنسيق مع الجهات الصحية الأخرى بتفعيل إجراءات الوقاية والرعاية والتأهيل وتحديد المختبرات المرجعية للتشخيص والتثبت من الإصابة وتقديم العلاج للمصابين به وإيضاح طرق الوقاية من الإصابة. وعلى الجهات الصحية إرسال العينات المشتبه في إيجابياتها إلى المختبرات المرجعية التي يحددها البرنامج الوطني للتثبت من الإصابة. وفي جميع الأحوال يجب إبلاغ الجهات المعنية في الوزارة بطريقة سرية بجميع الحالات المصابة، وتحدد اللائحة التي تتلقى التبليغ. وتقدم الرعاية الصحية اللازمة للمرأة الحامل المصابة ولجنينها، ولا يجوز إجبارها على الإجهاض أو حرمانها من حضنة أطفالها أو رعايتهم بسبب إصابته.

وتتخذ الجهات الصحية والتعليمية والإعلامية الإجراءات الكفيلة بنشر الوعي الصحي عن الإيدز في المجتمع وبيان حقوق المصابين وتضع اللائحة إجراءات ذلك.

ولا يجوز منع المصاب من التمتع بالحقوق المقررة له بموجب الأنظمة تعلمه أو فصله من عمله بسبب مرض إلا إذا ثبت تعمله نقل العدوى إلى غيره.

كما لا يجوز فرض اختيار الإيدز إلا في الحالات الآتية:

- مدرسو التعليم العام والمتقدمون للكلية والمعاهد الصحية المدنية والعسكرية.
- المتقدمون لشغل الوظائف المشمولة بالكادر الصحي.
- المتقدمون لشغل الوظائف العسكرية.
- فحوصات ما قبل الزواج.
- المرأة الحامل.
- أي حالة يرى الوزير شمولها بالفحص بالتنسيق مع مجلس الخدمات الصحية.

ويجب احترام حقوق أفراد المجتمع في الوقاية من عدوى الإصابة، وتتخذ الجهات – الصحية والتعليمية والاجتماعية والإعلامية – الإجراءات اللازمة للوقاية والتعريف وللتوعية بمختلف جوانب هذا المرض وإبراز الجوانب الشرعية والأخلاقية وأهمية الالتزام بها لدعم جوانب وقاية الأفراد والأسرة والمجتمع من الإصابة بالإيدز.

ولضحايا الإصابة بفيروس أو المرض بسبب العدوى العمد أو الخطأ، التقدم بطلب للتعويض عن ضرر الإصابة.

ويتم ترحيل المقيمين الموقوفين المصابين بفيروس الإيدز وغير المطالبين بحقوق خاصة فوراً بعد تصفية حقوقهم إلى بلدانهم أو أي بلد آخر يختاره، وتنتظر حالات المصابين بهذا المرض على وجه الاستعجال.

وتتخذ الوزارة الإجراءات اللازمة لفحص القادمين إلى المملكة بقصد العمل أو الإقامة فيها، وذلك للتأكد من خلوهم من الإصابة وتحدد اللائحة الإجراءات والضوابط التي تتبع عند الفحص والآثار المترتبة عليه.

وي عزل المصاب أو تحدد إقامته في منشآت صحية بناء على توصية من الطبيب المختص – إذا كانت حالته توجب ذلك والالتزام بعدم نقل العدوى إلى غيره، وإذا كان المصاب محكوماً عليه فيجب عزله أو ترحيله عن السجناء، وتقدم له العناية الصحية اللازمة، وتحدد اللائحة اشتراطات العزل وإجراءاته.

وعلى الجهات الصحية إجراء الفحص على المشتبه فيه، للتأكد من خلوه من الإيدز، وتقديم الرعاية الصحية له، لضمان عدم انتقال المرض إلى غيره، فإن رفض المشتبه فيه إجراء الفحص يبلغ البرنامج الوطني بالوزارة بذلك. وتحدد اللائحة الإجراءات اللازم اتخاذها في هذه الحالة.

وعلى جميع العاملين في الجهات الصحية وغيرها للمحافظة على سرية المعلومات الخاصة بالمصاب، ولا يجوز إفشاء هذه المعلومات إلا في الأحوال المبينة في هذا النظام، وتحدد اللائحة إجراءات المحافظة على سرية المعلومات.

وإذا ثبت لدى جهة صحية إصابة أحد الزوجين، فعليها تبليغه بذلك، ويجب عليه تبليغ الطرف الآخر، والتوقيع على إقرار بذلك، وعلى الجهة الصحية استدعاء الطرف الآخر والمخالطين للمصاب وإجراء الفحوصات اللازمة عليهم وتقييم وضع المتعاملين مع المصابين، وتحدد اللائحة إجراءات التبليغ والاستدعاء.

وعلى المصاب أن يلتزم بالإرشادات الوقائية التي تقررها الجهات الصحية، وعليه الالتزام بعدم نقل العدوى إلى غيره.

وإذا كان المصاب يقوم بعمل يخشى معه عدوى الغير، فينقل إلى أقرب عمل مناسب، وتحدد اللائحة الأعمال المحظورة على المصابين والإجراءات الواجب اتباعها في هذا الشأن. وتتخذ الوزارة والجهات الصحية الأخرى الإجراءات اللازمة لتشجيع الأفراد على إجراء الفحوص الطوعية للكشف عن الإصابة بالإيدز بين أفراد المجتمع حتى يمكن اتخاذ التدابير المناسبة للتدخل المبكر والكفاح.

ويحظر كل فعل أو امتناع يشكل تمييزاً ضد المصابين ويؤدي إلى الحط من كرامتهم أو الانتقاص من حقوقهم أو استغلالهم بسبب إصابتهم. ويعاقب كل من يخالف أحكام مواد من هذا النظام بغرامة مالية لا تتجاوز 50 ألف ريال، وبغرامة لا تتجاوز 100 ألف ريال أو بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات أو بكليهما، ولا يخل ذلك بحق المتضرر في المطالبة بالتعويض. وتشكل بقرار من الوزير لجنة (أو أكثر) لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة يكون من بينهم مستشار نظامي، وطبيب متخصص في الأمراض المعدية والوبائية تختص بالنظر في القضايا من مخالفة أحكام المواد من هذا النظام وتطبيق العقوبة المنصوص عليها وتصدر اللجنة قراراتها بالأغلبية ويعتمدها الوزير.

الأسرة تطالب بتنفيذ الحكم الشرعي في الخادمة تقرير طبي يؤجل قضية سم الفئران للمرة الـ 41

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 28 محرم 1434 هـ - 12 ديسمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121212/Con20121212555059.htm>

ياسمين السهيمي (الدمام)
شهدت المحكمة الكبرى في الدمام أمس، التأجيل الـ 41 لقضية الطفل مشاري ضحية سم الفئران، على أن تعقد جلسة أخرى للنظر فيها بتاريخ 26 صفر 1434هـ. ويأتي هذا التأجيل لعدم وصول تقرير مستشفى القوات المسلحة بالرياض. وطبقاً لما ذكره لـ«عكاظ» أحمد البوشل (والد الطفل المسموم) تم وصول تقرير مستشفى القاعدة الجوية بالظهران يفيد عن حالة مشاري منذ الولادة إلى حين خروجه من العناية المركزة بعد دس سم الفئران في حليب الطفل، وتقرير هيئة التحقيق والادعاء العام، مشيراً إلى أن عدم وصول التقرير الثالث من مستشفى القوات المسلحة بالرياض أدى إلى تأجيل القضية إلى 26 صفر 1434هـ.
وقال والد الضحية أناشد كافة المسؤولين، سرعة إنهاء القضية التي استمرت لمدة ثلاث سنوات وتنفيذ الحكم في الخادمة، في ظل توفر جميع الأدلة التي تدين الخادمة بتسميم الطفل.
يشار إلى أن تداول القضية اتسم بكثرة مرات التأجيل والتي بلغت وفقاً للإحصائيات 41 جلسة، فيما ستكون الجلسة المقبلة رقم 42 في حيثيات هذه القضية والتي تصر فيها أسرة الطفل المتوفى على تنفيذ الحكم في الخادمة والتي (حسب قولهم) اعترفت بأنها دس سم الفئران في حليب الطفل ما أدى إلى اعتلال صحته ووفاته.



نقل نزلاء التأهيل التغطية "مسموحة" في المدينة و"ممنوعة" بتبوك مدير الخدمات الطبية بوزارة الشؤون الاجتماعية: الصحفيون "مخترقون" و"تغطيتهم تبرز السلبيات"

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 28 محرم 1434 هـ - 12 ديسمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Dialogue/News_Detail.aspx?ArticleID=124474&CategoryID=4#
[UMfKb9NvePc.twitter](https://twitter.com/UMfKb9NvePc)

تبوك، المدينة المنورة: خالد الرواضين، محمد زامل، عبدالعزيز الحربي
في الوقت الذي سمح فيه المسؤولون بمطار الأمير محمد بن عبدالعزيز بالمدينة المنورة للصحفيين بتغطية مغادرة الدفعة الثانية والأخيرة من نزلاء مركز التأهيل الشامل بتبوك صباح أمس، إلا أن الصحفيين الذين كانوا بانتظار هؤلاء في مطار الأمير سلطان بن عبدالعزيز بتبوك منعوا من الدخول وذلك بقرار من إدارة المطار.

ومنعت إدارة مطار تبوك الصحفيين والمصورين من تغطية وصول الدفعة الثانية من نزلاء تأهيل تبوك البالغ عددهم 124، على متن طائرة خاصة أمر بها خادمو الحرمين الشريفين، بحجة أن هناك تعليمات من إدارة المطار نصت على ذلك، وليس لوزارة الشؤون الاجتماعية أي علاقة بذلك حسب تصريحات مدير مركز التأهيل الشامل بتبوك أسعد أبو هاشم لـ "الوطن".

وقال أبو هاشم اكتمل وصول جميع النزلاء إلى تبوك، بعد وصول الدفعة الثانية والبالغ عددهم 124، مؤكدا سلامتهم وأنهم لم يواجهوا أي مشكلات أثناء تنفيذ خطة النقل التي تمت بمرافقة 40 شخصا من طاقم طبي وإداري، بالطائرة المجهزة بالمعدات والأجهزة الطبية.

منع الإعلاميين

"الوطن" تواصلت مع مدير مطار تبوك المهندس منصور صالح الزويد الذي ذكر أن لديهم تعليمات صارمة وصريحة تؤكد على عدم دخول الصحافة إلى داخل ساحة المطار، وحول سؤال "الوطن" عن أسباب ذلك ولماذا سمح للصحفيين والمصورين بالدخول أثناء وصول الدفعة الأولى من المنقولين؛ اعترف الزويد بأنه تجاوز النظام في المرة الأولى عند سماحه للصحفيين بالدخول على ساحة المطار وقال "المرة الأولى أخطأنا".

وكان مدير عام الخدمات الطبية بوزارة الشؤون الاجتماعية والمشرف على لجنة نقل نزلاء تبوك الدكتور طلعت وزنة قد بدا عليه الانفعال من وجود الصحفيين ووسائل الإعلام لدى وصول الدفعة الأولى قبل أسبوعين، حيث وجه رجال الأمن المتواجدين بساحة المطار بإخراج الصحفيين فوراً، كما دخل في مشادات كلامية معهم، مبرراً انفعالاته تلك بأن وجود الإعلام "لا يجوز"، فيما وصف الصحفيين بأنهم "مخترقون"، حيث قال لمراسل "الوطن": إذا كنت مهنيا لا يجوز أن تدخل هذا المكان إلا بتصريح. وعندما رد عليه المحرر بأنه يحمل بطاقة صحفية وإدارة مطار تبوك هي من سمحت له بالدخول لهذا الموقع، قال "المفروض من الجهة الحكومية، أن لا تسمح لك إلا بإذن منا"، وزاد "لا تجي تخترقنا"، مشيراً إلى أن دخول الإعلاميين لتغطية حدث وصول النزلاء فيه "إبراز للسلبات".

وأوضح الدكتور وزنة، خلال نقاشه مع الصحفيين في أرض المطار، أنه ممنوع من التعاطي مع وسائل الإعلام، حيث قال إن "الوزير قال لا تعطيتهم تصريحاً، وعليهم الرجوع للمتحدث الرسمي بالوزارة"، وزاد "أنا بمرتبة وكيل وزارة وممنوع أن أصرح". وأجمع صحفيون أن وزنة قد حقق مراده في منع الصحفيين من تغطية الحدث اليوم، مشيرين إلى أنه تم منع الإعلام من دخول المطار، الأمر الذي عرقل عملية التغطية الإعلامية لوصول النزلاء إلى تبوك.

تناقض لافت

أما في المدينة المنورة فكان الحال مختلفاً بالنسبة للإعلاميين حيث كانت الصورة مختلفة إلى درجة أنه سمح للصحفيين بصعود الطائرة ورصد ردود فعل النزلاء ومرافقيهم، مما ولد حالة من التناقض في مسألة ضرورة تواجد الإعلاميين في المطارين.

ورصدت "الوطن" في مركز تأهيل المدينة آخر لحظات الوداع، حيث ذرفت الدموع من بعض النزلاء وموظفي التأهيل. ولم تستطع إحدى الموظفات بمركز المدينة إخفاء دموع الوداع عند معانقتها لنزيلة أصررت على البقاء، حيث أشارت النزيلة إلى أنها أحست بتحسن كبير في حالتها خلال الفترة التي قضتها في ضيافة تأهيل المدينة وتشعر بارتياح للموظفين والعاملين.

أما النزيلة "عشق القحطاني" فلم تشفع له دموعه والحلوى التي اشتراها بماله الخاص وأصر أن يوزعها على جميع نزلاء وموظفي مركز المدينة وفشل هذه المرة بإقناعهم بتأجيل سفره، وكان "عشق" قد نجح أن يقنع إدارة المركز بتأجيل رحلته للدفعة الثانية بعد أن رأى دموع صديقه من نزلاء المدينة أثناء وداعه قبل 10 أيام.

وعلمت "الوطن" من مصادر لها بالشؤون الاجتماعية بالمدينة المنورة أنه فور مغادرة نزلاء تبوك من مركز تأهيل المدينة في تمام الساعة 8 صباحاً من يوم أمس طالب عدد من مديري الإدارات والمكاتب التابعين للشؤون الاجتماعية بالمدينة بإعادة الموظفين الذين كلفوا بالمساندة في مركز تأهيل المدينة بعد وصول نزلاء تبوك وتعرضهم لعدد من الحوادث داخل المركز وخارجه، قابلها مطالبات من الموظفين بالعودة لأماكنهم بعد انتهاء المهمة وعودة النزلاء لتبوك. انتهى المعاناة

وكان مركز التأهيل الشامل بالمدينة المنورة مسرحاً لعدد من الحوادث تعرض لها نزلاء تبوك دعت وزارة الشؤون الاجتماعية لتكثيف زيارات المسؤولين من الوزارة لمركز تأهيل المدينة - وصدر قرارات إدارية من بينها عزل مدير مركز التأهيل السابق خالد الزغيبي - وتباينت نتائج التحقيق في الحوادث منها ما كان سببه الإهمال وآخر لضعف الرقابة وثالث لعنف بعض العاملين بالمركز مع النزلاء وكانت من بين الحوادث وفاة نزيلة استطاع الهرب من المركز إثر سقوطه من جسر على طريق الملك عبدالله الدائري على أعمال بناء، ووفاة آخر نتيجة ابتلاعه لقفاز "جونتي" بلاستيك

ترك بالقرب منه أثناء تناوله إحدى الوجبات، وتعرض بعضهم لحروق وجروح وسقوط نتج عنه تكسر أسنان إحدى النزيلات للإهمال المراقبين وتركهم للنزلاء دون رعاية. العثميين يشكر الملك على تخصيص طائرتين لنقل المعوقين الرياض: واس

شكر وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين، خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز على صدور توجيهه بتخصيص طائرتين لنقل المعوقين وعلى دفعتين من نزلاء مركز التأهيل الشامل بالمدينة المنورة إلى مركز التأهيل الشامل بتبوك، وذلك تسهيلاً على المعوقين وراحتهم أثناء نقلهم وليكونوا قريبين من أسرهم، والبالغ عددهم 257 معوقاً ومعوقة. وبين أن الطائرة التي وجه الملك بنقل المعوقين فيها برفقة أربعين مرافقاً وطاقماً طبياً وإدارياً مجهزة بمعدات وأجهزه طبية كاملة ومخصصة للمعوقين، وذلك من أجل تأمين الراحة والسلامة لأبنائنا المعوقين.



السجن 85 عاما والغرامة 6 ملايين ضد 28 متهما في سيول جدة استمرار محاكمة آخرين في 8 قضايا حاليا

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 28 محرم 1434 هـ - 12 ديسمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=124418&CategoryID=5#.UMfHdNFJo6o.twitter

جدة: نسرین نجم الدين
أدانت الدائرة القضائية الثالثة بالمحكمة الإدارية بجدة 28 متهما في قضايا سيول جدة، إذ أصدرت ضدهم 21 حكما تقضي بسجنهم إجمالا 85 عاما، وتغريمهم نحو 6.5 ملايين ريال، فيما برأت 15 متهما من التهم المنسوبة إليهم، بينهم موظفون ورجال أعمال وأعضاء شرف بأحد الأندية الرياضية.
وأوضحت المحكمة الإدارية في بيان أصدرته أمس، أنها استقبلت حتى أمس، نحو 29 قضية ضد 100 متهم في كارثة سيول جدة، أصدرت فيها 21 حكما، فيما تبقى لديها نحو 8 قضايا تحت النظر لدى الدائرة القضائية الثالثة.
وفي الوقت الذي أكدت فيه المحكمة أنها أعادت أوراق 10 قضايا إلى هيئة الرقابة والتحقيق بغرض استكمال التحقيق مع المتهمين، واستجواب أشخاص لم يجر استجوابهم، بعد اكتشاف علاقتهم بالتهم الموجهة إلى المتهمين، أكدت أن التهم التي أدين فيها المتهمون اختلفت بين الرشوة واستغلال الوظيفة للتكسب غير المشروع والتوسط في الرشوة والاشتغال بالتجارة، حال كونهم موظفين عامين، والتزوير والاختلاس.
وقالت إن المدعي العام والمتهمين اعترضوا على عدد من الأحكام الصادرة سواء بالإدانة أو البراءة، وتمت إحالتها إلى محكمة الاستئناف لدراسة اعتراض المتهمين أو الادعاء العام. وذكرت أنه من بين الأحكام الصادرة تم الحكم غيابياً بإدانة متهم واحد بجرائم الرشوة المنسوبة إليه وتعزيره بالسجن 6 سنوات وتغريمه 600 ألف ريال لعدم تمكن المحكمة أو جهات الضبط من إحضاره. وشددت على أنه من بين من تمت تيرئتهم في بعض القضايا تمت إدانتهم في تهم أخرى في ذات القضية، وصدرت ضدهم أحكام قضائية.

قضايا سيول جدة

- محاكمة 100 متهم تسلمت المحكمة قضاياهم.
- التهم تفرقت بين الرشوة واستغلال السلطة والاشتغال بالتجارة والتزوير والاختلاس.
- إدانة 28 متهما ضمن 21 حكما قضائيا.
- إجمالي أحكام السجن وصل إلى 85 عاما.
- إجمالي الغرامات وصل إلى 6.5 ملايين ريال.
- تبرئة 15 متهما.
- إعادة ملفات 10 قضايا إلى الرقابة والتحقيق.



إعادة الاعتبار لـ 2025 محكوماً في 5 أعوام

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 28 محرم 1434 هـ - 12 ديسمبر 2012م

<http://alhayat.com/Details/461331>

الرياض - أبكر الشريف
أكدت وزارة العدل أن محاكم المملكة سجلت أكثر من 2025 حالة «رد اعتبار»، أو ما يسمى قانونياً بـ«شطب السوابق»، خلال الأعوام الخمسة الماضية. ولفتت إلى أن أكثرها في منطقة الرياض (727 حالة)، وأقلها في منطقة الباحة سابقاً فقط. وأوضح إحصاء للوزارة (حصلت «الحياة» على نسخة منه) أن العاصمة الرياض سجلت 103 حالات «رد اعتبار» في العام الهجري الماضي، و 273 حالة في 1430 هـ. وسجلت منطقة مكة المكرمة المركز الثاني بـ 387 شخصاً، شطب عنهم سوابقهم في الأعوام الخمسة الماضية. فيما سجلت منطقة الباحة حالتين فقط، وثلاثاً في منطقة جازان، ثم منطقة الجوف (10 حالات) في الفترة ذاتها. وأضاف أن محاكم المنطقة الشرقية أعادت الاعتبار لـ 292 شخصاً، لتسجل بهذا الرقم المركز الثالث بين مناطق المملكة في حالات تسجيل إعادة الاعتبار، تمثل 15 في المئة من إجمالي الحالات، متفوقة على منطقة المدينة المنورة التي سجلت 293 حالة. (المزيد)



وكيل العمل "لـ الحياة": اكتشفنا أسماء 6 آلاف متوفى في

حافز

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 28 محرم 1434 هـ - 12 ديسمبر 2012م

<http://alhayat.com/Details/461332>

الرياض - تركي العقيلوحياء الغامدي
أكد وكيل وزارة العمل للشؤون العمالية أحمد الحميدان، أن بإمكان المواطن الخليجي أن يعمل سباً أو ميكانيكاً إذا وضع في بيئة عمل مناسبة. وكشف الحميدان لـ«الحياة»، على هامش المؤتمر الثاني لمعاهد الإدارة العامة والتنمية الإدارية في دول مجلس التعاون الخليجي، في الرياض أمس، أن صندوق الموارد البشرية (هدف) ووزارة العمل فوجئا في بداية برنامج «حافز» لإعانة الباحثين عن عمل بوجود ستة آلاف متقدم لأشخاص متوفين! وأشار إلى أن نظام التأمين التعاوني ضد التعطل يخدم الموظفين السعوديين في القطاع الخاص، وهو الآن في طور الدرس لدى مجلس الشورى، وعند إقراره سيدفع الموظف واحداً في المئة من راتبه، وتدفع الشركة واحداً في المئة، وإذا عمل الموظف 12 شهراً في تلك الشركة، سيكون له الحق في الالتحاق بالبرنامج. ولفت إلى أنه إذا استغنت الشركة عن خدماته، أو ترك هو الوظيفة، ستقوم التأمينات الاجتماعية بالدفع له، بما لا يتجاوز نصف راتبه خلال فترة زمنية معينة، وهي في فترة الاستحقاق التي تمتد إلى 12 شهراً.

وأضاف أن ما حدث في سوق العمل خلال الأعوام الماضية من الاعتماد على العمالة المستوردة من الخارج بأرخص الأسعار، وجعل القطاع الخاص لا يستجيب لتطوير بيئة العمل بعدم الاعتماد على التقنيات الحديثة، إلى جانب وجود

أنظمة عقود العمل، التي يطلق عليها «كفالة» أو «صاحب العمل» التي تقيد العامل في حركته، ليصبح أسيراً ضمن إطار الوظيفة، كانت عوامل مشتركة شكلت قبلة موقوتة في إقبال السوق على البحث عن الأرخص كيفما كان.

مستندين إلى قرار ملكي يتيح لهم ذلك سائقو حافلات يطالبون بالسماح لهم بنقل الركاب بين 3 مدن سعودية

المصدر: جريدة الاقتصادية الأربعاء 28 محرم 1434 هـ - 12 ديسمبر 2012م

http://www.aleqt.com/2012/12/12/article_716429.html?utm_source=dlvr.it&utm_medium=twitter

رائد المطرفي من مكة المكرمة طالب سائقو حافلات في مكة المكرمة، الجهات المعنية بالسماح لهم باستئناف عملهم في نقل الركاب بين المدن، وتحديدًا بين مكة المكرمة والمدينة المنورة وجدة، واستندوا في مطالبهم تلك إلى خطابت صادرة من الإدارة العامة للمرور ووزارة المواصلات سابقا قبل نحو 15 عاما، ينص على السماح لهم بنقل الركاب بين تلك المدن. وتتص خطابات - تحتفظ "الاقتصادية" بنسخة منها - على تعميم صادر منذ عام 1418 هـ من الإدارة العامة للمرور، يفيد بالسماح للحافلات المحجوزة في ذلك الوقت باستئناف عملها بالتنقل بين المدن الثلاث بعد استيفائها الشروط التي وضعتها إدارة المرور حينها، إضافة إلى خطاب صادر من مدير عام الطرق والنقل في منطقة مكة المكرمة، بتشكيل لجنة مكونة من الأمن العام وأمانة العاصمة المقدسة ووزارة المواصلات، حيث أوصت اللجنة بالسماح للحافلات بالعمل المحدد بين المدن الثلاث، والسماح لها بالنقل في موسم الحج من مناطق السعودية كافة، على أن يكون ذلك من خلال خدمات حجاج الداخل المرخص لهم من وزارة الحج وبتصريح من وزارة المواصلات. يقول سمير حجازي، الذي يتحدث نيابة عن أصحاب الحافلات في العاصمة المقدسة: "إن المرور يقوم بحجز السيارات بعد فترة الحج إذ لم نعد نعمل، وتوقف مصدر رزقنا الوحيد، حيث إننا لا نعمل في أي وظيفة سواء حكومية أو في القطاع الخاص ولدينا أسر كبيرة"، مشيرًا إلى أن "المرور يُطالبنا بكرة التشغيل، ووزارة النقل تربط كرت التشغيل بموديل الحافلة لنقل الركاب، حيث جميع الحافلات من موديل 79 إلى 94". ولفت إلى أن جميع الحافلات تملك استمارات مجددة وتحمل رخصة "عمومي" وبأسماء أصحابها وعليها تأمين شامل، وتم فحصها دوريا. وطالب أصحاب الحافلات وزارة النقل بتشكيل لجنة من المرور وأمانة العاصمة المقدسة والنقابة العامة للسيارات لفحص حافلاتهم، مؤكدين أن حافلاتهم أفضل من حافلات الشركات وأقل حوادث منها، وقالوا: "إننا لا نملك مبالغ طائلة حتى نشترى حافلات أخرى، حيث إن وزارة النقل تشترط أن يكون كرت التشغيل لأصحاب الشركات وليس لأصحاب الحافلات، وكذلك أن يكون بموديل الحافلة". وقالوا: إن مرسومًا ملكيًا صدر في عام 1418 هـ بالسماح لأصحاب الحافلات بالعمل منذ ذلك الوقت إلى حج 1433 هـ، حيث أمضينا 15 عامًا ونحن نعمل على الحافلات بين مكة وجدة والمدينة وما زلنا ننتظر قرارا يعيد البسمة ونكمل في البحث عن الرزق الحلال مع الخطوط السريعة، إذ إننا نغيب أياما عن أهلنا وأولادنا في سبيل لقمة العيش".

المشكلات الأسرية في الخارج بين العلاج والوقاية

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 28 محرم 1434 هـ - 12 ديسمبر 2012م

<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=14727#.UMfIU7kpmgw.twitter>

مرام عبدالرحمن مكاي

تناول الجزء الأول من هذا المقال قضايا المشكلات الأسرية في بلدان الابتعاث وأسبابها، كما عرض توجيهات وزارة التعليم العالي للطلبة بعدم اللجوء إلى السلطات الأجنبية، وأن القيام بذلك قد يعرض بعثتهم للإيقاف. في هذا المقال نستكمل الحديث عن هذا الموضوع لمعرفة الإجراءات المتبعة حالياً لاحتواء هذه المشكلات، ولإقتراح بعض الحلول التي يمكن بها استباق وقوعها قبل وأثناء فترة الابتعاث.

فالملاحقة الثقافية في بلد الابتعاث تحاول ابتداء جمع الأطراف المتنازعة وتقريب وجهات النظر لحل المشكلات ودياً، مع تنبيه الطرف المعتدي على أن تصرفه هذا إذا استمر يمكن أن يهدد بعثته أو يورطه مع سلطات البلد المضيف. ومعظم المشكلات تتوقف بحمد الله عند هذه النقطة. فيما يقرر آخرون تعليق البعثة لفترة مؤقتة والعودة للوطن لحل المشكلة بمساعدة الأهل. أما إذا لم يجد التوجيه والنصح لأحد الطرفين أو كليهما، فإنه لا بد من التفريق هنا بين كون المرأة المعتدى عليها مبعثة أم مرافقة لمبعث؟ وكذلك الأمر بالنسبة للرجل: مبعث أم مرافق؟

ففي الحالات التي تتعرض المرأة فيها لعنف جسدي لا تمنع من قبل الممثلات السعودية من الاتصال بالشرطة من أجل إيقاف هذا الاعتداء وتوقيع المعتدي على تعهد بعدم تكراره، أو من استصدار أمر يقتضي بالأسبق له بالعودة لمنزل الأسرة أو الاقتراب منها أو من أطفالها لفترة معينة، وهو ما يُعرف بأمر التقييد أو الزجر (Restraining Order) بحيث لو خالفه يسجن أو يدفع غرامة.

وفي هذه الحالة إذا كانت المرأة مرافقة وغير ملتزمة ببرنامج أكاديمي (بكالوريوس أو ماجستير أو دكتوراه)، فإنه يُطلب منها من قبل البعثات السعودية في ذلك البلد إسقاط أية دعوى رفعتها عليه، ويتم منحها تذاكر سفر للعودة للمملكة مع أطفالها، حيث إنه في حالة الخلافات الأسرية في الخارج تقتضي التنظيمات الإدارية السعودية بأن أحد الوالدين حين يعود للمملكة فإنه يحق له أخذ الأطفال معه للوطن، وعلى الطرف الثاني رفع قضية حضانة أمام المحاكم الشرعية في المملكة. فهذه المرأة التي تعود للسعودية وترفع قضية طلاق ضد زوجها المبعث فإن البعثة السعودية ستخيره إذ أراد ألا تتأثر بعثته: إما أن يعلق البعثة مؤقتاً ويذهب للمملكة لحضور جلسات الطلاق، أو أن يقوم بعمل توكيل رسمي يكلف فيه من ينوب عنه فيها.

والقضية تصبح أكثر تعقيداً عندما تكون المرأة هي المبعثة، ففي هذه الحالة يُطلب منها أيضاً إسقاط الدعوى أمام المحاكم الأجنبية مع احتفاظها بحقوقها في أمر التقييد، كما يحق لها توكيل من يرفع لها قضية طلاق أو حضانة في المحاكم السعودية دون الحاجة لمغادرة بلد الابتعاث وقطع دراستها، فحين تزود الملاحقة الثقافية السعودية برقم قضيتها وما يثبت رفعها، فإنه يتم نزع ولاية زوجها عنها في مقر إقامتها حتى يُبَيَّن في قضيتها في الوطن، فلا يحق له لا فصلها من البعثة ولا التدخل في شؤونها خلال هذه الفترة. وزوجها في هذه الأثناء يتم مواصلة الصرف عليه حتى وقت صدور القرار، لأنه في نظر الشرع لا يزال محرماً في بلد الغربة، ولا يمكنها استبداله بأخ رسمياً إلا بعد صدور صك الطلاق. فعند تقديم هذا الصك للملاحقة فإن الزوج إذا كان قد التحق ببرنامج أكاديمي للدراسة فإنه ينفصل ببعثة خاصة به حتى تنتهي فترة دراسته الحالية. أما في حال كونه في مرحلة دراسة اللغة فيتم إلغاء بعثته كونه لم يعد مرافقاً للمبعثة الأصلية، وتصرف له تذكرة العودة.

وبالرغم من كون هذا التنظيم منطقياً على الورق، فإنه على أرض الواقع ستقول الكثيرات إن مشكلة رفع قضايا الطلاق في المحاكم الشرعية في السعودية تأخذ وقتاً أطول مما ينبغي، فهذه المبعثة المغتربة - صحيح تم رفع ولاية زوجها الذي ترغب بالانفصال عنه ولم يعد يؤثر عليها في بلد الابتعاث - لكن هذا يعني أنها ستمكث مغتربة حتى يصدر الصك وتحرم من زيارة وطنها في أثناء ذلك، لأنه طالما ظل زوجها رسمياً فهو غالباً لن يمنحها ورقة الخروج من المملكة والتي تحتاجها للعودة لمقر البعثة بعد الزيارة.

وهناك اقتراحات لحل هذه المشكلة، منها أن يكون هناك قاض شرعي مختص بالقضايا الأسرية في السفارات السعودية بحيث تكون لديه صلاحيات القاضي داخل البلد ليبت فيها سواء بالإصلاح أو الطلاق أو الخلع. واقتراح آخر بأن تأخذ قضايا المغتربين والمغتربات فيما يختص بالطلاق ونحوه الأولوية لدى المحاكم الشرعية داخل المملكة، ويكون هناك فترة زمنية تتراوح مثلاً ما بين ستة أشهر وسنة كحد أعلى للانتهاء منها.

أما في حال قرر كلا الطرفين أو أحدهما إهمال هذه التوجيهات باللجوء للمحاكم الخارجية ففي هذه الحالة يوقف الصرف عن رفع هذه القضية.

وإذا كنا قد تحدثنا حتى الآن عما يحصل في حالة وقوع هذه المشكلات، لكننا لم نتحدث عن كيفية القيام بخطوات استباقية لمنع حصولها. فمن الواضح أن الكثير من المبتعثين يعانون من ضعف التأهيل في نواح عديدة، فاستحداث برامج توعوية وتعليمية قبل السفر سيكون له أثر كبير في التقليل من هذه المشكلات. وهذه البرامج الإلزامية سيتم فيها تهيئة الزوجين أو الإخوة لما سيحدث لهم في الخارج على صعيد الدراسة وأنظمة البلد المضيف وأيضاً على صعيد أسرهم الصغيرة.

والمبتعثون الحاليون يحتاجون كذلك إلى التوجيه، مثل وجود مستشارين أسريين، واستخدام أدوات الإعلام التفاعلي لنشر الوعي بينهم، وتنظيم دورات أو ندوات سنوية للحديث عن هذه المشكلات وكيف تتطور من خلاف بسيط إلى عنف أسري يستدعي تدخل السلطات.

الابتعاث فرصة ذهبية يجب أن تُمنح لمن يستحقها ويقدر قيمتها، وهناك من لا ينطبق عليهم ذلك، وفي هذه الحالة فلا بد من تشريعات تحمي المستضعفين وتحفظ حقوق جميع الأطراف، وتحافظ على سمعة الدولة التي تصرف هذه المليارات لتعليم أبنائها في بلدان الابتعاث المختلفة، ولتحمي سمعة بقية المبتعثين الذين يدرسون بجد ويراعون القوانين، وقبل ذلك يراقبون الله في تعاملهم مع أسرهم.

مفوضة حقوق الإنسان تنتقد الدستور المصري الجديد

المصدر: جريدة الرياض السبت 24 محرم 1434 هـ - 8 ديسمبر 2012م

<http://www.alriyadh.com/2012/12/08/article790907.html>

جنيف - د ب أ

كشفت نافي بيلاي المفوضة السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة الجمعة عن قائمة طويلة من العناصر المثيرة للقلق في مشروع الدستور المصري الجديد. وقالت بيلاي إنه من بين هذه العناصر لا ينص مشروع الدستور صراحة على حظر التمييز على أساس الجنس والدين والأصل.

وأضافت المفوضية الدولية إنه في حين يضمن الدستور الجديد بعض حقوق الإنسان، "فإن هناك بعض الغموض المثير للقلق الشديد، وفي بعض المجالات فإن الحماية فيها أضعف من دستور عام 1971 الذي من المفترض أن يحل محله". وأشارت بيلاي إلى عدم وجود حرية للصحافة بصورة كاملة في مشروع الدستور الجديد الذي يحرم العديد من قيادات الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم السابق من ممارسة حقوقهم السياسية. يشار إلى أن مشروع الدستور وإعلان دستوري أصدره الرئيس المصري محمد مرسي أثارا احتجاجات في مصر وتسببا في وقوع مصادمات دموية بين المؤيدين والمعارضين لهما.



التعذيب أبشع انتهاكات حقوق الإنسان وهو محظور في الاردن

المصدر: جريدة الوطن الدستور الاحد 25 محرم 1434 هـ - 9 ديسمبر 2012م

http://www.addustour.com/ViewTopic.aspx?ac=%5CLocalAndGover%5C2012%5C12%5CLocalAndGover_issue1874_day09_id454245.htm#.UMQ-5uTtTsG

اربـد - الدستور - صهيب التل

تناقش ورشة العمل للقضاة والمدعين العامين في محافظات الشمال حول « الدليل الإرشادي للمدعين العامين لاستقصاء جرائم التعذيب والتحقيق فيها » والتي بدأت أعمالها أمس في اربـد وتستمر يومين أربعة محاور في الإطار القانوني لجريمة التعذيب ومفهوم التعذيب وحضر التعذيب والفرق بين التعذيب وسوء المعاملة وأركان جريمة التعذيب بمشاركة عدد من القضاة والمدعين العامين في عدد من المحاكم الأردنية .
واتفقت آراء المشاركين على ان التعذيب احد أبشع انتهاكات حقوق الإنسان لما ينطوي من عدوان وحشي على سلامة الإنسان الجسدية والنفسية ويتناقض كلياً مع حقه في الأمان على شخصه والعيش بكرامة .
وبين المشاركون في الورشة التي تنظمها النيابة العامة في وزارة العدل بالتعاون مع مركز الأبحاث وإعادة تأهيل ضحايا التعذيب في الدنمارك في إطار مشروع مناهض للتعذيب وتحسين معاملة أوضاع الأشخاص المحرومين من حريتهم في الأردن / مشروع كرامة انه لتجنب وقوع تعذيب على المحتجزين لدى الجهات المعنية لابد من القيام بزيارات مفاجئة وغير معلنة لاماكن الاحتجاز والتأكد من تطبيق نصوص القانون في عملية الاحتجاز وظروفه إضافة الى التحقيق في قضايا التعذيب وملاحقة مرتكبيه في حال اكتشاف واقعة تعذيب او ورود أخبار تتعلق بوقوع تعذيب والتأكد من تطبيق الإجراءات القانونية لعملية الاحتجاز .

وبين المشاركون في الورشة ان التعذيب محظور في القانون الدولي ومعظم الأنظمة القانونية في دول العالم وان الأمم المتحدة أدانت التعذيب باعتباره انتهاكا لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية التي رسختها المادة الخامسة في الإعلان العالمي من حقوق الإنسان .

واستعرضوا حظر التعذيب في التشريع الأردني مبينين حرص المشرع الأردني على حماية كرامة الفرد وسلامته في إطار دولة القانون والمؤسسات القائمة على احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية حسب الدستور الأردني الذي أكدته المشرع في نص المادة (208) من قانون العقوبات .

وبينت الورشة ان خطر التعذيب وسوء المعاملة يكون في أعلى درجاته خلال فترة التوقيف خاصة ان أقوال الشخص المحتجز تؤخذ دون وجود محامي ومن هنا تأتي أهمية إتباع إجراءات رقابية صارمة من المدعين العامين على أماكن الاحتجاز الأولى والتأكد من ان التحقيقات الأولية تتم بصورة لا تنتهك حقوق المحتجزين .

وأكدت الورشة أهمية توفر تدابير قانونية وإدارية داخل أماكن الاحتجاز بغرض حماية المحتجز وضمان حقه في الحياة والسلامة البدنية والنفسية بما في ذلك وجود سياسة واضحة ومعلنة لمكافحة العنف بين المحتجزين وتوفير نظام يسهل تقديم الشكاوي المتسمة بالسرية ومراعاة الأوضاع المعيشية اللائقة خلال فترة الاحتجاز وانسجام ظروف الاحتجاز مع المعايير القانونية المحلية والدولية إضافة الى الرعاية الصحية .

وأضاف المشاركون في الورشة انه في حالة ورود شكايات عن واقعة تعذيب لا بد من الاستماع فورا الى شهادة المشتكي او الشخص المشكوك بتعرضه للتعذيب وضبطها وفقا للأصول المتبعة في التحقيق وإحالته الى الطبيب الشرعي بالتنسيق مع إدارة الجهة المحتجزة على وجه السرعة لتنظيم تقرير بحالته .

وفي حال ورود أخبار بوقوع تعذيب ينتقل المدعي العام فورا الى المكان مصطحبا طبيبا شرعيا وكاتبا للضبط للمباشرة بالتحقيق واتخاذ ما يلزم من إجراءات وبناء عليه يتم إبطال الاعتراف المنتزع بواسطة التعذيب وهذه قاعدة أساسية نابعة من تحريم التعذيب بموجب القانون الدولي ومغزى ذلك هو منع واحد من اكبر حوافز التعذيب بهدف انتزاع اعترافات من الشخص الواقع عليه التعذيب .

واستعرض المشاركون في الورشة عددا من الأمثلة التي أبطلت فيها محكمة التمييز الأردنية قرارات محاكم استندت على اعترافات أخذت تحت وطأة التعذيب والإكراه .

الاتحاد

هتفوا ضد باسندوة فاتهمهم بالفشل والعمالة للرئيس السابق

وانسحب

محتجون يقتحمون مؤتمر حقوق الإنسان في اليمن

المصدر: جريدة الوطن الاتحاد الاثنين 26 محرم 1434 هـ - 10 ديسمبر 2012م

<http://www.alittihad.ae/details.php?id=118116&y=2012>

عقيل الحلالي (صنعاء) -

انسحب رئيس الوزراء اليمني، محمد سالم باسندوة، أمس الأحد، من الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الوطني لحقوق الإنسان، بعد أن قاطع كلمته محتجون من أنصار الانتفاضة الشبابية التي أطاحت بالرئيس السابق علي عبدالله صالح. وتزامن افتتاح "المؤتمر الوطني الأول لحقوق الإنسان"، الذي تنظمه وزارة حقوق الإنسان في العاصمة صنعاء تحت شعار "للجميع حق المشاركة في الحياة العامة"، مع وقفة احتجاجية لعشرات المحتجين، الذين تجمعوا قبالة فندق موفنبيك حيث عُقد المؤتمر، بحضور العديد من سفراء الدول العربية والأجنبية ومسؤولين حكوميين وناشطين في حقوق الإنسان. وقاطع محتجون، يصنفون بأنهم مستقلون، كلمة رئيس الوزراء محمد سالم باسندوة، وهم يهتفون "ارحل"، و"الشعب

يريد إسقاط النظام“، ما دفع الأخير إلى الرد عليهم بالقول ”الشعب يريد إسقاط علي عبدالله صالح.. الشعب يريد إخراج صالح“.

واتهم باسندوة، وهو أحد أبرز قادة انتفاضة العام الماضي ضد الرئيس السابق، معارضيه من الشباب بالفشل والعمالة لصالح، الذي أجبر على التنحي، نهاية فبراير، لكنه لا يزال رئيساً لحزب ”المؤتمر الشعبي العام“، الشريك الرئيسي في الحكومة الانتقالية. وخاطب رئيس الوزراء المحتجين ”أنتم فاشلون. أنتم ستخسرون. أنتم جئتم لتخربوا.. كم دفعوا لكم من فلوس؟“، إلا أن الشباب استمروا بالهتاف ضده ما دفعه إلى النزول من المنصة الرئيسية للمؤتمر، وهو يقول ”خلاص يا شباب. الزعيم (صالح) عرف أنكم هنا“. وسيطر محتجون على المنصة الرئيسية وهتفوا ضد باسندوة و”الحصانة“ الممنوحة للرئيس السابق، بموجب اتفاق نقل السلطة.

ووصفت صحيفة ”الصحوة“، التابعة لحزب ”الإصلاح“ الإسلامي، أبرز مكونات ”اللقاء المشترك“، المحتجين الذين قاطعوا أفلحوا حفل افتتاح مؤتمر حقوق الإنسان، بأنهم ”بلاطجة المخلوع“. لكن مانع المطري، عضو ”اللجنة التنظيمية للثورة الشبابية والشعبية“، التي تزعمت الحركة الاحتجاجية ضد صالح، قال لـ”الاتحاد“: هؤلاء (المحتجين) ثوار ولا أحد يستطيع أن ينكرهم“، محملاً الحكومة الانتقالية مسؤولية ما حدث في افتتاح مؤتمر حقوق الإنسان ”لأنها تتعامل بشكل فردي وليس مع تكتلات“ الحركة الاحتجاجية الشبابية. كما اتهم القيادي الشبابي حكومة باسندوة بالتقصير في معالجة ملف قتل وجرحى الانتفاضة ”وهذه قضية يجب أن تكون على رأس الأولويات الحكومية“، حسب قوله. وانتقد بيان منسوب إلى ”شباب الثورة“، تناقلته وسائل أعلام يمنية أمس الأحد، ”تهميش قضايا انتهاكات حقوق الإنسان من قبل النظام السابق والحالي“، معتبراً أن مؤتمر حقوق الإنسان، الذي من المفترض أن يختتم فعالياته اليوم الاثنين، ”تجاهل جميع الانتهاكات الجسيمة بحق الإنسانية طول فترة حكم النظام السابق“، خصوصاً ضد المحتجين الشباب، وأنصار ”الحراك الجنوبي“. وكان عشرات المحتجين الشباب تجمعوا قبالة مكان انعقاد مؤتمر حقوق الإنسان، وهم يرفعون صور ضحايا الانتفاضة الشبابية، ولافتات كتب على بعضها ”لا مساومة في دماء الشهداء“. وطالب المحتجون بإطلاق سراح ”شباب“ معتقلين في السجون الأمنية على ذمة اضطرابات العام الفائت، لكن السلطات الأمنية - وعبر مكتب النائب العام - أنكرت أواخر الشهر الماضي، ”وجود أي سجين لديها“. وأعلن محتجون رفضهم تمثيلهم في مؤتمر الحوار الوطني، المزمع إطلاقه بداية العام القادم. وكان رئيس الوزراء ذكر في بداية كلمته أن حكومته عازمة على أن ”تفتح صفحة جديدة (..) تتسم باحترام حقوق وحريات المواطنين وصون كراماتهم“، مؤكداً التزامه بمعالجة ملف أسر الضحايا والجرحى والمعتقلين السياسيين. وقال إن ”الحكومة تدرك أن الجهود التي بذلتها حتى الآن ليست كافية، وأن عليها أن تواصل القيام بواجبها على أكمل وجه حتى تتم معالجة كل القضايا معالجة كاملة وتامة“، مشيراً إلى أن الحكومة الانتقالية وافقت على إنشاء لجنة مستقلة للتحقيق في انتهاكات العام الماضي، بموجب مرسوم رئاسي صدر سبتمبر الفائت.

من جهة ثانية، شهدت العاصمة صنعاء أمس الأحد مسيرة شبابية مناهضة للفساد، وذلك ”لإحياء اليوم العالمي لمكافحة الفساد في 9 ديسمبر“. ورفع المشاركون في المسيرة، الذين قدر أعدادهم بالمئات، لافتات كتب عليها باللغتين العربية والإنجليزية ”أوقفوا الفساد من أجل مستقبل اليمن“، و”الشفافية والإفصاح عن المعلومات بداية الطريق لمكافحة الفساد“. وانطلقت المسيرة، التي نظمها مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، من ميدان السبعين، جنوب صنعاء، وصولاً إلى مكتب رئاسة الجمهورية ومقر الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد في ميدان التحرير وسط العاصمة. وقال رئيس المركز، مصطفى نصر، في بلاغ صحفي، ”تعبير بصورة واضحة عن مطالب الشباب في الشراكة الفاعلة مع الحكومة وكافة الأطراف للعب دور فاعل ومؤثر للحد من الفساد“.

وقد سلم ممثلون عن المسيرة المسؤولين في مكتب رئاسة الجمهورية، رسالة إلى الرئيس الانتقالي عبدربه منصور هادي، أكدت امتلاك الشباب في اليمن ”رؤية ناضجة وواعية لطبيعة التغيير“ والحكم الرشيد. وقام متطوعون بتوزيع منشورات توعية باليوم العالمي لمكافحة الفساد، في عدد الأحياء والشوارع الرئيسية بالعاصمة صنعاء.

يعيشون بأقل من دولار يومياً الفقر ينهش مليار إنسان

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 27 محرم 1434 هـ - 11 ديسمبر 2012م

http://www.aleqt.com/2012/12/11/article_716183.html

"الاقتصادية" من الرياض
بينما تنهش مخالب الفقر مليار إنسان "خمس سكان الكرة الأرضية" يعيشون بأقل من دولار يومياً، يحتفل العالم بمناسبة يوم حقوق الإنسان الذي يصادف 10 كانون الأول (ديسمبر).
وترى منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة "الفاو" أن كوكب الأرض خصب بدرجة تكفي بشكل واضح لتغذية أكثر من سكانه اليوم، وبالتالي فإن نقص الغذاء، وانتشار الجوع، والموت جوعاً ليست أموراً طبيعية؛ فقد أكدت المنظمة قبل 20 عاماً أن "المشكلة لا تتمثل في نقص المواد الغذائية، بقدر ما تتمثل في انعدام الإرادة السياسية".
وتشير المنظمة إلى أن البلدان التي تنهج سياسة تسهم بشكل واسع في توفير أماكن العمل، تكاد تخلو من ظاهرة الجوع، و على العكس من ذلك تنتشر آفة الجوع والموت بسبب الجوع بشكل ملحوظ في البلدان التي تسود فيها أنظمة ديكتاتورية وتعسفية.
وأوضح أكمل الدين إحسان أوغلي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، أمس، أن الفقر يزداد حين ترى ظهور موجات احتجاج تختلج من حيث حدتها وشكلها وتتصدى لحرمان آلاف المواطنين من التمتع بصورة كاملة بحقوقهم المدنية والسياسية، بل الاقتصادية والثقافية والاجتماعية أيضاً.
وأضاف أن "الملايين من المواطنين ما زالوا غارقين في الحرمان الكامل ولا يزال الحق في السكن اللائق والماء الصالح للشرب والتعليم والصحة والعمل الكريم بعيداً عن متناول مليار من المواطنين في العالم يعيشون على أقل من دولار واحد يومياً رغم توصيات الأهداف الإنمائية للألفية التي تهدف إلى تقليص الفقر بمقدار النصف في أفق عام 2015".
وأكد أن عديداً من الحريات ما زالت تتعرض للانتهاك في عديد من البلدان.
ورأى أن المشاركة الفاعلة للسكان في الحياة العامة وفي الشأن اليومي على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي أساس أي بحث عن التعايش السلمي بين المواطنين داخل البلد نفسه في تناعم وتكامل.
يضاف إلى ذلك أن الأزمات الاقتصادية الأخيرة التي شهدتها العالم كانت لها تداعيات سلبية على اقتصادات الدول النامية، إذ زادت فيها حدة الفقر، فضلاً عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية التي زادت بدورها في انتشار آفة الجوع في هذه البلدان ولا سيما بين عامي 2007 و 2008.

عكاظ ترصد مآسي اللاجئين

قتل بدم بارد.. انتحار.. اغتصاب.. وموت قهري

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 28 محرم 1434 هـ - 12 ديسمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121212/Con20121212555117.htm>

زياد عيتاني، علي عيد، راوية حشمي (إدلب - سوريا)
قصص المآسي السورية تبدأ ولا تنتهي، هي أشبه بقصص المسلسل الدرامي «باب الحارة» وربما أكثر، وإن كان المقاتلون يتحدثون عن البطولات والافتحامات والقتل والاعتقال، فإن اللاجئين يروون على الجانب الآخر قصص العذاب والقهر والموت.

قصص كثيرة يرويها الكبار والصغار، منها ما يمكن نقله للقارئ ومنها يستحيل سرده لهول ما يحتويه ولظاعة الجرم المرتكب والذي لا يسمح أي ميثاق إعلامي بتمريره.
قصص الزير والحارات الشعبية وبطولات ستختفي من الذاكرة السورية لمصلحة قصص الشبيحة وإبدا عاتهم الإجرامية، فالأطفال تنتقلها الأيام وأن طالها ربما تعديلات روائية أو زمنية أو ربما لوازم التشويق والتحديث كما يحصل مع كل القصص التي تتناولها ألسن الناس.

«جميلة ولبنى وسمر» ثلاث شقيقات كتبت الثورة لهن أن يكون منزلهن مخيم «عزمارين». في باحة المخيم التقيناهن ولعل ما جذبنا للحديث معهن هو عدم افتراقهن والحرص على البقاء سويا في أية حركة يقمن بها طوال النهار، هذا ما أكده لنا أبو إسماعيل جار العائلة في بلدة «تلخلخ» حيث المسكن الأصلي، ويقول لنا بصوت كأنه الهمس: «لقد قتل والدهم والدتهم وشقيقان أكبر منهن سنا، عندما اقتحم الشبيحة قرية تلخلخ كانت الفتيات الثلاث في منزل جدتهن في آخر القرية، دخل الشبيحة إلى منزل الوالد وهو ملاصق لمنزلي وأعدموه بعدما سبق أن أعدموا زوجته والولدين أمام عينيه طالبين منه كشف مكان الثوار، إلا أنه لا يعلم شيئا عن الثوار. كنا نسمع صراخه هو وزوجته، الفتيات الثلاث لا يعرفن مصير العائلة، هن يعتقدن أنهم معتقلون في السجن عند النظام وعندما تنتهي الحرب سيعودون، لكن منذ هروبنا إلى هنا وهن متلاصقات يخشين الافتراق».

قصة «إياد» ابن السادسة عشرة لا تختلف كثيرا عن الفتيات الثلاث، إلا أن ما يميزه أنه هو الراوي لمأساة عائلته فيقول لـ «عكاظ»: «كنت مع عمي نقوم بري الأراضي، خرجنا يوما لصلاة الفجر وعند عودتنا سمعنا إطلاقا كثيفا للنار، فقررنا الاختباء حتى تهدأ الأمور وبعد ساعة ونصف خرجنا وتوجهنا مسرعين إلى المنزل فرأيت جثة والدي وشقيقي مرمية عند باب الدار والرصاص قد اخترق جسديهما بشكل كامل، والدي كان رجلا مريضا لا يغادر المنزل مطلقا، فما ذنبه؟ لم يشترك في تظاهرة ولم يزر أحدا منذ سنوات». ويتابع وقد لفت وجهه ملامح الغضب: «بشار الأسد وشيخته مجرمون ولن نسكت على إجرامهم، لا بد أن ينالوا العقاب العادل، يجب أن يعدموا أمام الشعب السوري كله».

فارس، وهو صديق لإياد كان متواجدا في المنزل عندما قتلت عائلة إياد فيروي: «عندما دخل الشبيحة منزل العم أبي إياد قاموا بضربه وضرب ابنه الصغير وأوقفوهما على الحائط أمام باب الدار وهم يسألونه عن السلاح ومكان إخفائه إلا أن العم أبا إياد رحمه الله كان يؤكد لهم ألا سلاح في المنزل ولا يعرف شيئا عن هذا السلاح، وبينما كانوا يكيلون له الشتائم قتلوا ابنه الصغير وما زلت أسمع حتى اليوم صوت بكائه يرجوهم ألا يقتلوه ثم قتلوا العم أبا إياد، بقينا في مكاننا حتى خروجهم وقمنا بالهرب إلى الحقل لأنه من المؤكد أننا سنلقى المصير نفسه، لقد قتلوا الناس في تلخلخ دون رحمة ودون أية إنسانية».

ويتابع فارس: «هربنا من قريتنا بين الحقول وساعدنا الثوار حتى وصلنا إلى هنا، العذاب والرعب اللذان عشناهما في الطريق لا يوصفان، خاصة وأن أكثرية الهاربين تركوا خلفهم أقارب قضاوا على يد الشبيحة».

ضياء، وهي فتاة عشرينية رفضت أن نلتقط لها صورة كما رفضت التعليق وبعد إصرار منا روت قصتها فقالت: «ما عشناه في تلك لا يمكن وصفه، لقد كنا نسمع أصوات الناس تستغيث خاصة أصوات النسوة، وهذه الأصوات أبشع من الموت بحد ذاته لأنها بعثت في نفوسنا الرعب والعجز، هناك صديقات لي سمعت أصواتهن وهن يتعرضن للاعتداء. هناك عائلات أيضا قتلت بكاملها بدم بارد، وللأسف لقد شارك أشخاص كنا نعتبرهم جيرانا لنا بهذه الاعتداءات والمجازر».

وتابعت ضياء: «الثورة ستنصر ولكن هناك جروحا لن ننساها أبدا، هناك مشاكل سوف تظهر بعد انتصار الثورة عندما نعود إلى منازلنا وقرانا».

وتضيف: «المرأة أكثر المظلومين في هذه الثورة، فهناك فتيات أقدمن على الانتحار بعد اغتصابهن كما هناك فتيات قتلن من قبل عائلاتهن بعد تعرضهن للاغتصاب على يد الشبيحة. المرأة السورية مظلومة، وما يحصل لا يمكن معالجته بعشرات السنوات، هناك فتيات تعرضن للاغتصاب ولم يخبرنا أحد بذلك خوفا من القتل، ماذا فعل بنا بشار الأسد من أي طينة بشرية هو؟ نحن لم نر بشرا بين جنوده بل وحوشا لا تخاف الله». يوميات مخيمات اللاجئين داخل سوريا تكاد تكون رتيبة لولا تحليق طائرات النظام الحربية، الأمر الذي يبعث الخوف في نفوس النازحين، فيتحركون للاحتماء.

صباح اللاجئ أو النازح يبدأ باكرا، يبدأ مع أذان الفجر كما يقول الحاج بشير: «نصلي الفجر جماعة ثم نعدم النسوة إلى تحضير ما يمكن تحضيره للإفطار وأكثر الأحيان يكون عبارة عن كوب شاي وخبز (يابس) ليبدأ الانتظار بعد ذلك ساعات طويلة من قبل الجميع، ننتظر خبرا من الضيعة أو مساعدة إغاثية أو مارا من هنا أو ربما الموت، فهنا داخل المخيم نشعر ألا قيمة إنسانية لنا، نظام الأسد عاملنا بوحشية وهنا نحن نكرة، لا أحد يسأل عنا ولا أحد يريد معرفة ما نحتاجه، الإنسان خارج منزله وضيعة لا يعرف إلا الذل». كيف يتكلم القهر؟

خلال جولتنا، كان الكثير من اللاجئين يرفضن التصوير والحديث، كانت ملامح القهر ترتسم على وجوههن، كما أن الخوف من الغريب هو العنوان الرئيسي.

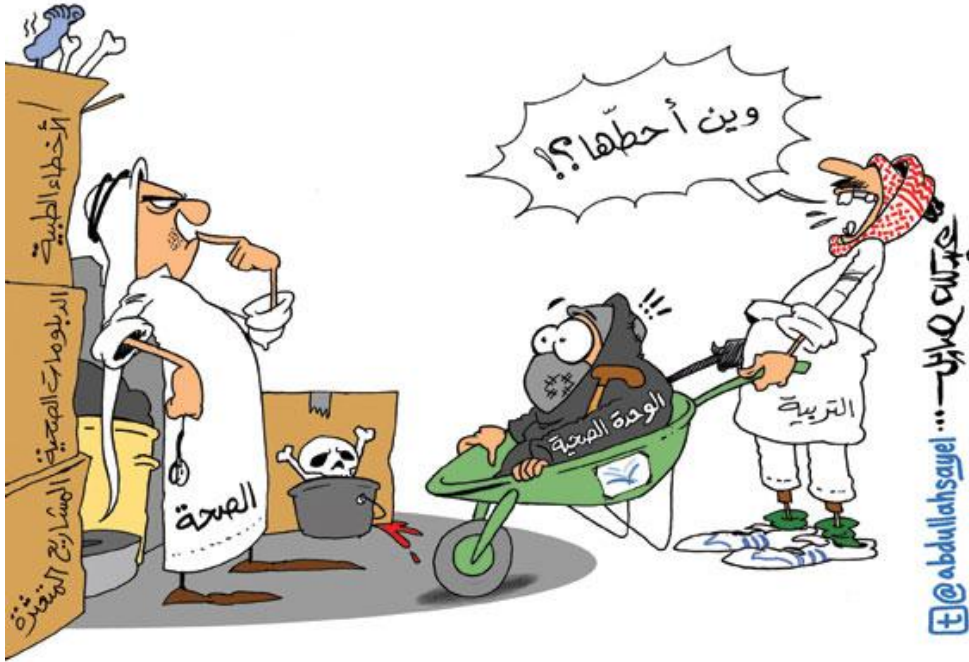
فالمآسي والجرائم المرتكبة بحق اللاجئين السوريين تكاد تكون أرقامها وحقيقتها مرعبة. فمنظمة هيومن رايتس ووتش ذكرت في أحد تقاريرها أن القوات الحكومية في سورية استخدمت الاغتصاب وأشكالا أخرى من العنف الجنسي ضد الرجال والنساء والأطفال خلال الانتفاضة السورية.

ونقلت المنظمة عن رجل قال إنه احتجز في فرع الأمن السياسي في اللاذقية في زناينة مع أكثر من 70 آخرين وذكر أن الصبية كانوا يلقون معاملة أسوأ من البالغين ويعادون إلى الزناينة بعد تعرضهم للاغتصاب وخلع أظافرهم.



كاريكاتير

خطأ!



الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية السبت
24 محرم 1434 هـ - 8 ديسمبر
2012م

http://www.aleqt.com/2012/12/08/article_715388.html



الوطن
al-watan

المصدر: جريدة الوطن السبت 24
محرم 1434 هـ - 8 ديسمبر
2012م

<http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=4218>

المصدر: جريدة الوطن الاحد
محرم 1434 هـ - 9 ديسمبر
2012م

http://www.aleqt.com/2012/12/02/article_714076.html



المصدر: جريدة الجزيرة الاحد
25 محرم 1434 هـ - 9 ديسمبر
2012م

<http://www.al-jazirah.com/2012/20121209/cartoon.htm?pic=fah.jpg&nam=%DD%E5%CF%20%C7%E1%CC%C8%ED%D1%ED&s=ms>





AL HAYAT
الحياة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 26
محرم 1434 هـ - 10 ديسمبر
2012م

<http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/460591>



الرياض
www.alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض الاثنين
26 محرم 1434 هـ - 10
ديسمبر 2012م

<http://www.alriyadh.com/2012/12/10/article791431.html>

خطأ! خطأ!



AL HAYAT
الحياة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء
27 محرم 1434 هـ - 11
ديسمبر 2012م

<http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/460816>



الرياض
www.alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء
27 محرم 1434 هـ - 11
ديسمبر 2012م

<http://www.alriyadh.com/2012/12/11/article791812.html>

خطأ! خطأ! خطأ!



الشرق
www.alsharq.net.sa

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء
28 محرم 1434 هـ - 12
ديسمبر 2012م

[http://www.alsharq.net.s
a/2012/12/12/620479](http://www.alsharq.net.sa/a/2012/12/12/620479)



الوطن
al-watan

المصدر: جريدة الاربعاء 28
محرم 1434 هـ - 12 ديسمبر
2012م

[http://www.alwatan.com.sa/
Caricature/Detail.aspx?Car
icaturesID=4232](http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=4232)